المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة



بيان تلبيس الجهمية

في تأسيس بدعهم الكلامية

تأليف شيخ الإسلام
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

الجزء الأول

سبب تأليف الكتاب - العلوّ - الاستواء - الجهة -
الوجه - اليد - الدهر - الوجود

حققه
د. يحيى بن محمد الهنيدي

ⓒ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. /أحمد بن عبدالحليم بن تيمية؛ يحيى بن محمد الهنيدي - المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ

١٠مج.

٥٥٢ص، ١٦×٢٣سم

ردمك: ١-٢٤-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)
٨-٢٦-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج١)

١- الجهمية ٢- علم الكلام أ- الهنيدي، يحيى ابن محمد (محقق) ب - العنوان

ديوي ٢٥٤,٢ ١٤٢٦/٥١

رقم الإيداع: ١٤٢٦/٥١

ردمك: ١-٢٤-٨٤٧-٩٩٦٠ (مجموعة)

٨-٢٦-٨٤٧-٩٩٦٠ (ج١)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، والحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما وصفه به خلقه، الذي لايبلغ شكر نعمته إلا بنعمته، ولاتنال طاعته إلا بمعونته.

والحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ، ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً. صلى الله عليه، وعلى آله وسلم تسليماً.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠ـ ٧١] وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ / وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا

ص ٢

تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢ ـ ١٠٧].

سبب تأليف الكتاب

أما بعد فإني كنت سئلت من مدة طويلة، بعيد سنة تسعين وستمائة عن الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله، في فتيا قدمت من حماة، فأحلت السائل على غيري، فذكر أنهم يريدون الجواب مني لابد، فكتبت الجواب في قعدة بين الظهر والعصر[1]، وذكرت فيه مذهب السلف والأئمة المبني على الكتاب والسنة، المطابق لفطرة الله التي فطر الناس عليها، ولما يعلم بالأدلة العقلية، التي لاتغليط فيها، وبينت ما يجب من مخالفة الجهمية المعطلة[2]؛ ومن قابلهم من المشبهة

---

(١) ذكر ابن عبدالهادي في كتابه «العقود الدرية» ذلك في ص٦٧ فقال: (فأما الحموية الكبرى فأملاها بين الظهر والعصر، وهي جواب عن سؤال ورد من حماة، سنة ثمان وتسعين وستمائة، وجرى بسبب تأليفها أمور ومحن) انتهى كلامه وقد طبعت مراراً.

(٢) التّعطيلُ في اللغة: التفريغ، وبئر معطَّلة لبُيُود أهلها. (انظر مختار الصحاح للرازي ص٤٤٠).

والتعطيل اصطلاحاً: يطلق ويراد به إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات، أو إنكار بعضها فهو نوعان:

أ ـ تعطيل كلي، كتعطيل الجهمية الذين ينكرون الأسماء والصفات.

ب ـ تعطيل جزئي، كتعطيل الأشعرية الذين ينكرون بعض الصفات دون =

الممثلة [1]، إذ مذهب السلف والأئمة؛ أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولاتمثيل. قال نعيم بن حماد

= بعض.

والجهمية: هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان، والجهمية : تطلق بمعنى عام ويقصد بهم نفاة الصفات والأسماء أو بعضها، وتطلق بمعنى خاص؛ ويقصد بها أتباع الجهم بن صفوان في آرائه. وأهمها: نفي الصفات، والقول بأن الله لايعلم الشيء قبل وقوعه، وأن الإنسان مجبور على كل أفعاله. والقول بفناء الجنة والنار، ونفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة وهم فرق. انظر الملل والنحل للشهرستاني ج١/٨٤ـ٨٦. ومقالات الأشعري ج١/١٣٢، ٢٧٩، ٢٨٠. والفرق بين الفرق للبغدادي: ١٩٩ـ٢٠٠. وانظر كلام الدكتور: محمد رشاد سالم عن الجهمية في كتاب :«درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية ج١/٨، وشرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد للشيخ محمد بن صالح العثيمين: ١١٣ـ١١٤. وانظر الرسالة التسعينية ضمن مجموعة فتاوى ابن تيمية ج٥/٤١ـ٤٢ طبع دار الفكر ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

(١) المثل في اللغة: كلمة تسوية يقال: هذا (مِثْله) و(مَثَله) كمايقال : شِبْهُه وشَبَهُه.

انظر مختار الصحاح للرازي ص ٦١٤.

والممثلة اصطلاحاً: هم المشبهة الذي يشبهون الله بخلقه تعالى الله عما يقولُ الظالمون علوًّا كبيراً، وغالب المشبهة من غلاة الشيعة. وهم المجسمة ، وقيل: المجسمة الذين وصفوه بالجسم، والمشبهة الذين شبهوا صفاته بصفات خلقه، وهم فرق.

انظر الملل والنحل للشهرستاني ج١/١٠٣ والفرق بين الفرق ص ٢١٤ ـ ٢١٩، وإبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى ج١/٤٣ تحقيق محمد بن حمد الحمود النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي في الكويت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

الخزاعي[1]: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيهًا[2].

وكان السلف والأئمة، يعلمون أن مرض التعطيل ، أعظم من مرض/ التشبيه، كما يقال: المعطل أعمى، والمشبه أعشى، والمعطل يعبد عدماً ، والمشبه يعبد صنماً .

ظ ٢

فكان كلامهم وذمهم للجهمية المعطلة أعظم من كلامهم وذمهم للمشبهة الممثلة، مع ذمهم لكلا الطائفتين. وحصل بعد ذلك من الأهواء والظنون ما اقتضى أن اعترض قوم على خفي هذه الفتيا بشبهات مقرونة بشهوات.

وأوصل إليّ بعض الناس مصنفاً لأفضل القضاة المعارضين،

---

(١) هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة بن مالك الخزاعي، أبوعبدالله المروزي، صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض مات سنة ٢٢٨هـ.
انظر سير أعلام النبلاء ج١٠/ ٥٩٥، والتقريب ج٢/ ٣٠٥، والتهذيب ج١٠/ ٤٥٨.

(٢) أخرجه أبو القاسم اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج٣/ ٥٣٢ أخرجه بسنده عن نعيم بن حماد، قال : من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه.
وأخرجه الذهبي في مختصر العلو ص١٨٤ بسنده عن نعيم بن حماد قال: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله تشبيهاً. وحكم الذهبي على إسناده بأنه صحيح عن نعيم بن حماد. وقال الألباني فيه : وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات معروفون.

وفيه أنواع من الأسئلة والمعارضات، فكتبت جواب ذلك وبسطته في مجلدات[١].

ثم رأيت أن هؤلاء المعترضين ليسوا مستقلين بهذا الأمر، استقلال شيوخ الفلاسفة[٢] والمتكلمين، فالاكتفاء بجوابهم لايحصل ما فيه المقصود للطالبين، وآثار الكلام فيها الشبه المعارضة لما أنزل الله من الكتاب، حتى صارت السنة تُضِلُّ ما شاء الله من الفضلاء، أولي الألباب في هذا الباب، وحصل من الاشتباه والالتباس، ما أوجب حيرة أكثر الناس، واستشعر المعارضون لنا، أنهم عاجزون عن المناظرة، التي تكون بين أهل العلم والإيمان، فعدلوا إلى طريق أهل الجهل والظلم والبهتان، وقابلوا أهل السنة بما قدروا عليه من البغي باليد عندهم واللسان، نظير ما فعلوه قديماً من الامتحان.

---

(١) ذكر ذلك ابن عبدالهادي في كتابه «العقود الدرية» في ص٢٩ فقال: (ومنها كتاب «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» في أربع مجلدات، وبعض النسخ منه في أقل، وهو كتاب عزيز الفوائد سهل التناول».

وقال شيخي الدكتور محمد رشاد سالم ـ رحمه الله تعالى ـ عن هذا الكتاب في حاشية كتاب الاستقامة لابن تيمية ج١/١٣٩: «من كتب الأصول الهامة التي ألفها ابن تيمية، وهو كتاب مفقود، ذكره ابن عبدالهادي في العقود الدرية. .» إلخ.

(٢) هم أرسطو وأتباعه من حكماء الروم واليونان.

انظر الملل والنحل للشهرستاني ج٢/٦١، وجامع الرسائل لابن تيمية ص١٠٤.

مكانة الرازي وكتابه «تأسيس التقديس» عند أهل الكلام
ص ٣

وإنما يعتمدون على ما يجدونه في كتب المتجهمة[(١)] المتكلمين. وأجل من يعتمدون كلامه هو أبو عبدالله محمد بن /عمر الرازي[(٢)] إمام هؤلاء المتأخرين، فاقتضى ذلك أن أتم الجواب عن «الاعتراضات المصرية، الواردة على الفتيا الحموية» بالكلام على ما ذكره أبو عبدالله الرازي في كتابه الملقب «بتأسيس التقديس» ليتبين الفرق بين البيان والتلبيس، ويحصل بذلك تخليص التلبيس، ويعرف فصل الخطاب فيما في هذا الباب، من أصول الكلام، التي كثر بسببها بين الأمة النزاع والخصام، حتى دخلوا فيما نهوا عنه من الاختلاف في الكتاب، والقول على الله بغير علم الخطأ من الصواب، بل في أنواع الشك، بغير بيان من الله ولا دليل، ودخلوا فيما [يخالف

---

(١) هم أهل التجهم وهم أهل الكلام، وسموا متجهمة نسبة إلى رئيسهم الجهم بن صفوان وانظر ما سبق من الكلام على الجهمية ص٥.

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، التيمي البكري، فخر الدين الرازي، ويعرف بابن الخطيب، أو بابن خطيب الري، ولد بالري سنة ٥٤٣هـ وقيل سنة ٥٤٤هـ، وتوفي بهراة سنة٦٠٦هـ. من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة والاعتزال، وله مصنفات كثيرة منها «أساس التقديس» في التوحيد، وهو الذي نقضه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الكتاب، وقد طبع «أساس التقديس» مراراً آخرها طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م بتحقيق أحمد حجازي السقا.

انظر ترجمته في :طبقات الشافعية ج٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤. وفي لسان الميزان ج٤/ ٤٢٦ ـ ٤٢٩. والأعلام ج٦/ ٣١٣. وجامع الرسائل لابن تيمية ص ١٨١.

النصوص][1] من البراهين العقلية المعارضة.

(وإذا حققت القضايا العقلية الصريحة، ظهر دلالتها على فساد ما عارضوا به النصوص الصحيحة، التي التبست على كثير، ووقع بها التلبيس، وأنا أذكر ما ذكره أبو عبدالله الرازي، من)[2] مذاهب أهل النفي والتعطيل، وما السبب الذي ضلوا به عن السبيل، لتقام المناظرة، مقام عدل وإنصاف، وإن كان المخالف من أهل الجهل والانحراف.

قال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[النحل: ١٢٥] وقال تعالى: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ﴾[العنكبوت: ٤٦] وأكثر الطالبين للعلم والدين، ليس لهم قصد من غير الحق المبين، لكن كثرتْ في هذا الباب الشبه والمقالات، واستولت على القلوب أنواع/ الضلالات، حتى صار القول الذي لايشك من أوتي العلم والإيمان، أنه مخالف للقرآن والبرهان، بل لايشك في أنه كفر بما جاء به الرسول من رب العالمين، قد جهله كثير من أعيان الفضلاء، [فظنوا][3] أنه

ظ ٣

(١) زيادة، وهي بياض في (ج) بمقدار كلمتين.

(٢) ما بين القوسين جاء في (ج) هكذا: «وإذا حققت القضايا العقلية ، الظاهر دلالتها على فساد ما عارضوا به النصوص صريحة، بل التبست على كثير، وقع التلبيس، وقد ذكر أبو عبدالله مذاهب » ومعناه غير مستقيم، ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٣) زيادة.

من محض العلم والإيمان، بل لايشكـ [ون][1] في أنه مقتضى صريح العقل والعيان، [ولا][2] يظنون أنه مخالف لقواطع البرهان، ولهذا كنت أقول لأكابرهم: لو وافقتكم على ماتقولونه لكنت كافراً ـ مريداً لعلمي[3] بأن هذا كفر مبين ـ وأنتم لاتكفرون لأنكم من أهل الجهل بحقائق الدين، ولهذا كان السلف والأئمة يكفرون الجهمية في الإطلاق والتعميم، وأما المعين منهم فقد يدعون له ويستغفرون له لكونه غير عالم بالصراط المستقيم، وقد يكون العلم والإيمان ظاهراً لقوم دون آخرين[4]، وفي بعض الأمكنة والأزمنة دون بعض بحسب ظهور دين المرسلين، فلهذا ذكرت ما ذكره «أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي» المعروف بابن خطيب الري[5]، الإمام المطلق في اصطلاح المقتدين به من أهل الفلسفة والكلام، المقدَّم عندهم على من تقدمه من صنفه في الأنام، القائم عندهم بتجديد الإسلام، حتى قد يجعلونه في زمنه ثانيَ الصديق في هذا المقام، لما ردّه في ظنهم من أقاويل

---

(١) زيادة.

(٢) زيادة.

(٣) في (ج) «مريداً لعلمي» ولعل الصواب حذف «مريداً».

(٤) في (ج) «دون آخرون» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٥) الرَّيّ: بفتح أوله وتشديد ثانيه، وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن بالمشرق، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخاً.
انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ج٤/ ٣٥٥ ـ ٣٦٣، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤ هـ، بمطبعة السعادة بمصر.

الفلاسفة بالحجج العظام، والمعتزلة[1] ونحوهم، ويقولون: إن «أباحامد»[2] ونحوه/ ، لم يصلوا إلى تحقيق ما بلغه هذا الإمام، فضلاً عن «أبي المعالي»[3] ونحوه، ممن عندهم فيما يعظمونه من العلم والجدل بالوقوف على نهاية الإقدام، وإن «الرازي» أتى في ذلك من نهاية العقول والمطالب العالية، بما يعجز عنه غيره من ذوي الإقدام، حتى كان فهم ما يقوله عندهم هو غاية المرام، وإن كان فضلاؤهم مع ذلك معترفين بما في كلامه من كثرة التشكيك في الحقائق، وكثرة التناقض في الآراء والطرائق، وأنه موقع لأصحابه في الحيرة والاضطراب، غير موصل إلى تحقيق الحق، الذي تسكن إليه النفوس وتطمئن إليه الألباب، لكنهم لم

ص ٤

---

(١) المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية، ويقولون بخلق القرآن ويثبتون الذات وينفون الصفات، وأن الله لايخلق الشر والظلم، وأن مرتكب الكبيرة يخلد في النار، وهو في الدنيا بين المنزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر وهم فرق.
انظر الملل والنحل للشهرستاني: ج١/ ٤٣. والفرق بين الفرق للبغدادي ٩٣.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد، الطوسي الغزالي، أبو حامد، الملقب بحجة الإسلام من أئمة الصوفية، ولد بطوس سنة ٤٥٠ هـ وكانت وفاته بها سنة ٥٠٥ هـ، وله مصنفات كثيرة مشهورة.
انظر طبقات الشافعية ج٢/ ١١١ ـ ١١٣. وفيات الأعيان ج٤/ ٢١٦. والأعلام ج٧/ ٢٢. وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص ١١٨.

(٣) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين، ولد بنيسابور سنة ٤١٩هـ ، وتوفي بها سنة ٤٧٨هـ وهو من كبار الأشاعرة، له مصنفات كثيرة.
انظر طبقات الشافعية ج١/ ١٩٧ ـ ١٩٨. وشذرات الذهب ج٣/ ٣٥٨ ـ ٣٦٢. والأعلام ج٤/ ١٦٠.

يروا أكمل منه في هذا الباب، فكان معهم كالملك مع الحجَّاب، وكان له من العظمة والمهابة في قلوب الموافقين له والمخالفين ما قد سارت به الركبان، لما له من القدرة على تركيب الاحتجاج والاعتراض في الخطاب، وها نحن نذكر ما ذكره «أبوعبدالله الرازي» في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» وضمنه الرد على مثبتي الصفات، القائلين: بالعلو على العرش وبالصفات الخبرية[1] الواردة في الأحاديث والآيات، فإنه استقصى في هذا الباب الحجج التي للجهمية من السمعيات والعقليات، وبالغ فيها بأعظم المبالغات، إذ صنف الكتاب مفردا في ذلك، مجردا في أمور الذات، وتأول فيه الآيات والأحاديث، الواردة/ في ذلك بما ذكره من أباطيل التأويلات، وذكر فيه ما ذكره من حجج

ظ ٤

---

(١) الصفات الخبرية: هي التي سبيل إثباتها لله تعالى الخبر الصادق عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ، وتسمى النقلية والسمعية، وهذه الصفات تنقسم إلى قسمين:
أ ـ الصفات الذاتية: هي الملازمة لذاته تعالى ولاتنفك عنه بحال ولا يوصف بضدها كالوجه واليدين، والعين والحياة والقدم والساق وغير ذلك.
ب ـ الصفات الفعلية: هي التي يفعلها متى شاء، فهي متعلقة بقدرته ومشيئته كالنزول والاستواء والمجيء وغيرها وتسمى الصفات الاختيارية قال تعالى ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص: ٦٨].
انظر في هذا «درء تعارض العقل والنقل» ج١/ ١١ ـ ١٢٧ ج٢/ ٣ ـ ٦، ٣٧٥. ومجموع الفتاوى لابن تيمية ج٦/ ٣١٧، والصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم ج٣/ ٩٨٦، وكتاب التعريفات للجرجاني ص ١٣٨، ودعوة التوحيد للدكتور محمد خليل هراس ص ١٦، والكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص٤٢٩، والصفات الإلهية في الكتاب والسنة للدكتور محمد أمان الجامي ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨، والبيهقي وموقفه من الإلهيات ص ٢٢٥.

مخالفيه، وأجاب عنها بما أمكنه من الجوابات فكان [عمدتهم في هذا الباب][1] فإذا عرف نهاية ماعند القوم[2] من الدلائل والمقالات، كانت معرفة ذلك من أعظم نعم الله على من هداه، من أهل العلم والإيمان، فإنه يزداد بذلك يقينا واستبصارا، فيما جاء به القرآن والبرهان، ويتمكن من ذلك من نصر الله ورسوله بالغيب، وبيان مافي هؤلاء المخالفين للكتاب والسنة من العيب، ونحن ننبه عندما يذكره من أصول الكلام، على توصله إلى معرفة حقيقة ذلك المقام. وهذا الكتاب الذي صنفه الرازي على عادته وعادة أمثاله من المتفلسفة والمتكلمين في تصنيف الكتب لعظماء الدنيا من الملوك والوزراء، والقضاة والأمراء، وذويهم لِيُنَفِّقُوا بجاه هؤلاء كلامهم حقًا كان أو باطلاً، وسواء قصدوا به وجه الله، أوقصدوا به العلو في الأرض أو الفساد، وكان ملك الشام ومصر في زمانه الملك العادل. أبو بكر بن أيوب[3]، فصنفه

---

(١) زيادة، وهي بياض في (ج) بمقدار كلمتين.

(٢) أي نفاة العلو والصفات.

(٣) هو محمد بن أيوب بن شادي، أبوبكر سيف الدين، الملقب بالملك العادل أخو السلطان صلاح الدين، وقد كان الملك العادل من خيار الملوك وأجودهم سيرة، دَيِّناً عاقلاً صبوراً وقوراً، أبطل المحرمات والخمور والمعازف من مملكته كلها، وقد كانت ممتدة من أقصى بلاد مصر واليمن والشام والجزيرة إلى همدان كلها، كان له من الأولاد جماعة منهم: موسى الأشرف. ولد الملك العادل بدمشق سنة ٥٤٠هـ وتوفي بها سنة ٦١٥هـ وهو يجهز العساكر لقتال الإفرنج.
انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١٣/ ٧ ـ ٨٦ ، والأعلام ج٦/ ٤٧.

وأهداه له ، ظناً أنه بجاهه ينتشر، واعتقاداً فيه أنه يختار مذهب أهل النفي، ولم يكن الملك من هؤلاء النفاة، كما أخبر بذلك عنه ابنه الأشرف[1] وغيره، بل ظهر من سيرته ما يدل على محبته، وتعظيمه لأهل الإثبات، والله أعلم بحقيقة ما له في الدقائق / المشكلات، والمعروف عنه وعن أهل بيته من تعظيم الحديث وأهله، والقيام بإحياء ذلك ينافي الطريقة التي نصرها الرازي في «تأسيس تقديسه» وإن كان في أهل بيته من يميل إلى النفي، ومنهم من يميل إلى الإثبات، فلعله كان في بعض حاشيته من يميل إلى النفي، وكان للرازي من الشهرة ما أوجب استعانة النفاة به، والله أعلم [بـ][2] أمثال هذه الأحوال، وقد ذكر في خطبة كتابه، ما هو من جنس خطب الجهمية، التي كان يخطب بمثلها أحمد بن أبي دؤاد[3]، على طريقة بشر

ص ٥

---

(١) هو موسى الأشرف بن محمد العادل أبي بكر بن أيوب، مظفر الدين، أبو الفتح: من ملوك الدولة الأيوبية بمصر والشام، مولده بالقاهرة سنة ٥٧٦هـ وكانت وفاته بدمشق سنة ٦٣٥هـ، كان شجاعاً حازماً كريماً، موفقاً في حروبه وسياسته، وكان من أعف الناس وأحسنهم سيرة وسريرة، وكان له ميل إلى الحديث وأهله، ولما ملك دمشق في سنة ٦٢٦هـ نادى مناديه فيها : أن لايشتغل أحد من الفقهاء بشيء من العلوم سوى التفسير والحديث والفقه ومن اشتغل بالمنطق وعلوم الأوائل نفي من البلد، ومن آثاره دار الحديث الأشرفية بسفح قاسيون.
انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١٣/١٥٧ - ١٥٩ ، والأعلام ٧/٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) زيادة.

(٣) أحمد بن أبي دُؤَاد القاضي جهمي بغيض، أحد القضاة المشهورين من =

نقل المؤلف بعض خطبة الرازي في «أساس التقديس»

المَرِيسي[1] وذويه، فقال في خطبته: «المتعالية[2] عن شوائب التشبيه والتعطيل صفاته وأسماؤه»[3] وهذا حق، ثم قال: «فاستواؤه: قهره واستيلاؤه، ونزوله: بره وعطاؤه، ومجيئه: حكمه وقضاؤه، ووجهه: وجوده[4] أو جوده وحباؤه، وعينه: حفظه، وعونه: اجتباؤه، وضحكه: عفوه، أو إذنه وارتضاؤه، ويده: إنعامه، وإكرامه[5] واصطفاؤه»[6].

= المعتزلة، ولد سنة ١٦٠هـ بالبصرة، وحمل الخلفاء على امتحان الناس بخلق القرآن، توفي مفلوجاً ببغداد سنة ٢٤٠هـ.
انظر تاريخ بغداد ج٤/ ١٤١ ـ ١٥٦ ، والبداية والنهاية ج١٠/ ٣٣٣ ـ ٣٣٦، ولسان الميزان لابن حجر ج١/ ١٧١، والأعلام ج١/ ١٢٤.

(١) بشر بن غياث بن أبي كريمة عبدالرحمن المريسي، العدوي بالولاء، أبو عبدالرحمن، فقيه معتزلي عارف بالفلسفة يرمى بالزندقة، وهو رأس الطائفة «المريسية» القائلة بالإرجاء. وإليه نسبتها، وقال برأي الجهمية، وكان جده مولى لزيد بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل: كان أبوه يهودياً، وهو من أهل بغداد وقالوا في وصفه: كان قصيراً دميم المنظر، وسخ الثياب، وافر الشعر، كبير الرأس والأذنين، له تصانيف، قال ابن حجر: مبتدع ضال، لا ينبغي أن يُروى عنه ولا كرامة.
انظر تاريخ بغداد ج٧/ ٥٦ ـ ٦٧، لسان الميزان لابن حجر ج٢/ ٢٩ـ٣١، وفيات الأعيان ج١/ ٢٢٧ ـ ٢٧٨، والأعلام ٢/ ٥٥.

(٢) في أساس التقديس: «المتعالي».

(٣) انظر «أساس التقديس» للرازي ص٩.

(٤) في أساس التقديس «جوده».

(٥) في أساس التقديس «أو إكرامه».

(٦) انظر أساس التقديس للرازي ص٩ـ ١٠.
وسيأتي مبسوطاً في هذا الكتاب مناقشة المؤلف للرازي في تأويله لهذه الصفات.

ثم قال: «وإني[1] وإن كنت ساكناً في أقصى[2] بلاد المشرق، إلا أني سمعت أهل المشرق والمغرب، مطبقين متفقين، على أن السلطان المعظم، العالم العادل المجاهد، سيف الدنيا والدين، سلطان الإسلام والمسلمين، أفضل سلاطين الحق واليقين«أبا بكر بن أيوب» لا زالت آيات راياته في تقوية الدين الحق، والمذهب الصدق، متصاعدة إلى عَنَان السماء وآثار أنوار قدرته / ومكنته باقية، بحسب تعاقب الصباح والمساء، أفضل الملوك وأكمل السلاطين، في آيات الفضل، وبينات الصدق، وتقوية الدين القويم، ونصرة الصراط المستقيم، فأردت أن أتحفه بتحفة سنية، وهدية مرضية، فأتحفته بهذا الكتاب، الذي سميته «بأساس التقديس»[3] على بعد الدار وتباين الأقطار»[4].

ظ ٥

تعقيب المؤلف على خطبة الرازي في أساس التقديس

قلت: وفي إظهاره من جهة المشرق، مالم يرد به[5] الكتاب والسنة، بل يخالف ذلك مطلقاً، من اجتناب[6] ذلك

---

(١) في أساس التقديس «فإني».
(٢) في أساس التقديس «أقاصي».
(٣) ذكر محقق أساس التقديس في ص١٠ في حاشية الكتاب أنه جاء اسم الكتاب في نسخة(خ) «بتأسيس التقديس».
(٤) انظر «أساس التقديس» لأبي عبدالله الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا ص١٠.
(٥) هكذا في (ج) والعبارات فيها قلق فتأمله.
(٦) بياض في (ج) بمقدار كلمة بعد قوله «من اجتناب» والكلام مستقيم.

واتقائه، حيث قد تواتر عن النبي ﷺ إخباره بأن الفتنة ورأس الكفر من المشرق، الذي هو مشرق مدينته كنجد وما يشرق عنها، كما في الصحيحين عن الزهري[1] عن سالم[2] عن ابن عمر[3] قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: «ألا إن الفتنة من ههنا - يشير إلى المشرق - من حيث يطلع قرن الشيطان»[4] وفي رواية «قال - وهو مستقبل

---

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة بن كلاب، القرشي الزهري، وكنيته أبوبكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة ١٢٥ هـ وقيل: بعد ذلك بسنة أو بسنتين.
انظر التقريب ج٢/٢٠٧، وانظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار ص ٦٦، وتذكرة الحفاظ ج١/١٠٨ - ١١٣.

(٢) هوسالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي، أبو عمر، أبو عبدالله، المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً، كان يُشَبَّه بأبيه في الهدى والسمت، مات آخر سنة ١٠٦هـ.
انظر التقريب ج١/٢٨٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ٦٥، وتذكرة الحفاظ ج١/٨٨ - ٨٩.

(٣) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمن، ولد بعد المبعث بيسير، واستصغر يوم أحد، وهو ابن أربع عشرة، وهو أحد المكثرين من الصحابة، والعبادلة، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ٧٣هـ في آخرها، أو أول التي تليها.
انظر التقريب ج١/٤٣٥، وانظر ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة/ لابن الأثير/ ج٣/٢٢٧ - ٢٣١، الإصابة بذيله الاستيعاب ج٢/٣٣٨ - ٣٤١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه مع شرحه فتح الباري ج١٣/٤٥ في كتاب الفتن(٩٢) باب قول النبي ﷺ الفتنة من قبل المشرق، حديث(٧٠٩٢) بلفظ«عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ، أنه قام إلى جنب المنبر =

المشرق ـ: إن الفتنة ههنا ثلاثاً» وذكر في رواية لمسلم[1] «خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة[2]، قال «رأس الكفر من ههنا ومن

= فقال: «الفتنة ههنا، الفتنةُ ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان» أوقال : «قرن الشمس».

وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٩٢٢٩ في كتاب الفتن وأشراط الساعة(٥٢) باب الفتنة من المشرق(١٦) حديث رقم (٢٠٩٦) عن سالم عن ابن عمر بلفظ: «يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يشير بيده نحوالمشرق ويقول: «ها إن الفتنة ههنا. ها إن الفتنة ههنا. ثلاثاً حيث يطلع قَرْنا الشيطان».

وفي رواية أخرجها مسلم في صحيحه ج٤/ ٢٢٢٩ في كتاب الفتن (٥٢) باب الفتنة من المشرق (١٦) حديث (٢٩٠٥/ ٤٧) بلفظ «عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال وهو مستقبلُ المشرق: «ها إنَّ الفتنة ههنا، ها إنَّ الفتنة ههنا، هاإن الفتنة ههنا. من حيث يطلع قرن الشيطان».

قال النووي: قرنا الشيطان جانبا رأسه. وقيل: هما جمعاه اللذان يغريهما بإضلال الناس. وقيل: شيعتاه من الكفار.

انظر شرح صحيح مسلم للنووي ج١/ ٣٤.

وقال ابن حجر: قيل القرن قوة الشيطان، ومايستعين به على الإضلال. وقيل: إن الشيطان يقرن رأسه بالشمس عند طلوعها، ليقع سجود عبدتها له. وقيل: ويحتمل أن يكون للشمس شيطان، تطلع الشمس بين قرنيه.

انظر فتح الباري لابن حجر ج١٣/ ٤٦.

(١) هو الإمام أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، صاحب كتاب «الصحيح» ولد سنة ٢٠٤هـ وتوفي بنيسابور عشية الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة ٢٦١هـ.

انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ج١٠/ ١٢٧، وتذكرة الحفاظ: ١١١٤ ـ ١١٣٧، والأعلام ج٧/ ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٢) عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أفقه النساء مطلقاً، ماتت سنة ٥٧هـ على الصحيح.

انظر التقريب ج٢/ ٦٠٦، وانظر ترجمتها في: أسد الغابة في معرفة الصحابة =

حيث يطلع قرن الشيطان»(١) وأخرجاه من حديث نافع(٢) عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول : «ألا إن الفتنة ههنا من حيث يطلع قرن الشيطان»(٣) ورواه البخاري(٤) من

= ج٥/ ٥٠١ ـ ٥٠٤، وفي الإصابة لابن حجر بذيله الاستيعاب ج٤/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠، والاستيعاب بذيل الإصابة ج٤/ ٣٤٥ ـ ٣٥١.

(١) أخرجها مسلم في صحيحه ج٤/ ٢٢٢٩ في كتاب الفتن (٥٢) باب الفتنة من المشرق (١٦) حديث (٢٩٠٥/ ٤٨) عن سالم عن ابن عمر قال : خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة، فقال: «رأس الكفر من ههنا، من حيث يطلعُ قرن الشيطان» يعني المشرق.

(٢) نافع، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه، مشهور، مات سنة١١٧هـ أو بعد ذلك.
انظر التقريب ج٢/ ٢٩٦. وانظر ترجمته في مشاهير علماء الأمصار ص ٨٠، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه مع شرحه فتح الباري ج١٣/ ٤٥ في كتاب الفتن(٩٢) باب قول النبي ﷺ: الفتنة من قبل المشرق(١٦) حديث (٧٠٩٣) عن نافع عن ابن عمر بلفظه.
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢٢٢٨ في كتاب الفتن (٥٢) باب الفتنة من قبل المشرق (١٦) حديث (٢٩٠٥/ ٤٥) عن نافع عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ، وهو مستقبل المشرق، يقول : «ألا إن الفتنة ههنا ألا إن الفتنة ههنا، من حيث يطلع قرن الشيطان».

(٤) هو الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبدالله الإمام في علم الحديث،حافظ، ولد سنة ١٩٤هـ في بخارى ورحل في طلب العلم إلى خراسان والعراق ومصر والشام، وتوفي سنة ٢٥٦هـ، من تصانيفه «الجامع الصحيح».
انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي الجزء الأول من القسم الأول ص ٦٧، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، طبع المنيرية بدون تأريخ للطبع. وانظر تأريخ بغداد للخطيب ج٢/ ٤ ـ ٣٤، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٥٥، والأعلام ج٦/ ٢٥٨ ـ=

ص٦ حديث عبدالله/ بن عون[١] عن نافع عن ابن عمر، ذكر أن النبي ﷺ قال «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا. قالوا يا رسول الله وفي نجدنا. قال : اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا . قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا. فأظنه قال في الثالثة: هناك الزلازل والفتن، ومنهايطلع قرن الشيطان»[٢].

وفي الصحيحين من حديث الأعمش[٣]، عن أبي صالح[٤]، ذكر عن أبي هريرة[٥] قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاكم أهل اليمن،

= ٢٥٩، الطبعة الثالثة بدون تأريخ.

(١) هو عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، مات سنة ١٥٠هـ.
انظر التقريب ج١/ ٤٣٩، وانظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار ص١٥٠، وتذكرةالحفاظ ج١/ ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه مع شرحه فتح الباري ج١٣/ ٤٥ في كتاب الفتن (٩٢) باب قول النبي ﷺ الفتنة من قبل المشرق (١٦) حديث (٧٠٩٤) عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظه إلا إنه قال :«وبها» بدلاً من «ومنها».

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءة،ورع ولكنه يدلس، مات سنة ١٤٧هـ وقيل ١٤٨هـ.
انظر التقريب ج١/ ٣٣١، وانظر ترجمته في مشاهير علماء الأمصار ص ١١١، وتذكرة الحفاظ ج١/ ١٥٤.

(٤) أبو صالح اسمه باذام ـ بالذال المعجمة، ويقال:آخره نون ـ ويقال اسمه: ذكوان مولى أم هانئ ، ضعيف مدلس، روى عن علي وابن عباس وأبي هريرة، ومولاته أم هانئ .
انظر التقريب ج١/ ٩٣ وج٢/ ٤٣٧، وتهذيب التهذيب ج١/ ٤١٦.

(٥) أبو هريرة عبدالرحمن بن صخر الدوسي، اليماني، حافظ الصحابة، اختلف =

هم ألين قلوباً، وأرق أفئدة، والإيمان يماني، والحكمة يمانية، ورأس الكفر قبل المشرق»[1] وفي رواية: «والفخر والخيلاء في أصحاب الإبل، والسكينة والوقار في أهل الغنم»[2].

ورواه البخاري من حديث أبي الغيث[3]، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال: «الإيمان يماني، والفتنة ههنا، ههنا حيث يطلع قرن الشيطان»[4].

= في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، وهو أكثر الصحابة رواية لحديث رسول الله ﷺ، مات سنة ٥٧هـ وقيل: غير ذلك.

انظر مشاهير علماء الأمصار ص ١٥، وانظر أسد الغابة في معرفة الصحابة ج٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢، والإصابة لابن حجر ج٤/ ٢٠٢، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٣٢ ـ ٣٧.

(١) هذه الرواية أخرجها مسلم في صحيحه ج١/ ٧٣ في كتاب الإيمان (١) في باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورجحان أهل اليمن فيه (٢١) حديث (٥٢/ ٩٠) عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه، بدون الواو في قوله: «ورأس الكفر».

(٢) هذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه مع شرحه فتح الباري ج٨/ ٩٨ في كتاب المغازي (٦٤) في باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن (٧٤) حديث (٤٣٨٨) عن سليمان (الأعمش) عن ذكوان (أبي صالح) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «أتاكم أهل اليمن، هم أرق أفئدة، وألين قلوباً، الإيمانُ يَمان، والحكمة يمانية، والفخرُ والخيلاءُ في أصحاب الإبل، والسكينة والوقار في أهل الغنم».

(٣) هو سالم أبو الغيث المدني، مولى ابن مطيع، ثقة، من الثالثة، روى عن أبي هريرة وعنه ثور بن زيد انظر تقريب التهذيب ج١/ ٢٨١، والكاشف ج١/ ٣٤٦، والخلاصة للخزرجي ص ١٣٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه مع شرح فتح الباري ج٨/ ٩٩ في كتاب المغازي (٦٤) باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن (٧٤) حديث (٤٣٨٩) عن أبي =

ورواه مسلم من حديث إسماعيل بن[1] جعفر عن العلاء بن عبدالرحمن[2] عن أبيه[3] عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الإيمان يمان والكفر قبل المشرق، والسكينة في أهل الغنم، والفخر والرياء في الفدّادين[4]؛ أهل الخيل والوبر»[5]. ورواه

= الغيث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «الإيمانُ يَمان، والفتنة هاهنا؛ هاهنا يَطلعُ قرنُ الشيطان».

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، الزّرقي، أبو إسحاق القارئ، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة ١٨٠هـ.
انظر التقريب ج١/٦٨، وانظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار ص ١٤١، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٢٥٠.

(٢) العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحرقي ـ بضم المهملة وفتح الراء بعدهاـ أبو شبل المدني، صدوق ربماوهم. روى عن أبيه، وعنه الداروردي وحفص بن ميسرة، مات سنة بضع وثلاثين ومائة.
انظر التقريب ج٢/ ٩٢، وتهذيب التهذيب ج٨/ ١٨٦، وتذكرة الحفاظ ج١/ ١٣٥.

(٣) أما أبوه: فهو عبدالرحمن بن يعقوب الجهني، ثقة، روى عن أبي هريرة، وعنه ابنه العلاء، وقوله: «عن أبيه» ساقط من (ج) وصوبتها من صحيح مسلم.
انظر التقريب ج١/ ٥٠٣، ومشاهير علماءالأمصار ص ٨٠.

(٤) الفديد: الصَّوت، ورجل (فَدَّاد) بالفتح والتشديد أي: شديد الصوت. والفدَّادين: هم الذين تعلوُ أصواتُهم في حروثِهم ومَوَاشيهم.
انظر مختار الصحاح للرازي ص ٤٩٤.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ٧٢ في كتاب الإيمان (١) باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورجحان أهل اليمن فيه (٢١) حديث (٥٢/ ٨٦) عن إسماعيل بن جعفر عن العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه.

مسلم أيضاً من حديث الزهري عن سعيد بن المسيب[1] عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «جاء أهل اليمن، أرق أفئدة، وأضعف قلوباً، الإيمان يمان، الحكمة يمانية ، السكينة في أهل الغنم، والفخر والخيلاء/ في الفدَّادين أهل الوبر، قبل مطلع الشمس»[2]. ولاريب أنه من هؤلاء ظهرت الردَّة وغيرها من الكفر، من جهة «مسيلمة الكذاب»[3] وأتباعه، و«طليحة الأسدي»[4]

ظ ٦

---

(١) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، أبو محمد القرشي، كان مولده لسنتين مضتا من خلافة عمربن الخطاب رضي الله عنه، كان من كبار التابعين فقهاً وورعاً وعبادة وفضلاً وزهادة وعلماً. مات سنة ٩٣هـ رحمه الله تعالى.

انظر مشاهير علماء الأمصار ص ٦٣، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٥٤ ـ ٥٦، وقال في التقريب ج١/ ٣٠٦: «اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ٧٣ في كتاب الإيمان(١) باب تفاضل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن فيه (٢١) حديث (٥٢/ ٨٩) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه.

(٣) مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، أبو ثمامة، متنبئ كذاب، وفي الأمثال: «أكذب من مسيلمة» ولد ونشأ باليمامة في نجد، وتلقب في الجاهلية بالرحمن، وعرف برحمان اليمامة، وكان مسيلمة ضئيل الجسم، تنبأ في عهد الرسول ﷺ، وتوفي النبي ﷺ قبل القضاء على فتنته، فلما انتظم الأمر لأبي بكر، انتدب له «خالدبن الوليد» على رأس جيش قوي فقتل مسيلمة سنة ١٢هـ.

انظر السيرة النبوية لابن هشام ج٢/ ٧٤ ـ ٧٥ وج٣/ ١٨ وج٤/ ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٧٢، والأعلام ج٧/ ٢٢٦.

(٤) طليحة بن خويلدالأسدي، من أسد خزيمة، متنبئ، كان من أشجع العرب، قدم على النبي ﷺ في وفد بني أسد سنة ٩ هـ، وأسلموا، ولمارجعوا ارتد =

وأتباعه، و«سجاح»[1] وأتباعها، حتى قاتلهم«أبوبكر الصديق»[2] ومن معه من المؤمنين، حتى قتل من قتل، وعاد إلى الإسلام من عاد مؤمناً أو منافقاً.

= طليحة، وادعى النبوة في حياة النبي ﷺ، فأرسل إليه ﷺ ضرار بن الأزور الأسدي رضي الله عنه ليقاتله فيمن أطاعه، ثم توفي رسول الله ﷺ فعظم أمر طليحة، فأرسل إليه أبوبكر رضي الله عنه خالد بن الوليد رضي الله عنه، فانهزم طليحة ثم فرَّ إلى الشام، ثم أسلم طليحة، ووفد على عمر رضي الله عنه، فبايعه في المدينة، وخرج إلى العراق فشهد القادسية، وأبلى فيها بلاءً حسناً، ثم حسن بلاؤه في الفتوح حتى استشهد بنهاوند.

انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة ج٣/ ٦٥ ـ ٦٦، والاستيعاب بذيل الإصابة ج٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، والأعلام ٣/ ٢٣٠.

(١) سجاح بنت الحارث بن سويد بن عقفان، التميمية، من بني يربوع، متنبئة مشهورة، ادعت النبوة بعد وفاة النبي ﷺ، وكانت في بني تغلب بالجزيرة، فتبعها جمع من عشيرتها، فأقبلت بهم من الجزيرة تريد غزو أبي بكر رضي الله عنه، فنزلت باليمامة، فبلغ خبرها مسيلمة الكذاب، وقيل له: إن معها أربعين ألفاً، فخافها، فأقبل عليها في جماعة من قومه، وتزوج بها، فأقامت معه قليلاً، وأدركت صعوبة الإقدام على قتال المسلمين، فانصرفت راجعة إلى أخوالها بالجزيرة، ثم بلغها مقتل مسيلمة، فأسلمت وهاجرت إلى البصرة، وتوفيت بها وصلى عليهاسمرة بن جندب والي البصرة.

انظر الأعلام ج٣/ ٧٨.

(٢) عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي، أبو بكر بن قحافة، الصديق الأكبر، خليفة رسول الله ﷺ، مات في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة، وله ثلاث وستون سنة.

انظر التقريب ج١/ ٤٣٢، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ج٣/ ٢٠٥ ـ ٢٢٤، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٢ ـ ٥.

رتب الرازي كتابه أساس التقديس على أربعة أقسام

قال «الرازي»: «ورتبت[1] الكتاب[2] على أربعة أقسام[3]، القسم الأول: في الدلائل الدالة على أنه تعالى منزه عن الجسمية، والحيز. وفيه فصول[4].

الفصل الأول: في تقرير المقدمات التي يجب إيرادها، قبل الخوض في الدلائل[5]، وهي ثلاثة[6]:

المقدمة الأولى: ادعاء الرازي إثبات موجود لا يشار إليه بالحس

المقدمة الأولى: اعلم أنا ندعي وجود موجود، لايمكن أن يشار إليه بالحس، أنه ههنا أو هنالك، أو نقول: إنا ندعي وجود موجودغير مختص بشيء من الأحياز والجهات، أو نقول: إنا ندعي وجود موجود غير حال في العالم، ولامباين عنه في شيء

---

(١) في أساس التقديس «ورتبته».

(٢) قوله «الكتاب» ساقط من أساس التقديس.

(٣) هذه الأقسام الأربعة هي:
أ ـ القسم الأول: في الدلائل الدالة على أنه تعالى منزه عن الجسمية والحيز.
ب ـ والقسم الثاني: في تأويل المتشابهات من الأخبار والآيات.
جـ ـ والقسم الثالث: في تقرير مذهب السلف.
د ـ والقسم الرابع: في بقية الكلام في هذا الباب.
انظر أساس التقديس للرازي ص ١١.

(٤) قوله «وفيه فصول» ساقط من أساس التقديس.

(٥) المراد الدلائل السمعية والعقلية.

(٦) هذه المقدمات الثلاث، هي على الترتيب التالي:
الأولى: إثبات موجود لا يشارإليه بالحس.
الثانية: ليس كل موجود يجب أن يكون له نظير وشبيه.
الثالث: اختلاف القائلين بأن الله جسم. انظر أساس التقديس ص ١٥، ٢٦، ٢٨.

من الجهات الست، التي للعالم، وهذه العبارات متفاوتة والمقصود من الكل شيء واحد»[١].

رد المؤلف على الرازي في دعواه أن للعالم ست جهات

ص ٧

قلت : قوله: «من الجهات الست التي للعالم» قد يستدرك عليه ، كما قرره في هذا الكتاب وغيره، فإن العالم ليس له ست جهات، بل ليس له إلا جهتا العلو والسفل فقط، وإنما الجهات الست للحيوان، كالإنسان وغيره من / الدواب، الذي[٢] يؤم جهة فيكون أمامَها، ويُخَلِّفُها فتكون خلفه[٣] وتحاذي أعلاه وأسفله، ويمينه وشماله، فلو قال: من الجهات الست، وسكت لكان أجود، لأن الجهات الست حينئذٍ تكون [للإنسان][٤] ونحوه، أو لو قال: من الجهات الست[التي للحيوان][٥]، ولكن المقصود بكلامه معروف؛ وهو دعواه ودعوى موافقيه النفاة؛ وهم الجهمية عند السلف وأهل الحديث وأتباعهم، فإن أول من أظهر هذه المقالة، المنافية للإسلام، ودعا إليها، واتبع عليها[٦] «الجهم»[٧] فمقصوده: ذكر دعواه، ودعوى هؤلاء النفاة معه؛

---

(١) انظر أساس التقديس ص ١٥.

(٢) في (ج) «التي» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٣) أي بعده. انظر مختار الصحاح ص ١٨٦.

(٤) زيادة.

(٥) زيادة.

(٦) في (ج) هكذا «واتبع عليها أتباعاً فأشباهه الجهم» ورجحت أن الصواب حذف «أتباعاً فأشباهه».

(٧) الجهم بن صفوان، أبو محرز السمرقندي، الراسبي، كان من موالي بني راسب، ضال مبتدع، رأس الجهمية، يكثر ذكره في كتب التأريخ والفرق، =

وجود موجود غير حال في العالم ولا مباين له .

قال «الرازي»: «ومن المخالفين من يدعي: أن فساد هذه المقدمات معلوم بالضرورة، وقالوا: لأن العلم الضروري حاصل، بأن كل موجودَيْن، فإنه لابد وأن يكون أحدهما حالاً في الآخر، أو مبايناً عنه، مختصًّا بجهة من الجهات الست المحيطة به. قالوا: وإثبات موجودَيْن، على خلاف هذه الأقسام السبعة، باطل في بديهة[1] العقل»[2].

قلت: الذي يدعيه هؤلاء: أن كل موجودَيْن، فإنه لابد وأن يكون أحدهما حالاً في الآخر، أو مباينًا له، ويلزم من ذلك أن يكون مختصًّا بعينٍ غيره، ولايجب أن يقولوا: إنه لابد أن يختص بجهة من الجهات الست، المحيطة به، إلا أنه يجب أن / يكون لكل موجود ست جهات، وهذا ليس مما يعلم ولايقوم ظ٧

= وقال الطبري: « إنه كان كاتباً للحارث بن سريج الذي خرج في خراسان في آخر دولة بني أمية». وجهم من الجبرية الخالصة، وقد ظهرت بدعته بترمذ، وتتلمذ على الجعد بن درهم ومذهبه نفي الصفات والأسماء، قتله سلم بن أحوز بمرو في آخر دولة بني أمية سنة ١٢٨هـ، وقال عبدالقاهر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق»: «اتفقت أصناف الأمة على تكفيره».
انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٢٤، والملل والنحل ج١/ ٨٦ والفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٩ ـ ٢٠٠. وتأريخ الأمم والملوك للطبري ج٩/ ٦٩، دار الفكر للطباعة سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ولسان الميزان ج٢/ ١٤٢.

(١) في أساس التقديس «بدائه».
(٢) انظر أساس التقديس ص١٥ ـ ١٦.

عليه دليل شرعي ولا عقلي، وإن كان قد يَظُنُّ هذا بعض الناس ظنًّا لادليل عليه، بل المعلوم لكثير من الناس بالأدلة الشرعية[و][1] العقلية أن العالَمَ ليس له ست جهات، بل جهتان العلو والسفل، وفي الجملة فمن المعلوم بالضرورة لكل أحد، إمكان وجود جسم مستدير، وأنه ليس له ست جهات، بل جهة أعلاه ومحيطه، وجهة سفله ومركزه، ومعلوم أن الموجود مع هذا الجسم، لايقول عاقل: إنه يجب أن يكون مختصاً بجهة من الجهات الست المحيطة به، إذ ليس له ست جهات، بل لايحيط به إلا جهة واحدة، فالمباين له لايكون مختصاً إلا بجهة واحدة، لا بست جهات، فهؤلاء يقولون: إثبات موجودين على خلاف هذين القسمين يكون باطلاً بالضرورة، وهو أن يكون أحدهما حالا في الآخر محايثاً له أو[2] مبايناً له منفصلاً عنه، سواء كان مباينته بجهة واحدة أو جهات متعددة، إذا عرف ذلك فالقول بأن هذا القول المتضمن إثبات موجودين لا متحايثين ولا متباينين باطل بالضرورة، معلوم الفساد بالفطرة، وهو قول عامة أئمة الإسلام وأهل العلم، كما صرحوا بذلك في مواضع،

---

(١) زيادة.

(٢) في (ج) «ولا» ورجحت أن الصواب ما أثبته، فقد قال المؤلف رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى ج٥/ ٢٦٩: «المحايثة عكس المباينة، والشيء إذا لم يكن مبايناً لغيره متميزاً عنه، كان مجامعاً له ، مداخلاً له، بحيث هو يحايثه ويجامعه ويداخله، كما تحايث الصفة محلها الذي قامت به، والتفاحة مثلاً طعمها ولونها ليس هو بمباين لها، بل هو محايث لها ومجامع لها ».

لاتحصى من كلامهم وذكروا أن هذا النفي الذي ذكره جهم، مما يعلم بفطرة الله/ التي فطر الناس عليها، أنه باطل محال متناقض، لوصفه لواجب الوجود بما هو ممتنع الوجود، فهم مع إقرارهم بوجوده، وصفوه بما هو نفي وتعطيل، وسلب لوجوده، وهو قول[1] عامة أهل الفطر السليمة من جميع أصناف بني آدم من المسلمين، واليهود[2] والنصارى[3]، والمشركين وغير [هم][4] وقد ذكرنا بعض ما في ذلك من كلام الأئمة في غير هذا

ص ٨

---

(١) هذا معطوف على قوله: «وهو قول عامة أئمة الإسلام».

(٢) الهَوْدُ: التوبة والرجوع إلى الحق، يقال: هاد الرجل تاب ورجع إلى الحق.
انظر القاموس المحيط ج١/٣٦٨، ومختار الصحاح ص ٧١.
واختلف في اسم اليهود فقيل: من الهَود أي: التوبة، وقيل: لأنهم نسبوا إلى يهوذا أكبر ولد يعقوب، وعربت الذال دالاً، وقيل: لأنهم هادواأي: مالوا عن الإسلام، وعن دين موسى عليه السلام وقيل غير ذلك، وهم أمة موسى عليه السلام وكتابهم التوراة، ورد ذكرهم في القرآن كثيراً، وهم فرق من أشهرها: العنانية، والعيسوية، والمقاربة، واليوذعانية، والموشكانية، والسامرة.
انظر الملل والنحل ج١/ ٢١٠، والفصل لابن حزم ج١/٩٨، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص١٢٧ ـ ١٣٠.

(٣) النصارى لغة: جمع نَصْرَان، كالنَّدامى جمع ندمان، أو جمع نَصْرِي والنصرانية والنَصْرانَة واحدة النصارى، وهم أمة المسيح عليه السلام، وقد ورد ذكرهم في القرآن كثيراً، وهم فرق، ومن أكبرها: الملكانية، والنسطورية، واليعقوبية.
انظر القاموس المحيط ج٢/١٤٨، ومختار الصحاح للرازي ص ٦٦٢، والملل والنحل ج١/ ٢٢٠، والفصل لابن حزم ج١/٤٨، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ١٣١ـ ١٣٣.

(٤) زيادة.

الموضع[1].

نقل المؤلف لكلام عبدالعزيز الكناني في رده على الجهمية وتكفيرهم

كما قال عبدالعزيز بن يحيى الكناني المشهور[2]، صاحب الشافعي[3]، صاحب «الحيدة» في كتاب «الرد على الزنادقة والجهمية»: «باب قول الجهمي في قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه: ٥] زعمت الجهمية أن قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] إنما المعنى: استولى، كقول العرب: استوى فلان على مصر، استوى فلان على الشام، يريد، استولى عليها. فإن البيان لذلك بأن يقال له: هل يكون

---

(١) في مواضع من هذا الكتاب، وانظر على سبيل المثال مجموع فتاوى ابن تيمية ج٦/ ٥١٥ - ٥١٧، ودرء تعارض العقل والنقل ج١/ ٢٥٣، ٢٨٩، والرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى في ج٣/ ٣٧ ـ ٤٩، والفتوى الحموية الكبرى ص ٥٦ ـ ٤٩.

(٢) عبدالعزيز بن يحيى بن عبدالعزيز، الكناني المكي، فقيه مناظر، كان من تلاميذ الإمام الشافعي، يلقب بالغول لدمامته، وقدم بغداد في أيام المأمون، فجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن. له تصانيف عديدة منها «الحيدة» رسالة في مناظرته لبشر المريسي طبعت مراراً، توفي رحمه الله تعالى ٢٤٠هـ. قال في التقريب: «صدوق فاضل ، من صغار العاشرة» ولم أجد له كتاب الرد على الزنادقة الجهمية» فهو من الكتب المفقودة.
انظر الأعلام ج٤/ ٢٩، وتقريب التهذيب ج١/ ٥١٣.

(٣) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، ولد سنة ١٥٠هـ، وتفقه على مسلم بن خالد الزنجي، وسفيان بن عيينة بمكة، وعلى مالك بالمدينة، ألف الشافعي رسالة في الأصول، وهو أول من صنف في هذا العلم، وإليه تنسب الشافعية، توفي رحمه الله سنة ٢٠٤هـ.
انظر الطبقات للسبكي ج١/ ١٩٠، وصفة الصفوة ج٣/ ٣٤٨، والوفيات ج١/ ٥٦٥، وتأريخ بغداد ج٣/ ٥٦.

خلقٌ من خلقِ الله تعالى، أتت عليه مدة ليس الله بمستول عليه؟ فإذا قال: لا. قيل له: فمن زعم ذلك فهو كافر، يقال له: يلزمك أن تقول: العرش قد أتت عليه مدة ليس الله بمستول عليه، ذلك أن الله تعالى أخبر أنه خلق العرش قبل خلق السموات والأرض، قال الله عز وجل ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾ [هود: ٧]، فأخبر أن العرش كان على الماء قبل خلق السموات والأرض، ثم خلق السموات/ والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل به خبيراً، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ [غافر: ٧] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ [فصلت: ١١]، فأخبر أنه استوى على العرش، فيلزمك أن تقول: المدة التي كان العرش فيها قبل خلق السموات والأرض ليس الله بمستول عليه، إذ كان استوى على العرش معناه عندك: استولى، فإنما استوى بزعمه في ذلك الوقت لا قبله.

ظ٨

وقد روى عِمرَان بن حصين[1] عن النبي ﷺ أنه قال: «اقبلوا

---

(١) عِمْرَان بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، كنيته أبو نُجَيد، أسلم عام خيبر، من عباد الصحابة، كانت الملائكة تسلم عليه، تولى القضاء بالكوفة، مات سنة ٥٢هـ.
انظر مشاهير علماء الأمصار، للبستي ص ٣٧، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ج٤/ ١٣٧ـ ١٣٨، وتهذيب التهذيب ج٨/ ١٢٥ ـ ١٢٦، والتقريب ج٢/ ٨٢.

البشرى يابني تميم» قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، قال: «اقبلوا البشرى يا أهل اليمن» قالوا: قد قبلنا فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان. قال: «كان الله قبل كل شيء، وكان عرشه على الماء، وكتب في اللوح ذكر كل شيء»[١]. وروي عن أبي رُزَين العُقَيلي[٢] وكان يعجب النبي ﷺ مسألته أنه قال: يارسول الله أين كان الله ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟، قال: «كان في عماء[٣] فوقه هواء، وتحته هواء، ثم خلق عرشه على الماء»[٤]. فقال، يعني الجهمي: أخبرني كيف استوى على

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٦/٢٨٦، في كتاب بدء الخلق (٥٩) في باب (١) في حديث (٣١٩١) عن عمران بن الحصين رضي الله عنه مرفوعاً.
وأخرجه أيضاً في صحيحه بشرحه فتح الباري ج١٣/٤٠٣، في كتاب التوحيد (٩٧) في باب وكان عرشه على الماء وهورب العرش العظيم (٢٢) في حديث (٧٤١٨) عن عمران بن الحصين رضي الله عنه مرفوعاً.
وأخرجه الإمام أحمد في المسند ج٤/٤٣١، عن عمران بن الحصين رضي الله عنه مرفوعاً بلفظه.

(٢) اسمه لقيط بن عامر بن صَبِرة بن المنتفق، وهو الذي يقال له: وافد بني المنتفق، له صحبة، ومن قال: لقيط بن صَبِرة فقد نسبه إلى جده.
انظر مشاهير علماء الأمصار ص ٥٨، والتقريب ج٢/١٣٨، والكاشف ج٣/١٣، والخلاصة ص ٣٢٣.

(٣) العماء: أي ليس معه شيء، قال ذلك يزيد بن هارون. (انظر سنن الترمذي ج٥/٢٨٨) وقيل: العَمَاءُ السحاب المرتفع أو الكثيف أو الممطر، أو الرقيق أو الأسود، أو الأبيض أو هو الذي هَرَاق ماءَهُ. انظر القاموس المحيط ج٤/٣٦٩.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٤/١١، ١٢، وأخرجه الترمذي في سننه =

العرش؟ أهو كما يُقال: استوى فلان على السرير، فيكون السرير قد حوى فلاناً وحده، إذا كان عليه، فيلزمك أن تقول: إن العرش قد حوى الله وحده/ إذا كان عليه، لأنَّا لانعقل الشيء على الشيء إلا هكذا.

ص٩

باب البيان لذلك. يقال له: أما قولك كيف استوى؟ فإن الله لايجري عليه كيف، وقد أخبرنا أنه استوى على العرش، ولم يخبرنا كيف استوى، فوجب على المؤمنين أن يصدقوا ربهم باستوائه على العرش، وحَرَّمَ عليهم أن يصفوا كيف استوى، لأنه لم يخبرهم كيف ذلك، ولم تره العيون في الدنيا فتصفه بما رأت، وحَرَّم عليهم أن يقولوا عليه من حيث لايعلمون، فآمنوا

= ج٥/ ٢٨٨ في كتاب التفسير (٤٨) باب (١٢) حديث (٣١٠٩) عن أبي رُزين رضي الله عنه بلفظ نحوه وقال: هذا حديث حسن.
وأخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب السنة ج١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، وأخرجه ابن ماجه في السنن ج١/ ٦٤ ـ ٦٥، وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش ص٥٤، وأخرجه الذهبي في العلو ص١٩، وقال: «رواه الترمذي وابن ماجه وإسناده حسن، وقد رواه شعبة وغيره عن يعلى، وقالوا: عدس، بدل، حدس. ورواه إسحاق بن راهويه عن عبدالصمد بن عبدالوارث عن حماد، وعنده: «ثم كان العرش فارتفع على عرشه» وروى حرب عن ابن راهويه: «تحته هواء وفوقه هواء» يعني السحاب. قال أبو عبيدة: العماء الغمام، وقال الحسن بن عمران الحنظلي الهروي: سَمعت أبا الهيثم خالد بن يزيد الرازي يقول: أخطأ أبو عبيد إنما العمى مقصور، ولا يدرى أين كان الرب، يعني: قبل خلق العرش، ويروى عن أبي رزين حديث طويل بإسنادين مدنيين في الباب، لكنه ضعيف». فهو حسن بشواهده.

بخبره عن الاستواء، ثم ردوا علم كيف استواؤه[1] إلى الله، ولكن لزمك أيها الجهمي أن تقول: إن الله عز وجل محدود، وقد حوته الأماكن إذا[2] زعمت في دعواك أنه في الأماكن، لأنه لا يُعقل شيء في مكان إلا والمكان قد حواه، كما تقول العرب: فلان في البيت، والماء في الجُبِّ[3]، والبيت[4] قد حوى فلاناً والجُبُّ قد حوى الماء.

ويلزمك أشنع من ذلك، لأنك قلت أفظع[5] مما قالت النصارى وذلك أنهم قالوا: إن الله عز وجل حلّ في عيسى، وعيسى بدن إنسان واحد[6]، فكفروا بذلك وقيل لهم: ما أعظم الله تعالى إذ جعلتموه في بطن مريم! وأنتم تقولون: إنه في كل مكان، وفي بطون النساء كلها، وبدن عيسى، وأبدان الناس

---

(١) في درء تعارض العقل والنقل «استوى».

(٢) في درء تعارض العقل والنقل «إذ».

(٣) الجب «نُقْرَةٌ في الجبل يجتمع فيها الماء، وقيل، حُفرة يَسْتَنقِعُ فيها الماء، وقيل الرَّكِيَّة التي لم تُطْوَ، فإذا طُويت فهي بئر، وسميت جُبًّا لأنها قطعت في الأرض قطعاً.

انظر لسان العرب لابن منظور ج١/ ٥٣١، طبع دار المعارف بمصر، بدون تاريخ للطبع، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٥/ ١٣٢ تحقيق إبراهيم أطفيش.

(٤) في درء تعارض العقل والنقل «فالبيت».

(٥) فَظُع الأمر بالضم: اشتدَّ وشَنُعَ وجاوز المقدار وبَرَّح، فهو مفظع.

انظر لسان العرب لابن منظور ج٦/ ٣٤٣٧.

(٦) في (ج) «واللسان واحد» والتصويب من درء تعارض العقل والنقل.

كلهم، ويلزمك أيضاً أن تقول: إنه في أجواف الكلاب والخنازير، لأنها أماكن، وعندك أنه في كل مكان تعالى الله عن ذلك علواً / كبيراً! فلما شنعت مقالته قال: أقول إن الله في كل مكان لا كالشيء في الشيء، ولا كالشيء على الشيء، ولا كالشيء خارجاً عن الشيء ولا مبايناً للشيء.

ظ ٩

باب البيان لذلك: يقال له: أصل قولك القياس والمعقول، فقد دلَّلت بالقياس والمعقول، على أنك لاتعبد شيئاً، لأنه لو كان شيئاً ما خلا في القياس والمعقول، أن يكون داخلاً [في الشيء](١) أو خارجاً منه، فلما لم يكن في قولك شيءٌ، استحال أن يكون كالشيء في الشيء، أو خارجاً من الشيء، فوصفت شيئاً لا وجود له؛ وهو دينك وأصل مقالتك التعطيل»(٢).

تعقيب المؤلف على ما نقله من كتاب الرد على الجهمية للإمام عبدالعزيز الكناني

قلت: فقد بيَّن أن القياس والمعقول يوجب أن [ما](٣) لايكون في الشيء ولا خارجاً منه، فإنه لايكون شيئاً، وأن ذلك صفة المعدوم الذي لا وجود له، فالقياس: هو الأقيسة العقلية، والمعقول: هو العلوم الفطرية، وذكر بعد هذا كلاماً في تمام هذه المسألة لايناسب هذا المكان.

نقل المؤلف تكفير الجهمية من كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد

وقال الإمام أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل(٤)، فيما

---

(١) زيادة من درء تعارض العقل والنقل.
(٢) أورد المؤلف هذا النص في درء تعارض العقل والنقل ج ٦/ ١١٥ ـ ١١٩.
(٣) زيادة من درء تعارض العقل والنقل.
(٤) أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، أبو عبدالله، الإمام المحدث، ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ ونشأبها، وكان رحمه الله زعيم المعارضين =

خرجه في الرد على الزنادقة والجهمية، فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولت غير تأويله، وقد ذكر هذا الكتاب أبوبكر الخلال[(١)] في كتاب «السنة» ونقله بألفاظه، وذكره القاضي أبويعلى[(٢)] وغيرهما.

قال فيه: «بيان ما أنكرت الجهمية الضلال[(٣)]، أن يكون الله تعالى/ على العرش.

ص ١٠

قلنا[(٤)]: لِم أنكرتم ذلك؟ إن الله سبحانه على العرش، وقد قال سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وقال:

= لأحمد بن دؤاد في مسألة خلق القرآن، قال ابن المديني: إن الله أعز الإسلام برجلين: أبي بكر يوم الردة، وابن حنبل يوم المحنة. وقال الشافعي: خرجت من بغداد، وما خلفت فيها أفقه ولا أورع ولا أزهد ولا أعلم من ابن حنبل.
ومن أشهر كتبه «المسند»توفي رحمه الله تعالى سنة ٢٤١هـ، انظر طبقات الحنابلة لأبي يعلى ج١/ ٤ ـ ٢٠، وتأريخ بغداد ج ٤/ ٤١٢، والتقريب ج ١/ ٤٢، وحلية الأولياء لأبي نعيم ج١/ ٩ ـ ١٦١.

(١) هو أحمد بن محمد بن هارون، أبوبكر المعروف بالخلال، من كبار الحنابلة، من كتبه: «الجامع لعلوم الإمام أحمد» و «العلل» و «السنة» لازال مخطوطاً وقد نشر قريباً بعض أجزائه. وغير ذلك، توفي سنة ٣١١هـ. انظر طبقات الحنابلة ج٢/ ١٢ ـ ١٥، والبداية والنهاية ج١١/ ١٥٩، والأعلام ج١/ ٢٠٦.

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء، أبو يعلى الحنبلي، ولد سنة ٣٨٠هـ، من فقهاء الحنابلة، له تصانيف كثيرة منها :«إبطال التأويلات». توفي سنة ٤٥٨هـ. انظرطبقات الحنابلة ٢/ ١٩٥ـ٢٣٠، وتأريخ بغداد ج٢/ ٢٥٦، والأعلام ج٦/ ٩٩ـ١٠٠.

(٣) «الضلال» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٤) في الرد على الزنادقة والجهمية «فقلنا لهم».

﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ٥٩﴾ [الفرقان: ٥٩]

قالوا: هو تحت الأرض[1] السابعة، كما هو على العرش، فهو على العرش، وفي السموات وفي الأرض، وفي كل مكان لايخلو منه مكان، ولايكون في مكان دون مكان، وتلَوْا آيات من القرآن: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٣] فقلنا: قد عرف المسلمون أماكن كثيرة، وليس فيها من عظمة الله شيء.

فقالوا: أي مكان؟. فقلنا: أحشاؤكم وأجواف الخنازير والحشوش[2] والأماكن القذرة، ليس فيها من عظمة الرب سبحانه شيء، وقد أخبرنا أنه في السماء، فقال سبحانه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [الملك: ١٦] ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ﴾ [الملك: ١٧] وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠] وقال: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩] وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠] وقال: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ «المعارج: ٤] وقال: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ

---

(١) في (ج) «الأرضين» وأثبت في النص ما في الرد على الزنادقة والجهمية.

(٢) الحُشُّ ـ مثلثة ـ المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، وجمعه حُشُوش.

انظر القاموس المحيط ج٢/ ٢٧٩.

﴿ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٨﴾ [الأنعام:١٨][1] فهذا خبر الله أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل مذموماً، قال الله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ / وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ۝٢٩﴾ [فصلت: ٢٩] وقلنا لهم: أليس تعلمون أن إبليس كان مكانه، والشياطين مكانهم؟ فلم يكن الله ليجتمع هو وإبليس [في مكان واحد][2]، ولكن إنما معنى قوله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] يقول: هو إله من في السموات وإله من في الأرض، وهو على العرش، وقد أحاط بعلمه ما دون العرش، لا يخلو من علم الله مكان، ولايكون علم الله في مكان دون مكان، وذلك قوله تعالى : ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ۝١٢﴾ [الطلاق: ١٢] قال : ومن الاعتبار في ذلك لو أن رجلاً كان في يده قدح من قوارير صاف وفيه شراب صاف[3]، كان بصر بني آدم قد أحاط بالقدح، من غير أن يكون ابن آدم في[4] القدح، فالله سبحانه ـ وله المثل الأعلى ـ، قد أحاط بجميع خلقه، من غير أن يكون في شيء من خلقه، وخصلة أخرى؛ لو أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها، ثم

ظ١٠

---

(١) في الرد على الزنادقة والجهمية ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[البقرة: ٢٥٥] بعد قوله ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

(٢) زيادة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٣) في (ج) «وفيه شيء» والتصويب من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٤) «في» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيتاً في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله سبحانه وله المثل الأعلى، قد أحاط بجميع ما خلق، وقد علم كيف هو، وما هو، من غير أن يكون في شيء مما خلق»[1].

قال أحمد رضي الله عنه: «ومما تأوّل الجهمية من قول الله سبحانه: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ / سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] قالوا: إن الله معنا وفينا. فقلنا * : لم قطعتم الخبر من أول[2] إن * الله يقول ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[المجادلة: ٧] ثم قال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] يعني أن[3] الله بعلمه رابعهم. ﴿وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [يعني][4] بعلمه فيهم ﴿أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾[المجادلة: ٧] يفتح الخبر بعلمه، ويختم الخبر بعلمه.

ص ١١

---

(١) انظر كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص ٤٧ ـ ٥٠ ، طبع السلفية بالقاهرة سنة ١٣٩٩هـ، والرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد، ضمن عقائد السلف، جمع الدكتور على سامي النشار وعمار الطالبي ص ٩٢ ـ ٩٤، نشر المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧١م.

(٢) مابين النجمتين ساقط من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٣) «أن» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٤) زيادة من الرد على الزنادقة والجهمية.

ويقال للجهمي: إن الله إذا كان معنا بعظمة نفسه. فقل له: هل يغفر الله لكم فيما بينه وبين خلقه. فإن قال: نعم. فقد زعم أن الله بائن من خلقه، وأن خلقه[1] دونه. وإن قال: لا كفر. وإذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في كل مكان، ولايكون في مكان دون مكان. فقل له أليس كان الله ولا شيء. فيقول[2]: نعم. فقل له: حين خلق الشيء خلقه في نفسه، أو خارج عن نفسه، فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل: [لابد له من][3] واحد منها: إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه، فقد[4] كفر حين زعم أنه خلق الخلق والشياطين وإبليس في نفسه[5]، وإن قال: خلقهم خارجاً من نفسه، ثم دخل فيهم، كان هذا أيضاً كفر، حين زعم أنه دخل في كل مكان وحش[6] وقذر. وإن قال: خلقهم خارجاً من نفسه، ثم لم يدخل فيهم، رجع عن قوله كله[7] أجمع وهو قول أهل السنة»[8]. انتهى كلام أحمد/. ظ١١

---

(١) «وأن خلقه» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٢) في (ج) «فسيقولون» والتصويب من الرد على الجهمية.

(٣) زيادة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٤) «قد» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٥) في الرد على الزنادقة والجهمية «حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه».

(٦) في الرد على الزنادقة والجهمية «أنه دخل في مكان وحش قذر رديء».

(٧) «كله» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٨) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ضمن عقائد السلف ص ٩٥ـ٩٦.

تعقيب المؤلف على ما نقله من كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد.

فقد بين الإمام أحمد، ما هو معلوم بالعقل الصريح، والفطرة البديهية؛ من أنه لابد أن يكون خلق الخلق داخلاً في نفسه، أو خارجاً من نفسه، فالحصر[1] في هذين القسمين معلوم بالبديهة، مستقر في الفطرة، إذ كونه خلقه لا داخلاً ولا خارجًا معلوم نفيه، مستقر في الفطرة عدمه، لايخطر بالبال، مع سلامة الفطرة وصحتها، وقد بين أيضاً الإمام أحمد امتناع ما قد يقوله بعض الجهمية: من أنه في خلقه لا مماس ولا مباين، كما يقول بعضهم: أنه لا داخل الخلق ولا خارجه. فقال[2]: «بيان ما ذكر الله في القرآن من قوله تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] وهذا على وجوه: قول الله تعالى لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾[طه: ٤٦] يقول: في الدفع منكما[3]. وقال: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] يعني[4]: في الدفع عنا. وقال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾﴾ [البقرة: ٢٤٩] يقول: في النصر لهم على عدوهم. وقال: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾[محمد: ٣٥] يعني[5]: في النصر لكم على عدوكم. وقال: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ

---

(١) في (ج) «لايحصر» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٢) أي الإمام أحمد.

(٣) في الرد على الزنادقة والجهمية«عنكما»

(٤) «يعني» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية وبدلاً منها «يقول».

(٥) «يعني» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٨] يقول: بعلمه فيهم: وقال: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾[الشعراء: ٦١-٦٢] يقول: في العون على فرعون» قال[١] «فلما ظهرت الحجة على الجهمي فيما ادعى على الله أنه مع خلقه[قال: هو][٢] في كل شيء غير مماس للشيء ولا/ مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟ قال: لا. قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس[٣] ولا مباين؟ فلم يحسن الجواب. فقال: بلا كيف. يخدع الجهال[٤] بهذه الكلمة وموه[٥] عليهم. فقلت له: إذا كان يوم القيامة، أليس إنما هو الجنة[٦] والنار والعرش والهواء؟ قال: بلى. قلنا: فأين يكون ربنا؟ قال: يكون في الآخرة[٧] في كل شيء، كما كان حيث[٨] كان في الدنيا في كل شيء. قلنا[٩]: فإن مذهبكم أن ما كان من

ص ١٢

---

(١) أي الإمام أحمد والكلام متصل.

(٢) زيادة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٣) في الرد على الزنادقة والجهمية «مماس لشيء».

(٤) في الرد على الزنادقةوالجهمية «فيخدع جهال الناس».

(٥) في (ج) «مواساة عليهم»وهذا تحريف، والتصويب من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٦) في الرد على الزنادقة والجهمية «في الجنة».

(٧) «في الآخرة» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٨) في الرد على الزنادقة والجهمية«حين».

(٩) في الرد على الزنادقة والجهمية «فقلنا».

الله على العرش [فهو على العرش][1]، وما كان من الله في الجنة فهو في الجنة، وما كان من الله في النار فهو في النار، وماكان من الله في الهواء فهو في الهواء.

نقل المؤلف عن عبدالله بن سعيد بن كلاب أن الله في جهة وأنه على العرش

فعند ذلك تبين للناس[2] كذبهم على الله»[3] وسيأتي ما ذكره «أبوبكر بن فورك»[4] عن «أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب»[5] إمام المتكلمة الصفاتية من الأشعرية ونحوهم، مثل

---

(١) زيادة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٢) «للناس» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٣) انظرالرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ضمن عقائد السلف ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٤) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، الأشعري الشافعي، أبوبكر، متكلم، أقام بالعراق مدة، ثم رحل إلى الري ونيسابور، توفي قريباً من نيسابور، سنة ٤٠٦ هجرية، بلغت تصانيفه في أصول الدين والفقه ومعاني القرآن قريباً من المائة، منها كتاب حاول فيه تأويل الأحاديث، التي جاءت في الصفات يسمى «مشكل الحديث وغريبه»، وله عناوين مختلفة ذكرها فؤاد سزكين في كتابه تاريخ التراث العربي ١/٤/٥١ ـ ٥٤، وقد طبع الكتاب بحيدر آباد سنة ١٩٤٣م.
انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣، وطبقات الشافعية للأسنوي ج٢/١٢٦ ـ ١٢٧، والأعلام للزركلي ج٦/٨٣.

(٥) هو أبومحمد عبدالله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان البصري، أحد المتكلمين في أيام المأمون، له مناظرات ومؤلفات ضد المعتزلة، وإليه تنسب الكلابية، توفي بعد سنة ٢٤٠ هجرية، له كتب منها «الصفات» و «خلق الأفعال» و «الرد على المعتزلة».
يقول فؤاد سزكين: «يبدو أن جميع كتبه قد ضاعت، غير أن نجد بقايا منها في مقالات الأشعري».
انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج١/٢٤٩، ٢٥٠، ٣٥٠ والفهرست =

قوله: «وأخرج من النظر والخبر قول من قال: لا هو في العالم ولا خارج منه، فنفاه نفيًا مستويا، لأنه لو قيل له: صفه بالعدم، ما قدر أن يقول فيه أكثر منه، وردَّ أخبار الله نصّا، وقال في ذلك بما لايجوز من[1] خبر ولا معقول، وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص، والنفي الخالص عندهم، هو الإثبات الخالص، وهم عند أنفسهم قياسيون[2]»[3].

قال[4] : «فإن قالوا هذا إفصاح منكم بخلوّ الأماكن منه، وانفراد/ العرش به. قيل إن كنتم تعنون بخلوّ الأماكن من تدبيره، وأنه عالم بها فلا، وإن كنتم تذهبون إلى خلوه من استوائه عليها، كما استوى على العرش، فنحن لانحتشم[5] أن نقول: استوى الله على العرش، ونحتشم أن نقول: استوى على الأرض، واستوى على الجدار، وفي صدر البيت»[6].

ظ ١٢

= لابن النديم ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦، وأصول الدين للبغدادي ص ٨٩، ٩٠، ٣٠٩، والملل والنحل للشهرستاني ج١/ ٩٣، وطبقات الشافعية للأسنوي ج٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩، ولسان الميزان لابن حجر ج٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، والأعلام للزركلي ج٤/ ٩٠، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ١/ ٤/ ٢٨ ـ ٢٩.

(١) في درء تعارض العقل والنقل «في».

(٢) أي يتمشون مع القياس.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١١٩.

(٤) أي : ابن كلاب.

(٥) حَشَمه: أَخْجَلَهُ. والحَشْمة: الاستحياء. انظر مختار الصحاح للرازي ص١٣٨.

(٦) انظر درء تعارض العقل والنقل ٦/ ١١٩ ـ ١٢٠.

وقال أيضاً أبو محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب، فيما حكاه عنه ابن فورك: «يقال: لهم أهو فوق ماخلق؟ فإن قالوا: نعم. قيل: ما تعنون بقولكم أنه فوق ما خلق؟ فإن قالوا: بالقدرة والعزة. قيل لهم: ليس عن هذا سألناكم. وإن قالوا: المسألة خطأ. قيل: فليس هو فوق. فإن قالوا: نعم ليس هو فوق. قيل لهم: وليس هو تحت. وإن قالوا: ولا تحت. أعدموه لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم، وإن قالوا: هو تحت وهو فوق. قيل لهم: فوق تحت وتحت فوق»[1]. وذكر عنه أنه قال في كتاب «التوحيد» في مسألة الجهمية: «يقال لهم: إذا قلنا: الإنسان لا مماس ولا مباين للمكان، فهذا محال. فلابد من نعم، قيل لهم: فهو لا مماس ولا مباين. فإذا قالوا: نعم. قيل لهم: فهو بصفة المحال من المخلوقين، الذي لايكون ولا يثبت[إلا][2] في الوهم. فإن قالوا: نعم. قيل: فينبغي أن يكون بصفة المحال من كل جهة، كما كان بصفة المحال من هذه الجهة. وقيل لهم: أليس لايقال[لما][3] ليس بثابت في الإنسان مماس ولا مباين. فإذا/ قالوا: نعم. قيل: فأخبرونا عن معبودكم. مماس هو أو مباين؟ فإذا قالوا: لايوصف بهما. قيل لهم: فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق، فلم لاتقولون[4]: عدم، كما

ص١٣

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١٢٠.

(٢) زيادة.

(٣) زيادة من درء تعارض العقل والنقل.

(٤) في (ج) «يقولون» التصويب من درء تعارض العقل والنقل.

تقولون[1] الإنسان عدم، إذا وصفتموه بصفة العدم. وقيل لهم: إذا كان عدم المخلوق وجوداً له، وكان العدم وجوداً. كان الجهل علماً والعجز قوة»[2].

نقل المؤلف عن القاضي أبي يعلى إثبات أن الله في جهة وأنه على العرش

وبهذا احتج القاضي «أبويعلى» في أحد قوليه، قال في كتاب «إبطال التأويل»: «فإذا ثبت أنه على العرش، والعرش في جهة، وهو على عرشه وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضع إطلاق الجهة عليه، والصواب جواز القول بذلك، لأن «أحمد» قد أثبت هذه الصفة، التي هي الاستواء على العرش، وأثبت أنه في السماء، وكل من أثبت هذا أثبت الجهة، وهم أصحاب «ابن كرَّام»[3]

---

(١) في (ج) «يقولون» والتصويب من درء تعارض العقل والنقل.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١٢٠ ـ ١٢١، وقد أورد المؤلف هذا النص في ص٧٥ بزيادة فيه«إذا كان عدم المخلوق وجوداً له، كان جهل المخلوق علماً له، لأنكم وصفتم العدم الذي هو للمخلوق وجوداً له فإذا كان العدم وجوداً كان الجهل علماً والعجز قوة».

(٣) هو محمد بن كرام بن عراق بن حزاية، أبو عبدالله، السجزي، شيخ الكرامية، ولد في سجستان،وجاور بمكة خمس سنين، ورحل إلى نيسابور، فحبسه طاهر بن عبدالله بن طاهر، فلما أطلقوه خرج إلى الشام، ثم عاد إلى نيسابور فحبسه محمد بن عبدالله بن طاهر، ثم لما أطلق خرج إلى القدس ومات بالشام في سنة ٢٥٥هـ قال ابن حجر في لسان الميزان: «ساقط الحديث على بدعته».

وأصحاب محمد بن كرام يسمون: «الكرامية» ومن بدعهم أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود =

و «ابن منده الأصبهاني[١]» المحدث والدليل[٢] عليه أن العرش في جهة بلا خلاف، وقد ثبت بنص القرآن أنه مستو عليه، فاقتضى أنه في جهة، لأن[٣] كل عاقل من مسلم أو كافر إذا دعا فإنما يرفع يديه ووجهه إلى نحو السماء، وفي هذا كفاية، ولأن من نفى الجهة من المعتزلة والأشعرية، يقول: ليس هو في جهة ولا خارجاً منها، وقائل هذا بمثابة من قال: بإثبات موجود مع وجود غيره، ولا يكون وجود أحدهما قبل وجود الآخر ولا بعده، ولأن العوام لايفرقون بين قول القائل: طلبته فلم أجده في موضع ما، وبين قوله: طلبته فإذا هو معدوم./ ظ١٣

= والإنكار له باللسان، وغلوا في إثبات الصفات إلى حد التجسيم والتشبيه، ولهم فضائح كثيرة وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشرة فرقة.
انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج١/ ٢٢٣، والفرق بين الفرق للبغدادي ٢٠٢ ـ ٢١٤، والتبصير في الدين ص ١١١ ـ ١١٧، والملل والنحل ج١/ ١٠٨ ـ ١١٣، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ١٠١، ولسان الميزان لابن حجر ج٥/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦، والإعلام للزركلي ج٧/ ١٤.

(١) هومحمد بن إسحاق بن منده بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده بن عبدالله العبدي الأصبهاني، أبو عبدالله الحافظ، الجوّال، صاحب التصانيف، من أئمة الحنابلة ولد سنة ٣١٦هـ، قال عنه ابن أبي يعلى: بلغني عنه أنه قال: كتبت عن ألف شيخ وسبعمائة شيخ، توفي سنة ٣٩٥هـ.
انظر طبقات الحنابلة ج٢/ ١٦٧، وتذكرة الحفاظ ج٣/ ١٠٣١ ـ ١٠٣٦، ولسان الميزان ج٥/ ٧٠ ـ ٧٢، والأعلام ج٦/ ٢٩.

(٢) في إبطال التأويلات «والدلالة».

(٣) في إبطال التأويلات «ولأن».

وقد احتج ابن منده على إثبات الجهة، بأنه لما نطق القرآن، بأن الله على العرش وأنه في السماء، وجاءت السنة بمثل ذلك، وبأن الجنة مسكنه، وأنه في ذلك، وهذه الأشياء أمكنة في نفسها[1] فدل على أنه في مكان[2]» آخر كلام القاضي.

فصل

نقل المؤلف عن الرازي ادعاءه أن هذه المقدمة -وهي أن وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ممتنع- غير بديهية ولا ضرورية، إذ لو كانت كذلك لما جاز معارضتها

قال «الرازي»: «واعلم أنه لو ثبت كون هذه المقدمة بديهية، لم يكن الخوض في ذكر الدلائل جائزًا، لأن على تقدير أن يكون الأمر على ما قالوه، كان الشروع في الاستدلال على كون الله تعالى غير حال في العالم ولا مباين عنه بالجهة إبطالاً للضروريات، والقدح في الضروريات بالنظريات، يقتضي القدح في الأصل بالفرع، وذلك يوجب تطرق الطعن إلى الأصل والفرع معاً، وهو باطل، بل يجب علينا بيان أن هذه المقدمة ليست من المقدمات البديهية، حتى يزول هذا الإشكال»[3].

تعقيب المؤلف ومناقشته للرازي فيما ادعاه

قلت: ما ذكره على التقدير حق، كما ذكره، ولهذا يوجد عامة أهل الفطر الصحيحة، ممن عرف هذا وأمثاله، من العلوم البديهية والضرورية والفطرية، إذا سمع كلام المتكلمين، وجدال المجادلين، الداعين للنظر والاستدلال، في دفع هذه الضرورة،

---

(١) في إبطال التأويلات «أنفسها».

(٢) انظر إبطال التأويلات لأبي يعلى ص٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٣) انظر أساس التقديس ص١٦.

لم يلتفتوا إلى كلامهم، بل هم أحد رجلين؛ إما رجل عارف بحل شبههم وبيان تناقضها، وإمّا رجل معرض عن ذلك إما لعجزه عن حَلِّه، وإمَّا لاشتغاله بما هو أهم عنده من ذلك،/ وإمَّا حسمًا لمادة الخوض في مثل كلامهم الباطل، وهذه طريقة أهل العلم والإيمان، فيمن يجادل بالباطل، المخالف للفطرة والشرعة، وهذا هو الصواب، دون ما عليه مخالفوهم، من أنهم يخالفون الفطرة والكتاب، بأنواع من الحجج المدَّعاة، ثم يزعمون أنها قواطع مخالفة للشرع، وأنها أصل الشرع، فالقدح فيها قدح في الشرع، فإن هؤلاء بدلوا الأمر وقلبوه، كما بيناه في موضعه[1] بخلاف من قرر العلوم الفطرية البديهية، والعلوم السمعية الشرعية، وما وافق ذلك، دون ما خالف ذلك من الحجج القياسية، وإذا كان هؤلاء قد سلكوا السبيل الحق، كما ذكره على ذلك التقدير، لمن يكره ما ذكره، دافعًا لهم، لا دافعًا للناظر في نفسه، ولا للمناظر مع غيره، فقوله[2]: «يجب علينا

ص ١٤

---

(١) انظر على سبيل المثال كتابه «درء تعارض العقل مع النقل» ج٣/ ٤٥٣ وفيه يقول المؤلف: «فهذه جملة مااحتج به هؤلاء، الذين هم فحول النظر وأئمة الكلام والفلسفة، في هذه المسائل، وقد تبين بكلام بعضهم في بعض إفساد هذه الدلائل، وهذا جملة مايعارضون به الكتاب والسنة، ويسمونه قواطع عقلية، ويقولون: إنه يجب تقديم مثل هذا الكلام على نصوص التنزيل، والثابت من أخبار الرسول، وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها..» إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

(٢) أي: الرازي.

أن نبين [أن][1] هذه المقدمة، ليست من المقدمات البديهيات حتى يزول الإشكال»[2] ليس بقول سديد، ولا ينفعه ولاينفع غيره، سواء كان ناظرًا أو مناظرًا، لأن الناظر الذي بَدَه قلبه العلم بهذه المقدمة، واضطر إلى الإقرار بها، وقد فطر عليها، كيف يزول ذلك عنه بالنظر والجدل، وهو قد سلم أن القدح في الضروريات بالنظريات لايجوز.

تعقيب المؤلف على قصة أبي جعفر الهمداني مع أبي المعالي الجويني

قال الحافظ أبو منصور[3] بن الوليد البغدادي[4] في رسالته التي كتبها إلى «الفقيه محمود الزنجاني»[5] أن «أبا محمد الحافظ الحراني[6] يعني: «عبدالقادر الرهاوي»[7] أنا الحافظ

---

(١) زيادة من أساس التقديس.

(٢) انظر أساس التقديس للرازي ص١٦.

(٣) في (ج) «أبو عبد الله» والتصويب من مختصر العلو ومن اجتماع الجيوش الإسلامية.

(٤) عبد الله بن محمد بن أبي محمد بن الوليد البغدادي، أبو منصور، محدث مكثر رحالة، توفى كهلاً في جمادى الأولى سنة ٦٤٣هـ، له كتاب «العلو» ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش، وغيره. انظر سير أعلام النبلاء ج ١٣/ ٢٧٤، ومعجم المؤلفين ج ٦/ ١٤٠، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص١٨٥.

(٥) محمود بن عبد الله بن أحمد الزنجاني، ظهير الدين أبو المحامد، كان عالماً فقيهاً، فاضلاً زاهداً سمع وحدث، ولد سنة ٥٩٧هـ تقريباً وتوفي سنة ٦٧٤هـ.
انظر طبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٣١٢، وكذلك طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٥٥.

(٦) في (ج): «الحيران» وصوبتها من العلو للذهبي.

(٧) عبد القادر بن عبد الله الفهمي، الرهاوي، ثم الحراني، المحدث الحافظ الرحال، أبو محمد، محدث الجزيرة، ولد في جمادى الآخرة، سنة ٥٣٦هـ =

«أبو العلاء» يعني: الهَمْداني[1] أنا «أبو / جعفر» الحافظ[2] ظ١٤
سمعت «أبا المعالي» الجويني، وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]. وقال: كان الله ولا عرش، وجعل يتخبط في الكلام، فقلت: يا هذا قد علمنا

= بالرها، كان من موالي بني فهم الحرانيين، وأعتقوه صغيراً فنسب إليهم، طاف بلاد العراق وفارس والشام ومصر، في طلب الحديث، وسمع الحافظ عبد القادر بهمدان من الحافظ أبي العلاء الهمداني وجماعة، وقال ابن خليل: كان حافظاً ثبتاً، كثير التصنيف متقناً، ختم به علم الحديث، توفي رحمه الله بحران ٦١٢هـ، ومن مصنفاته: «الأربعون البلدانية» المتباينة الأسانيد، مجلدان في الحديث.
انظر كتاب الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ج٢/ ٨٢ـ٨٦، والبداية والنهاية لابن كثير ج١٣/ ٧٥ـ٧٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٩٠ـ٤٩١، والأعلام للزركلي ج٤/ ٤٠.

(١) هو الحسن بن الحسن بن أحمد بن محمد العطار، أبو العلاء الهمداني، الحافظ، سمع الكثير، ورحل إلى بلدان كثيرة، اجتمع بالمشايخ وقدم بغداد، وحصل الكتب الكثيرة، واشتغل بعلم القراءات واللغة، حتى صار أوحد زمانه في علمي الكتاب والسنة، وصنف الكتب الكثيرة المفيدة، وكان على طريقة حسنة، سخياً عابداً زاهداً، صحيح الاعتقاد حسن السمت، توفي سنة ٥٦٩هـ.
انظر البداية والنهاية ج١٢/ ٣٠٦، وتذكرة الحفاظ ج٤/ ١٣٢٤ ـ ١٣٢٨.

(٢) هو أبو جعفر الهَمْداني محمد بن أبي علي الحسن بن محمد، الحافظ الصدوق، رحل وروى عن ابن النقور، وأبي صالح المؤذن والفضل بن المحب وطبقتهم بخراسان والعراق والحجاز. قال ابن السمعاني: ماأعرف أن أحداً في عصره سمع أكثر منه، توفي في ذي القعدة سنة ٥٣١هـ.
انظر العبر للذهبي ج٤/ ٨٥، شذرات الذهب ج٤/ ٩٧، مرآة الجنان لليافعي ج٣/ ٢٥٩.

ما أشرت إليه، فهل عندك للضرورات من حيلة، فقال: ما تريد بهذا القول، وما تعني بهذه الإشارة، فقلت: ما قال عارف قط، يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه، قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة، يقصد الفوق، فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة، فبينه لنا لنتخلص من الفوق، وبكيت وبكى الخلق، فضرب بكمه[1] على السرير، وصاح بالحيرة، وخرق[2] ما كان عليه وانخلع وصارت قيامة[3] في المسجد، وترك ولم يجبني إلا بيا حبيبي الحيرة، والدهشة الدهشة، وسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني «الهمداني»[4].

ولهذا روى عنه «أبو الفتح محمد بن علي الطبري الفقيه»[5] قال: دخلت على الإمام «أبي المعالي الجويني» الفقيه، نعوده

---

(١) كُم القَميص، والكم من الثوب مدخل اليد ومخرجها، والجمع أكْمَام.
انظر لسان العرب لابن منظور ج٧/ ٣٩٣١، طبع دار المعارف بمصر.

(٢) الخَرْقُ الشق في الحائط والثوب وغيره، وخَرَقْتُ الثوب إذا شققته.
انظر لسان العرب لابن منظور ج٢/ ١١٤١، طبع دار المعارف بمصر، ومختار الصحاح للرازي ص ١٩٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، طبع سنة ١٣٦٩ هـ.

(٣) قام يقوم قياماً، والقومة المرة الواحدة وقام بأمر كذا، وقام الماء جَمَد، وقامت الدابة وقفت، وقامت السوق نفقت وجلبة وصخب.
انظر القاموس المحيط ج٤/ ١٧٠، ومختار الصحاح ص٥٥٧.

(٤) قال الألباني: «إسناده صحيح مسلسل بالحفاظ» وقد أورده الذهبي في كتاب العلو ص ١٨٨-١٨٩، وانظر مختصر العلو ٢٧٦-٢٧٧، وذكره أيضاً السبكي في طبقات الشافعية ج٥/ ١٩٠، وانظر اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ١٨٥.

(٥) لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

في مرضه الذي مات فيه بنيسابور[١]، فأقعد. فقال لنا: اشهدوا علي أني قد رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح، وإني أَموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»[٢] رواها عنه «الحسن بن العباس الرستمي الأصبهاني»[٣] مفتي أصبهان[٤] ومحدثهم، قال حدثنا «أبو الفتح» فذكرها كما ذكرها «ابن الوليد» فلما تكلم «أبوالمعالي» على منبره، في نفي علو الله على/ ص١٥

---

(١) نيسابور: بفتح أوله والعامة يسمونه نشاوور، وهي مدينة عظيمة من بلاد خراسان بالمشرق، وقيل: سميت بذلك لأن سابور مر بها، حين خرج من مملكته، وقد خرج منها من أئمة العلم من لايحصى.
انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ج٨/ ٣٥٦ـ٣٥٩، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣هـ، بمطبعة السعادة بمصر.

(٢) ذكر ذلك الذهبي في العلو ص١٨٨، وانظر مختصر العلو (٢٧٥). قال الذهبي في العلو ص١٨٨: «يعني أنهن مؤمنات بالله على فطرة الإسلام، لم يدرين ماعلم الكلام».

(٣) أبو عبد الله الحسن بن العباس بن علي الأصبهاني، الرستمي، منسوباً إلى جدٍّ له يقال له: رُسْتُم. قال أبو سعد السمعاني: كان إماماً ورعاً متواضعاً، على طريقة السلف، يقطع أوقاته في نشر العلم، وكان كثير البكاء إلى أن ذهبت عيناه. توفي سنة ٥٦١هـ وقيل غير ذلك.
انظر طبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٢٨٩، والبداية والنهاية ج١٢/ ٢٧٠.

(٤) أَصْبهَان: منهم من يفتح وهم الأكثر، وكسرها آخرون، اسم للإقليم بأسره، وأصبهان اسم مركب، لأن «الأصْب» بلسان الفرس البلد، و«هان» اسم الفارس فكأنه يقال: بلاد الفرسان، وأصلها بالعجمية «أسبهان» بباء فارسية تُعرّب تارة بباء خالصة، وتُعرّب فاء، فيقال: «أصفهان» والنسبة إليها الأصبهاني أو الأصفهاني، وأصفهان اليوم أحد الأقاليم المشهورة بإيران.
انظر الأنساب للسمعاني ج١/ ٢٨٤، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ج١/ ٢٦٩ـ٢٧٥، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ.

العرش، بأن الله كان قبل العرش، ولم يتجدد له بالعرش حال، قام إليه هذا الشيخ «أبوجعفر الهمداني» الحافظ، فقال: قد علمنا ما أشرت إليه، أي: دعنا من ذكر العرش، فإن العلم بذلك سمعي عقلي، ودعنا من معارضة ذلك بهذه الحجج القياسية، فهل عندك للضرورات من حيلة، أي: كيف تصنع بهذه الضرورة الموجودة في قلوبنا؟ ما قال عارف قط: يارباه إلا قبل أن يتحرك لسانه، قام من باطنه قصد لايلتفت يمنة ولا يسرة، يقصد الفوق، فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة، فبينها نتخلص من الفوق والتحت، قال: فصاح«أبو المعالي» وضرب على السرير، وخرق ما كان عليه، ولم يجبه إلا بقوله: الحيرة الحيرة، الدهشة الدهشة، وكان يقول: حيرني الهمداني. وذلك لأن العلم باستواء الله على العرش بعد خلق السموات والأرض، إنما علم بالسمع، أمَّا العلم بعلو الله على العالم فهو معلوم بالفطر الضرورية، وعند الاضطرار في الحاجات لايقصد القلب إلا ما يعلم كما يعلم، فقال لأبي المعالي: ما تذكره من الحجج النظرية، لا تندفع به هذه الضرورة، التي هي ضرورة في القصد، المستلزم للضرورة في العلم، فعلم أبوالمعالي أن هذه معارضة صحيحة، فقال: حيرني الهمداني، لأنه عارض ما ذكره من النظر، بما بينه من الضرورة، فصرخ حائراً، لتعارض العلم الضروري والنظري، ولأن هذه الضرورة الموجودة/ ظ١٥

الموجودة[1] في القلوب علمًا وقصدًا، ولايمكن أحدٌ نزعها إلا بإحالة الفطر، كما قال النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟»[2] وأما المناظر، فإذا قال لمنازعه هذا، إن ما علمه بالضرورة والبديهة، أو هذه المقدمة بديهية أو ضرورية عندي، لم يكن له أن يناظره ببيان ما ينافي الأمر الضروري، كما ذكره[3]، فإن غايته في ذلك أن يستدل بمقدمات، يسندها إلى مقدمات ضرورية، فلو قدر أن البديهيات تتعارض، أو تعارضت عند شخص لم يكن دفعها هذا البديهي، لهذا البديهي، بأولى من العكس، فكيف إذا كان المعارض لها

---

(١) هكذا في (ج) ولعل الثانية: «موجودة في القلوب».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٣/٢١٩ كتاب الجنائز (٢٣) باب إذا أسلم الصبي.. (٧٩) حديث (١٣٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بنحوه، وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/٢٤٧ في كتاب القدر(٤٦) باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٦٥٨/٢٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء» ثم يقول أبو هريرة: واقرؤا إن شئتم: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الروم : ٣٠] ومعنى قوله: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟» أي: كما تلد البهيمة بهيمة جمعاء. أي مجتمعة الأعضاء، سليمة من نقص، لاتوجد فيها جدعاء، وهي مقطوعة الأذن أو غيرها من الأعضاء، وإنما يحدث فيها الجدع والنقص بعد ولادتها.

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج٨ الجزء (١٦) ص٢٠٩.

(٣) أي الرازي.

أموراً نظرية، مستندة إلى بديهية؟ فلا ينقطع المناظر بمثل هذا، فلا ينتفع به الراد عليه، ولاينتفع به الناظر كما تقدم[1]، ولكن إذا ادعى شخص في مقدمة أنها فطرية، فإما أن يعتقد كذبه أو يعتقد صدقه، فإن اعتقد أنه كاذب، عومل بما يعامل به مثله من الكذابين الجاحدين، على ما وردت به الشريعة، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

من أسباب الخطأ في العلم ص١٦

وعامة الكفار من هذا النوع، وإن اعتقد أنه صادق فيما يخبر به عن نفسه، ولكنه مخطئ ، لاشتباه معنى عليه بمعنى آخر، [أ][2]و اشتباه لفظ بلفظ، أو غير ذلك، أو لخلل وقع في إدراك/ حسِّه وعقله، أو لنوع هوى خالط اعتقاده، فهذا طريقه أن يبين له ما يزيل الاشتباه، حتى يتميز له أن الذي اضطر إليه من العلم ليس هو الذي نوزع فيه، بل هو غيره أو يصلح إدراكه بإزالة الهوى، [أ][3]و الاعتقاد الفاسد، الذي جعله يظن ما ليس بضروري ضروريًا، كما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام: ١١٠] وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] وقال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾ [النساء: ١٥٥] وقال تعالى:

---

(١) تقدم في ص٤٩.

(٢) زيادة.

(٣) زيادة.

﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿٢٤﴾ ﴾[محمد: ٢٤] وقال تعالى: ﴿ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ ﴿١٦﴾ ﴾ [محمد: ١٦] وقال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴾ [فصلت: ٤٤] فالمقصود أن هذا النوع من السفسطة[1]، فإن دعوى العلم الضروري فيما ليس كذلك، بمنزلة إنكار الضروري، فيما هو ضروري، فصاحب هذا إمَّا متعمد للكذب، وإمَّا مخطئ، والخطأ في / أسباب العلم: إمَّا لفوات شرط العلم، من فساد قوى الإدراك وضعفها، أو عدم التصور التام لطرفي القضية، التي يحصل العلم بالتصديق عند

ظ ١٦

---

(١) السَّفْسَطةُ: قياس مركب من الوهميات والغرض منه تغليط الخصم وإسكاته. انظر كتاب التعريف للجرجاني ص ١٢٤.
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في حقيقة السفسطة: «إن لفظ السوفسطائية في الأصل كلمة يونانية معربة، أصلها «سوفسقيا» أي الحكمة المموهة، ومعلم المستأخرين المبتدعين منهم «أرسطو» لما قسم حكمتهم، التي هي منتهى علمهم، إلى برهانية وخطابية، وجدلية وشعرية، ومموه؛ وهي المغاليط، سموها «سوفسقيا» فعربت وقيل «سوفسطا». إلى أن قال: «لفظة السفسطة؛ قد صار في عرف المتكلمين عبارة عن جحد الحقائق».
انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج٥/ ٣٧ طبع دار الفكر سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

تصور طرفيْها، أو لوجود مانع من الأهواءالصاد[ة][1] عن سبيل الله، فإذا كان كذلك فلا تحصل معرفة الحق إلا بوجود شروطه وانتفاء موانعه، وإلا فمع عدم هذين قد تنكر العلوم الضرورية، أو يجعل ما ليس بضروري ضرورياً، والمثبتون يقولون للنفاة أنتم في نفي هذا العلم الضروري، لاتخرجون عن هذه الأقسام، التي لايخرج عنها مسفسط[2]. والنافون يقولون للمثبتة: بل أنتم المدعون للعلم الضروري مع انتفائه، والمؤسس[3] في مقام بيان أنه ليس عند منازعيه علم ضروري بما ذكروه، وهو لايمكنه نفي ذلك، وليس فيما ذكره ما ينفي ذلك، فظهر انقطاعه وانقطاع نظرائه معه في أوّل مقام.

* * *

(١) زيادة.

(٢) انظر ماسبق في الكلام على السفسطة ص٥٧.

(٣) أي: الرازي.

فصل

نقل المؤلف عن الرازي في منازعته المقدمات البديهية وادعاءه أن جمهور العقلاء يوافقونه على عدم بداهتها

قال «الرازي»: «فنقول الذي يدل على أن هذه المقدمات ليست بديهية، وجوه:

الأول: أن جمهور العقلاء المعتبرين، اتفقوا على أنه تعالى ليس بمتحيز، ولا مختص بشيء من الجهات، وأنه تعالى غير حال في العالم، ولا مباين عنه في شيء من الجهات، ولو كان فساد هذه المقدمات معلومًا بالبديهة لكان إطباق أكثر العقلاء على إنكارها ممتنعاً، لأن الجمع العظيم من العقلاء لا يجوز إطباقهم على إنكارالضروريات/، بل نقول: الفلاسفة اتفقوا على إثبات موجودات ليست بمتحيزة، ولا حالة في المتحيزة، مثل العقول[1] والنفوس[2] والهيولي[3]، بل زعموا أن الشيء الذي يشير إليه كل إنسان بقوله: أنا موجود، ليس[4] بجسم ولا جسماني، ولم يقل أحد بأنهم في هذه الدعوى منكرون

ص١٧

---

(١) العقل عند الفلاسفة: جوهر مجرد عن المادة في ذاته.
انظر الملل والنحل للشهرستاني ج٢/ ١٨٤، والتعريفات للجرجاني ص١٥٧.

(٢) النفس عند الفلاسفة: جوهر ليس بجسم ولاقائم بجسم.
انظر الملل والنحل للشهرستاني ج٢/ ٢٢٢، والتعريفات للجرجاني ص٢٦٣.

(٣) الهيولي: لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة. وفي الاصطلاح الفلسفي: جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال، محل للصورتين الجسمية والنوعية.
انظر التعريفات للجرجاني ص ٢٧٩.

(٤) في أساس التقديس «وليس».

للبديهيات، بل جمع عظيم من المسلمين اختاروا مذهبهم مثل «معمر بن عباد السلمي»[١] من المعتزلة، ومثل «محمد بن نعمان»[٢] من الرافضة، ومثل «أبي القاسم[٣] الراغب» و «أبي حامد الغزالي» من أصحابنا، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن أن يقال: بأن القول بأن الله تعالى ليس بمتحيز، ولا حال في المتحيز، قول مدفوع في بدايه[٤] العقول» [٥].

---

(١) معمَّر بن عباد السلمي، المعتزلي، من أهل البصرة، ثم سكن بغداد، وناظر النظام، وكان رأساً من رؤوس الضلال والإلحاد، وإليه تنسب طائفة من المعتزلة تعرف بالمعمرية، وله فضائح، مات سنة ٢١٥هـ.
انظر التبصير في الدين ص٧٣ـ٧٤، والملل والنحل ج١/ ٦٥ـ٦٦، ولسان الميزان ج٦/ ٧١، والأعلام للزركلي ج٧/ ٢٧٢.

(٢) هو محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي، أبو جعفر، الملقب: شيطان الطاق، نسب إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة كان يجلس للصرف بها، والشيعة تقول له: مؤمن الطاق. وهو من الشيعة الرافضة، وإليه تنسب الفرقة النعمانية أو الشيطانية من الرافضة، وقد صنف ابن النعمان كتباً جمَّة للشيعة.
انظر الفرق بين الفرق ص٥٣، والتبصير في الدين ص٤٠ـ٤١، والملل والنحل ج١/ ١٨٦ـ١٨٧، ولسان الميزان ج٥/ ٣٠ـ٣١.

(٣) هو الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، المعروف بالراغب، من أهل «أصبهان» سكن بغداد، اشتهر حتى كان يقرن بالغزالي، من كتبه «المفردات في غريب القرآن» و «الذريعة إلى مكارم الشريعة» وغيرها، توفي سنة ٥٠٢هـ وقيل غير ذلك. انظر الأعلام للزركلي ٢/ ٢٥٥، وكشف الظنون ج١/ ٣٦، ومعجم المؤلفين ج٤/ ٥٩.

(٤) في أساس التقديس «بدائه».

(٥) انظر أساس التقديس ص١٦ـ١٧.

تعقيب المؤلف على منازعة الرازي ومناقشته من وجوه

قلت: الكلام على هذا من وجوه:

أحدها: أن ما ذكره من المقالات بمبلغ علمه، وما عرفه من الرجال، وأقوالهم، وعامة ما عنده ما بلغه من أقوال طوائف، من المتكلمين والمتفلسفة، مثل طوائف من المعتزلة والرافضة[1]، وطوائف من متفلسفة الإسلام، وطوائف من متأخري أتباع الأشعري، ثم إنه جعل هؤلاء جمهور العقلاء المعتبرين.

وأما[2] مقامات سائر أهل الملل من اليهود وأصنافهم والنصارى وأنواعهم فهو من أقل الناس معرفة بها، كما تدل عليه كتبه، مع أن أهل الكتاب أقرب إلى المسلمين من المشركين

---

(١) الرافضة من الشيعة، وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل: إنما سموا بالروافض لأن زيد بن علي رضي الله عنه خرج على هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلا مائتا فارس. فقال لهم: رفضتموني. قالوا: نعم. فبقي عليهم هذا الاسم، وهم طوائف، وهم مجتمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم ذلك، وهم يُدْعَون: «الإمامية» لقولهم: بالنص على إمامة علي بن أبي طالب، وقد انقسموا إلى أكثر من عشرين فرقة.
انظر مقالات الإسلاميين ج١/٨٨ـ٨٩، والفرق بين الفرق ص٢٢ وما بعدها، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٧٧.

(٢) جاء في (ج) بعد قوله: «العقلاء المعتبرين» قوله: «فصل ثم قال» وبالتمعن في الكلام، وقراءة ماقبله ومابعده، وأن كلام المؤلف متصل، تبين أنها مقحمة، ولذلك حذفتها.

والصابئين[1]، فله نوع خبرة بكثير من مقالات المشركين، الذين/ صنفوا على طريقتهم، في السحر وعبادة الكواكب والأصنام، وبكثير من مقالات الصابئين من المتفلسفة ونحوهم، ماليس له من الخبرة بمقالات اليهود والنصارى، الذين هم أقرب إلى الهدى، وأبعد عن الضلال من المشركين والصابئين، ودينهم

ظ ١٧

---

(١) الصابئة في اللغة: صبأ الرجل إذا مال إلى الجهل والفُتُوه.
[انظر مختار الصحاح للرازي ص٣٥٦] فبحكم ميل هؤلاء عن سنن الحق، وزيغهم عن نهج الأنبياء قيل لهم الصابئة. وهم يقولون: إن مدبر العالم وخالقه هذه الكواكب السبعة والنجوم، فهم عبدة الكواكب، ولما بعث الله تعالى إبراهيم عليه السلام كان الناس على دين الصابئة، فاستدل عليهم في حدوث الكواكب، كما حكى الله عنه في قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٧٦] ومنهم ظهرت عبادة الأصنام، لأنهم كانوا يعبدون النجوم عند ظهورها، ولما أرادوا أن يعبدوها عند غروبها لم يكن لهم بد من أن يصوروا الكواكب صوراً، فصنعوا أصناماً، واشتغلوا بعبادتها، فظهرت من ذلك عبادة الأوثان، ولهم عبادة خاصة وهياكل بنوها على أشكال الكواكب السبعة.
وقد اختلف فيهم على أقوال كثيرة. وقد قسمهم شيخ الإسلام ابن تيمية إلى قسمين:
١ ـ الصابئة الحنفاء، الذي يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعملون صالحاً، فأولئك هم سعداء في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢﴾ [سورة البقرة: ٦٢].
٢ ـ الصابئة المشركون، الذين يعبدون الكواكب والأوثان، ونحوهم من الفلاسفة المشركين، فهؤلاء كفار كسائر المشركين.
انظر التبصير في الدين ص١٥٠، والملل والنحل ج٢/ ٥، ٥٧، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص١٤٣، والرد على المنطقيين لابن تيمية ص٢٨٨ـ٢٨٩ ودرء تعارض العقل والنقل ج٧/ ٣٣٤، وتفسير ابن كثير ج١/ ١٠٤.

خير من دين المشركين، والمجوس[1]، والصابئين، باتفاق المسلمين، ومن المعلوم أن هذه المسألة[2] هي من أعظم مسائل أصول الدين، التي يتكلم فيها عامة طوائف بني آدم، فمن لم يكن له خبرة بمقالات بني آدم، كيف يحكم على جمهور العقلاء المعتبرين؟ وهو لم يعرف من مقالات عقلاء بني آدم، إلا مقالات طوائف قليلة بالنسبة إلى هؤلاء، فأمّا أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين، وتابعيهم فلا خبرة له ولا أمثاله بمقالاتهم في هذا الباب، كما تشهد به مصنفاته، ومصنفات أمثاله، وكذلك لا خبرة له بمقالات أئمة الفقهاء، وأئمة أهل الحديث والتصوف، وكذلك لا خبرة له بمقالات طوائف من متقدمي أهل الكلام ومتأخريهم، من المرجئة[3]

---

(١) المجوس: هم عبدة النار، ويقولون: إن للعالم أصلين: النور والظلمة. وقيل الأصل أنهم: النجوس. وذلك لأنهم كانوا يستعملون النجاسات في تدينهم، وقد نشأت المجوسية في بلاد الفرس، وهم فرق: الكُيومَرثية أصحاب كيومرث، والزرادشتية أتباع زرادشت، والزورانية أتباع زوران الكبير.
انظر الملل والنحل ج١/ ٢٣٣ ومابعدها، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص١٣٤ ، والمرشد الأمين ص١٣٤.

(٢) يعني: مسألة وجود الله تعالى، وأنه فوق جميع العالم وفوق العرش، وأنه مباين لجميع المخلوقات، خارج عنها.

(٣) المرجئة؛ سموا بذلك لقولهم بالإرجاء، والإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] أي: أمهله وأخره.
والثاني: إعطاء الرجاء.
أما إطلاق اسم المرجئة عليهم بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم أخروا العمل =

والشيعة[1] وغيرهم، ممن قد حكى أقوالهم طوائف «كالأشعري[2]» وغيره، فإن كتبه تدل على أنه لم يعرف مقالات

= عن الإيمان، فالعمل عند المرجئة ليس من الإيمان. وأما بالمعنى الثاني فظاهر لأنهم كانوا يعطون الرجل الرجاء بقولهم: لاتضره مع الإيمان معصية، كما لاتنفع مع الكفر طاعة. وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار. ويرون أن الإيمان لايتبعض ولايتعدد ولايزيد ولاينقص، والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. وقد عدّ أبو الحسن الأشعري أبا حنيفة وأصحابه من المرجئة؛ وذلك لأنهم أخروا الأعمال الظاهرة فلم يدخلوها في مسمى الإيمان، بل جعلوها من واجباته ومقتضياته.

انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢١٣ ومابعدها، والفرق بين الفرق ص١٩٠ـ١٩٥، والتبصير في الدين ص٩٧ـ٩٩، والملل والنحل ج١/ ١٣٩، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص١٠٧ـ١٠٨، وانظر كتاب الإيمان لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى ج٧/ ٥٠٤ـ٥٥٠.

(١) هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا: بإمامته وخلافته، نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، وبتقية من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لايجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ولاتفويضه إلى العامة وإرساله.

يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً، وعقداً إلا في حالة التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك وهم فرق.

انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٦٥ ومابعدها، والفرق بين الفرق ص٢٢ ومابعدها، والملل والنحل ج١/ ١٤٦ـ١٤٧.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، ينتسب إلى أبي موسى الأشعري، الصحابي رضي الله عنه، ولد في البصرة سنة ٢٦٠هـ وقيل: =

أولئك، بل لا خبرة له أيضاً بحقائق مقالات أئمة أصحابه «كأبي محمد عبدالله بن سعيد بن كلّاب» و «كأبي العباس القلانسي»[1] وأمثالهم، بل لاخبرة له بحقائق مقالات «الأشعري» التي ذكرها في نفس كتبه، ولهذا/ لاينقل شيئاً من كلام «الأشعري» نفسه من كتبه «كالموجز» و «المقالات» و «الإبانة» و «اللمع» وغير ذلك، بل كثير من مقالات أئمة الأشعرية في هذا الباب وغيره، من مسائل الصفات، وفي مسائل القدر وغير ذلك، لم يكن يخبرهـ[ـا][2] كما تدل عليه مصنفاته، وهو أيضاً إنما يخبر من مقالات غير الإسلاميين، ما يخبره من مقالات الفلاسفة

ص١٨

= ٢٧٠هـ، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، كان معتزلياً، ثم رجع إلى مذهب أهل السنة وأعلن ذلك في البصرة فوق المنبر. ثم أظهر فضائح المعتزلة، من مؤلفاته الكثيرة: «اللمع» و «الموجز» و «مقالات الإسلاميين» و «الإبانة عن أصول الديانة» وهو آخر مؤلف له ذكر فيه معتقده وطريقته التي ينتسب إليها، توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ وقيل غير ذلك.

انظر تأريخ بغداد ج١١/ ٣٤٦ـ٣٤٧، والملل والنحل ج١/ ٩٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٤٧، والأعلام للزركلي ج٤/ ٢٦٣، وتأريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ١/ ٤/ ٣٥ـ٣٩.

(١) أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، من معاصري أبي الحسن الأشعري، وقيل: بل هو متقدم عليه، وله آراء مذكورة في كتب الفرق، ووصفه ابن عساكر بأنه من العلماء الكبار الأثبات، وأنه موافق في اعتقاده لاعتقاد الأشعري في الإثبات.

انظر تبيين كذب المفترى لابن عساكر ص٣٩٨، وأصول الدين للبغدادي ٤٠، ٤٥، ٦٧، ٢٥٤، والملل والنحل ج١/ ٩٣.

(٢) زيادة.

المشائين[١] ونحوهم، ممن توجد مقالته في كتب ابن سينا[٢]، وأمثاله (من الدهرية[٣]، والثنوية[٤] والمجوس وغيرهم، أو يخبر

---

(١) هم أتباع أرسطو، كان يحاضر ماشياً، فسمي هو وأتباعه بالمشائين. وقيل: كانوا يمشون ويلقون دروسهم في المدن والأمصار، ولهذا لقبوا بالمشائين. انظر إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي ص١٤.

(٢) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الرئيس الطبيب، الفيلسوف، ولد في إحدى قرى بخارى، سنة ٣٧٠هـ، وكان هو وأبوه من أهل دعوة الحاكم القرامطة الباطنيين، حكى عن نفسه، فقال: «وكان أبي ممن أجاب داعي المصريين، وكان يعد من الإسماعيلية، فكانوا ربما أجروا ذكر ذلك، فلا تقبله نفسي». قال ابن حجر في لسان الميزان: ماأعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلت الرواية عنه، لأنه فلسفي النحلة، ضال لارضي الله عنه. من مصنفاته «الشفا» و «الإشارات والتنبيهات» توفي بهمدان سنة ٤٢٨هـ.
انظر لسان الميزان ج٢/ ٢٩١ـ٢٩٣، والبداية والنهاية ج١٢/ ٤٥ـ٤٦، والأعلام ج٢/ ٢٤١ـ٢٤٢، ومعجم المؤلفين ج٤/ ٢٠.

(٣) هم الذين ينفون الربوبية، ويحيلون الرسالة من الله تعالى، ويقولون بقدم العالم، وينكرون الثواب والعقاب، ولايفرقون بين الحلال والحرام، وينسبون النوازل التي تنزل بهم إلى الدهر، كما حكى الله قولهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة الجاثية: ٢٤].
انظر البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي تحقيق أحمد إبراهيم الحاج ص٥٢، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج١/ ٩ ومابعدها.

(٤) هؤلاء هم أصحاب الاثنين الأزليين، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس، فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر والطبع، والفعل والحيز، والمكان والأجناس، والأبدان والأرواح، وهم فرق: المانوية، والديصانية، والمزدكية، والمرقونية.
انظر الملل والنحل ج١/ ٢٤٤ـ٢٥٣، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص١٣٨ـ١٤٢.

ما يجده في كتب أبي الحسين[1] وأبي المعالي، ونحوهما من الإسلاميين، وأما سائر مقالات الفلاسفة الأوائل والأواخر فلا يخبرهـ [ـا][2] وهذا تفريط)[3] في العلم والصدق في القول، والاطلاع على أقوال أهل الأرض في مقالاتهم ودياناتهم.

فيقال له: قولك إن جمهور العقلاء اتفقوا على أنه ليس بمتحيز ولا مختص بشيء من الجهات، وأنه تعالى غير حال في العالم ولا مباين عنه في شيء من الجهات، وتصورك بذلك أنه ليس على العرش، ولا فوق العالم ليس بصحيح، إذا أراد بالعقلاء المعتبرين من يستحق هذا الاسم، وذلك أن هذا القول لايعرف عن أحد من أنبياء الله ورسله، وهم أكمل الخلق وأفضلهم عقلاً وعلماً، فلا يوجد في كتب الله المنزلة عليهم، ولا في شيء من الآثارة المأثورة عنهم، لا عن خاتمهم ولا عن أنبياء بني إسرائيل

---

(١) هو محمد بن علي بن الطيب البصري، أبو الحسين المتكلم، من أئمة المعتزلة، سكن بغداد، ودرس بها الكلام إلى حين وفاته، له تصانيف على مذهب المعتزلة، منها «المعتمد في أصول الفقه» و «شرح الأصول الخمسة» وغير ذلك، توفي ببغدادسنة ٤٣٦هـ.
انظر تأريخ بغداد ج٣/ ١٠٠، والملل والنحل ج١/ ٨٥، والبداية والنهاية ج١٢/ ٥٧ـ٥٨، ولسان الميزان ج٥/ ٢٩٨، والأعلام ج٦/ ٢٧٥.

(٢) زيادة.

(٣) مابين القوسين في (ج) هكذا «وأمثاله، وأما سائر مقالات الفلاسفة، الأوائل والأواخر فلا يخبره، أو يخبر مايجده في كتب أبي الحسين وأبي المعالي ونحوهما من الإسلاميين، من الدهرية والثنوية والمجوس وغيرهم، وهذا تفريط» ورجحت أن الصواب ماأثبته من التقديم والتأخير.

ظ١٨ ولا عن غيرهم، بل الموجود عن جميع/ الأنبياء ما يخالف هذا القول، وهو في ذلك إما نص وإما ظاهر، وأنت تسلم أن هذا القول لايؤثر عن الأنبياء ، وإنما يستنبط من أمور سنتكلم عليها إن شاء الله، وهذا القول أيضًا لايؤثر عن أحد من أئمة الإسلام في القرون الفاضلة، التي أثنى عليها النبي ﷺ حيث قال : «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[١] ولا قاله أحد من أئمة المسلمين، الذي لهم لسان صدق في أصناف الأمة، الذين اتخذوهم أئمة في العلم والدين، لا من أئمة العلم والمقال، ولا من مشايخ العبادة والحال[٢]، ولا هو قول عوام المؤمنين الباقين على فطرتهم، ولايعرف هذا القول إلا عمن هو مجروح بنقص العقل والدين، معروف بكثرة

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٧/٣ في كتاب فضائل الصحابة (٦٢) باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (١) حديث (٣٦٥٠) عن عمران بن حصين رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. .» إلخ الحديث.
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ١٩٦٣ في كتاب فضائل الصحابة (٤٤) باب فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم (٥٢) حديث (٢٥٣٣) عن عبد الله قال: سئل رسول الله ﷺ: أي الناس خير؟ قال: «قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. .» إلخ الحديث.

(٢) الحال عند أهل التصوف: معنى يرد على القلب من غير تعمد، ولا اجتلاب ولا اكتساب، من طرب أو حزن أو بسط أو قبض، أو شوق أو انزعاج أو هبة أو احتياج، ويزول بظهور صفات النفس، سواء يعقبه المثل أو لا، فإذا دام وصار ملكاً يسمى مقاماً.
انظر الرسالة القشيرية ج١/ ٢٠٦، وكذلك التعريفات للجرجاني ٨٥.

التناقض والتهافت في مقاله، ولهذا يشهدون على أنفسهم بالحيرة، ويرجعون عما يعتقدونه إلى دين العجائز، ولا يعرف فيمن قال هذا القول، إلا من يشهد عليه بتوحّشه[1]، بأنه يجحد بعض العلوم الضرورية العقلية، وهذا موجود في مناظرة بعضهم، دع كون القائلين بمثل هذا القول ، ليس فيهم إلا من له في الإسلام مقالة، نسب لأجلها إلى ردة أو نفاق، أو جهل أو تقليد، وإن كانوا قد تابوا من ذلك، وهذا القدر معروف عند أهل النظر، واعتبر ذلك بما ذكره «أبومحمد عبدالله بن سعيد بن كلّاب» الذي هو إمام المتكلمين/ الصفاتية، وهو الذي سلك سبيله وائتم به «أبوالحسن الأشعري» و «أبوالعباس القلانسي» ونحوهم من المتكلمة أهل الإثبات الصفاتية، وقد ذكر ذلك الأستاذ «أبوبكر بن فورك» في كتابه الذي سماه «مقالات الشيخ الإمام أبي محمد عبدالله بن سعيد» وقد قال في كتابه بعد الخطبة التي مضمونها حمد الله على أن قام من أهل ولايته، من يبين الحق بدلائله، ويدحض شبه الباطل، ثم قال: «ثم من أجل الله قدره» يعني: أبا عبدالله العصمي[2]، وأثنى عليه ثناءً كثيرًا «أحبَ ـ لما هو عليه من إظهار كلمة المحققين، ونشر أصول دين المتدينين، بالتمسك بالسنة الظاهرة، والجماعة القاهرة، يدًا

ص١٩

نقل المؤلف عن ابن فورك معتقد ابن كلاب والأشعري

---

(١) الوحشة: الهم والخلوة والخوف، ورجل وحشان مغتم.
انظر القاموس المحيط ج٢/٣٠٣، ومختار الصحاح للرازي ص٧١٢.

(٢) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر، ولعله من أعيان عصر ابن فورك.

ولسانًا، وحجة وبيانًا ـ[1] أن أجمع [له][2]، متفرق مقالات شيخ أهل الدين، وإمام المحققين، المستنصر للحق وأهله، والمبين لحجج الله الذاب عن دين الله، بما عرفه الله سبحانه من معالم طرق دينه الحق وصراطه المستقيم، السيف المسلول على أهل الأهواء والبدع، الموفق لاتباع الحق، والمؤيد بنصرة الهدى والرشد، من فتح الله سبحانه وتعالى بفضله لأهل السنة والجماعة، بما وفقه له من البيان[لـ][3] طرق الإيضاح عن حجج المحققين في حقهم، واستنصروا به، وأباح لهم بما سدده فيه من مرسومه في كتبه، وجدده في تصانيفه، الكشف عن السبيل التي منها توصل إلى معرفة طرق التفصيل، ويهتدي بها إلى مقام الدلائل، بالحجج التي بها يدفع وساوس المبتدعين،/ وتهاويس الضالين، عن طريق الحق والدين المبين، فصار بيانه نورًا وسيفًا لأهل السنة، وخسارًا وغيظًا لأهل البدعة، عظمت منة الله على أهل السنة والحق بمكانه، وجلت نعمه لديهم بما سربلهم من تبيانه، وهو «أبومحمد عبدالله بن سعيد القطان» رضي الله عنه وأثابه على عظيم ما أنعم عليه، وبه عليهم عود فضل منه، على بدء فضل، إنه القريب المجيب، وكذلك على أثر ما جمعت[4] من متفرق مقالات شيخنا «أبي الحسن علي بن إسماعيل

ظ١٩

---

(١) مابين الشرطتين جمل معترضة.

(٢) زيادة من درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١٢١.

(٣) زيادة.

(٤) في (ج) «على ماجملت» والتصويب من درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١٢١

الأشعري رضي الله عنه للتقريب على من يريد الوقوف على جملة مذاهبه، وأصوله وقواعده ومبانيه، وما رتب عليه كلامه مع المخالفين، من صنوف المبتدعة وفرق الضلالة، وتسهيلاً على طالبه وتيسيراً له، ليقع له الغنية عن طلبه في متفرقات كتبه، ما يعز وجوده منها وما يشتهر ويكثر، ولم أخلط بما جمعته في ذلك مقالات غيره، من أصحابنا المتقدمين، ومشايخنا المتأخرين، طلبًا لإيراد مقالاته فقط، فإنه رضي الله عنه لكثرة مصنفاته وتوسعه في كلامه، وانبساطه في كل باب من أبواب الخلاف مع المخالفين، ومصادفة أيامه كثرة أباطيل الضالين، وشبه المبتدعين، ونصرته في الرد على كل فريق بغاية البيان، وبلوغ الإمكان، كثرت مقالاته واتسعت» قال[1]: «ولما كان الشيخ الأول، والإمام السابق «أبو محمد عبدالله بن سعيد» رضي الله عنه، / الممهد لهذه القواعد، المؤسِّس لهذه الأصول ص٢٠ والمقاصد، بحسن بيانه[2]، بين حجج الحق وشبه الباطل، المنبه على طرق الكلام فيه، والدال على موضع الوصل الفصل، والجمع والفرق، الفاتق[3] لرتق[4] الأباطيل،

---

(١) أي: ابن فورك.

(٢) في درء تعارض العقل والنقل٦/ ١٢١ «لهذه الأصول، والفاصل بحسن ثنائه».

(٣) فَتَقَ الشيء شَقَّه.
انظر مختار الصحاح ص٤٩٠.

(٤) الرَّتْقُ: ضد الفتق وهو الالتئام، ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [سورة الأنبياء: ٣٠].
انظر مختار الصحاح ص٢٣٢.

والكاشف عن لبس ما حرفوا وموّهوا[1]، فهدى الله بذلك وأرشد، ورأى حذّاق المخالفين من المبتدعة بيانه لهم واضحًا، وكلامه ظاهراً لافحاً[2]، فجدوا في طلب كتبه، وتصانيفه فحرفوها، وغسلوها لئلا يبين عوار بدعهم، وينكشف قبيح بواطن شبههم، فتتبعوها وبذلوا فيها الأموال، حتى اجتهدوا في التقليل منها، فعزّت وقلت، ولكن ماحفظ الله من ذلك لأهل الحق، فيه البيان الكاشف، والنور الساطع، فاكتفوا بما وجدوا في التنبيه عما فقدوا، وتتبعت عند ذلك فيما وجدت من كتبه، وما وجدت المشايخ حكوا عنه، وما انتشر من مذاهبه، فجمعت جميع ذلك ورتبته على الأبواب، ونسبت كل ذلك إلى كتبه رحمه الله، وإلى كتب أصحابنا ومشايخنا رضي الله عنهم، وأجبت في بعض الفروع المتفرعة على أصول المذهب بعده، على مجرى أصوله وقواعده المشهورة، واستوفيت فى بعض الفصول كلامه فيه، فأومأت إلى نكت في الباب، تنبيهًا على طرقه في الاستدلال، والاحتجاج للحق، ليجمع إلى تعريف مذاهبه، تعريف طرقه في بعض المسائل، في اللجاج[3] للحق،

---

(١) مَوَّه الشيء تمويهاً؛ طلاه بفضة أو ذهب، وتحت ذلك نحاس أو حديد، ومنه التمويه وهو: التلبيس.
انظر مختار الصحاح ص٦٤٠.

(٢) لفح: لفحته النار والسموم بحرها أحرقته.
انظر مختار الصحاح ص٦٠١.

(٣) المُلاجَّة: التمادي في الخصومة.
انظر مختار الصحاح ص٥٩٣.

ظ ٢٠

والرد على المبطلين، خاصة في مسألة/ القرآن، فإنه أورد فيها كلامًا ظاهرًا جليًا، وبدأت قبل كل شيء بما حكاه شيخنا «أبوالحسن علي بن إسماعيل الأشعري» رضي الله عنه، من جمل مذاهبه في الكتاب الذي جمع فيه مقالات أهل القبلة، وكان غرضي في ذلك أن يعلم أن طريقة مشايخنا رضي الله عنهم مقنعة[1] في إبانة حجج دين الله الحق، وإبانة أباطيل المبتدعين، والكشف عن شبه الزائغين عن الحق، وأن قواعد دينهم وطرائقهم متساعدة غير مختلفة، وأن ليس بينهم خلاف، يبرأ بعضهم من بعض لأجله، أو يكفر أو يفسق بعضهم بعضًا، وأكثر ذلك إنما يرجع إلى تقييد مطلق، لرفع إبهام ولبس، أو إطلاق مقيد كل شبهة، ورفع تهمة، وأكثرها يؤول إلى خلاف في عبارة، وما ضر نفسه في المعنى والتحقيق، يؤول فيه إلى طريق صاحبه في التفصيل، ولم أشتغل في هذا الكتاب بإظهار وجه الجمع بين المقالات في المعنى، وإبانة أنـ[ـها][2] ترجع إلى اختلاف عبارات، وإطلاق بعضهم لعبارة منعها الآخرون، من غير أن يكون فيها نقض أصل، أو حلّ عقد، يوجب التضليل والبراءة، وذلك أعظم[3] شاهد، على[4] أنهم هم المعصومون، وأنهم هم الطائفة التي أخبر النبي ﷺ أنها لاتزال ظاهرة بالحق،

---

(١) في (ج) «ممتعة» ورجحت أن الصواب ما أثبته.
(٢) زيادة.
(٣) في (ج) «أعصم» ورجحت أن الصواب ما أثبته.
(٤) في (ج) «كما» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

لايضرهم من ناوأهم[1]، فإن الكتاب يطول بذلك وسنفرد في آخر هذا الكتاب فصلاً نفصل فيه؛ / وجوه الخلاف بينها، ونبين وجه الاتفاق في القواعد والأصول، وأن الخلاف فيما اختلفوا فيه يجري المجرى الذي ذكرناه، وفيما أحكيه الآن قبل كل شيء، من كلام شيخنا «أبي الحسن» رحمه الله في كتاب مقالات أهل القبلة ما يدل على ما أقول، وأن مذهب الشيخ الإمام الأوحد «أبي محمد عبدالله بن سعيد» رضي الله عنه، هي مذاهب مشايخ أهل الحديث، وأئمتهم في الأصول والفروع المتعلقة بها، وأنه كان مؤيدًا من بين الجماعة، بمعونة خاصة من الله تعالى، في إبانة آيات الله وحججه، وإظهار دليله وتبيانه، فكان بين أيديهم مرتقىً[2] لهم، ينفي عن أهل السنة والجماعة تحريف المبتدعة، ويكشف عن تبديل الفرق المبطلة، ويوضح عن حكم التمسك بالكتاب والسنة، ومجانبة الهوى والبدعة، وأن شيخنا «علي بن إسماعيل الأشعري» إنما بنى على ماأسسه، ورتب الكلام على ماهذّبه،وفرع على ماأصّله، غير ناقض منه أصلاً،

ص ٢١

---

(١) يشير إلى الحديث الصحيح، الذي ورد بألفاظ متعددة، أنه لاتزال طائفة من هذه الأمة على الحق، حتى يأتي أمر الله.
انظر صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ج٦/ ٦٣٢، ج١٣/ ٤٤٢، وصحيح مسلم ج٣/ ١٥٢٤.

(٢) في (ج) «مزرقا لهم» ورجحت أن الصواب ما أثبته. حيث يقال في اللغة: رَقَا في الدرجة صعد؛ وهي المرقاة، وتكسر.
انظر القاموس المحيط ج١/ ١٧.

ولا حال منه عقداً، فوفقه الله بفضله لنشر ذلك وبسطه، وتكثيره وترتيبه، يقرب المستبعد، ويوضح المشكل، ويحصر المنتشر، حتى بلغه الله ما أراد، وتم توفيقه لما قصده، فرحمة الله عليهم أجمعين، وجعلنا بآثارهم مقتدين، ولما سنوا متبعين، وبما بنوا وقاسوا وأرشدوا إليه عاملين، وفيه مستبصرين، إنه ولي ذلك».

/ ثم قال[1]: «الفصل الأول في ذكر ماحكى شيخنا «أبو الحسن» رضي الله عنه في كتاب «المقالات» من جمل مذاهب أصحاب الحديث[2] وقواعدهم وما أبان في آخره؛ أنه يقول بجميع ذلك، وأن الشيخ «أبا محمد عبد الله بن سعيد» وأصحابه بذلك يقولون[3]، وبأكثر منه، حتى يعلم أن الأصل في العقود واحد، تصديقاً لما قلنا، وتأييداً لما إليه أومأنا، وشاهداً لما ذكرنا من نص قوله وصريح بيانه، قال شيخنا «أبو الحسن» في كتاب «المقالات» بعد ذكره مقالات الإمامية[4] ظ٢١

---

(١) أي: ابن فورك.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ج١/ ٣٤٥.

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٥٠.

(٤) هم القائلون: بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي عليه الصلاة والسلام، نصاً ظاهراً، قالوا: ماكان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام، وقد عين علياً رضي الله عنه في مواضع تعريضاً، وفي مواضع تصريحاً، ثم وقعت الإمامية في كبار الصحابة طعناً وتكفيراً. قاتلهم الله أنى يؤفكون. وهم فرق كثيرة، لهذا سموا «بالإمامية» لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه.
انظر مقالات الإسلاميين ج١/٨٨، والفرق بين الفرق ص١٧، ٣٨، ٥٤، =

والخوارج[1]، والمعتزلة والنجارية[2] في جليل الكلام، قال: «هذا[3] حكاية[4] قول أصحاب الحديث وأهل السنة، قال اعلموا أن[5] جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله عز وجل»[6] / ص٢٢

= والتبصير في الدين ص٣٥ـ٤٣، والملل والنحل ج١/ ١٦٢.

(١) الخوارج يقال لهم: النواصب والحرورية، نسبة إلى حروراء، موضع نزلوا فيه، وهم المحبون لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والمبغضون لعلي بن أبي طالب وعثمان رضي الله عنهما، والخوارج لما اختلفت صارت عشرين فرقة، وقال أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين: الذي يجمعها إكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما، ووجوب الخروج على السلطان الجائر، ولم يرض ماحكاه الكعبي: من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب.
انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ١٦٧ ومابعدها، والفرق بين الفرق ٥٤ـ٩٢، والملل والنحل ج١/ ١١٤ ومابعدها، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٤٦ـ٥١، وخطط المقريزي ج٢/ ٣٥٤.

(٢) هم أصحاب الحسين بن محمد النجار، وهم «الحسينية» ذهبوا إلى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، ولايكون في ملك الله مالايريد، وأن الاستطاعة لايجوز أن تتقدم الفعل، ووافقوا القدرية في نفي علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية، وإحالة رؤيته بالأبصار والقول بحدوث الكلام له تعالى، وهم فرق: البرغوثية، والزعفرانية والمستدركة.
انظر مقالات الإسلاميين ١/ ٣٤٠ـ٣٤٢، والفرق بين الفرق ١٩٥ـ١٩٨، وأصول الدين ٣٣٤، والتبصير في الدين ١٠١ـ١٠٣، والملل والنحل ج١/ ٨٨ـ٩٠.

(٣) في مقالات الإسلاميين «هذه».

(٤) في مقالات الإسلاميين «حكاية جملة».

(٥) قوله «قال اعلموا أن» ساقط من مقالات الإسلاميين.

(٦) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٥، وقد ذكر الشيخ محمود شكري الألوسي في حاشية المخطوطة ابتداء من هذه الصفحة، ماحذفه المؤلف من هذه العقيدة عند استشهاده بها، وهذه الزيادة من الألوسي ذكر أنها من باب الفائدة. ولذا لزم =

إلى قوله: «ويجتنبون[1] قول الزور والمعصية والفخر والكبر، والإزراء على الناس والعُجْبِ، ويرون مجانبة من يدعو[2] إلى بدعة، والتشاغل/ في[3] قراءة القرآن، وكتابة الآثار والنظر في الفقه، مع التواضع والاستكانة، وحسن الخلق، وبذل المعروف وكف الأذى، ويرون[4] / اجتناب[5] الغيبة والنميمة والسّعاية، ويتفقدون المآكل والمشارب[6]، ويجتنبون المحرمات والشهوات[7]» [8] [ثم][9] قال شيخنا «أبو الحسن» رحمه الله عند انتهاء حكايته ذلك عنهم:

ظ ٢٢

ص ٢٣

«وهذه[10] جملة مايؤمنون[11] به ويستعملونه[12]» قال بعد ذلك:

= التنبيه على هذا، وقد سبق إلى الإشارة إلى ذلك عند الكلام على وصف النسخ الخطية للكتاب.

(١) في مقالات الإسلاميين «واجتناب الكبائر والزنا وقول الزور والعصبية».
(٢) في مقالات الإسلاميين «كل داع».
(٣) في مقالات الإسلاميين «بقراءة».
(٤) قوله «ويرون» ساقط من مقالات الإسلاميين.
(٥) في مقالات الإسلاميين «وترك الغيبة».
(٦) في مقالات الإسلاميين «وتفقد المأكل والمشرب».
(٧) قوله «ويجتنبون المحرمات والشهوات» ساقط من مقالات الإسلاميين.
(٨) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٩ـ٣٥٠.
(٩) زيادة.
(١٠) في مقالات الإسلاميين «فهذه».
(١١) في مقالات الإسلاميين «يأمرون».
(١٢) انظر مقالات الإسلاميين ج١ـ٣٥٠.

ظ ٢٣ «وبكل ماذكرنا من قولهم نقول، وإليه / نميل ونذهب[١] وبالله[٢] توفيقنا[٣]» قال[٤]: «فحقق قواعد ذلك من ألفاظه رحمة الله عليه، أنه معتقد لهذه الأصول، التي هي أصول [أهل][٥] الحديث وأساس توحيدهم، ومهاد دينهم، وأنه إنما سلك بما

ص ٢٤ صنف إظهار حجج الله تعالى في دينه الذي وصفه / وأبان خطأ المبتدعين، وإبطال أباطيلهم، ليعرف قوة الحق والسنة، وضعف الباطل والبدعة، لأنه ابتدع من عند نفسه مقالة، لم يسبقه إليها أئمة الحديث من أهل السنة والإجماع، وإنما أطلق

ظ ٢٤ وقيد اللفظ في مواضع، لرفع إبهام، أو لإظهار قوَّة في حق / ، ولإبانة حجة، وكشف شبهة، وكذلك قصد الشيخ «أبي محمد» رضي الله عنه، وقد كان أوحد في معرفة الحديث، والعلم بالرجال، وطرق الحديث، وهو في شدة تمسكه بذلك، يرى أن متشابه الأحاديث لفظًا في التوحيد، كمتشابه آي القرآن في مثل ذلك، وأنه يحمل على الوجه الصحيح، الموافق لحكم الكتاب والسنة، ولم يكن غرضهم [إلا][٦] الإبانة، عن حجج الله تعالى، وإظهار وجوه الدلالات منها على الحق، وكشف تأسيس

---

(١) في مقالات الإسلاميين «وإليه نذهب».
(٢) في مقالات الإسلاميين «وما توفيقنا إلا بالله».
(٣) انظر مقالات الإسلاميين ج١-٣٥٠.
(٤) أي: ابن فورك.
(٥) زيادة.
(٦) زيادة.

المبتدعين المبطلين، المدعين على أهل السنة الباطل والبهتان».

ثم قال ابن فورك: «فصل ثم قال شيخنا «أبو الحسن» - رحمه الله -/ في «المقالات» بعد حكايته جملة ماعليه أصحاب الحديث، على الألفاظ التي ذكرناها، حاكيًا عن «عبد الله بن سعيد» رحمه الله تعالى - بالألفاظ التي نذكرها الآن، فقال - رحمه الله -: «وأما عبد الله بن كلاب - رحمه الله - وأصحابه - رضي الله عنهم - فإنهم يقولون بأكثر مما ذكرنا عن أهل السنة، ويثبتون أن الله عز وجل لم يزل متكلمًا جوادًا[1]» وأعاد عند ذلك بعض ماجرت حكايته جملة، تحقيقًا وتأكيدًا، فقال: «وهم يقولون يعني: عبد الله بن كلاب وأصحابه -: إن لله[2] عَزَّ اسمه عِلمًا وقدرة، وحياة وسمعًا، وبصرًا وعظمة، وجلالاً وكبرياء، وكلاماً وإرادة، صفات لله تعالى لم يزل بها موصوفًا ولايزال بها موصوفًا، ويقولون: أسماء الله تعالى وصفاته لايقال: هي هو كما قال بعض المعتزلة، ولايقال: هي غيره كما قالت الجهمية، ولا يقولون: العلم هو القدرة، ولايقولون: إنه غير القدرة[3]،

ص ٢٥

---

(١) في مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٥٠ «فأما أصحاب «عبد الله بن سعيد القطان» فإنهم يقولون بأكثر ماذكرناه عن أهل السنة، ويثبتون أن الباري تعالى؛ لم يزل حياً عالماً قادراً سميعاً بصيراً، عزيزاً عظيماً، جليلاً كبيراً، كريماً مريداً متكلماً جواداً».

(٢) في (ج) «إن الله» ورجحت أن الصواب ماأثبته.

(٣) حرف ابن فورك كلام أبي الحسن الأشعري، فقد جاء هذا النص في مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٥٠ هكذا «ويثبتون العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر، والعظمة والجلال والكبرياء، والإرادة والكلام صفات لله تعالى سبحانه، =

ويزعمون[1] أن الصفات قائمة بالله عز وجل، وأن الله تعالى لم يزل راضياً عمن يعلم أنه يموت مؤمنًا، وساخطًا على من يعلم أنه يموت كافراً، وكذلك قولهم[2]: في الولاية والعداوة والبغض[3] والمحبة، وكان يقول في القدرة كما حكيناه[4] عن أهل السنة والحديث، وكذلك قوله في أهل الكبائر، وكذلك قوله في رؤية الله تعالى بالأبصار وكان يقول: إن الله لم يَزَلْ، ولازمان ولامكان[5] قبل الخلق، / وأنه على مالم يزل عليه، ظ٢٥

= ويقولون: إن أسماء الله ـ سبحانه ـ وصفاته لايقال: هي غيره، ولايقال: إن علمه غيره، كما قالت الجهمية، ولايقال: إن علمه هو هو، كما قال بعض المعتزلة، وكذلك قولهم في سائر الصفات، ولايقولون: العلم هو القدرة، ولايقولون: غير القدرة».

(١) «يزعمون» أي: يقولون ويعتقدون، لأن الزعم يأتي بمعنى الادعاء الكاذب ويأتي بمعنى القول المحقق والصدق الذي لاشك فيه. قال في القاموس المحيط ج٤/ ١٢٦ «الزَعْمُ ـ مُثلثة ـ القول الحق والباطل». ومنه ماثبت في الحديث الصحيح، الذي أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ٤١ـ٤٢ في كتاب الإيمان (١) في باب السؤال عن أركان الإسلام (٣) حديث (١٢/ ١٠) عن أنس بن مالك، قال: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية، العاقل، فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية، فقال: يامحمد. أتانا رَسُولُكَ، فزعم أنك تَزْعُمُ أن الله أرسلك ؟ قال: « صدق . . . » إلخ الحديث.

(٢) في مقالات الإسلاميين «قوله».

(٣) «والبغض» ساقط من مقالات الإسلاميين.

(٤) في مقالات الإسلاميين «وكان يزعم أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقوله في القدر كما حكينا».

(٥) في مقالات الإسلاميين «وكان يزعم أن الباري لم يزل، ولامكان، ولازمان».

وهو[١] مستو على عرشه كما قال عز وجل، وأنه فوق كل شيء[٢]، لابحد ولامماسة، أو مفارقة بعزلة وتحيز[٣]» .

ثم قال أبو بكر «بن فورك»: «فصل، وهذا آخر ماحكاه شيخنا «أبو الحسن» ـ رحمه الله ـ من مقالات أصحاب الحديث، ومقالة الشيخ «أبي محمد عبد الله بن سعيد» ومقالات أصحابه، وقال: إنه بجميع ذلك يقول وإليه يذهب، وقال في الجملة: إن أصحاب عبد الله بن كلاب بأكثر من ذلك يقولون، فكشف جملة ماحكيناه، أن الأمر على مارتبناه عند مشايخنا، وأن بعضهم يتولى بعضًا، وأن ليس بينهم خلاف، يقتضي عند واحد منهم التكفير والتضليل، وأنهم يعتقدون بأصل واحد، مهتدون بطريقة واحدة، هي ماصححه كتاب الله، وشهدت له سنة رسول الله، وعمل به السلف الصالح رضي الله عنهم، وأنهم لم يبتدعوا مقالة، ولاأحدثوا مذهبًا[٤]، لا يترتب على أصل من هذه الأصول، وهذه الجملة مفيدة في هذا الباب، التي يذكر [فيها][٥] على التفصيل مسائل الخلاف، ويبين مراتبها، ويذكر ترتيب الكلام فيها، وأنها في الحقيقة، كما أومأنا إليه، في أنه

---

(١) في مقالات الإسلاميين «وأنه».

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٥٠ـ٣٥١.

(٣) قوله: «لابحد ولامماسة، أو مفارقة بعزلة وتحيز» زيادة من ابن فورك ليست في مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري.

(٤) في (ج) «مذهب» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٥) زيادة.

ليس بشيء من ذلك خلاف ينقض أصلاً ثابتاً، ويرفع عقداً واجبًا، ويوجب التبري والتضليل، وكيف يقع بينهم خلاف في ذلك، مع اتفاقهم على أنهم ينصرون العلم الظاهر، وما / عليه الألسنة مطبقة، والكلمة عليه مجمعة وإنما تفرَّدت شرذمة من كل فرقة بمقالة، ابتدعوها نصرة لباطلهم، وتمسكًا بما أداهم إليه هواهم، واقتضى لهم طلب الدنيا، وإيثاراً لعقد رياسة على طغام[1] مثلهم، ليظهر لخلافهم مباينة، فيذكر بخذلان من الله وحرمان»[2] .

ص ٢٦

مناقشة المؤلف لابن فورك فيما نقله عن الأشعري وابن كلاب

قلت[3]: هذا الذي ذكرناه هو ألفاظ «أبي بكر بن فورك» التي نقل بها ما ذكره، وهو في الغالب نقل ألفاظ «أبي الحسن الأشعري» من كتاب «المقالات» وفي مواضع غير كلامه بزيادة ونقصان، تارة غلطًا، وتارة عمدًا باجتهاده، لاعتقاده أن الصواب هو الذي ذكره، دون ماوجده فيما ذكره «أبو الحسن» وسنذكر إن شاء الله تعالى ألفاظ «أبي الحسن بعينها في كتاب المقالات» وألفاظه أيضًا فيما صنفه أيضًا بعد المقالات، حتى يتبين الأمر على حقيقته، فإن المقصود هنا إنما هو ذكر مايحكيه «أبو بكر بن فورك» عن «أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب» وذكرنا هذه

---

(١) الطَّغام: أوغاد الناس، والوغد: الرجلُ الدنيءُ.
انظر مختار الصحاح ص٣٩٣، ٧٢٩، والقاموس المحيط ج٤/ ١٤٦ .

(٢) لم أجد كتاب ابن فورك الذي نقل منه المؤلف، فهو من كتبه المفقودة.

(٣) أي: المؤلف.

الجملة؛ لأنها أصل لما يحكيه عنه من التفصيل، فغلطه في هذا النقل قوله عن «أبي الحسن»: «أنه ذكر عن أصحاب «ابن كلاب» أنهم يقولون بذلك وبأكثر» وإنما لفظ «أبي الحسن» أنه قال: «وأما أصحاب عبدالله بن سعيد/ القطان فإنهم يقولون بأكثر ما[1] ذكرناه عن أهل السنة، ويثبتون أن الباري لم يزل حيًّا عالمًا قادراً سميعًا بصيراً عزيزًا عظيمًا، جليلاً كبيراً، كليمًا مريدًا، متكلمًا جوادًا، ويثبتون العلم والقدرة»[2] إلى آخر ما ذكر، فذكر «أبو الحسن» أنهم يقولون: بأكثر ما[3] يقوله أهل الحديث لا بكله، وأنهم يريدون هذه الأمور، فذكر عنهم زيادة في شيء وتركًا لشيء، لم يقل: إنهم يقولون ما يقوله أهل الحديث وبأكثر منه، ولكن قد يتصحف في الخط بأكثر مما حكاه، لسقوط الميم في الخط أو لاندغامها في الخط، وكيف يقول «أبوالحسن» ذلك؟ وقد حكى عن أهل الحديث أنهم يقولون: الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص[4]، و«ابن فورك» قد حكى عن «ابن كلاب» إنكار أن يكون العمل إيماناً، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأشياء أُخَر، إذ كان من المرجئة، وأيضًا «فابن فورك» قال: «قال شيخنا في كتاب «المقالات» بعد ذكره مقالات الإمامية والخوارج، والمعتزلة والنجارية، في جليل الكلام قال: «هذه

ظ ٢٦

---

(١) في (ج) «مما» والتصويب من مقالات الإسلاميين.
(٢) انظر مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ج١/ ٣٥٠.
(٣) في (ج) «مما» ورجحت أن الصواب ما أثبته.
(٤) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٧.

حكاية قول أصحاب الحديث وأهل السنة»[1] فاقتضى ما ذكره «ابـن فورك» أن «أبا الحسن» لم يذكر مخالفًا لهم ذكره بكلام إلا هذه الأصناف الأربعة، وليس كذلك بل قد ذكر «أبو الحسن» عشرة أصناف؛ وقال في أول كتابه: «هذا ذكر الاختلاف اختلف المسلمـون عشـرة أصنـاف؛ الشيعـة والخـوارج والمـرجئـة والمعتـزلـة والجهميـة،/ والضـراريـة[2] والحسينيـة[3]، ص٢٧

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٥.

(٢) هم أتباع ضرار بن عمرو، وافق أهل السنة بالقول بخلق الله تعالى لأفعال العباد، ووافق القدرية في قولهم: إن الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليهم بقوله: إنها قبل الفعل ومع الفعل وبعدالفعل، وأنها بعض المستطيع. ووافق النجار في قوله: إن الجسم أعراض مجتمعة. وانفرد بأشياء منكرة منها: قوله: إن الله يرى بحاسة سادسة خلاف الحواس الخمسة، ومنها: أنه كان ينكر قراءة ابن مسعود، وقراءة أُبَيّ بن كعب رضي الله عنهما، ويقطع أن الله تعالى لم ينزلهما، وشك في جميع عامة المسلمين؛ فقال: لاأدري لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر. وقال: معنى أن الله عالم أنه ليس بجاهل، ومعنى أنه قادر أنه ليس بعاجز، ومعنى أنه حي أنه ليس بميت، وكذلك فعل في سائر صفات الله تعالى، من غير إثبات معنى أو فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه، وتبعه على هذا القول حفص الفرد.

انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٤٦ـ٢٤٧، والفرق بين الفرق ٢٠١ـ٢٠٢، والتبصير في الدين ١٠٥ـ١٠٦، وأصول الدين ٣٣٩ـ٣٤٠، والملل والنحل ج١/ ٩٠ـ٩١.

(٣) تقدمت الترجمة لهم في ص٧٦، وهناك أيضاً فرقة من المعتزلة تسمى: «الحسينية» وهم أتباع أبي الحسن محمد بن علي البصري، وهو تلميذ القاضي عبد الجبار بن أحمد، ثم خالفه ونفى الحال والمعدوم والمعاني، وجوز كرامات الأولياء، وتوقف في السمع والبصر.

انظر اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٤٢، والذي يترجح لي أن المراد =

والبكرية[١]، والعامة وأصحاب الحديث، والكلابية[٢] أصحاب[٣] «عبد الله بـن سعيد بـن كلاب القطـان»[٤] ثم ذكر أصناف الشيعة ثم أصناف الخوارج، فلما فرغ قال: «آخر مقالات الخوارج، أول مقالات المرجئة»[٥] فذكرهم اثنتى عشرة فرقة، ثم بعد أن فرغ منهم قـال: «هـذا شرح قـول المعتزلـة في التوحيد وغيره»[٦] وذكر أقاويل المعتزلة، وفي ضمنها قال: «هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم»[٧] ثم قال: «ذكر قول الجهمية»

= النجارية أتباع حسين بن محمد النجار وقد سبقت الترجمة لهم.

(١) هم أصحاب بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد، وكان يوافق: «النظام» في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، وله فضائح منها: زعمه أن الله يُرَى يوم القيامة في صورة يخلقها، وأنه يكلم عباده منها، وأن الله بكل مكان، وأن صاحب الكبيرة من أهل القبلة منافق وعابد للشيطان، وأنه مع كونه منافقا مكذباً لله تعالى جاحداً له، وأنه في الدرك الأسفل من النار مخلد فيها، وهو مع ذلك مسلم مؤمن، والقول بتحريم أكل الثوم والبصل.
انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٢ـ٣٤٣، والفرق بين الفرق ٢٠٠ـ٢٠١، وأصول الدين ٣٣٨ـ٣٣٩، والتبصير في الدين ١٠٩ـ١١٠.

(٢) هم أتباع عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان البصري، وكان يقول: إن أسماء الله وصفاته لذاته، لاهي الله ولاهي غيره، وزعم أن صفات البارئ لاتتغاير، وأن العلم لاهو القدرة ولاغيرها، وكذلك كل صفة من صفاته الذاتية، لاهي الصفة الأخرى ولاغيرها.
انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٥٠، ٣٥٠، ٣٥١، وأصول الدين ٨٩ـ٩٠.

(٣) في (ج) «وأصحاب» والتصويب من مقالات الإسلاميين للأشعري.

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٦٥.

(٥) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢١٢ـ٢١٣.

(٦) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٣٥.

(٧) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٨١.

ثم[1] قال: «ذكر الضرارية أصحاب «ضرار[2] بن عمرو»[3] ثم قال: «ذكر قول «الحسين بن محمد[4] النجار»[5] وهؤلاء الثلاثة[6] يوافقون المعتزلة في الصفات في الجملة دون القدر، ومسائل «أبي عبيد»[7] والإيمان، ثم قال: «ذكر قول البكرية أصحاب بكر ابن أخت[8]

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٣٨.

(٢) هو ضرار بن عمرو القاضي معتزلي، له مقالات خبيثة، وإليه تنسب الضرارية، له مصنفات في الرد على المعتزلة، والخوارج والروافض.
انظر الفرق بين الفرق ١٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٣٢٤، والملل والنحل ج١/ ٩٠-٩١، ولسان الميزان ج٣/ ٢٠٣، والأعلام ج٣/ ٢١٥.

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٣٩.

(٤) هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار الرازي، أبو عبد الله، وإليه تنسب الفرقة «النجارية، الحسينية» من المعتزلة، وهو من متكلمي المجبرة، له كتب منها: «البدل» في الكلام، و«القضاء والقدر» وغير ذلك، وقيل: كانت وفاته نحو ٢٢٠ هـ.
انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢١٦، والفرق بين الفرق ١٩٥-١٩٧، ٢٠١، والملل والنحل ج١/ ٨٨-٩٠، والأعلام للزركلي ج٢/ ٢٥٣، ومعجم المؤلفين ج٤/ ٥٣.

(٥) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٠.

(٦) أي جهم بن صفوان وضرار بن عمرو والحسين بن محمد النجار.

(٧) هكذا في (ج) ولم يظهر لي معناه، ولعل الصواب «ومسائل ابن عباد» فإن معمر ابن عباد السلمي من غلاة المعتزلة، وإليه تنسب طائفة المعمرية من المعتزلة، وقد انفرد عن أصحابه بمسائل.
انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٦٨، ج٢/ ١٢٠، ١٩٨، ٢٢٧، والملل والنحل ج١/ ٦٥-٦٨، والأعلام ج٧/ ٢٧٢.

(٨) هو بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد، البصري الزاهد، انفرد بضلالات أكفرته الأمة فيها، وإليه تنسب فرقة «البكرية».

=

عبدالواحد»[1] ثم قال: «هذه حكاية قول قوم من النساك»[2] ثم قال: «هذه حكاية قول جملة أصحاب الحديث وأهل السنة»[3] ثم قال: «فأما أصحاب عبدالله بن سعيد»[4] إلى آخره، ثم قال: «ذكر قول زهير الآثري»[5] وذكر قول «معاذ التومني»[6]، ثم قال: «هذا آخر الكلام في الجليل، ذكر اختلاف الناس في

= انظر الفرق بين الفرق ص١٦، ٢٠٠، ٣٥١، والتبصير في الدين ص١٠٩ـ١١٠، ولسان الميزان ج٢/ ٦٠ـ٦١.

(١) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٢.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٤.

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٥.

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٥٠.

(٥) في (ج) «الأبري» والتصويب من مقالات الإسلاميين ودرء تعارض العقل والنقل ج٢/ ١٩، ١٧٤، ٢٥٧، وزهير الأثري لم أجد له ترجمة، وذكر آراءه الأشعري أبو الحسن في كتابه مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٥١، فقال: «ذكر قول زهير الأثري، فأما أصحاب «زهير الأثري» فإن زهيراً كان يقول: إن الله ـ سبحانه ـ بكل مكان، وإنه مع ذلك مستو على عرشه، وإنه يُرى بالأبصار بلا كيف وإنه موجود الذات بكل مكان، وإنه ليس بجسم، ولامحدود.. » إلى آخر كلامه.

(٦) في الأصل «أبو معاذ التُوْمَني» وهو خطأ، والتصويب من مقالات الإسلاميين» للأشعري ج١/ ٣٥١، ودرء تعارض العقل والنقل ج٢/ ١٩، والتومني بضم التاء وسكون الواو وفتح الميم في آخرها نون نسبة إلى تومن من قرى مصر، ومعاذ التومني، من المرجئة، وإليه تنسب فرقة «التومنية» ومن أقواله: أن من قتل نبياً أو لطمه كفر، لامن أجل القتل واللطمة كفر، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض. وهو يوافق «زهير الأثري» في أكثر أقواله ويخالفه في القرآن. انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٢١ـ٢٢٢، ٣٥١، والفرق بين الفرق ص١٩٢، والملل والنحل ج١/ ١٤٤، واللباب ج٣/ ١١١.

الدقيق»[1] ولكن «ابن فورك» لميله وميل «ابن كلاب» إلى قول المرجئة، يذكر ذلك لئلا يظهرما خالفوا فيه أهل الحديث، وأيضًا فقد ذكر «أبوالحسن» عن أهل الحديث في القرآن والنزول، والمجيء والقرب، والرضى والسخط والجدل[2]، وغير ذلك ألفاظًا هي معروفة عندهم، صنفها/ «ابن فورك» فيما نقله من نقل «الأشعري» عنهم، هذا مع أن الذي ذكره «الأشعري» عنهم، فيه مواضع ذكرها بتصرف واجتهاد، فإن كلام أئمة الحديث في هذه الأبواب في كتب السنة، والآثار متواترة عند من يعرف ذلك، وأيضًا فلفظ «الأشعري» في كتاب «المقالات» عن «ابن كلاب» : «أن الباري لم يزل، ولا مكان ولا زمان قبل الخلق، وأنه على ما لم يزل عليه،[3] وأنه مستو على عرشه كما قال، وأنه فوق كل شيء تعالى»[4] فزاد «ابن فورك» : «لا بحد ولا مماس، أو مفارقة بعزلة أو تحيز» وهذه الألفاظ موجودة، هي أو ما يوجب الإثبات في كلام «ابن كلاب» كما سيأتي، لكن اللفظ الذي نقله «الأشعري» عنه هو ما تقدم فقط، و «ابن فورك» هو المصنف لكتاب «تأويل ما ذكره من الآيات والأحاديث في الصفات» وعلى كتابه يعتمد هذا المؤسس

ظ ٢٧

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين ج٢/ ٤ .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٤٦ـ٣٤٨.

(٣) في (ج) «أن الباري ليزيل ولايزول، ولازمان قبل الخلق وأنه مستو على». والتصويب من مقالات الإسلاميين.

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٣٥١.

أبو عبدالله الرازي وغيره، إذ هو أجمع كتاب صنفه المنتسبون إلى الأشعري في ذلك، ولهذا ذكرنا ما نقله هو عن أئمته[1] في هذا الباب، ليكون في ذلك هدى ورحمة لمن يريد الله [له][2] ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد ذكر «أبوبكر بن فورك» فصولاً من كلام «ابن كلاب» في مصنفاته مثل كتاب «التوحيد» وكتاب «الصفات» وكتاب «الرد على المريسي» ونحن نعود إلى ما أشرنا[3] إليه، وهوأن القول: بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، إنما ذهب إليه شرذمة من الناس أهل البدع، / خلاف ما يزعم«الرازي» وأمثاله أن ذلك قول جمهور العقلاء المعتبرين.

ص٢٨

قال «ابن فورك»: «وقال ـ يعني: ابن كلاب ـ في كتاب «الصفات» في بيان القول في الاستواء: «ورسول الله ﷺ وهو صفوة الله من خلقه، وخيرته من بريته، وأعلمهم جميعًا به، يجيز قول الأين ويقوله، ويستصوب قول القائل: إنه في السماء، ويشهد له بالإيمان عند ذلك، وجهم بن صفوان وأصحابه، لايجيزون الذي زعموا، ويحيلون القول به» قال: «ولو كان خطأ كان رسول الله أحق بالإنكار له، وكان ينبغي أن يقول لها[4]:

---

(١) في (ج) «أئمة» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٢) زيادة.

(٣) في (ج) «نقدم ما أشرنا» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٤) أي الجارية التي قال لها النبي ﷺ: أين الله؟ كما ثبت هذا في صحيح مسلم ج١/ ٣٨١ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) في باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ماكان من إباحة (٧) في حديث (٥٣٧/ ٣٣) عن معاوية بن الحكم =

لا تقولي ذلك، فتوهمين أنه عز وجل محدود، وأنه في مكان دون مكان، ولكن قولي: إنه في كل مكان، لأنه هو الصواب دون ماقلت، كلا لقد أجازه رسول الله ﷺ مع علمه بما فيه، وأنه أصوب الأقاويل، والأمر الذي يجلب الإيمان لقائله، ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قال، وكيف يكون الحق في خلاف ذلك؟ والكتاب ناطق به وشاهد له، ولو لم يشهد لصحة مذهب الجماعة في هذا الفن خاصة إلا ما ذكرت من هذه الأمور، لكان فيه ما يكفي، كيف وقد غرس في بَنية الفطرة، وتَعَارف الآدميين من ذلك ما لاشيء أبين منه ولا أوكد، بل لاتسأل أَحدًا من الناس عنه عربيًا ولا عجميًا ولا مؤمنًا ولا كافرًا، فتقول: أين ربك؟ إلا/ قال: في السماء، إن أفصح، أو أومأ بيده أو أشار بطرفه، إن كان لايفصح، لايشير إلى غير ذلك من أرض ولا سهل ولا جبل، ولا رأينا أحدًا داعيًا له إلا رافعًا يديه إلى السماء، ولا وجدنا أحدًا غير الجهمية يسأل عن ربه فيقول: في كل مكان، كما يقولون، وهم يدّعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول، وسقطت الأخبار، واهتدى «جهم» وحده وخمسون رجلاً معه، نعوذ بالله من مضلات الفتن».

ظ٢٨

قال «ابن فورك»: «فقد حقق رحمه الله في هذا الفصل شيئًا

= السلمي رضي الله عنه، وهو حديث طويل جاء فيه أنه ﷺ سأل هذه الجارية فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة».

من مذاهبه:

أحدها: إجازة القول بأين الله في السؤال عنه.

والثاني: صحة الجواب عنه بأن يقال في السماء.

والثالث: أن ذلك يرجع فيه إلى الإجماع من الخاصة والعامة».

تعقيب المؤلف على كلام ابن كلاب الذي نقله عن ابن فورك

قلت: فقد ذكر «أبو محمد بن كلاب» أنه لم يخالف الجماعة في ذلك إلا نفر[1] قليل، يَدعون أنهم أفضل الناس «جهم»[2] وعدد قليل معه، وذكر أن العلم بأن الله فوق فطري، مغروز في فطر العباد، اتفق عليه عامتهم وخاصتهم.

نقل المؤلف عن ابن فورك غلطه على ابن كلاب وتعقيبه عليه

قال «أبو بكر بن فورك» عقب هذا: «واعلم أن هذا ليس بمخالف لما قال في كتاب التوحيد، لأنه ليس يقول: إنه في السماء إلا اتباعًا للفظ الكتاب، في قوله عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] على معنى أنه فوقها، وردَّ ذلك إلى قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥] فمن توهم عليه أنه يقول: إن الله في مكان دون/ مكان، أو في كل مكان فقد أخطأ في توهمه».

ص ٢٩

فقلت: أما قول «ابن فورك» إنه إنما قال ذلك، اتباعًا للسمع الوارد من لفظ الكتاب، فليس كذلك، لأنه قرر أولاً ذلك

---

(١) في (ج) «بفرق» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٢) في (ج) «فهم» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

بالسنة، ثم قال[1]: «والكتاب ناطق به، وشاهد له» ثم قال: «ولو لم يشهد لصحة مذهب الجماعة في هذا الفن خاصة إلا ما ذكرنا من هذه الأمور لكان فيه ما يكفي، كيف وقد غرس في بنية الفطرة، وتعارف الآدميين من ذلك، مالا شيء أبين منه ولا أوكد، لأنك لاتسأل أحدًا من الناس، عربيًا ولا عجميًا، ولا مؤمنًا ولا كافرًا، فتقول: أين ربك؟ إلا قال: في السماء إن أفصح، أو أومأ بيده أو أشار بطرفه إن لم يفصح، لايشير إلى غير ذلك، من أرض ولا سهل ولا جبل، ولا رأينا أحدًا، داعيًا له إلا رافعًا يديه إلى السماء» فقد ذكر أنه مغروز في فطر الناس كلهم ومعارفهم في هذا الباب مالا أبين [منه][2] ولا أوكد، وهواتفاق الخلائق كلهم، إذا سئلوا أين الله؟ قالوا: في السماء، بالعبارة عنه، أو الإشارة إليه، وكذلك هم متفقون على الإشارة باليدين، في دعائه إلى السماء، وهذا الإخبار منه بأن القول بأنه في السماء والإشارة إليه، سبحانه في الدعاء وغير الدعاء، أمر متفق فيه بين الناس، وأن ذلك عندهم من المعارف الفطرية الغريزية، فكيف يقال: قولهم إنه في السماء ليس إلا لمجرد اتباع لفظ القرآن؟

ظ ٢٩ وقد ذكر «ابن فورك» أن مقام هذا / دلَّ على ثلاثة أمور:

أحدها: إجازة القول بأين الله في السؤال عنه.

والثاني: أنه دلَّ على صحته الجواب عنه، بأن يقال: إنه في

---

(١) أي ابن كلاب.

(٢) زيادة.

السماء. والثالث: أن ذلك يرجع فيه إلى الإجماع من الخاصة والعامة. فكيف يقول بعد هذا منصف يظن أنه يقول إنه في السماء إلا اتباعًا للفظ الكتاب؟ وقد ذكر أن هذا إجماع من المؤمنين والكفار والعرب والعجم، فهل ما يكون بهذه المنزلة لايقال إلا لمجرد التوفيق على لفظه؟ وقد ذكر «ابن فورك» من كلامه في غير هذا الموضع، مايبين أنه كونه فوق العالم صفة معلومة بالعقل، لا تتوقف على السمع، وإنما المعلوم بالسمع استواؤه على العرش.

قال «ابن فورك» «فصل آخر في بيان تحقيق قوله: إن إطلاق وصفه سبحانه وتعالى بأنه فوق واجب، من كلام ذكره[1] في كتاب «الصفات» في باب الاستواء على العرش: «قال: قد قلنا ونقول إنه لو لم يأت الخبر أنه على العرش لما قلنا ذلك، ولكنا كنا نقول: إنه عز وجل فوق كل شيء لم يكن بين طبقين» قال «ابن فورك» : «وقال في هذا الباب، من هذا الكتاب، عند تفسير الاستواء: «إن الاستواء هو العلو، وإنما سمي العلو استواء، لعلة المستوى عليه، إذ لم يكن فوقه شيء، فقوله: استوى على العرش؛ هو أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ قد كان ولاشيء غيره، ثم خلق العرش فجعله أعلى خلقه، فقيل: هو مستو عليه، لما كان/ عاليًا عليه، لم يكن بين طبقتين، فيكون فوقه شيء، وليس هو مماس للعرش» قال «ابن فورك»: «فبين هذا من قوله، إنه

ص٣٠

(١) أي ابن كلاب.

يطلق الاستواء للخبر الوارد، والقول: بأنه فوق لنفي كونه بين طبقتين، لا معنى القهر والاقتدار، خلافًا لقول من يزعم من المخالفين؛ إنه فوق بمعنى: القهر والغلبة والقدرة والعزة والعظمة فحسب».

تعقيب آخر للمؤلف على ما نقله ابن فورك عن ابن كلاب

قلت: أمَّا الاستواء، فقد ذكر أنه صفة خبرية سمعية، وأمَّا القول بأنه فوق، فإنه لم يجعل معناه سلبيًّا، بل جعل السلب دليلاً على الفوقية، فقال: «ولكنَّا نقول: إنه عز وجل فوق كل شيء، لكيلا يكون بين طبقتين، فأخبر أنه أثبت الفوقية، لئلا يلزم أن يكون داخل العالم أو خارجه فأثبت أنه خارجه، لئلا يلزم أن يكون داخله، أو لو أمكن أن لايكون بين طبقتين، ولايكون فوق العالم، لم يكن نفي أحدهما دليلاً على ثبوت الآخر، كما يقوله النفاة، وهو قد صرح بهذا في غير موضع.

قال «ابن فورك»: «فصل من كلامه[1] في زيادة تحقيق في هذا القول، قال في باب مسألة الجهمية في المكان، في كتاب التوحيد يقال لهم: «إذا قلنا الإنسان لا مماس ولا مباين للمكان، فهذا محال، فلابد من نعم، قيل لهم: فهو لا مماس ولا مباين للمكان، فإذا قالوا: نعم . قيل لهم : فهو بصفة المحال من المخلوقين، الذي لايكون ولايثبت [إلا][2] في الوهم، فإذا قالوا: نعم. قيل: فينبغي أن يكون بصفة المحال من

---

(١) أي ابن كلاب.

(٢) زيادة.

كل جهة، كما كان بصفة المحال من هذه الجهة.

ظ ٣٠ وقيل/ لهم: أليس لايقال لما ليس ثابتًا في الإنسان مماس ولا مباين؟ فإذا قالوا: نعم. قيل: فأخبرونا عن معبودكم مماس هو أو مباين؟ فإذا قالوا: لايوصف بهما. قيل لهم[١]: فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق، فلم لاتقولون عدم، كما تقولون[٢] للإنسان عدم إذا وصفتموه بصفة العدم. وقيل لهم: إذا كان عدم المخلوق وجوداً له، كان جهل المخلوق علمًا له، لأنكم وصفتم العدم الذي هو للمخلوق وجودًا له، فإذا كان العدم وجودًا، كان الجهل علمًا والعجز قوة»[٣].

تعقيب آخر للمؤلف على ما نقله ابن فورك عن ابن كلاب

فقد بين في هذا الكلام امتناع أن يقال: في الباري ليس بمماس ولا مباين، فينفي عنه الوصفان المتناقضان، اللذان لايخلو الموجود منهما جميعًا، كما هو معلوم بصريح العقل، فهذان ونحوهما متضادان في الإثبات، وفي النفي جميعًا.

وذكر على ذلك ثلاث حجج.

أحدها: أن انتفاء هذين جميعًا ممتنع في حق الإنسان محال، فإن جاز وصفه بهذا المحال، جاز وصفه بغيره من المحالات.

قلت: وهذا الإلزام، مثل أن يقال: لا عالم ولا جاهل،

---

(١) في (ج) «قيل له» والتصويب من درء تعارض العقل والنقل.

(٢) في (ج) «كافلة للإنسان» والتصويب من درء تعارض العقل والنقل.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١٢٠ ـ ١٢١.

ولا قادر ولا عاجز، ولا حي ولا ميت، ونحو ذلك، كما يقول الملاحدة، فينفون المتقابلات.

الحجة الثانية: أن سلب هذين جميعًا يوصف به المعدوم، الذي ليس بثابت في الإنسان ،فإذا وصفوا بهما المعبود فقد/ جعلوا ما وصفوا به الثابت في حق الخالق، كما وصفوا أنه العدم في حق المخلوق، فإذا جاز أن يوصف بما هو صفة المعدوم في حق المخلوق، لزم أن يوصف بنفس العدم، كما يوصف المخلوق بأنه عدم، إذا وصف بصفات العدم.

ص٣١

الحجة الثالثة: أنه [إذا][١] جاز أن يقال: إذا كان ماهو صفة عدم في حق المخلوق، وجودًا في حقه، جاز أن يكون ما هو جهل، في حق المخلوق علمًا في حقه، وما هو عجز في حق المخلوق، قدرة في حقه، وجماع هذه الحجج وصفه[٢] بالمحال، ووصفه بالمعدوم، ووصفه بضد صفات الكمال، وهو الجهل والعجز لربهم، حين جوزوا وأخلوه عن المماسة والمباينة، مع قولهم بأن هذا ممتنع في الوجود غيره، ففرقوا بين الواجب والممكن، في الخلو عن النقيضين من جهة المعنى، حيث جعلوه ثابتًا لهذا منتفيًا عن هذا، فلزمهم مثل ذلك في نظائره، وهذه حجج قولية، من أجود المقاييس العقلية، لمن

---

(١) زيادة.

(٢) في (ج) «من وصفه» ورجحت أن الصواب حذف «من».

فهمها[1]، وهذا لأن كون الشيء القائم بنفسه، غير مماس لغيره، ولا مباين له، لما كان ممتنعًا في بديهة العقل ـ وادعى الجهمي إمكان ذلك في حق الله تعالى[2] ـ لزمه أن يجوز كل الممتنعات التي تناظره.

نقل المؤلف عن الإمام أحمد من رده على الجهمية ظ ٣١

وكذا ذكر الإمام أحمد في أثناء ردّه على الجهمية لما تكلم على معنى «مع» في القرآن، قال: «فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله/ عز وجل، أنه مع خلقه في كل شيء، قال: هوغير مماس للشيء ولا مباين منه. فقلنا للجهمي: إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟ قال: لا. فقلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس للشيء؟ فلم يحسن الجواب. فقال: بلا كيف، فخدع الجهال بهذه الكلمة وموه عليهم، فقلنا له: إذا كان يوم القيامة أليس إنما هو الجنة والنار، والعرش والكرسي والهواء؟ قال: بلى. قلنا: وأين يكون ربنا؟ قال: يكون في كل شيء، كما كان، حيث كان في الدنيا في كل شيء[3] فقلنا: فإن في مذهبكم أن ما كان من الله على العرش فهو على العرش، وما كان من الله في الجنة فهو في الجنة، وما كان من الله في النار فهو في النار، وما كان من الله في الهواء فهو في الهواء[4]، فعند ذلك تبين للناس كذبهم على الله

---

(١) في (ج) «فهمهما» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٢) مابين الشرطتين جملة معترضة.

(٣) في (ج) «كانت الدنيا فقلنا» والتصويب من الرد على الجهمية.

(٤) «فهو في الهواء» ساقطة من (ج) والتصويب من الرد على الجهمية.

جل وعلا»[١].

وقال أيضًا الإمام أحمد: «إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله، حين زعم أنه في كل مكان، ولايكون في مكان دون مكان، فقل له: أليس كان الله ولا شيء؟ فيقول[٢]: نعم. فقل له: حين خلق الشيء، خلقه في نفسه، أو خارجًا عن[٣] نفسه؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل:

[لابد له من[٤]] واحد منها إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه، فقد[٥] كفر حين زعم أنه خلق الخلق والشياطين وإبليس في نفسه[٦].

وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم، كان هذا أيضًا كفر[٧]، حين زعم أنه دخل في كل[٨] مكان/ وحش قذر [رديء][٩] وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه، ثم لم يدخل

ص٣٢

---

(١) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ضمن عقائد السلف ص٩٧ـ٩٨.

(٢) في (ج) «فسيقولون» والتصويب من الرد على الجهمية.

(٣) في الرد على الزنادقة والجهمية «من».

(٤) زيادة من الرد على الجهمية.

(٥) «فقد» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٦) في الرد على الزنادقة والجهمية «حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه».

(٧) في الرد على الزنادقة والجهمية «كان هذا كفراً أيضاً».

(٨) «كل» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٩) زيادة من الرد على الجهمية.

فيهم، رجع من[1] قوله كله[2] أجمع، وهو قول أهل السنة»[3].

تعقيب المؤلف على ما نقله من كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد

[فبين][4] أن كون المخلوق إما داخلاً في الخالق، أو خارجًا منه، تقسيم ضروري، لابد من القول بأحدهما، وكذلك كون الخالق، إمَّا داخلاً في الخلق أو خارجًا منهم، وأنه إذا كان كذلك، فالقول بدخوله في الخلق أو دخول الخلق فيه ممتنع، فتعين أنه خارج من الخلق والخلق خارجون منه، فقول الإمام أحمد: «إذا كان غير مباين أليس هو مماس[5]؟» استفهام إنكار، يتضمن أن العلم بمباينته إذا لم يكن مماسًا علم ضروري، لايحتاج إلى دليل، بل ينكر على من نفاه، ولهذا لما نفى الجهمي قال: قلنا فكيف؟ فقال: بلا كيف. قال: فخدع الجهال بهذه الكلمة وموه عليهم، وذلك لأن الصفات السمعية المعلومة بإخبار الرسل عليهم السلام، يقال فيها: بلا كيف، لأنا نحن لم نعلم بعقولنا كيفيتها، لعدم علمنا بذلك.

وكذلك ما علمنا بعقولنا أصله دون كيفيته، حسن أن نقول فيه، بلا كيف «أي: نعلم ثبوت هذا الأمر، ولا نعلم كيفيته، فأراد الجهمي أن يستعمل ذلك فيما علمنا انتفاءه بفطرة عقولنا،

---

(١) في الرد على الزنادقة والجهمية «عن».

(٢) «كله» ساقطة من الرد على الزنادقة والجهمية.

(٣) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ضمن عقائد السلف ص٩٥ـ٩٦.

(٤) زيادة وهي بياض في (ج).

(٥) في (ج) «مباين» والتصويب من الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٩٧.

وادعى خلو الموصوف عن النقيضين في المعنى جميعًا، اللذيْن هما ضدان في النفي، كما هما ضدان في الإثبات، فلما قيل له: كيف ذلك؛ أي: كيف يعقل؟ قال: بلا كيف. وهذا إنما ينخدع به/ الجهال، اللذين لايفرقون بين الشيء الذي علمنا انتفاءه، أولم نعلم انتفاءه، أو لم نعلم ثبوته، إذ ادعى المدعي ثبوته، وقال: بلا كيف. لم يقبل، وبين الشيء الذي علمنا ثبوته، ولم نعلم كيفيته، إذا قيل له: بلا كيف حقًا.

ظ ٣٢

ومما يبين ذلك أن خلوه عن هاتين الصفتين، لو كان كما ادعاه الجهمي لكان معلومًا عنده بالعقل، إذ العقل هو الذي دلَّ عنده على هذا السلب، لايقول إن السمع جاء بذلك، فما كان إنما علم بالعقل فقط ، والعقل يحيله، لم يقل فيه بلا كيف كسائر الممتنعات، وهذه السبيل التي حكاها الإمام أحمد عن الجهمية، هي التي سلكها هذا المؤسس[(١)] وأمثاله، فإنه ادعى فيما ذكره من هذه الحجج العشر[(٢)]، جواز وصف الرب بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وما في ضمن ذلك من أنه لا مماس ولا مباين، ونحو ذلك، مدعيًا أن العلم الإلٰهي [لاينفي ذلك و][(٣)] لم يحسن الجواب أي: لم يكن له جواب يحتج به على

---

(١) أي الرازي.

(٢) انظر هذه الحجج في أساس التقديس للرازي ص١٦ـ٢٣. والمؤلف في كتابه هذا ينقض هذه الحجج حجة حجة.

(٣) زيادة. وهي بياض في (ج) بمقدار كلمتين.

إمكان قوله، وإمكان أن يكون معقولاً، ولهذا لم يكن فيما ذكره «الرازي» حجة على إمكان ما ذكروه[1] في نفسه، ولا إمكان أن يكون معلومًا.

فصل

قيل للإمام الرباني «عبدالله بن المبارك»[2]: بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته، على عرشه بائن من خلقه[3].

وهذا مستفيض عنه تلقاه عنه أئمة الهدى بالقبول، كالإمام «أحمد» و «إسحاق بن راهويه»[4] و «البخاري» صاحب/ ص٣٣

---

(١) أي الجهمية.

(٢) عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت، فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، مات سنة ١٨١هـ وله ٦٣ سنة.
انظر التقريب ج١/ ٤٤٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص١٢٣ـ١٢٤، والكاشف ج٢/ ١٢٣.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ج١/ ٧، ٣٥، ٧٢، والبخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» ص١٥، وقال ابن القيم في الصواعق المرسلة ج٤/ ١٢٩٨ «وروى عبد الله بن أحمد وغيره، عن عبد الله بن المبارك بأسانيد صحيحة بأنه سئل، بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته، على عرشه بائن من خلقه».
وقال المؤلف في الحموية الكبرى ص٥٦، في هذا الأثر: «وروى عبد الله بن أحمد وغيره بإسناد صحيح عن ابن المبارك.. إلخ.

(٤) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد أو أبو يعقوب، ابن راهُويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير مات سنة ٢٣٨هـ وله ٧٢ سنة.
انظر تأريخ بغداد ج٦/ ٣٤٥ـ٣٥٥، سير أعلام النبلاء ج١١/ ٣٥٨ـ٣٨٣، =

الصحيح، ومن شاء الله من أئمة الإسلام، حتى قال «محمد بن إسحاق بن خزيمة»[1]: من لم يقل إن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، وجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل ثم ألقي في مزبلة، لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل الملّة، ولا أهل الذمة[2]. وقد ذكر ذلك عنه «الحاكم أبو عبدالله النيسابوري»[3]

= التقريب ج١/ ٥٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص١٩١ـ١٩٢.

(١) الحافظ شيخ الإسلام، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر السلمي النيسابوري، الملقب بإمام الأئمة، ولد سنة ٢٢٣هـ، وكان بحراً من بحور العلم، وهو من المجتهدين في دين الإسلام، توفي سنة ٣١١هـ، تزيد مصنفاته على مائة وأربعين، منها «كتاب التوحيد» وكتابه «الصحيح» من أنفع الكتب وأجلها.
انظر البداية والنهاية ج١١/ ١٦٠، طبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٢٢٠، طبقات الحفاظ للسيوطي ص٣١٣ـ٣١٤، الأعلام للزركلي ج٦/ ٢٩.

(٢) أخرجه أبوعثمان الصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ١٥١، وأخرجه الحاكم في كتاب معرفة علوم الحديث ص٨٤ وأورده المؤلف في الحموية الكبرى ص٥٦، وقال فيه: «ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح». وأخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو ص ١٢٦ ـ ١٢٧، وأخرجه الذهبي في العلو.
انظر مختصر العلو ص٢٢٥ ـ ٢٢٦، وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٩٤.

(٣) محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، أبو عبدالله، ويعرف بابن البيع، الحافظ صاحب التصانيف، كان مولده سنة ٣٢١هـ، وتوفي سنة ٤٠٥هـ بنيسابور، وله في علوم الحديث مصنفات عِدّة؛ ومن مصنفاته «المستدرك على الصحيحين» و «معرفة أصول الحديث وعلومه» و «تاريخ نيسابور» وغيرها.
قال الخطيب البغدادي: وكان ثقة، وقال ابن حجر: إمام صدوق وقد اتهم الحاكم بالتشيع.

=

وشيخ الإسلام «أبو عثمان الصابوني»[1] وغيرهما.

فصل

نقل المؤلف من كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري

قال: «أبوالحسن علي بن إسماعيل الأشعري» في كتابه المشهور «الإبانة» بعد الخطبة: «فصل[2] في إبانة قول أهل الزيغ والبدعة أما بعد: فإن كثيراً من الزائغين عن الحق، من المعتزلة وأهل القدر، مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم، ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم، تأويلاً لم ينزل الله به سلطانًا ولا أقام[3] به برهانًا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين، وخالفوا روايات الصحابة رضي الله عنهم، عن نبي الله ﷺ، في رؤية الله بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفات، تواترت[4] بها الآثار،

= انظر تأريخ بغداد ج٥/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤، ولسان الميزان لابن حجر ج٥/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤١٠، والأعلام ج٦/ ٢٢٧.

(١) أبوعثمان، إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد النيسابوري، الصابوني، المعروف بشيخ الإسلام، كان حافظًا كثير السماع والتصنيف، رحل إلى الآفاق في طلب الحديث، وكان مولده سنة ٣٧٣هـ وتوفي سنة ٤٤٩هـ، له كتاب «عقيدة السلف» و «الفصول في الأصول».
انظر طبقات الشافعية للأسنوي ج٢/ ٤٣ ـ ٤٤، وشذرات الذهب ج٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣، والأعلام ج١/ ٣١٧، ومعجم المؤلفين ج٢/ ٢٧٥ـ ٢٧٦.

(٢) في الإبانة «باب».

(٣) في الإبانة «أوضح».

(٤) في الإبانة «وتواترت».

وتتابعت بها الأخبار، وأنكروا شفاعة رسول الله ﷺ للمذنبين، ودفعوا[1] الروايات في ذلك عن السلف المتقدمين، وجحدوا عذاب القبر، وأن الكفار في قبورهم يعذبون، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون، ودانوا بخلق القرآن، نظيرًا لقول / إخوانهم من المشركين الذين قالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥﴾ [المدثر: ٢٥] [فزعموا أن القرآن كقول البشر][2] وأثبتوا[3] أن العباد يخلقون الشر، نظيرًا لقول المجوس الذين أثبتوا خالقيْن أحدهما: يخلق الخير [والآخر يخلق الشر، وزعمت القدرية أن الله عز وجل يخلق الخير][4] والشيطان يخلق الشر، وزعموا أن الله يشاء ما لايكون، ويكون ما لايشاء، خلافًا لما أجمع عليه المسلمون، من أن ما شاء الله كان، ومالم يشأ لم يكن، ورداً لقوله عز وجل ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩] فأخبر أنا لانشاء شيئًا [إلا][5] وقد شاء الله أن نشاءه، ولقوله﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[البقرة: ٢٥٣] ولقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣] ولقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج: ١٦] ولقوله تعالى مخبرًا عن نبيه[6] «شعيب» أنه قال:

ظ ٣٣

---

(١) في الإبانة «وردوا».

(٢) زيادة من الإبانة.

(٣) في الإبانة «وأثبتوا وأيقنوا».

(٤) زيادة من الإبانة.

(٥) زيادة من الإبانة.

(٦) «نبيه» ساقط من الإبانة.

﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ﴾ [الأعراف: ٨٩] ولهذا سماهم رسول الله ﷺ مجوس هذه الأمة، لأنهم دانوا بديانة المجوس، وضاهوا أقاويلهم، وزعموا أن للخير[١] والشر خالقيْن[٢]، كما زعمت المجوس ذلك، وأنه يكون من الشرور ما لا يشاء الله، كما قالت المجوس، و[زعموا][٣] أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم دون الله، ردًا لقول الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وإعراضًا عن القرآن، وعما أجمع عليه [أهل][٤] الإسلام، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، فأثبتوا لأنفسهم الغنى عن الله، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه،/ كما أثبت[٥] المجوس للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوه لله تعالى. فكانوا مجوس هذه الأمة، إذ دانوا بديانة المجوس، وتمسكوا بأقاويلهم، ومالوا إلى أضاليلهم، وقنطوا الناس من رحمة الله تعالى، وأيسوهم من روحه، وحكموا على العصاة بالنار والخلود فيها، خلافًا لقول الله تعالى: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ١١٦] وزعموا أن من دخل النار

ص ٣٤

---

(١) في (ج) «الخبر» والتصويب من الإبانة.

(٢) في (ج) «والشر خا» بعدها بياض بمقدار كلمة والتصويب من الإبانة.

(٣) زيادة من الإبانة.

(٤) زيادة من الإبانة.

(٥) في الإبانة «أثبتت».

لا يخرج منها، خلافًا لما جاءت به الرواية، عن رسول الله ﷺ: «إن الله ليخرج[1] قومًا بعد أن امتحشوا[2] فيها وصاروا حممًا»[3]. ودفعوا أن يكون لله وجه، مع قوله عز وجل: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧] وأنكروا أن يكون لله يدان، مع قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[4]] [ص: ٧٥] وأنكروا أن يكون له عينان[5]، مع قوله ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] [ولقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴿٣٩﴾﴾[6]] [طه: ٣٩] وأنكروا أن يكون لله علم، مع قوله: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] وأنكروا أن يكون لله قوة، مع قوله: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٨]

---

(١) في الإبانة «أن الله عز وجل يخرج قومًا من النار بعد أن.... » إلخ.

(٢) «امتحشوا» بفتح المثناة والمهملة وضم المعجمة - أي احترقوا، والمحش احتراق الجلد وظهور العظم.
انظر فتح الباري لابن حجر ج١١/ ٤٥٧.

(٣) أخرجها البخاري في صحيحه مع شرحه فتح الباري ج١١/ ٤٤٥ في كتاب الرقاق (٨١) في باب الصراط جسر جهنم (٥٢) في حديث (٦٥٧٣) في حديث طويل عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا وجاء فيه قوله ﷺ: فيخرجونهم قد امتحشوا» وأخرجها مسلم في صحيحه ج١/ ١٦٥ في كتاب الإيمان (١) في باب معرفة طريق الرؤية(٨١) في حديث (١٨٢/ ٢٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا وجاءت فيه بلفظ «فيخرجون من النار وقد امتحشوا» وأخرجها الدارمي في سننه ج١/ ٣١ - ٣٢ في باب ما أعطي النبي ﷺ من الفضل (٨) حديث (٥٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً وجاءت فيه بلفظ «فيخرجون من النار وقد امتحشوا».

(٤) زيادة من الإبانة.

(٥) في الإبانة «عين».

(٦) زيادة من الإبانة.

ونفوا ما روي عن النبي ﷺ: «أن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا»[1]، وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، وكذلك جميع أهل البدع؛ من الجهمية والمرجئة والحرورية، و[2] أهل الزيغ فيما ابتدعوا خالفوا[3] الكتاب والسنة، وما كان عليه ﷺ وأصحابه، وأجمعت عليه الأمة، كفعل المعتزلة والقدرية وأنا أذكر ذلك بابًا بابًا [و][4] شيئًا شيئًا إن شاء الله وبه المعونة/ »[5] ثم قال «الأشعري»: «فصل[6] في إبانة قول أهل الحق والسنة فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية والجهمية،والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي [به][7] تقولون، وديانتكم التي بها تدينون، قيل له:

ظ ٣٤

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه مع شرحه فتح الباري ج٣/٢٩ في كتاب التهجد (١٩) في باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١٤) في حديث (١١٤٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه وكذلك أخرجه في كتاب التوحيد (٩٧) في باب قول الله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ (٣٥) في حديث (٧٤٩٤) انظر صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ج١٣/ ٤٦٤. وأخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ٥٢١ في كتاب صلاة المسافرين (٦) في باب الترغيب في الدعاء (٢٤) في حديث (٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الواو ساقطة في الإبانة.

(٣) في الإبانة «وخالفوا».

(٤) زيادة من الإبانة.

(٥) انظر الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري ص١٢ ـ ١٤، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٠هـ.

(٦) في الإبانة «باب».

(٧) زيادة من الإبانة.

قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب ربنا عز وجل وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون[١]؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق، ودفع[٢] به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل[٣] معظم، وكبير[٤] مفهم[٥]، [وعلى جميع أئمة المسلمين][٦] وجملة قولنا: إنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاؤوا به[٧] من عند الله، وبما[٨] رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لانرد من ذلك شيئًا، وأن الله عز وجل إله واحد لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لاريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور،

---

(١) في الإبانة «مجانبون».
(٢) في الإبانة «ورفع».
(٣) في الإبانة «وخليل».
(٤) «وكبير» ساقط من الإبانة.
(٥) في الإبانة «مفخم».
(٦) زيادة من الإبانة.
(٧) في الإبانة «وما جاء من عند الله».
(٨) في الإبانة «وما».

وأن الله مستوٍ[1] على عرشه، كما قال عز وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وأن له وجهًا، كما قال ﴿وَيَبۡقَىٰ/ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يديْن، بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [صٓ: ٧٥] وكما قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينيْن[2] بلا كيف، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأن من زعم أن أسماء الله غيرُه كان ضالاً، وأن لله علمًا، كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ[3] بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦] وكما قال: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ﴾ [فصلت: ٤٧] ونثبت لله السمع والبصر، ولاننفي ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج، ونثبت لله[4] قوة، كما قال: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ﴾ [فصلت: ١٥] ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأنه لم يخلق شيئًا إلا وقد قال له: كن [فيكون][5] كما قال: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل: ٤٠] وأنه لايكون في الأرض شيء من[6] خيرأو شر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله عز وجل، وأن أحدًا لا يستطيع شيئًا[7] قبل أن

ص ٣٥

(١) في الإبانة «استوى».

(٢) في الإبانة «عينًا».

(٣) في (ج) «أنزل» وصوابه «أنزله».

(٤) في الإبانة «أن لله».

(٥) زيادة من الإبانة.

(٦) في (ج) «منه» والتصويب من الإبانة.

(٧) في الإبانة«أن يفعل شيئًا».

يفعله[1] ولايستغني[2] عن الله، ولايقدر[3] على الخروج من علم الله، وأنه لاخالق إلا الله، وأن أعمال العباد[4] مخلوقةلله، ومقدرة[5]، كما قال: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: ٩٦] وأن العباد لايقدرون يخلقون[6] شيئًا، وهم يخلقون، كما قال: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] وكما قال: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠﴾ [النحل: ٢٠] و][7] كما قال: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] وكما قال: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطور: ٣٥] وهذا في كتاب الله كثير، وأن الله وفق المؤمنين لطاعته، ولطف بهم، ونظر لهم[8]، وأصلحهم وهداهم، وأضل الكافرين ولم يهدهم، ولم يلطف بهم[9] بالإيمان، كما زعم أهل الزيغ والطغيان،/ ولو لطف بهم[10] وأصلحهم لكانوا صالحين، ولو هداهم لكانوا مهتدين، [كما قال تبارك وتعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَأُولَئِكَ

ظ٣٥

---

(١) في الإبانة «يفعله الله».
(٢) في الإبانة «نستغني».
(٣) في الإبانة «نقدر».
(٤) في الإبانة «العبد».
(٥) في الإبانة «مقدورة».
(٦) في الإبانة «أن يخلقوا».
(٧) زيادة من الإبانة.
(٨) في الإبانة «إليهم».
(٩) في (ج) «لهم» والتصويب من الإبانة.
(١٠) في (ج) «لهم» والتصويب من الإبانة.

﴿هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾[1] [الأعراف: ١٧٨] وأن الله يقدر أن يصلح الكافرين، ويلطف بهم[2]، حتى يكونوا مؤمنين، ولكنه أراد أن يكونوا [كافرين][3] كما علم، وخذلهم[4] وطبع على قلوبهم، وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره [وأن نؤمن بقضاء الله وقدره][5] خيره وشره، وحلوه ومره، ونعلم أن ما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وما[6] أصابنا لم يكن ليخطئنا، وأن العباد لايملكون لأنفسهم ضرًا ولا نفعًا إلا بالله[7] كما قال عز وجل[8]، ونلجئ[9] أمورنا إلى الله، ونثبت الحاجة والفقر في كل وقت إليه، ونقول: إن كلام[10] الله غير مخلوق، وأن من قال بخلق القرآن فهو كافر، وندين بأن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون، كما جاءت الروايات عن النبي ﷺ، ونقول: إن الكافرين محجوبون عنه، إذا رآه المؤمنون في الجنة، كماقال عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ

---

(١) زيادة من الإبانة.

(٢) في (ج) «لهم» والتصويب من الإبانة.

(٣) زيادة من الإبانة.

(٤) في الإبانة «وأنه خذلهم».

(٥) زيادة من الإبانة.

(٦) في الإبانة «وأن ما».

(٧) في الإبانة «إلا ماشاء الله».

(٨) قوله «كما قال عز وجل» ساقط من الإبانة.

(٩) في الإبانة «وإنا نلجئ ».

(١٠) في الإبانة «إن القرآن كلام».

﴿لَمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: ١٥] وأن موسى [عليه السلام سأل الله عز وجل الرؤية في الدنيا، وأن الله سبحانه وتعالى تجلى للجبل، فجعله دكا، فأعلم بذلك موسى أنه][١] لايراه في الدنيا، ونُدين[٢] بأن لانكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب يرتكبه، كالزنا والسرقة وشرب الخمور، كما دانت بذلك الخوارج، وزعمت أنهم كافرون، ونقول: إن من عمل كبيرة من هذه الكبائر، مثل الزنا والسرقة، وما أشبههما، مستحلاً لها غير معتقد لتحريمها، كان كافرًا، ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كلَّ إسلام إيمانٌ[٣]، وندين الله عز وجل[٤] بأنه يقلب القلوب، [وأن القلوب][٥] بين أصبعين من / أصابع الله عز وجل، وأنه عز وجل يضع السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، كما جاءت الرواية عن رسول الله ﷺ، وندين بأن لاننزل أحدًا من أهل التوحيد، والمتمسكين بالإيمان، جنة ولا نارًا، إلا من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، ونرجو الجنة للمذنبين، ونخاف عليهم أن يكونوا بالنَّار معذبين، ونقول: إن الله عز وجل يخرج قومًا من النار بعد أن امتحشوا، بشفاعة رسول[٦] الله ﷺ، تصديقًا لما

ص٣٦

---

(١) زيادة من الإبانة.

(٢) في الإبانة «ونرى».

(٣) قال في حاشية الإبانة: برفع إيمان في النسختين، اسم كان مؤخرًا؛ للسجع.

(٤) «الله عز وجل» ساقط من الإبانة.

(٥) زيادة من الإبانة.

(٦) في الإبانة «محمد رسول الله».

جاءت به الروايات، عن رسول الله ﷺ، ونؤمن بعذاب القبر وبالحوض، وبأن[١] الميزان حق والصراط حق، والبعث بعد الموت حق، وأن الله عز وجل يوقف العباد، في الموقف، ويحاسب المؤمنين، وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ونسلم للروايات[٢] الصحيحة[٣] عن رسول الله ﷺ، التي رواها الثقات، عدلاً[٤] عن عدل، حتى تنتهي[٥] إلى رسول الله ﷺ، وندين بحب السلف، الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه ﷺ، ونثني عليهم، بما أثنى الله به عليهم، ونتولاهم أجمعين، ونقول إن الإمام الفاضل بعد رسول الله ﷺ أبوبكر الصديق رضوان الله عليه، وأن الله أعزَّ به الدين، وأظهره على المرتدين، وقدمه المسلمون بالإمامة[٦]، كما قدمه رسول الله ﷺ للصلاة، وسموه بأجمعهم خليفة رسول الله ﷺ، ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم/ عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأن الذين قاتلوه، قاتلوه ظلمًا وعدوانًا، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله ﷺ، وخلافتهم خلافة النبوة، ونشهد بالجنة للعشرة، الذين شهد لهم رسول الله ﷺ[٧]،

ظ٣٦

---

(١) في الإبانة «وأن».
(٢) في الإبانة «بالروايات».
(٣) في الإبانة «الصحيحة في ذلك».
(٤) في الإبانة «عدل».
(٥) في الإبانة «تنتهي الرواية».
(٦) في الإبانة «للإمامة».
(٧) في الإبانة «بها».

ونتولى سائر أصحاب النبي ﷺ، ونكف عما شجر بينهم، وندين الله بأن الأئمة [الأربعة][1] خلفاء راشدون[2] مهديون، فضلاء لايوازيهم في الفضل غيرهم ونصدق بجميع الروايات التي [يـ][3] ثبتها أهل النقل، من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب عز وجل يقول: هل من سائل؟ هل من مستغفر؟ وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافاً لما قال أهل الزيغ والتضليل. ونعول فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا، وسنة نبينا ﷺ وإجماع المسلمين، وما كان في معناه، ولانبتدع[4] في دين الله ما لم يأذن لنا[5]، ولا نقول على الله مالانعلم، ونقول: إن الله عز وجل يجيء يوم القيامة، كماقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢] وأن الله عز وجل يقرب من عباده كيف شاء، كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾[ق: ١٦] وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾﴾ [النجم: ٨ ـ ٩] ومن ديننا أن نصلي الجمعة والأعياد وسائر الصلوات[6]، خلف كل بر وغيره، وكما رُوي أن[7] «عبدالله بن عمر» كان يصلي

---

(١) زيادة من الإبانة.

(٢) في (ج) «راشدين» والتصويب من الإبانة.

(٣) زيادة من الإبانة.

(٤) في الإبانة «ولانبتدع بدعة».

(٥) في الإبانة «لم يأذن الله بها».

(٦) في الإبانة «الصلوات والجماعات».

(٧) في الإبانة «عن».

خلف الحجاج[1]» وأن المسح على الخفين سنة، في الحضر والسفر، خلافًا/ لقول من أنكر ذلك، ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم، إذا ظهر منهم ترك الاستقامة، وندين بإنكار[2] الخروج[3] بالسيف، وترك القتال في الفتنة، ونقر بخروج الدجال، كما جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ، ونؤمن بعذاب القبر، ومنكر ونكير، ومساءلتهما المدفونين في قبورهم، ونصدق بحديث المعراج، ونصحح كثيرًا من الرؤيا في المنام، ونقر أن لذلك تفسيرًا، ونرى الصدقة عن موتى المسلمين، والدعاء لهم، ونؤمن بأن الله ينفعهم بذلك، ونصدق بأن في الدنيا سحرة وسحراً، وأن السحر كائن موجود في الدنيا، وندين بالصلاة على من مات من أهل القبلة، برهم وفاجرهم، وموارثتهم[4]، ونقر أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن من مات

ص ٣٧

---

(١) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، أبو محمد، الأمير، المشهور، الظالم، خطيب، ولد ونشأ في الطائف سنة ٤٠ هجرية، ولي العراق، مات بواسط سنة ٩٥ هجرية.

انظر تقريب التهذيب ج١/ ١٥٤، وتأريخ الإسلام ج٣/ ١١٣ ـ ١٢٠، ٢٢٧ ـ ٢٣٢، والبداية والنهاية ج٩/ ١١٧ ـ ١٣٩، وشذرات الذهب ١/ ١٠٦ ـ ١١٠، والأعلام للزركلي ج٢/ ١٦٨.

(٢) في الإبانة «بترك».

(٣) في الإبانة «الخروج عليهم».

(٤) في الإبانة «وتوارثهم».

وقتل[١] فبأجله مات وقتل[٢]؛ وأن الأرزاق من قبل الله عز وجل، يرزقها عباده حلالاً وحرامًا، وأن الشيطان يوسوس للإنسان، ويشككه ويتخبطه[٣]، خلافاً لقول المعتزلة والجهمية، كما قال الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] وكما قال: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ [مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ]﴾[٤] [الناس: ٤ ـ ٦] ونقول: إن الصالحين يجوز أن يخصّهم الله عز وجل بآيات يظهرها عليهم،/ وقولنا في أطفال المشركين: «إن الله يؤجج لهم في الآخرة نارًا، ثم يقول لهم: اقتحموها» كما جاءت بذلك الرواية[٥]، وندين الله بأنه يعلم ماالعباد عاملون، وإلى ما هم

ظ ٣٧

---

(١) في الإبانة «أو قتل».

(٢) في الإبانة «أو قتل».

(٣) في (ج) «ويفككه ويخبطه» والتصويب من الإبانة.

(٤) زيادة من الإبانة.

(٥) أخرجها الإمام أحمد في المسند ج٤/ ٢٤، عن الأسود بن سريع رضي الله عنه مرفوعًا.
وقال الإمام ابن القيم في طريق الهجرتين ص ٦٥٣، في هذا الحديث: «رواه الإمام أحمد والبزار أيضًا بإسناد صحيح».
وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال: منها أنهم يمتحنون في الآخرة بنار، فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا، ومن أبى وجبت له النار، وهو قول أكثر أهل السنة.
انظر في هذه المسألة مجموع فتاوى ابن تيمية ج٤/ ٢٧٧ ـ ٢٨١ ، ٣٠٣، وطريق الهجرتين وباب السعادتين للإمام ابن القيم ص٦٣٤ ـ ٦٦٢.

صائرون، وما كان ومايكون، وما لايكون أن لو كان كيف كان يكون، وبطاعة الأئمة ونصيحة المسلمين، ونرى مفارقة كل داعية إلى بدعة، ومجانبة أهل الأهواء، وسنحتج لما ذكرنا[1] من قولنا، وما بقي منه، مما لم نذكره بابًا بابًا، وشيئًا[2] شيئًا»[3].

تعقيب المؤلف على ما نقله من كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري

قلت: وهذه الجمل التي ذكرها في الإبانة، هي الجمل التي ذكرها في كتاب «المقالات» عن أهل السنة والحديث، وذكر أنه يقول بذلك، كما تقدم نقل «ابن فورك» لذلك، لكنه في «الإبانة» بسطها بعض البسط، بالتنبيه على مأخذها لأنه كتاب احتجاج لذلك، ليس هو كتاب حجة لنقل مذاهب الناس فقط، وقد تكلم في مسألة الرؤية لله، ومسألة القرآن بما احتج به في ذلك، ثم قال: «باب ذكر الاستواء على العرش، إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟

نقل آخر للمؤلف من كتاب «الإبانة للأشعري».

قيل له: نقول: إن الله عز وجل مستو على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وقد قال الله عز وجل: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال عز وجل: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾ [السجدة: ٥] وقال حكاية عن فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ

---

(١) في الإبانة «ذكرناه».
(٢) في الإبانة «شيئًا إن شاء الله تعالى».
(٣) انظر الإبانة عن أصول الديانة ص١٥ ـ ٢٠.

ص ٣٨

﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] كذب موسى[١] عليه السلام في قوله[٢] إن الله عز وجل فوق السموات، وقال عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ١٦] فالسموات فوقها العرش فلما كان العرش فوق السموات، قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] لأنه مستو على العرش الذي فوق السموات، وكل ما علا فهو سماء، فالعرش أعلى السموات، وليس إذا قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] يعني: جميع السماء[٣]، وإنما أراد العرش، الذي هو أعلى السموات، ألا ترى أن الله عز وجل ذكر السمٰوات، فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا﴾ [نوح: ١٦] ولم يرد أن القمر يملأهن جميعًا، وأنه فيهن جميعًا، ورأينا المسلمين جميعًا، يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله عز وجل مستو على العرش، الذي هو فوق السموات، فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لايحطونها إذا دعوا نحو[٤] الأرض» ثم قال[٥]: «فصل[٦] وقد قال قائلون من

---

(١) في الإبانة «فكذب فرعون نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام».
(٢) في الإبانة «قول».
(٣) في الإبانة «السموات السماء».
(٤) في الإبانة «إلى».
(٥) أي الأشعري والكلام متصل.
(٦) «فصل» ساقط من الإبانة.

المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى[١]: قول الله عز وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] إنه: استولى وملك وقهر، وأن الله عز وجل في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله عز وجل على عرشه، كما قال أهل الحق وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، ولو كان هذا كما ذكروه، كان لافرق بين العرش والأرض السابعة[٢] * لأن الله قادر على كل شيء، / ظ ٣٨ والأرض[٣] * فالله قادر عليها وعلى الحشوش، وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستويًا على العرش بمعنى: الاستيلاء - وهو عز وجل مستولٍ على الأشياء كلها - لكان مستويًا على العرش، وعلى الأرض وعلى السماء، وعلى الحشوش والأقذار[٤]، لأنه قادر على الأشياء مستول عليها، وإذا كان قادرًا على الأشياء كلها، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله عز وجل مستو على الحشوش والأخلية، لم يجز أن يكون الاستواء على العرش الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء[٥] يختص بالعرش دون الأشياء كلها، وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله في كل مكان،

---

(١) «معنى» ساقطة من الإبانة.

(٢) «السابعة» ساقطة من الإبانة.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من الإبانة.

(٤) في الإبانة «والأفراد» وهو تحريف.

(٥) في الإبانة «معناه استواء».

فلزمهم أنه في بطن مريم[١]، والحشوش والأخلية، وهذا خلاف لدين الله تعالى[٢] عن قولهم»[٣] ثم قال[٤]: «مسألة[٥]: ويقال لهم: إذا لم يكن مستويًا على العرش، بمعنى يختص العرش دون غيره، [كما][٦] قال ذلك[٧] أهل العلم، ونقلة الآثاروحملة الأخبار، وكان الله بكل[٨] مكان، فهو تحت الأرض التي السماء فوقها، وإذا كان تحت الأرض، فالأرض فوقـ [ـه][٩] والسماء فوق الأرض، وفي[١٠] هذا ما يلزمكم أن تقولوا: أن الله تحت التحت والأشياء فوقه، وأنه فوق الفوق[١١] والأشياء تحته، وفي هذا ما يجب أنه تحت ما [هو][١٢] فوقه، وفوق ما هو تحته، وهذا المحال المتناقض تعالى الله عن افترائكم[١٣]/ علوًا كبيرًا. ص٣٩

---

(١) في الإبانة «وفي الحشوش».

(٢) في الإبانة «وهذا خلاف الدين، تعالى الله عن قولهم».

(٣) انظر الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص٤٨ ـ ٤٩.

(٤) أي الأشعري والكلام متصل.

(٥) «مسألة» ساقطة من الإبانة.

(٦) زيادة من الإبانة.

(٧) في الإبانة «ذاك».

(٨) في الإبانة «في كل».

(٩) في الإبانة «والأرض» وما بين المعقوفين زيادة من الإبانة.

(١٠) في الإبانة «ففي».

(١١) «الفوق» ساقطة من الإبانة.

(١٢) زيادة من الإبانة.

(١٣) في الإبانة «افترائكم عليه».

دليل آخر: ومما يدل[1] أن الله عز وجل مستوٍ على عرشه دون الأشياء كلها، ما نقله أهل الرواية عن رسول الله ﷺ روى عفان[2] قال: حدثنا[3] حماد بن[4] سلمة حدثنا عمرو بن دينار[5] عن نافع بن[6] جبير عن أبيه[7] أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر»[8].

---

(١) في الإبانة «يؤكد».

(٢) عفّان ـ بتشديد الفاء ـ بن سيار ـ بمهملة ثم تحتانية ثقيلة ـ الباهلي، أبوسعيد الجرجاني، قاضيها، صدوق يهم، من الثامنة.
انظر التقريب ج٢/ ٢٥، والكاشف ج٢/ ٢٧٠، والخلاصة ص٢٦٨.

(٣) في الإبانة «عن».

(٤) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبوسلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، من كبار الثامنة.
انظر التقريب ج١/ ١٩٧، والكاشف ج١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، والخلاصة ص٩٢.

(٥) عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم، ثقة ثبت من الرابعة.
انظر التقريب ج٢/ ٦٩، والكاشف ج٢/ ٣٢٨، والخلاصة ص٢٨٨.

(٦) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبومحمد، أوأبوعبدالله، المدني، ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة ٩٩هـ.
انظر التقريب ج٢/ ٢٩٥، والكاشف ج٣/ ١٩٦، والخلاصة ص٣٩٩.

(٧) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، النوفلي، صحابي، عارف بالأنساب، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين.
انظر التقريب ج١/ ١٢٦، والكاشف ج١/ ١٨٠، والخلاصة ص٦٠ ـ ٦١.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٤/ ٨١ عن جبير بن مطعم رضي الله عنه وأخرجه الدارمي في سننه ج١/ ٢٨٦ في كتاب الصلاة (٢) في باب ينزل الله إلى السماء الدنيا (١٦٨) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وأخرجه الآجري في =

وروى عبدالله بن بكر[1] حدثنا[2] هشام بن أبي[3] عبدالله عن يحيى بن أبي كثير[4] عن [أبي][5] جعفر أنه سمع أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بقي ثلث الليل ينزل الله تبارك وتعالى، فيقول: من ذا الذي يدعوني أستجب له؟ من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه؟ من ذا الذي يسترزقني فأرزقه؟

= الشريعة ص٣١٢ عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وقال الإمام ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة ج٢/ ٢٣٤: «هذا حديث صحيح».

(١) عبدالله بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي، أبووهب البصري، نزيل بغداد، امتنع من القضاء، ثقة حافظ، من التاسعة، مات في المحرم سنة ثمان ومائتين.
انظر التقريب ج١/ ٤٠٤، والكاشف ج٢/ ٧٥، والخلاصة ص٢٩٢.

(٢) في الإبانة «قال حدثنا».

(٣) هشام بن أبي عبدالله سَنْبَر ـ بمهملة ثم نون ثم موحدة، أبوبكرالدستوائي، بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة، ثم مد ـ ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر، من كبار السابعة، مات وله ثمان وسبعون سنة.
انظر التقريب ج٢/ ٣١٩، والكاشف ج٣/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، والخلاصة ص٤١٠.

(٤) يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، من الخامسة.
انظر التقريب ج٢/ ٣٥٦، والكاشف ج٣/ ٢٦٦ وتذكرة الحفاظ ج١/ ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٥) في (ج) «جعفر» والتصويب من المسند للإمام أحمد ج٢/ ٢٥٨ وهو أبوجعفر المؤذن الأنصاري، المدني، مقبول، من الثالثة، ومن زعم أنه محمد بن علي بن الحسين فقد وهم، روى عن أبي هريرة وعنه يحيى بن أبي كثير.
انظر تقريب التهذيب ج٢/ ٤٠٦، وتهذيب التهذيب ج١٣/ ٥٤، والكاشف ج٣/ ٣٢٢، والخلاصة ص٤٤٦.

حتى ينفجر الفجر»[١].

وروى[٢] عبدالله بن بكر السهمي حدثنا[٣] هشام بن أبي عبدالله عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي[٤] ميمونة حدثنا عطاء بن يسار[٥] أن رفاعة الجهني[٦] حدثه قال: قفلنا[٧] مع

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢/٢٥٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه بطريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه البخاري في كتاب التهجد (١٩) في باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١٤) حديث رقم (١١٤٥) في فتح الباري ج٣/٢٩، وكذلك أخرجه أيضًا في كتاب التوحيد (٩٧) في باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ (٣٥) حديث رقم(٧٤٩٤) في فتح الباري ج١٣/ ٤٦٤. وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) في باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل والإجابة فيه (٢٤) حديث رقم (٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه ج١/ ٥٢١.
وأخرجه الدارمي في سننه ج١/ ٢٨٦، وأخرجه أبوسعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص٤٠.

(٢) في الإبانة «وروى عن».

(٣) في الإبانة «قال حدثنا».

(٤) هلال بن علي بن أسامة العامري، المدني، وينسب إلى جده، ثقة من الخامسة.
انظر تقريب التهذيب ج٢/ ٣٢٤، والكاشف ج٣/ ٢٢٨، والخلاصةص٤١٢.

(٥) عطاء بن يسار الهلالي، أبومحمد المدني، مولى ميمونة، ثقة، فاضل، صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الثالثة، مات سنة ٩٤هـ، وقيل بعد ذلك.
انظر التقريب ج٢/ ٢٣، والكاشف ج٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨، والخلاصة ص٢٦٧.

(٦) رفاعة بن عرابة ـ بفتح المهملة والراء والموحدة ـ الجهني المدني ، صحابي، له حديث.
انظر التقريب ج١/ ٢٥١، والكاشف ج١/ ٣١١، والخلاصة ص١١٨.

(٧) في المسند «أقبلنا».

رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالكديد، أو قال بقديد[1]، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إذا مضى ثلث الليل، أو قال ثلثا الليل نزل الله إلى السماء، فيقول الله: من ذا الذي يدعوني أستجب له؟ من ذا الذي يستغفرني أغفر له؟ من ذا الذي يسألني أعطه حتى ينفجر الفجر»/ [2].

ظ ٣٩

دليل آخر: وقال الله ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] وقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] وقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان: ٥٩] وقال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤] فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستو على عرشه، والسماء

---

(١) الكُدِيد: فيه روايتان رفع أوله، وكسر ثانيه،وياء، وآخره دال، وهو موضع بالحجاز، على اثنين وأربعين ميلاً من مكة، وقُدَيد: اسم موضع قرب مكة، قال ابن الكلبي: لما رجع تُبع من المدينة بعد حربه لأهلها نزل قديدًا، فهبت ريح قَدَّت خِيمَ أصحابه، فسمى قديدًا.
انظر معجم البلدان لياقوت بن عبدالله الحموي ج٤/ ٣١٣ ـ ٣١٤، ٤٤٢، نشر دار صادر بيروت، طبع سنة ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٤/ ١٦ عن رفاعة الجهني رضي الله عنه، وأخرجه الدارمي في سننه ج١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧ في كتاب الصلاة (٢) باب (١٦٨) عن رفاعة الجهني رضي الله عنه، وأخرجه أبوسعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص٣٨ ـ ٣٩، وأخرجه الآجري في الشريعة ص٣١٠ ـ ٣١١، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد ج١/ ٣١١ ـ ٣١٤.
وقال الإمام ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة ج٢/ ٢٣٦: «هذا حديث صحيح رواه الإمام أحمد في مسنده».

بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أن الله تعالى منفرد بوحدانيته مستو على عرشه»[1].

قلت: قوله منفرد بوحدانيته هو نظير قول «ابن كلاب» المتقدم. ثم قال[2]: «دليل آخر، وقال جل وعز: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢] وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ۝١١ أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝١٦ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ۝١٨﴾ [النجم: ٨ ـ ١٨] وقال عز وجل، لعيسى ابن مريم عليه السلام ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ۝١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧ ـ ١٥٨] وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى إلى السمٰوات[3]، ومن دعاء أهل الإسلام جميعًا إذا هم رغبوا إلى الله في الأمرالنازل بهم، يقولون جميعًا يا ساكن العرش[4]، ومن/ حلفهم جميعًا، لا والذي احتجب بسبع سموات.

ص٤٠

دليل آخر: وقال الله عز وجل: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ

---

(١) انظر الإبانة عن أصول الديانة ص٤٩ ـ ٥٠.

(٢) أي الأشعري والكلام متصل.

(٣) في الإبانة «إلى السماء».

(٤) قال الألباني في مختصر العلو للذهبي ص٢٤٠: «قلت: وفي قوله: «ياساكن العرش» شيء، لأنه لم يرد في خبر صحيح، فيما علمت».

﴿ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى: ٥١] وقد خصت الآية البشر دون غيرهم، ممن ليس من جنس البشر، ولو كانت الآية عامة للبشر وغيرهم، كان أبعد من الشبهة، وإدخال الشك على من يسمع الآية أن يقول: ماكان لأحد أن يكلمه الله [إلا][1] وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً، فيرتفع الشك والحيرة، من أن يقول: ما كان لجنس من الأجناس أن أكلمه إلا وحيًا، أو من وراء حجاب، أوأرسل رسولاً، ويترك[2] أجناسًا لم يعممهم بالآية، فدل ما ذكرنا على أنه خص البشر دون غيرهم.

ودليل آخر: وقال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقال: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ﴾ [الأنعام: ٣٠] وقال: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [السجدة: ١٢] وقال عز وجل: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفّٗا﴾ [الكهف: ٤٨] كل ذلك يدل على أنه ليس في خلقه، ولا خلقه فيه، وأنه مستو على عرشه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

[فلم يثبتوا له في وصفهم حقيقة، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانيته، إذ كل كلامهم يؤول إلى التعطيل»][3].

---

(١) زيادة من الإبانة.

(٢) في الإبانة «وننزل» وهو تحريف.

(٣) زيادة من الإبانة. وانظر الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص٥٠ ـ ٥١، طبعة =

تعقيب المؤلف على ما نقله من الإبانة للأشعري

[قلت: فقوله][(١)] «الذين لم يثبتوا له في وصفهم حقيقة» بيان أن كلامهم يقتضي عدمه.

وقوله: «ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانيته» موافقة «لابن كلاب» فيما/ ذكره؛ من أن الواحد هو المنفرد عن الخلق، فمن لم يقر بذلك لم يقر بوحدانيته.

ظ ٤٠

وقوله: «كل ذلك يدل على أنه ليس في خلقه ولا خلقه فيه، لأنه مستوٍ على عرشه» يبين معنى ما ذكره في «الموجز» كما نقله «ابن فورك» لما قال في جواب المسائل: «أتقولون: إنه خارج من العالم، إن أردت أنه ليست الأشياء فيه، ولا هو في الأشياء، فالمعنى صحيح، وأنه لم[(٢)] يرد بذلك مجرد النفي المقرون بإثبات كونه فوق العرش، كما صرح به هنا، ويؤكد ذلك أنه بين أن الذين يصفونه بالنفي يؤول كلامهم كله إلى التعطيل وأنهم لايثبتون له حقيقة، ولايوجبون له وحدانية.

تكملة نقل المؤلف من الإبانة للأشعري

«**دليل آخر**: قال الله عز وجل: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [النور: ٣٥] فسمى نفسه نورًا، والنور عند الأمة لايخلو أن[(٣)] يكون أحد معنيين:

= جامعة الإمام ١٤٠٠هـ، والإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص٩٠ ـ ٩٢، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، مكتبة دار البيان دمشق.

(١) زيادة.

(٢) أي: أبا الحسن الأشعري.

(٣) في الإبانة «من أن يكون».

إما أن يكون نوراً يسمع، أو نورًا يُرى، فمن زعم أن الله يُسمع ولا يُرى، فقد أخطأ في نفيه رؤية ربه، وتكذيبه بكتابه، وقول نبيه ﷺ.

وروت العلماء عن عبدالله بن عباس[1] أنه قال: «تفكروا في خلق الله ولاتفكروا في الله، فإن بين كرسيه إلى السماء ألف عام والله عز وجل فوق ذلك»[2].

---

(١) عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر، والحَبْر، لسعة علمه، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة، وروى له الجماعة.
انظر تقريب التهذيب ج١/ ٤٢٥، أسد الغابة ج٣/ ١٩٢ ـ ١٩٥ والإصابة بذيله الاستيعاب ج٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٦.

(٢) انظر الإبانة عن أصول الديانة ص٥١.
وهذا الحديث أورده السخاوي في «المقاصد الحسنة» برقم (٣٤٢) ص١٥٩ بلفظ «تفكروا في كل شيء ولاتفكروا في الله» وعزاه إلي ابن أبي شيبة في العرش من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس به، قال: ورواه الأصبهاني في ترغيبه، ثم أبونعيم في الحلية عن عبدالله بن سلام، قال: خرج رسول الله ﷺ على ناس من أصحابه، وهم يتفكرون في خلق الله...«وفيه «أنه قال: لاتفكروا في الله وتفكروا في خلق الله».
ولأبي نعيم بسنده عن ابن عباس مرفوعًا «تفكروا في خلق الله، ولاتفكروا في الله، فإنكم لن تقدروا قدره».
وللطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب من حديث ابن عمر مرفوعًا «تفكروا في آلاء الله، ولاتتفكروا في الله». قال السخاوي بعد هذا: وأسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوة، والمعنى صحيح.
وأورده العجلوني في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» برقم (١٠٠٥) ج١/ ٣٧١ ـ =

تعقيب المؤلف على رواية الأشعري لحديث ابن عباس ص ٤١

قلت: وهذا الحديث رواه عن الإمام «أحمد» و «الحاكم» الحافظ المعروف «بالعسال»[١] في كتابه«المعرفة». قال: حدثنا/ محمد بن[٢] العباس حدثني عبدالوهاب[٣] الوراق حدثنا علي بن

= ٣٧٢ ونقل فيه ما أورده السخاوي في المقاصد.

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ج١/ ١٣٢. وعزاه إلى أبي الشيخ، عن ابن عباس، عن أبي ذر، وإلى الطبراني في الأوسط، وابن عدي في الكامل، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر، وإلى أبي نعيم في الحلية عن ابن عباس، وحكم على كل منها بالضعف.

وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته برقم (٢٩٧٥، ٢٩٧٦) ج١/ ٥٧٢. وقال عنه: حسن.

وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (١٧٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة في العرش ص٥٩ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص٥٣٠ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) العُسَّال الحافظ العلامة القاضي، أبو أحمد، محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان الأصبهاني، صاحب التصانيف، وكان أحد الأئمة في علم الحديث فهمًا وإتقانًا وأمانة، ولد سنة ٢٦٩هـ، ومات سنة ٣٤٩ هـ، قال ابن منده: كتبت عن ألف شيخ لم أر فيهم أتقن منه. له «تأريخ» و «معجم» و «المعرفة» في السنة.

انظر تأريخ بغداد ج١/ ٢٧٠، وتذكرة الحفاظ ج٣/ ٨٨٦ ـ ٨٨٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٣٦٢ ـ ٣٦٣، والأعلام ج٥/ ٣١٠، ومعجم المؤلفين ج٨/ ٢٢٦.

(٢) محمد بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي، المكي، عم الإمام الشافعي، صدوق، من العاشرة.

انظر تقريب التهذيب ٢/ ١٧٤، والكاشف ج٣/ ٥٨، والخلاصة ص ٣٤٣.

(٣) عبدالوهاب بن عبدالحكم بن نافع، أبو الحسن الورَّاق، البغدادي، ويقال له: ابن الحكم، ثقة، من الحادية عشرة.

انظرالتقريب ج١/ ٥٢٨، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧، والكاشف =

عاصم[1]، عن ابن السائب[2]، عن سعيد بن جبير[3]، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «فكروا في خلق الله ولاتفكروا في ذات الله، فإن ما بين كرسيه إلى السماء السابعة سبعة آلاف نور وهو فوق ذلك»[4].

قال عبدالوهاب الورّاق: «من زعم أن الله هاهنا فهو جهمي خبيث، إن الله فوق العرش وعلمه محيط بالدنيا والآخرة»[5].

= ج٢/ ٢٢١، والخلاصة ص ٢٤٨.

(١) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التميمي مولاهم، صدوق يخطئ، ويصرّ، ورمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة ٢٠١هـ، وقد جاوز التسعين.
انظر الكاشف ج٢/ ٢٨٨، والخلاصة ص٢٧٥، والتقريب ج٢/ ٣٩، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٣١٦ ـ ٣١٧.

(٢) عطاء بن السائب، أبومحمد، ويقال: أبوالسائب، الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، من الخامسة.
انظر الكاشف ج٢/ ٢٦٥، وتقريب التهذيب ج٢/ ٢٢، والخلاصة ص٢٦٦.

(٣) سعيد بن جبير الأسدي مولاهم، أبو محمد الكوفي، ثقة ثبت فقيه من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة ٩٥هـ ولم يكمل الخمسين.
انظر الكاشف ج١/ ٣٥٦ـ٣٥٧، والخلاصة ص١٣٦، وتقريب التهذيب ج١/ ٢٩١.

(٤) أخرجه الذهبي في مختصر العلو ص٢٥٧ـ٢٥٨.
وقال الألباني: «إسناده ضعيف فإنه أخرجه من طريق عاصم بن علي ـ وهو صدوق ربما وهم ـ عن أبيه وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، صدوق يخطئ ويصر، عن عطاء بن السائب، وكان اختلط».

(٥) أخرجه الذهبي في العلو، انظر مختصرالعلو للذهبي ص٢١٢ وذكره الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٣٢ وقال: « صح ذلك عنه حكاه =

وقال: حدثنا محمد[1] بن علي بن الجارود حدثنا أحمد بن مهدي[2] حدثنا عاصم بن علي بن عاصم[3] حدثنا أبي عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «تفكروا في كل شيء ولاتفكروا في ذات الله فإن ما بين السماء السابعة إلى كرسيه سبعة آلاف نور وهو فوق ذلك»[4].

قلت: وهذا لفظ الحديث، وأما قوله: «ما بين عرشه إلى

= محمد بن أحمد بن عثمان ـ الذهبي ـ في رسالته الفوقية، وقال: ثقة حافظ، روى عنه أبوداود والترمذي والنسائى».

(١) محمد بن عليّ الجارود، أبوبكر الأصبهاني، سمع من عامة شيوخ أصبهان، كثير الحديث، ثقة، صاحب أصول، مات سنة ٣٢٥ هجرية.
انظر طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني، مخطوطة مصورة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم ٤١٧١ ق(١٢٨).

(٢) أحمد بن مهدي بن رستم، الحافظ الكبير الزاهد العابد، أبوجعفر الأصبهاني، قال محمد بن يحيى بن منده: لم يحدث ببلدنا منذ أربعين سنة أوثق منه، صنف «المسند» مات سنة ٢٧٢هـ.
انظر شذرات الذهب ج٢/ ١٦٢، وتذكرة الحفاظ للذهبي ج٢/ ٥٩٧ـ٥٩٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٧١، ومعجم المؤلفين ج٢/ ١٨٥.

(٣) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبوالحسن التيمي مولاهم، صدوق ربما يهم، من التاسعة.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٣٩٧، والكاشف ج٢/ ٥١، والخلاصة ص١٨٢ـ١٨٣، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٨٤.

(٤) أخرجه الذهبي في مختصر العلو ص٢٥٧ـ٢٥٨.
وقال الألباني: «إسناده ضعيف، فإنه أخرجه من طريق عاصم بن علي ـ وهو صدوق ربما وهم ـ عن أبيه وهو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، صدوق يخطئ ويصر، عن عطاء بن السائب وكان اختلط».

السماء ألف عام» فإن حقه أن يقول: ما بين كرسيه والعرش كما في الحديث المشهور عن ابن مسعود[1]، وممن رواه أيضًا الحاكم أبو أحمد حدثنا محمد بن العباس حدثني عبدالوهاب بن عبدالحكيم الوراق حدثنا هاشم بن القاسم أبوالنضر[2] عن المسعودي[3] عن عاصم بن أبي النجود[4] عن زر بن حبيش[5]

---

(١) عبدالله بن مسعود بن غافل ـ بمعجمة وفاء ـ ابن حبيب الهذلي أبوعبدالرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبه جمَّة، وأمَّره عمر على الكوفة، مات بالمدينة سنة ٣٢هـ أو في التي بعدها.
انظر تقريب التهذيب ج١/ ٤٥٠، والإصابة لابن حجر ج٢/ ٣٦٨، ومشاهير علماء الأمصار ص١٠، وصفة الصفوة لابن الجوزي ج١/ ٣٩٥.

(٢) هاشم بن القاسم بن مسلم، الليثي مولاهم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه قيصر، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين وله ثلاث وسبعون.
انظر الكاشف ج٣/ ٢١٧، والخلاصة ص٤٠٨، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣١٤.

(٣) عبدالملك بن معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي، أبوعبيدة، المسعودي، ثقة، من السابعة.
انظر الكاشف ج٢/ ٢١٥، والخلاصة ص٢٤٦، وتقريب التهذيب ج١/ ٥٢٣.

(٤) عاصم ابن بَهْدَلة، هو ابن أبي النجود ـ بنون وجيم ـ الأسدي مولاهم، الكوفي، أبوبكر المقرئ، صدوق له أوهام، حجَّة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة، حدث عن زر بن حبيش.
انظرالكاشف ج٢/ ٤٩، والخلاصة ص١٨٢، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٨٣.

(٥) زرّ بن حبيش ـ بكسر أوله وتشديد الراء ـ ابن حبيش ـ بمهملة وموحدة ومعجمة مصغرًا ـ ابن حباشة ـ بضم المهملة، بعدها موحدة ثم معجمة ـ الأسدي الكوفي أبومريم، ثقة جليل، مخضرم، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين، وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة.
انظر الكاشف ج١/ ٣٢٠، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٥٧، وتقريب التهذيب =

عن عبدالله بن مسعود قال: «ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام، وما بين كل سمائين مسيرة خمسمائة عام، وبُصر[1] كل سماء خمسمائة عام» قال أبو النضر:/ يعني غلظة، «وما بين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام، وما بين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق ذلك، والله عز وجل على العرش لا يخفى عليه من أعمالكم شيء»، وقال عبدالوهاب: هكذا يعرف الإسلام[2].

ظ ٤١

تكملة نقل المؤلف من الإبانة للأشعري

ثم قال الأشعري: «**دليل آخر**: روت العلماء عن النبي ﷺ

= ج١/ ٢٥٩.

(١) البُصْر ـ بوزن البُسْر ـ جانب كل شيء وحرفه، وفي الحديث بُصْر كل سماء مسيرة كذا» يريد غلظها.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٥٤.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج٣/ ٣٩٦.
والبيهقي في الأسماء والصفات ص٥٠٧.
وابن خزيمة في كتاب التوحيد ج١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤.
وأبو الشيخ في كتاب العظمة ص١٠٧.
وأبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص٢٦ـ٢٧.
وقال الألباني فيه: إسناده حسن، ولكنه موقوف.
وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ج٧/ ١٣٩.
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج١/ ٨٦ رجاله رجال الصحيح.
وأخرجه الذهبي في العلو، انظر مختصر العلو ص١٠٣ ـ ١٠٤.
وقال: «رواه عبدالله ابن الإمام أحمد في السنة له، وأبوبكر بن المنذر، وأبو أحمد العسال، وأبوالقاسم الطبراني، وأبوالشيخ، وأبو القاسم اللالكائي، وأبوعمر الطلمنكي، وأبوبكر البيهقي، وأبوعمر بن عبدالبر، في تواليفهم، وإسناده صحيح».

أنه قال : «إنّ العبد لاتزول قدماه من بين يدي الله عز وجل حتى يسأل عن عمله»[1]؛ وروت العلماء أن رجلاً أتى النبي ﷺ بأمة سوداء فقال: يارسول الله إني أريد أن أعتقها في كفارة فهل يجوز عتقها؟ فقال[2] النبي ﷺ: «أين الله؟» فقالت[3]: في السماء. قال: «فمن أنا؟» قالت[4]: رسول الله. فقال النبي ﷺ: «أعتقها فإنها مؤمنة»[5].

قال[6]: «وهذا يدل على أن الله على عرشه فوق

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ج٤/ ٦١٢ في كتاب صفة القيامة (٣٨) في باب (١) حديث (٢٤١٧) عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه مرفوعًا «لاتزول قدما عبد يوم القيامة، حتى يسأل عن عمره فيم أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه». وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) في الإبانة «فقال لها».

(٣) في الإبانة «قالت».

(٤) في الإبانة «أنت رسول الله».

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ٣٨١ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥) في باب تحريم الكلام في الصلاة (٧) حديث (٥٣٧/ ٣٣) عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.
وأخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢/ ٢٩١، ج٣/ ٤٥٢ ج٤/ ٢٢٢، ٣٨٨، ٣٨٩ ج٥/ ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩.
وأخرجه الدارمي في سننه ج٢/ ١٠٧ في كتاب النذور والأيمان (١٤) في باب إذا كان على الرجل رقبة مؤمنة (١٠) حديث (٢٣٥٣) عن الشريد رضي الله عنه مرفوعًا.

(٦) أي الأشعري والكلام متصل.

السماء»[1].

تعقيب المؤلف على نقله عن الأشعري

قلت: وهذا كله موافقة لما ذكره «ابن كلاب» فإنه استدل بهذا الخبر الذي فيه السؤال بأين والجواب بأنه في السماء، على أن الله فوق عرشه فوق السماء، فعلم أنه لايمنع السؤال بأين، بل يثبته «ابن كلاب» فقد تبين بما ذكرناه من كلام «الأشعري» بلفظه، أنه موافق «لابن كلاب» في أن الله فوق خلقه، وأن ذلك واجب من طريق العقل، بحيث يكون من نفى ذلك معطلاً للصانع منكرًا لوحدانيته، كما صرح به «الأشعري» موافقة «لابن كلاب» وأنه موافق له في السؤال عنه بأين والجواب بأنه في السماء، كما ذكره «الأشعري» وأنه منكر/ لتأويل من تأول الاستواء على العرش بالاستيلاء والقهر والقدرة وغير ذلك، مما يشترك فيه العرش وغيره، وأن الاستواء يختص بالعرش، وأنه فوق العرش لا إنه مجرد شيء أحدث في العرش من غير أن يكون الله فوقه، كما قد بين هذا المعنى في غير[ه][2] من كلامه، وهذه المواضع الثلاثة[3] التي زعم «ابن فورك» أنهم اختلفوا فيها، ولم يأت من كلام «الأشعري» بما يشهد له، وهذا الكتاب هو من

ص٤٢

---

(١) انظر الإبانة عن أصول الديانة ص٥١ ـ ٥٢.

(٢) زيادة.

(٣) هذه المواضع الثلاثة، هي:

أ ـ القول بأنه في السماء، اتباعًا للفظ الكتاب، وقد تقدم في ٩١ .

ب ـ القول بأن الاستواء هو العلو، اتباعًا للخبر، وقد تقدم في ص ٩٣ .

جـ ـ أن الله فوق خلقه، وأن ذلك واجب بطريق العقل، وقد تقدم في ص ٩٣ .

نقل المؤلف عن كتاب تبيين كذب المفتري لابن عساكر

أشهر تآليف «الأشعري» وآخرها[1]، ولهذا اعتمد[ه][2] الحافظ «أبوبكر السمعاني»[3] في كتاب «الاعتقاد» له وحكى عنه في مواضع منه، ولم يذكر من تآليفه سواه، وكذلك «الحافظ أبوالقاسم بن عساكر»[4] في كتابه الذي صنفه وسماه «تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري» قال بعد أن ذكر فصلاً من محاسنه: «فإذا كان «أبو الحسن» كما ذكر عنه من حسن الاعتقاد، مستصوب المذهب، عند أهل المعرفة بالعلم

---

(١) المراد الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري.

(٢) زيادة.

(٣) الحافظ أبوبكر السمعاني، محمد بن أبي المظفر المنصور، بن محمد بن عبدالجبار التميمي المروزي، سمع أباه وخلائق، وبرع في الأدب والفقه والخلاف، وزاد على أقرانه بعلم الحديث، ومعرفة الرجال والأنساب والتأريخ، مات سنة ٥١٠هـ ، عن ٤٣ سنة.
انظر مرآة الجنان ج٣/ ٢٠٠، وشذرات الذهب ج٤/ ٢٩ ـ٣٠، وتذكرة الحفاظ ج٤/ ١٢٦٦ ـ ١٢٦٩، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٥٩ ـ ٤٦٠، ومعجم المؤلفين ج١٢/ ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) ابن عساكر حافظ الشام، الثقة الثبت الحجة، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن الحسين الدمشقي الشافعي، صاحب تأريخ دمشق، ولد سنة ٤٩٩هـ، ورحل إلى بغداد والكوفة ونيسابور، وغيرها، وعمل «الأربعين البلدانية» سمع منه الكبار، وكان من الحفاظ المتقنين.
قال الحافظ عبدالقادر الرهاوي: ما رأيت أحفظ من ابن عساكر، مات سنة ٥٧١هـ، له مصنفات عديدة منها «تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى أبي الحسن الأشعري».
انظر تذكرة الحفاظ ج٤/١٣٢٨ ـ ١٣٣٤، والبداية والنهاية ج١٢/ ٣١٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٧٥ ـ ٤٧٧، والأعلام ج٤/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

والانتقاد يوافقه فيما يذهب[1] إليه أكابر العباد، ولايقدح في معتقده غير أهل الجهل والفساد، فلابد أن نحكي عنه معتقده، على وجهه بالأمانة، ونجتنب أن نزيد فيه أو ننقص منه، تركًا للخيانة، ليعلم حقيقة حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة، فاسمع ما ذكره في أول كتابه، الذي سماه «بالإبانة»[2]» وذكر ابن عساكر الخُطبة، وما/ ذكرناه حرفًا بحرف، إلى باب الكلام في إثبات الرؤية، ثم قال عقب ذلك: «فتأملوا رحمكم الله هذا الاعتقاد، ما أوضحه وأبينه، واعترفوا بفضل هذا الإمام العالم، الذي شرحه وبينه، انظروا سهولة لفظه، فما[3] أفصحه وأحسنه[4]، وتبينوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه، واسمعوا وصفه «لأحمد» بالفضل واعترافه، لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين»[5].

ظ٤٢

قال[6]: «ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر، على ممر

---

(١) في تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر «في أكثر ما يذهب إليه».

(٢) انظر تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر ص١٥٢.

(٣) في (ج) «فيما» والتصويب من تبيين كذب المفتري.

(٤) في تبيين كذب المفتري بعد هذا قوله «وكونوا ممن قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨].

(٥) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص١٦٣.

(٦) أي الحافظ ابن عساكر، والكلام متصل.

الأوقات والأيام، تعتضد بالأشعرية[1] حتى حدث الاختلاف في زمن «أبي نصر القشيري»[2] ووزارة «النظام»[3] ووقع بينهم

---

(١) في تبيين كذب المفتري «تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع، لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات، فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع، فبلسان الأشعرية يتكلم، ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم، فلم يزالوا كذلك...».

(٢) عبدالرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، أبونصر، واعظ، من علماء نيسابور، من بني قشير، علت له شهرة كأبيه، زار بغداد في طريقه إلى الحج، ووعظ بها، فوقعت بسببه فتنة بين الحنابلة والشافعية، فحبس بسببها الشريف أبوجعفر بن أبي موسى شيخ الحنابلة، وأخرج ابن القشيري من بغداد لإطفاء الفتنة، فعاد إلى بلده، وقد قرأ على أبيه وإمام الحرمين، وروى الحديث عن جماعة، وكان ذا ذكاء وفطنة،وله خاطر حاضر جرىء، ولسان ماهر فصيح، وبعد عودته إلى نيسابور، لازم الوعظ والتدريس إلى أن فُلِج، وكانت وفاته سنة ٥١٤ هجرية.

انظر تبيين كذب المفتري ص٣٠٨ ـ ٣١٧، والبداية والنهاية لابن كثير ج١٢/ ٢٠٠، وطبقات الشافعية للأسنوي ج٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠، والأعلام ج/ ٣/ ٣٤٧.

(٣) نظام المُلك، الوزير، الحسن بن علي بن إسحاق، أبوعلي، وزير الملك «ألب أرسلان» وولده «ملكشاه» تسع وعشرين سنة، كان من خيار الوزراء، ولد بطوس سنة ٤٠٨ هجرية، وكان أبوه من أصحاب «محمود بن سبكتكين» قرأ القرآن وله إحدى عشرة سنة، اشتغل بالعلم والقراءات، والتفقه على مذهب الشافعي، وسماع الحديث واللغة، وكان عالي الهمة، ثم ترقى في المراتب حتى وزر للسلطان، وبنى المدارس النظامية ببغداد ونيسابور وغيرهما، وكان مجلسه عامرًا بالفقهاء والعلماء، فقيل له: إن هؤلاء شغلوك عن كثير من المصالح. فقال: هؤلاء جمال الدنيا والآخرة،ولو أجلستهم على رأسي لما استكثرت ذلك، توفي سنة ٤٨٥ هجرية بالقرب من نهاوند.

انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١٢/ ١٤٩ ـ ١٥١ والأعلام ج٢/ ٢٠٢.

الانحراف من بعضهم عن بعض[١]، لانحلال النظام»[٢] ولذلك كان يظهر هذا الكتاب[٣]، كل من يريد إظهار محاسن «الأشعري» من أهل الإثبات، كما ذكر ذلك: «الحافظ أبو القاسم ابن عساكر» قال[٤] : «سمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل البوشنجي[٥] الفقيه الزاهد يحكي عن بعض شيوخه؛ أن الإمام «أبا عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمدالصابوني النيسابوري» قال: ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلا وبيده

---

(١) فتنة ابن القشيري، حدثت هذه الفتنة سنة ٤٦٩ هجرية، في شوال منها، بين الحنابلة والأشعرية؛ وذلك «أن ابن القشيري، قدم بغداد، فجلس يتكلم في المدرسة النظامية، وأخذ يذم الحنابلة، وينسبهم إلى التجسيم، وساعده «أبوسعد الصوفي» ومال معه الشيخ «أبو إسحاق الشيرازي» وكتب إلى نظام المُلك، يشكو الحنابلة، ويسأله المعونة، فاتفق جماعة من أتباعه على الهجوم على «الشريف أبي جعفر» شيخ الحنابلة في مسجده، فدافع عنه آخرون، واقتتل الناس بسبب ذلك، وثارت الفتنة، وقتل فيها رجل من العامة، وجرح آخرون، وأغلق أتباع «ابن القشيري» أبواب مدرسة «النظام» ثم تم الصلح في هذه الفتنة على يد الوزير، وكتب بذلك إلى الخليفة، وأخرج «ابن القشيري» من بغداد، وأمر بملازمة بلده، لقطع الفتنة، فأقام بها إلى حين وفاته.
انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ج١/ ١٩ ـ ٢٢.

(٢) انظر تبيين كذب المفتري ص١٦٣.

(٣) أي الإبانة عن أصول الديانة للأشعري.

(٤) والكلام غير متصل.

(٥) أبوبكر أحمد بن محمد بن إسماعيل، البوشنجي، الفقيه الزاهد، برع في الفقه، ولزم منزله بنيسابور، في مدرسة البيهقي، روى عن جماعة كثيرة، وحدث، ومات سنة ٥٤٣ هجرية.
انظر طبقات الشافعية للإسنوي ج١/ ١٠٣.

كتاب «الإبانة» «لأبي الحسن الأشعري» ويظهر الإعجاب به، ويقول: ما[1] الذي ينكر[2] على من هذا الكتاب شرح مذهبه»[3] قال الحافظ أبوالقاسم[4]: [فهذا][5] قول الإمام أبي عثمان وهو من أعيان أهل الأثر بخراسان[6]»[7].

ص٤٣
نقل المؤلف من بيان مسألة الاستواء للحافظ أبي العباس الطرقي

وقال/ أبو العباس أحمد بن ثابت الطرقي، الحافظ[8]، صاحب كتاب «اللوامع في الجمع بين الصحاح والجوامع» في بيان مسألة الاستواء من تأليفه: «ورأيت هؤلاء الجهمية، ينتمون

---

(١) في تبيين كذب المفتري «ماذا».
(٢) في (ج) «يذكر» والتصويب من تبيين كذب المفتري.
(٣) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٣٨٩.
(٤) والكلام متصل.
(٥) زيادة من تبيين كذب المفتري.
(٦) خراسان بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند، وقد اختلف في تسميتها بذلك، قيل: نسبة إلى خراسان بن عالم بن سام بن نوح عليه السلام، وقيل: «خر» اسم للشمس بالفارسية، و«أسان» كأنه أصل الشيء ومكانه، وقيل : معناه كل سهلاً، لأن معنى «خر» كل و«أسان» سهل.
انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ج٣/ ٤٠٧ ـ ٤١٣، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤هـ.
(٧) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٣٨٩.
(٨) أحمد بن ثابت بن محمد الطرقي، الحافظ، صدوق، لكنه كان يقول الروح قديمة، توفي بعد سنة عشرين وخمسمائة، وله تصانيف منها «أطراف الكتب الخمسة».
انظر ميزان الاعتدال ج١/ ٨٦ـ٨٧، ولسان الميزان لابن حجر ج١/ ١٤٣، معجم المؤلفين ج١/ ١٨١.

في نفي العرش، وتعطيل[1] الاستواء إلى «أبي الحسن الأشعري» وما هذا بأول باطل ادَّعوه، وكذب تعاطوه، فقد قرأت في كتابه الموسوم «بالإبانة عن أصول الديانة» أدلة من جملة ما ذكر[ته][2] على إثبات الاستواء، وقال[3] في جملة ذلك: «ومن دعاء أهل الإسلام جميعًا، إذا هم رغبوا إلى الله في الأمر النازل بهم، يقولون جميعًا: يا ساكن العرش» ثم قال[4]: «ومن حَلِفهم جميعًا قولهم: لا والذي احتجب بسبع سموات»[5].

وكذلك الشيخ «نصر المقدسي»[6] له تأليف في الأصول،

---

(١) في رسالة الذب عن الأشعري «وتأويل».

(٢) زيادة من الرسالة في الذب عن الأشعري.

(٣) أي الأشعري.

(٤) أي الأشعري.

(٥) انظر رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري، لأبي القاسم عبدالملك بن عيسى بن درباس ص١١١ـ١١٢، تحقيق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(٦) أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود النابلسي، المقدسي، شيخ الشافعية في عصره بالشام، رحل في طلب العلم، ولد سنة ٣٣٧ هجرية في نابلس، وتوفي بدمشق سنة ٤٩٠ هجرية من كتبه «الحجة على تارك المحجة» في الحديث و «التهذيب» فقه، في عشر مجلدات، وغير ذلك.
وقد ذكر الدكتورعلي بن محمد الدخيل الله، في حاشية الصواعق المرسلة لابن القيم ج٤/ ١٢٨٥، وجود نسخة خطية لكتاب «الحجة على تارك المحجة» في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري، بالمدينة النبوية.
انظر طبقات الشافعية للسبكي ج٥/ ٣٠١ ـ٣٥٣، وتبيين كذب المفتري ص٢٨٦ـ٢٨٧، وشذرات الذهب ج٣/ ٣٩٥ـ٣٩٦، وطبقات الشافعية للإسنوي ج٢/ ٢٠٧ـ٢٠٨، ومختصر العلو للذهبي ص٢٧٤، والأعلام ج٧/ ٢٠.

نقل فيه فصولاً من كتاب «الإبانة» هذا، وكان في وقفه به نسخة، وكذلك الفقيه «أبوالمعالي مُجَلِّي»[(١)] صاحب كتاب «الذخائر في الفقه» قال الحافظ أبومحمد بن المبارك بن علي البغدادي المعروف[(٢)] بابن الطباخ في آخر كتاب الإبانة: «نقلت هذا الكتاب جميعه من نسخة كانت مع الشيخ الفقيه مجلي الشافعي، أخرجها إليَّ في مجلد فنقلتها وعارضتها بها، وكان رحمه الله يعتمد عليها وعلى ما ذكره فيها ويقول: لله من صنفه[(٣)]، ويناظر

---

(١) مُجَلِّي بن جُمَيعْ - بضم الجيم - بن نجا المَخْزُومِيّ، قاضي القضاة، أبوالمعالي، صاحب «الذخائر» وغيره من المصنفات، كان من كبار الفقهاء، وإليه ترجع الفتيا بديار مصر، كان توليه القضاء بمصر في سنة سبع وأربعين وخمسمائة بتفويض من سلطان مصر العادل ابن السَّلار، ثم عزل قبل موته، ومات في ذي القعدة سنة خمسين وخمسمائة.
انظر طبقات الشافعية الكبرى ج٧/ ٢٧٧ - ٢٨٤ لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي ٧٢٧ - ٧٧١هـ تحقيق محمود محمد الطناحِي، وعبدالفتاح محمد الحلو الطبعة الأولى، نشر عيسى البابي وشركاه، وشذرات الذهب ج٤/ ١٥٧، ومعجم المؤلفين ج٨/ ١٧٨.

(٢) المبارك بن يحيى بن أبي الحسن بن أبي القاسم المصري، الشيخ نصيرالدين ابن الطَّبَّاخ، ولد سنة سبع وثمانين وخمسمائة، وكان بارعًا في الفقه مشهور الاسم فيه، درس بالمدرسة القطبية بالقاهرة وكان ذكي القريحة، حادالذهن، كثير الاعتناء بكتاب «التنبيه»، مات في القاهرة سنة ٦٦٧هـ.
البداية والنهاية ج١٣/ ٢٥٦، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٦، طبقات الشافعية للسبكي ج٨/ ٣٦٧ـ٣٦٨، شذرات الذهب ج٤/ ٢٥٣.

(٣) في (ج) «للأمر صيغة» والتصويب من الرسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن دربَاس.

على ذلك لمن ينكره» قال[1]: «وذكر لي ذلك وشافهني به، وقال: هذا مذهبي وإليه أذهب»[2].

سبب عدم نقل ابن فورك عن الأشعري إثباته للعلو والاستواء وغيرهما من الصفات

فإن قيل: «فابن فورك» وأتباعه لم يذكروا[3] هذا، قيل له سببان:

ظ ٤٣

أحدهما: أن هذا/ الكتاب ونحوه، صنفه ببغداد في آخر عمره، لما زاد استبصاره في السنة، ولعله لم يفصح في بعض الكتب القديمة، بما أفصح به فيه وفي أمثاله، وإن كان[4] لم ينف فيها[5] ما ذكره هنا في الكتب المتأخرة، ففرق بين عدم القول وبين القول بالعدم، و«ابن فورك» قد ذكر فيما صنفه من أخبار «الأشعري» تصانيفه قبل ذلك، فقال: «انتقل الشيخ «أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري» من مذاهب المعتزلة، إلى نصرة مذاهب أهل السنة والجماعة، بالحجج العقلية، وصنف في ذلك الكتب، وهو بصري من أولاد «أبي موسى الأشعري»[6] فلما وفقه الله لترك ما كان عليه من بدع

---

(١) أي ابن الطباخ،والكلام متصل.

(٢) انظر الرسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري لابن درباس ص١٢٩ - ١٣٠.

(٣) الإشارة في هذا إلى ما ذكره أبوالحسن الأشعري في كتابه «الإبانة» من إثبات العلو والاستواء، وغيرهما من الصفات.

(٤) أي: أبو الحسن الأشعري.

(٥) أي كتبه المتقدمة.

(٦) عبدالله بن قيس بن سليم بن حَضَّار، بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة، أبوموسى الأشعري، صحابي مشهور، أمَّره عمر ثم عثمان، وهو أحد =

المعتزلة، وهداه إلى ما نشره من نصرة أهل السنة والجماعة، ظهر أمره وانتشرت كتبه بعد الثلاثمائة، وبقي إلى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة»[1] قال: «فأمّا أسامي كتبه مما صنفه إلى سنة عشرين وثلاثمائة فإنه ذكر في كتابه الذي سماه «الصمد» في الرؤية[2] أسامي أكثر كتبه»[3] فذكر الفصول والموجز وغيرهما[4].

ثم قال[5]: «وقد عاش بعد ذلك إلى سنة أربع وعشرين [وثلاثمائة][6] وصنف فيها كتبًا»[7] ذكر منها أشياء.

قال «ابن عساكر» بعد أن ذكركلام «ابن فورك» : «هذا آخر ما ذكره «ابن فورك»[8] من تصانيفه، وقد وقع إليَّ أشياء

= الحكمين بصفين، مات سنة خمسين، وقيل بعدها.
انظر تقريب التهذيب ج١/ ٤٤١، وأسد الغابة ج٣/ ٢٤٥-٢٤٦، والاستيعاب ج٢/ ٣٦٣ـ٣٦٥.

(١) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص١٢٧.

(٢) «في الرؤية» ساقطة من (ج) ووضع الناسخ بدلاً منها «فأما» وهوخطأ، ولعله التبس عليه بما قبله، والتصويب من تبيين كذب المفتري.

(٣) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص١٢٨.

(٤) نقل ابن عساكر هذا النص من كلام ابن فورك في كتابه «تبيين كذب المفتري» ص١٢٨.

(٥) أي ابن فورك والكلام غير متصل.

(٦) زيادة من تبيين كذب المفتري.

(٧) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص١٣٥.

(٨) في تبيين كذب المفتري «أبوبكر بن فورك».

لم يذكرها في تسمية تواليفه، فمنها رسالة «الحث في[1] البحث» ورسالة/ «الإيمان» وهل يطلق عليه اسم الخلق؟، وجواب «مسائل كتب بها إلى أهل الثغر» في تبيين ما سألوه عنه، من مذاهب أهل الحق»[2].

ص٤٤

وذكر[3] عن «عزيز بن عبدالملك»[4] القاضي، قال: «سمعت من أثق به. قال: رأيت تراجم كتب الإمام «أبي الحسن» فعددتها أكثر من ثمانين[5] وثلاثمائة مصنف»[6].

السبب الثاني: أن «ابن فورك» وذويه كانوا يميلون إلى النفي في مسألة الاستواء ونحوها، وقد ذكرنا في ما نقله هو من ألفاظ «ابن كلاَّب» وهو من المثبتين كذلك كيف تصرف في كلامه، تصرفًا يشبه تصرفه في ألفاظ النصوص الواردة في إثبات ذلك،

---

(١) في تبيين كذب المفتري «علي».

(٢) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص١٣٦.

(٣) أي ابن عساكر.

(٤) عزيز بن عبدالملك بن منصور، أبوالمعالي، الجيلي، القاضي، الملقب «سَيْدله» وقيل: «شيذله» كان شافعيًا في الفروع، أشعريًا في الأصول، ولي القضاء ببغداد، ومات بها سنة ٤٩٤ هجرية، صنف في الفقه وأصول الدين، والوعظ.

انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١٢/ ١٧١ ـ١٧٢، وشذرات الذهب ج٣/ ٤٠١ـ٤٠٢، والأعلام للزركلي ج٤/ ٢٣٢، ومعجم المؤلفين ج٦/ ٢٨١ ـ٢٨٢.

(٥) في تبيين كذب المفتري «مائتين».

(٦) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكرص١٣٦.

كما فعله في كتابه «تأويل مشكل النصوص»[1] فكان هواه في النفي يمنعه من تتبع ما جاء في الإثبات، من كلام أئمته وغيرهم، وكذلك فيما نقله من كلام «الأشعري» كيف زاد فيه ونقص[2]، مع أن المنقول نحو ورقتين، فلعله أيضًا قد عمل ذلك فيما نقله من كلام «ابن كلاب» إذ لم نجد نحن نسخة الأصول التي[3] نقل منها، حتى نعلم كيف فعله فيها، وفيما نقله تحريف بيِّن، لكن مأخذه في ذلك، مأخذ من ينسب فتاويه وعقائده إلى السنة والشريعة النبوية، لظنه أن هذا هوالحق الذي لاتأتي بخلافه، فكذلك هو يظن أن ما زاده ونقصه يوجبه بعض أصول «ابن كلاب» و «الأشعري» وإلا كان فيما ظهر من كلامهما خلافه، وهذا أصل معروف لكثير من أهل الكلام والفقه، يسوغون/ أن ينسب إلى النبي ﷺ نسبة قولية، توافق ما اعتقدوه من شريعته، حتى يضعوا أحاديث توافق ذلك المذهب، وينسبونها إلى النبي ﷺ، لكن «ابن فورك» لم يكن من هؤلاء، وإنما هو من الطبقة الثانية، الذين ينسبون إلى الأئمة ما يعتقدون هم أنه الحق، فهذا واقع في كثير من طائفته، حتى أنه في زماننا في بعض المجالس المعقودة، قال كبير القضاة: إن مذهب

ظ ٤٤

---

(١) طبع هذا الكتاب في سنة ١٩٤٣ ميلادية، بمطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن.

(٢) تقدم هذا في ص٨٢ وما بعدها.

(٣) في (ج) «الذي» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

الشافعي[1] المنصوص عنه كيت وكيت، وذكر القول الذي يعلم هو وكل عالم أن الشافعي لم يقله، ونقل القاضيان الآخران عن «أبي حنيفة»[2] و «مالك»[3] مثل ذلك، فلما روجع ذلك القاضي قيل له: هذا الذي نقلته عن الشافعي من أين هو؟ أي: أن الشافعي لم يقل هذا. فقال: هذا قول العقلاء، والشافعي عاقل لا يخالف العُقَلاء، وقد رأيت في مصنفات طوائف من هؤلاء، ينقلون عن أئمة الإسلام المذاهب، التي لم ينقلها أحد عنهم،

---

(١) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبي، أبوعبدالله الشافعي، المكي، نزيل مصر، رأس الطبقة التاسعة، وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين، مات سنة أربع ومائتين، وله أربع وخمسون سنة.
انظر آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ج١٧/ ٢٨١ـ٣٢٧، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٣٦١ـ٣٦٣، وتقريب التهذيب ج٢/ ١٤٣، والأعلام ج٦/ ٢٤٩، ومعجم المؤلفين ج٩/ ٣٢-٣٤.

(٢) النعمان بن ثابت الكوفي، أبوحنيفة،الإمام، يقال: أصله من فارس، ويقال: مولى بني تميم، فقيه مشهور، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح، وله سبعون سنة.
انظر تأريخ بغداد ج١٣/ ٣٢٣ـ٤٢٣، وسير أعلام النبلاء ج٦/ ٣٩٠ ـ٤٠٣، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٠٣.

(٣) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامربن عمرو الأصبحي ، أبوعبدالله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقين وكبير المثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين،وقال الواقدي، بلغ تسعين سنة.
انظر الكاشف ج٣/ ١١٢، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٢٠٧ ـ٢١٣،ومعجم المؤلفين ج٨/ ٦٨ ـ ٦٩، تقريب التهذيب ج٢/ ٢٢٣.

لاعتقادهم أنها حق، فهذا أصل ينبغي أن يعرف، ومن أسباب[١] ذلك أيضًا أن «الأشعري» ليس له كلام كثيرمنتشر في تقرير مسألة «العرش»، والمباينة للمخلوقات، كما كان «لابن كلَّاب» إمامه، وذلك لأنه تصدى للمسائل التي كان المعتزلة تظهر الخلاف فيها، كمسألة الكلام والرؤية، وإنكار القدر والشفاعة في أهل الكبائر ونحو ذلك، وأما العلو فلم يكونوا يظهرون الخلاف/ فيه إلا لخاصتهم، لإنكار عموم المسلمين لذلك، وإنما كان سلف الأمة وأئمتها يعلمون ما يضمرون[٢] من ذلك بالاستدلال، «فالأشعري» تصدَّى لردِّ ما اشتهر من بدعهم، فكان إظهار خلافهم في القرآن والرؤية من شعار مذهبه، التي لم يتنازع فيها أصحابه، وإن كانوا قد يفسرون ذلك بما يقارب قول المعتزلة، بخلاف مالم يكونوا يظهرون مخالفته، فإنه كان أدخل في السنة وأعظم في الأُمَّة وأثبت في الشرع والعقل، مما أظهروا مخالفته، حتى أنَّ فضلاء الفلاسفة «كأبي الوليد بن رشد»[٣] يحكون

ص٤٥

---

(١) هذا سبب ثالث، من الأسباب التي جعلت «ابن فورك» وأتباعه، لم يذكروا عن «أبي الحسن الأشعري» إثباته للعلو، والاستواء.

(٢) أي المعتزلة.

(٣) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، ويعرف بابن رشد الحفيد، أبوالوليد الأندلسي، الفيلسوف، من أهل قرطبة، ولد فيها سنة ٥٢٠ هجرية، ونشأ بها ودرس الفقه والأصول وعلم الكلام، وولي القضاء بقرطبة، وتوفي في مراكش سنة ٥٩٥ هجرية، عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، له مصنفات كثيرة، منها «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» و «بداية المجتهد» و «منهاج الأدلة» في الأصول، وغير ذلك.

=

مذهب الحكماء إثبات العلو فوق المخلوقات، مع أنَّ مذهبهم[1] تفسير الرؤية بزيادة العلم، وأن القرآن خلقت حروفه في النبي ﷺ ونحو ذلك، فلم يتصدَّ «الأشعري» لردِّهم [ردا][2]، يشتهر عن المعتزلة إظهار الخلاف فيه، وبيان تناقضهم فيه، فلذلك لم يكن خلافهم فيه من شعائر مذهبه، بل يوافقهم في أصول، قال بعض متبعيه: فبما أنها[3] مستلزمة نفي العلوِّ على العرش، وإن كان «الأشعري» وأئمة أصحابه لم يقولوا ذلك، وقد علم أهل المعرفة والعقل والبصيرة؛ أن تلك الأصول، التي وافقهم عليها، أقوى استلزامًا لقولهم فيما أظهر فيه منها، لما لم يشتهر عنه خلافهم فيه، ولهذا صار جمهور الناس من المثبتة والنافية، يعدون ما عليه هؤلاء المثبتين للرؤية والكلام وغير ذلك، مع نفي العلو على العرش من أعظم الناس تناقضًا/ في الشريعة والسنة وفي العقول والقياس[4]، ولهذا [من][5] حقق منهم «كالرازي» وأمثاله، يميلون في الباطن إلى[6] النفي في مسألة الرؤية أيضًا وغيرها.

ظ٤٥

= انظر سير أعلام النبلاء ج١٣/ ٧٠، وشذرات الذهب ج٤/ ٣٢٠، ومعجم المؤلفين ج٨/ ٣١٣، والأعلام ج٥/ ٣١٨.

(١) أي المعتزلة.

(٢) زيادة.

(٣) أي أصول الأشعرية.

(٤) القياس: هو الأقيسة العقلية، والمعقول هو العلوم الضرورية. انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١١٩.

(٥) زيادة.

(٦) في (ج) «نحو من إلى» ورجحت أن الصواب حذف «نحو من».

فصـل

قول الجهمية يضاهي قول الدهرية والثانوية في تعطيل الصانع

وهذا المعنى الذي نبَّه عليه «ابن كلَّاب» من مضاهاة الجهمية للدهرية، والثنويَّة كلام جيد، ونحن كنا قد كتبنا ما يتعلق بذلك في أثناء الكلام، كما سيجيء قبل أن نقف على كلامه، وبينا أن قول الفلاسفة الذين يقولون: بأن العالم متولد عنه لازم له، هو نحو قول من ينكر الصانع بالكلية، وهذا الذي سماه هؤلاء[1] الدهر، هو الذي يسميه أولئك[2] واجب الوجود، وقول الجهمية مضاهٍ لقولهم[3] في لزوم تعطيل الصانع أيضًا، ولهذا ذكرنا في غير هذا الموضع أن أسانيد «جهم» ترجع إلى المشركين والصابئين والمبدلين واليهود المُبَدِّلين، وذكر [نا أن][4] شر هؤلاء هم القرامطة والباطنية[5] نُفَاة الأسماء

---

(١) أي الدهرية الذين ينكرون الصانع.

(٢) أي الفلاسفة.

(٣) أي الدهرية.

(٤) زيادة.

(٥) القرامطة من الباطنية، وهم الذي ينتسبون إلى حمدان بن الأشعث، الذي كان يلقب بقرمط، وأشهر ألقابهم الباطنية، وإنما لزمهم هذا اللقب، لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلاً، وقد ادعى بعض دعاتهم ميمون بن ديصان، أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فسموا بالإسماعيلية، مع أن محمد بن إسماعيل مات صغيرًا ولم يعقب. ولهم ألقاب كثيرة، فبالعراق يسمون الباطنية، والقرامطة، والمزدكية، وبخراسان التعليمية، والملحدة، وهم يقولون: نحن الإسماعيلية لأن تميزنا عن فرق الشيعة بهذا =

والصفات مطلقًا، وأن قولهم مأخوذ من قول ملاحدة المجوس، وقول ملاحدة الفلاسفة الصابئين الدهريين[1].

وهذا يبين صحة ما ذكره «ابن كُلاَّب» من مضاهاة الجهمية لهاتين الأمتين؛ الدهرية الصابئين المشركين والمجوس الثنوية. ولهذا كان قول الاتحادية من الجهمية، هو في الحقيقة قول هؤلاء، ومضمونه تعطيل الصانع، وهو قريب من قول من يقول/ من الجهمية: إنه في كُلِّ مكان، فإنهم يجعلونه وجود الموجودات، كما قد شرحناه في موضعه[2]، وكل من لم يقل أنَّ الرب سبحانه واحد منفرد مباين لمخلوقاته كان من هذه الطوائف، وفي إنكار «ابن كلاب» على الجهمية لما شبههم بالمجوس ـ وقال[3]: «كذلك زعمتم أنَّ الواحد ليس كمثله شيء، تعالى عما قلتم، كان لا نهاية له، ثم خلق الأشياء غير منفكة منه ولا هو منفك منها، ولايفارقها ولاتفارقه، فأعطيتم

ص٤٦

= الاسم، وهذا الشخص، ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنفوا كتبهم على هذا المنهاج.

انظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٦٥، ٢٩٩، والملل والنحل للشهرستاني ج١/ ١٩١ ـ ١٩٨، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص١١٩ ـ١٢٢.

(١) انظر على سبيل المثال التحفة العراقية في الأعمال القلبية ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية ج١٠/ ٦٧، ٧٣.

(٢) انظر على سبيل المثال درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ١٤٨ ـ١٦٣، وبغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية لابن تيمية ص١٩٤ـ١٩٥.

(٣) أي ابن كلاب.

معناهم ومنعتم القول والعبارة ـ»[1].

دليل على أنه منع من القول بأن الله لانهاية له، وأنه لاينفي النهاية والحد، كما زعم ابن فورك، وقد فسر الرجل[2] معناه فيما نفاه من الحد ، فإنه جعل هذا من منكر قول الجهمية، ولاريب أنَّ ما أثبته، من أنه واحد منفرد بنفسه، مباين لمخلوقاته، فوق العالم، يُنافي دعوى أنه لا نهاية له، ثم قال «ابن فورك»:

«فصل آخر وذكر بعد ذلك كلامًا يدل على أنَّ» أصله[3] ـ وهو الحق ـ أنَّ اجتماع الشيئين من طريق الإثبات، في وصف لايجب به التشبيه، كما لايجب باجتماعهما في وصف من طريق النفي، وهو قوله في إلزام المعتزلة إذ قالوا له: إنك أوجبت التشبيه، إذ قلت: أن الله تعالى مباين منفرد من خلقه، لأجل أن ذلك إذا وصف به، ووصف به الخلق، واشتركا فيه، تشابها.

فقال[4]: «إذا كان يلزم بزعمكم، إذا قلنا: إنّ الله تعالى واحد، منفرد، التشبيه. فكذلك إذا قلتم:/إنه واحد لا منفرد وواحد لامنفرد[5]، لأن الوصفين جميعًا في الخلق، منفرد ومنفرد ولا منفرد و[لا][6] منفرد، فلم لايكون إذا كان حكم

ظ٤٦

---

(١) جملة معترضة.
(٢) أي ابن كلاب.
(٣) اي ابن كلاب.
(٤) أي ابن كلاب.
(٥) أي يلزم منه التشبيه.
(٦) زيادة.

ما كان منفردًا، حكم ما كان مفردًا، أن يكون حكم ما لاينفرد [حكم ما لاينفرد][1] إذا كان جميعًا في الخلق ثابتين، فإن مَرَّا بأبصار قلوبكم، حيث أريد لكم، فإنكم ستجدون ذلك كما وصفنا لكم».

تعقيب المؤلف على ما نقله عن ابن كلاب في إلزام الجهمية بمضاهاة الدهرية

قلت: هذا يدل على أنه لايعني بتفسيره للواحد، بأنه المنفرد المباين ما لاينقسم، كما ذكره «ابن فورك» لأن عدم الانقسام مخصوص عنده بالله تعالى، وكل ما سواه ممايدرك وجوده فإنه ينقسم، و«ابن كلاب» قد جعل هذا الوصف يمكن ثبوته للمخلوق، وأنه يكون واحدًا منفردًا، وأنه كان جسمًا، كما تقدم[2] بيان ذلك من كلامه، وتفرقته بين الجسم المصمت، والجسم المتخلل، وهم[3] إنما أوردوا عليه، لما فسروا الواحد بأنه الذي لا نظير له، ولم يثبتوا له حقيقة يكون بها واحدًا، وهو أثبت حقيقة بها كان واحدًا، وهو انفراده بنفسه.

---

(١) زيادة.

(٢) تقدم في ص١٥٢.

(٣) أي المعتزلة.

فصـل

نقل المؤلف عن ابن فورك نفي مماسة الرب عن ابن كلاب وتعقيبه على ذلك ص٤٧

وأما نفيه[١] للمماسة[٢] فقال «ابن فورك» : «فصل آخر في ذكر إبطال المماسة، قال في كتاب «الصفات الكبير»: « ولو كان مماسًا لعرشه، لكان العرش مماسًا له، ولو كان العرش مماسًا له، لحدث فيه عن مماسته إياه معنى، كما يحدث بين كل متماسين، وتعالى الله عن الحوادث، فلما فسدت مماسة/ العرش إياه فسدت مماسته العرش».

قال «ابن فورك» : «وهذا يبين من كلامه إحالة المماسة على الله، ويبين أيضًا من مذهبه بأن الحوادث لاتحل في ذاته، وأن ما حلته الحوادث محدث، على خلاف ما ذهبت إليه الكرامية، المجسمة الجهلة، وأن المتماسين متماسان، بحدوث متماسين فيهما».

قلت: هذا الذي ذكره «ابن فورك» من قوله: وهو كما ذكره، وكذلك ما ذكر من مخالفته للكرامية، في مسألة الحوادث، لكن الكرامية أقرب إلى «ابن كلاب» في مسألة العرش، وعلو الله عليه، فإن قولهم وقول «ابن كلاب» في ذلك متقاربان، و«ابن فورك»

---

(١) أي ابن كلاب.

(٢) ماس الشيءُ الشيءَ مُمَاسَّةً ومِساسًا لقيَهُ بذاته، وتَماسَّ الجِرْمَان: مس أحدهما الآخر.

انظر لسان العرب لابن منظور ج٧/ ٤٢٠١، طبع دار المعارف بمصر.

وأصحابه أقرب إلى «ابن كلاب» في مسألة الحوادث، فإن قولهم فيها كقول«ابن كلاب» لا كقول الكرامية، ولهذا كان المنتسبون إلى «ابن كلاب» من أهل الكلام، والفقه والحديث، لايعرف عنهم خلاف أهل الحديث، في مسألة العرش، وإنما وقع النزاع بينهم وبين غيرهم في مسألة القرآن، والله أعلم.

وقد تبين بما ذكرناه، أن المخالفين لأهل الإسلام، في مسألة العرش، وأن الله فوقه، كانوا في صدر الإسلام من أقل الناس، كما ذكره «ابن كلاب» إمام «الأشعري» وأصحابه، وإن كان أكثر الأشعرية المتأخرين، قد صاروا في ذلك مع المعتزلة؛ بل يقال أشهر الطوائف بهذا النفي، الذي ذكره عنده[1]، وعند/ ظ٤٧ أمثاله؛ الفلاسفة المشائين أتباع «أرسطو»[2] من المتقدمين[3]، و «كالفارابي»[4] و«ابن سينا» ونحوهما من المتأخرين، ومن

---

(١) أي الرازي.

(٢) أرسطوطاليس بن نيقُوماخوس، من أهل أسطاخرا، وهو المقدم المشهور، والمعلم الأول، والحكيم المطلق عندهم، فيلسوف يوناني، ولد سنة ٣٨٤ قبل الميلاد، وتوفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد، تتلمذ على أفلاطون، وعلم الإسكندر الأكبر، كان يحاضر ماشيًا فسمي هو وأتباعه بالمشائين، وقيل كانوا يمشون في المدن والأمصار، يلقون دروسهم فيها، له مصنفات منها«كتاب النفس» و«كتاب الكون والفساد».

انظر الملل والنحل للشهرستاني ج٢/ ١١٩، وإغاثة اللهفان ج٢/ ٢٥٩، وإخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي ص٢٢ـ٢٦، والموسوعة العربية الميسرة ص١١٧.

(٣) في (ج) «كالمتقدمين» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٤) محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ، أبونصر، الفارابي، التركي، الحكيم =

أخبر الناس بمقالات «أرسطو» وأصحابه، ومن أكثر الناس عناية بها، وقولاً بها وشرحًا لها، وبيانًا لما خالفه فيه، «ابن سينا» وأمثاله منهم القاضي «أبو الوليد بن رشد» الحفيد الفيلسوف، حتى أنه يردّ على من خالفهم، كما صنف كتابه «تهافت التهافت» الذي ردَّ فيه على «أبي حامدالغزالي» ما ردّه على الفلاسفة، وإن لم يكن مصيبًا، فيما خالف فيه مقتضى الكتاب والسنة، بل هو مخطئ خطأً عظيمًا، بل ما هو أعظم من ذلك، وإن زعم أنه أوجبه البرهان، وأنه من علم الخاصة دون الجمهور، ولكن الغرض أنه مع مبالغته في اتباع آراء الفلاسفة المشائين، هو مع هذا نقل عن الفلاسفة إثبات الجهة، وقد قرر ذلك بطرقهم العقلية، التي يسمونها البراهين، مع أنه لايرتضي طرق أهل الكلام، بل يُسَمِّيها هو وأمثاله الطريق الجدلية، ويسمونهم أهل الجدل[1]، كما يسميهم بذلك

= المشهور، الملقب «المعلم الثاني» صاحب التصانيف، في الحكمة والمنطق والموسيقى، توفي بدمشق سنة ٣٣٩هـ.
وعرف بالمعلم الثاني لشرحه مؤلفات أرسطو، المعلم الأول، له مصنفات كثيرة، وكان مولده سنة ٢٦٠هـ.
يقول ابن كثير: وكان يقول بالمعاد الروحاني لا الجثماني، ويخصص بالمعاد الأرواح العالمة لا الجاهلة، وله مذاهب في ذلك يخالف المسلمين والفلاسفة من سلفه الأقدمين، فعليه إن كان مات على ذلك لعنة رب العالمين.
انظر البداية والنهاية ج١١/ ٢٣٨، وتأريخ الحكماء ص٢٧٧ـ٢٨٠، وسير أعلام النبلاء ج١٥/ ٤١٦ـ٤١٨ والأعلام ٧/ ٢٠، ومعجم المؤلفين ج١١/ ١٩٤ـ١٩٦.

(١) (ج) «الجدب» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

«ابن سينا» وأمثاله، فإنهم لما قسموا أنواع القياس العقلي، الذي ذكروه في القياس إلى برهاني ،وجدلي، وخطابي، وشعري، وسفسطائي[1] زعموا[2] أن مقاييسهم في العلم الإلٰهي، من النوع البرهاني، وأن غالب مقاييس المتكلمين إمَّا من الجدلي، وإما من الخطابي، كما يوجد هذا في/ كلام علماء الفلاسفة، «كالفارابي» و«ابن سينا» و«محمد بن يوسف العامري»[3]

ص٤٨

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في أنواع القياس: «البرهان ماكانت مواده يقينية، وهي التي يجب قبولها، وأما الخطابي: فموادّه هي المشهورات، التي تصلح لخطاب الجمهور، سواء كانت علمية أوظنية. والجدلي: هو الذي موادّه ما يسلمها المجادل، سواء كانت علمية أو ظنية، أو مشهورة أو غير مشهورة. وهذا من أحسن ما تفسر به هذه الأصناف الثلاثة» ثم قال : «الشعري ما تشعر به النفس، فيقصد به تنفيرها وترغيبها وترهيبها، وقد يكون صدقًا وقد يكون كذبًا، ولكن المقصود بالشعريات، تحريك النفس، لإفادتها علمًا» ثم قال : «وأما السوفسطائي فهو المشبّه الملبس، وهو الباطل الذي أخرج في صورة الحق، والمراد بيان فساده، وإلا فليس لأحد أن يتكلم به، فإنه كذب في صورة صدق،وباطل في صورة حق، لكن المقصود بذكره تعريفه، وامتحان الأذهان بحلٍّ شبه السوفسطائية».

انظر كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية ص٤٣٩ـ٤٤١ .

وقد عرف الجرجاني في كتابه «التعريفات» أنواع القياس المذكورة في الصفحات (٤٥، ٧٨، ١٠٥، ١٣٢ ـ ١٣٣، ١٣٤).

(٢) أي الفلاسفة.

(٣) محمد بن يوسف العامري، النيسابوري،أبوالحسن، عالم بالمنطق والفلسفة اليونانية، من أهل خراسان، له شروح على كتب أرسطو، وله بعض المصنفات المخطوطة والمطبوعة، وقد أقام ببغداد مدة ثم عاد إلى بلده، وكانت وفاته سنة ٣٨١هـ.

انظر الأعلام ١٤٨/٧ ،ومعجم المؤلفين ج١٢/ ١٢٧ .

و«ابن رشد» وغيرهم، وإن كانوا في هذه الدعاوي ليسوا صادقين على الإطلاق، بل الأقيسة البرهانية في العلم الإلٰهي، هي في كلام المتكلمين أكثر منها وأشرف منها في كلامهم، وإن كان في كلام المتكلمين أيضًا، أقيسة جدلية وخطابية وشعرية، بل وسوفسطائية كثيرة، فهذه الأنواع هي في كلامهم أكثر منها في كلام المتكلمين، وأضعف إذا أخذ ما تكلموا فيه من العلم الإلٰهي، بالنسبة إلى ما تكلم به المتكلمون.

نقل المؤلف من كتاب مناهج الأدلة لابن رشد وتعقيبه عليه

والمقصود هنا ذكر ما ذكره[(١)] عن مذهب الفلاسفة في مسألة الجهة، وهذا لفظه في كتاب «مناهج الأدلة في الرد على الأصولية»:[(٢)] «القول[(٣)] في الجهة، وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة، من أول الأمر، يثبتونها لله سبحانه وتعالى، حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية، «كأبي المعالي» ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ومثل قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ومثل قوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة: ١٧] ومثل قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي

---

(١) أي ابن رشد.

(٢) ذكره المؤلف رحمه الله تعالى بهذا الاسم في هذا الموضع وغيره، ومراده الرد على الذين يتكلمون في أصول الدين.

(٣) في (ج) «فإن القول» والتصويب من مناهج الأدلة.

يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة: ٥] ومثل قوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤] ومثل قوله/ : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [الملك: ١٦] إلى غير ذلك من الآيات، التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً، وإن قيل فيها: إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهًا، لأن الشرائع كلها مبنية على أنَّ الله في السماء، وأن منها[1] تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأنَّ من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ، حتى قرب من سدرة المنتهى» قال[2] : «وجميع الحكماء: قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت [جميع][3] الشرائع على ذلك، والشبهة[4] التي قادت نفاة الجهمية[5] إلى نفيها؛ هي أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية، ونحن نقول: إن هذا كله غير لازم، فإن الجهة غير المكان، وذلك أن الجهة هي إمَّا سطوح الجسم نفسه المحيطة به، وهي ستة، وبهذا نقول: إنَّ للحيوان فوقًا وأسفلاً[6] ويمينًا وشمالاً، وأمامًا وخلفًا[7]، وإما سطوح جسم آخر

ظ٤٨

---

(١) في مناهج الأدلة «منه».
(٢) أي ابن رشد والكلام متصل.
(٣) زيادة من مناهج الأدلة.
(٤) في (ج) «والشبهة جميعًا» ورجحت أن الصواب ما أثبته من مناهج الأدلة.
(٥) في مناهج الأدلة «الجهة».
(٦) في مناهج الأدلة «إن للحيوان فوق وأسفل».
(٧) في مناهج الأدلة «وأمام وخلف».

تحيط[1] بالجسم من[2] الجهات الست، فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه، فليست بمكان للجسم نفسه أصلاً، وأما سطوح الجسم[3] المحيطة به، فهي له مكان، مثل سطوح الهواء المحيطة بالإنسان، وسطوح الفلك[4] المحيطة بسطوح الهواء هي أيضًا مكان للهواء، وهذه الأفلاك بعضها محيطة ببعض ومكان له، وأما سطح/ الفلك الخارج[5]، فقد تبرهن أنه ليس خارجه جسم، لأنه لو كان ذلك كذلك، لوجب أن يكون خارج [هذا الجسم جسم آخر، ويمر الأمر إلى غير نهاية، فإذا سطح آخر أجسام][6] العالم ليس مكانًا أصلاً، إذ ليس يمكن أن يوجد فيه جسم، لأن كل ما هو مكان يمكن أن يوجد فيه جسم، فإذًا

ص٤٩

---

(١) في مناهج الأدلة «محيط».

(٢) في مناهج الأدلة «ذي».

(٣) في مناهج الأدلة «الأجسام».

(٤) الفلك: مدار النجوم، والجمع أفلاك، وفلك كل شيء مُسْتدارُه ومُعْظَمُه، ومنه فلكة المِغْزَل، سميت لاستدارتها، وكل مستدير فلكة.
انظر لسان العرب لابن منظور ج٦/ ٣٤٦٤، طبع دار المعارف بمصر.
وقال المؤلف في مجموع الفتاوى ج٥/ ١٥٠، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م بمكتبة المعارف بالرباط، المغرب: «الأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع، فإن لفظ الفلك يدل على الاستدارة، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ۝٣٣﴾ [الأنبياء: ٣٣] قال ابن عباس: في فلكة كفلكة المغزل.
ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار، وأهل الهيئة والحساب متفقون على ذلك».

(٥) في مناهج الأدلة «الخارجي».

(٦) زيادة من مناهج الأدلة.

إن قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة، فواجب أن يكون غير جسم، فالذي يمتنع وجوده هناك هو عكس ما ظنَّه القوم فهو[(١)] موجود هو جسم، لا موجود ليس بجسم، وليس لهم أن يقولوا: إنَّ خارج العالم خلاء، وذلك أنَّ الخلاء يبين[(٢)] في العلوم النظرية امتناعه، لأن ما يدل عليه اسم الخلاء ليس هو شيئًا، أكثرمن أبعاد ليس فيها جسم، أعني طولاً وعرضًا وعمقًا، لأنه إنْ رفعت الأبعاد عنه عاد عدمًا، وإن أنزل الخلاء موجودًا، لزم أن يكون[(٣)] أعراضاً موجودة في غير جسم، وذلك أنَّ الأبعاد، هي أعراض من باب الكمية[(٤)] ولابد، ولكنه قد[(٥)] قيل في الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة؛ أنَّ ذلك الموضع هو مسكن الروحانيين، يريدون الله والملائكة، وذلك أنَّ الموضع هو ليس[(٦)] بمكان فلا[(٧)] يحويه زمان، فكذلك[(٨)] إنْ كان كل ما يحويه الزمان والمكان فاسدًا[(٩)]، فقد يلزم أن يكون ما هنالك غير فاسد ولا كائن، وقد تبين هذا المعنى مما أقوله؛ وذلك أنه

---

(١) في مناهج الأدلة «وهو».
(٢) في مناهج الأدلة «قد تبين».
(٣) في مناهج الأدلة «تكون».
(٤) في (ج) «العمية» وصوبتها من مناهج الأدلة.
(٥) «قد» ساقطة من مناهج الأدلة.
(٦) في مناهج الأدلة «ليس هو».
(٧) في مناهج الأدلة «ولا».
(٨) في مناهج الأدلة «وذلك».
(٩) في مناهج الأدلة «فاسد».

لمَّا لم يكن هاهنا [شيء][(١)] إلا هذا الوجود[(٢)] المحسوس و[(٣)] العدم، وكان من المعروف[(٤)] أنَّ الموجود إنما يُنسب إلى الوجود؛ أعني أنه يقال: إنَّه/ موجود؛ أي: في الوجود، إذ لايمكن أن يقال: إنه موجود في العدم، فإن كان هاهنا موجود، هو أشرف الموجودات، فواجب أن ينسب من الموجود المحسوس إلى الجزء الأشرف، وهي[(٥)] السمٰوات، ولشرف هذا الجزء قال الله تبارك وتعالى: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [غافر: ٥٧] وهذا كله يظهر على التمام للعلماء الراسخين في العلم، فقد ظهر لك من هذا أنَّ إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل، وأنه الذي جاء به الشرع وابْتنى[(٦)] عليه، فإنَّ[(٧)] إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع، وأن وجه العسر في تفهيم هذا المعنى، مع نفي الجسمية؛ هو أنه ليس في الشاهد تمثال له، وهو[(٨)] بعينه السبب في أنْ لم يصرح الشرع بنفي الجسم عن الخالق سبحانه؛ لأن الجمهور إنما يقع لهم التصديق بحكم الغائب متى كان ذلك

ظ٤٩

---

(١) زيادة من مناهج الأدلة.
(٢) في مناهج الأدلة «الموجود».
(٣) في مناهج الأدلة «أو العدم».
(٤) في مناهج الأدلة «من المعروف بنفسه».
(٥) في مناهج الأدلة «هو».
(٦) في مناهج الأدلة «وانبنى».
(٧) في مناهج الأدلة «وأن».
(٨) في مناهج الأدلة «فهو».

معلوم الوجود في الشاهد، مثل العلم * يعني في الغائب، لأنه ضد الفاعل* [1] فإنه لما كان في الشاهد شرطًا في وجوده كان شرطًا في وجود الصانع الغائب، وأما متى كان الحكم الذي في الغائب غير معلوم الوجود في الشاهد، عند الأكثر، ولايعلمه إلا العلماء الراسخون، فإن الشرع يزجر عن طلب معرفته، إن لم يكن بالجمهور حاجة إلى معرفته، مثل العلم بالنفس، أو يضرب له[2] مثال من الشاهد، إن كان بالجمهور حاجة إلى معرفته في سعادتهم، وإنْ لم يكن ذلك المثال/ هو نفس الأمر المقصود تفهيمه، مثل كثير مما جاء من[3] أحوال المعاد، والشبهة الواقعة في نفي الجهة عند الذين نفوها، ليس يتفطن الجمهور لها[4]، لاسيما إذا لم يصرح لهم بأنه ليس بجسم، فيجب أن يمتثل في هذا كله فعل الشرع، وأن لايتأول، مالم يصرح الشرع بتأويله، والناس في هذه الأشياء في الشرع على ثلاث رتب: صنف لايشعرون بالشكوك العارضة في هذا المعنى، وخاصةً متى تركت هذه الأشياء على ظاهرها في الشرع، وهؤلاء هم الأكثرون وهم الجمهور، وصنف عرفوا حقيقة هذه الأشياء وهم العلماء الراسخون في العلم، وهؤلاء هم الأقل من الناس، وصنف عرضت لهم في هذه الأشياء شكوك، ولم يقدروا على حلها، ص٥٠

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من مناهج الأدلة، ولعلها جملة تفسيرية من المؤلف.

(٢) في مناهج الأدلة «لهم مثالاً».

(٣) في مناهج الأدلة «في».

(٤) في مناهج الأدلة «إليها».

وهؤلاء هم فوق العامة ودون العلماء، وهذا الصنف هم الذين يوجد في حقهم المتشابه[1] في الشرع، وهم الذين ذمهم الله، وأما عند العلماء والجمهور فليس في الشرع تشابه، فعلى هذا المعنى ينبغي أن يفهم المتشابه[2]. ومثال ما عرض لهذا الصنف من الشرع مثل[3] ما يعرض لخبز البُرّ مثلاً، الذي هو الغذاء النافع لأكثر الأبدان، أن يكون لأقل الأبدان ضارًا، وهو نافع للأكثر، وكذلك التعليم الشرعي هو نافع للأكثر، وربما ضر الأقل[4] ولهذا أشار بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٢٦﴾ [البقرة: ٢٦] لكن هذا إنما يعرض في آيات الكتاب العزيز، في الأقل منها، والأقل/ من الناس، وأكثر ذلك هي الآيات التي تتضمن الإعلام عن أشياء في الغائب، ليس لها مثال في الشاهد، فيعبر عنها بالشاهد الذي هو أقرب الموجودات إليها، وأكثرها شبهًا بها، فيعرض لبعض الناس أن يرى به هو الممثل[5] نفسه، فتلزمه الحيرة والشك، وهو الذي يسمى متشابهًا في الشرع، وهذا ليس يعرض للعلماء و[لا][6] الجمهور، وهم صنفا الناس بالحقيقة، لأن هؤلاء هم الأصحاء،

ظ ٥٠

---

(١) في مناهج الأدلة «التشابه».
(٢) في مناهج الأدلة «التشابه».
(٣) في (ج) «مثال» والتصويب من مناهج الأدلة.
(٤) في مناهج الأدلة «بالأقل».
(٥) في مناهج الأدلة «أن يأخذ الممثل به هو المثال نفسه».
(٦) زيادة من مناهج الأدلة.

والغذاء الملائم إنما يوافق أبدان الأصحاء، وأما أولئك فمرضى، والمرضى منه هو(1) الأقل، ولذلك قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ * وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ*(2)﴾ [آل عمران: ٧] وهؤلاء [هم](3) أهل الجدل والكلام، وأشد(4) ما عرض على الشريعة من هذا الصنف، إنهم تأولوا كثيرًا مما ظنوه ليس على ظاهره، وقالوا: إن هذا التأويل هو المقصود به، وإنما أتى [الله](5) به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده، واختبارًا لهم، ونعوذ بالله من هذا الظن بالله، بل نقول: إن كان كتاب الله العزيز، إنما جاء معجزًا من جهة الوضوح والبيان، فإذا ما أبعد عن مقصود(6) الشرع، من قال فيما ليس [بـ](7) متشابه إنه متشابه، ثم أوله بزعمه(8)، وقال لجميع الناس إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل، مثل ما قالوه في آية(9) الاستواء على العرش، وغير ذلك مما قالوا إن ظاهره متشابه، وبالجملة فأكثر

---

(١) في مناهج الأدلة «والمرضى هم الأقل».
(٢) مابين النجمتين ساقط من مناهج الأدلة.
(٣) زيادة من مناهج الأدلة.
(٤) في (ج) «أشر» والتصويب من مناهج الأدلة.
(٥) زيادة من مناهج الأدلة.
(٦) في مناهج الأدلة «مقصد».
(٧) زيادة من مناهج الأدلة.
(٨) في مناهج الأدلة «ثم إنه أول ذلك المتشابه بزعمه».
(٩) في (ج) «آياته» والتصويب من مناهج الأدلة.

ص٥١ التأويلات التي يزعم[(١)] القائلون بها/ أنها المقصود من الشرع، إذا تؤملت وجدت ليس يقوم عليها برهان، ولاتفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها، وعملهم عنها، فإن المقصود الأول بالعلم في حق الجمهور، إنما[(٢)] هو العمل، فما كان أنفع في العمل فهو أجدر، فأما[(٣)] المقصود بالعلم في حق العلماء، فهو الأمران جميعًا؛ أعني العلم والعمل»[(٤)].

وذكر كلامًا آخر نذكره إن شاء الله فيما بعد، عندما يذكره المؤسس[(٥)]، من موافقة بعض المسلمين الفلاسفة في [الجسم و][(٦)] النفس، وفي غير ذلك مما يناسبه. وأما نقل سائر أهل العلم لمذاهب أهل الأرض من المسلمين وغيرهم[(٧)] في هذا الأصل[(٨)]، فهو أعظم من أن يذكر هنا إلا بعضه، وإنما نبهنا على أن أئمة الأشعرية الكبار، كانوا ينقلون ذلك أيضًا، وأنه لم يخالف في أن الله فوق العالم على العرش إلا الجهمية

---

(١) في مناهج الأدلة «زعم».

(٢) في (ج) «وإنما» ورجحت أن الصواب ما أثبته من مناهج الأدلة.

(٣) في مناهج الأدلة «وأما».

(٤) انظر مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ص١٧٦ـ١٨٠.
تحقيق الدكتور محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية سنة١٩٦٤م.

(٥) أي الرازي.

(٦) زيادة وهي في (ج) بياض بمقدار كلمة.

(٧) في (ج) «في غيرهم» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٨) المراد إثبات علوالله تعالى.

وموافقوهم، وسنذكر إن شاء الله عندما نذكره من احتجاج المثبتة بالدعاء ونحو ذلك، ما فيه عبرة، وكل من صنَّف في بيان مذاهب سلف الأمَّة وأئمتها من أهل العلم بذلك، فإنه ذكر أن ذلك قولهم جميعًا بلا نزاع، كماقال الشيخ الحافظ «أبو نصر السجزي»[1] في كتاب «الإبانة» له: «وأئمتنا «كسفيان الثوري»[2] و«مالك بن أنس» و «سفيان بن عيينة»[3] و «حماد بن سلمة» و«حماد بن زيد»[4] و«عبدالله بن المبارك» و«فضيل بن

نقل المؤلف من كتاب الإبانة لأبي نصر السجزي إثبات الأئمة للعلو

---

(١) عبيدالله بن سعيد بن حاتم بن أحمد، الوائلي البكري، السجزي ـ نسبة إلى سجستان ـ الحافظ أبونصر، نزيل الحرم ومصر، صاحب «الإبانة الكبرى» في مسألة القرآن، وهو كتاب طويل دال على إمامته وبصره بالرجال والطرق، وحدث عن الحاكم وخلائق.
انظر تذكرة الحفاظ ج٣/ ٢٠٦ـ٢٠٧، وسير أعلام النبلاء ج١٧/ ٦٥٤ـ٦٥٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٢٨، والرسالة المستطرفة ص٣٩.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبوعبدالله الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٢٠٣ـ٢٠٧، وتقريب التهذيب ج١/ ٣١١، وتهذيب التهذيب ج٤/ ١١١ـ١١٥، ومعجم المؤلفين ج٤/ ٢٣٤ـ٢٣٥.

(٣) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبومحمد الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة١٩٨هـ، وله إحدي وتسعون سنة، روى له الجماعة.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٢٦٢ـ٢٦٥، وتقريب التهذيب ج١/ ٣١٢، وتأريخ بغداد ج٩/ ١٧٤ـ١٨٤.

(٤) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبوإسماعيل البصري، ثقة، ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريرًا، ولعله طرأ عليه، لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار=

عياض»[1] و«أحمد بن حنبل» و«إسحاق بن إبراهيم الحنظلي» متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأنَّ علمه بكل مكان، وأنه/ يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما يشاء، فمن خالف شيئًا من ذلك فهو منهم بريء وهم منه برءاء»[2].

ظ ٥١

نقل المؤلف من رسالة الإيماء لأبي بكر محمد بن الحسن الحضرمي في مسألة الاستواء

وذكر الإمام «أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني»[3] الذي له الرسالة التي سماها «برسالة الإيماء إلى مسألة الاستواء» لما ذكر اختلاف المتأخرين في الاستواء، قال:

= الثامنة.

انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٢٢٨ـ٢٢٩، والكاشف ج١/ ٢٥١، والخلاصة ص٩٢، وتقريب التهذيب ج١/ ١٩٧.

(١) فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي، أبوعلي، الزاهد المشهور، أصله من خراسان، وسكن مكة، ثقة عابد إمام، من الثامنة، مات سنة ١٨٧هـ، وقيل قبلها، وكان ثقة نبيلاً فاضلاً عابدًا ورعًا.

انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٢٤٥ـ٢٤٦، وتقريب التهذيب ج٢/ ١١٣، وتهذيب التهذيب ج٨/ ٢٩٤ـ٢٩٧، وصفة الصفوة ج٢/ ٢٣٧ـ٢٤٧، وحلية الأولياء لأبي نعيم المجلد الرابع، الجزء الثامن ص٨٤ـ١٣٩.

(٢) انظر مختصر العلو للذهبي ص٢٦٦ـ٢٦٧.

(٣) الإمام محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني، أبو بكر، العالم الفقيه، صاحب مصنفات مفيدة، منها «رسالة الإيماء إلى مسألة الاستواء» قدم الأندلس، ودرس بها، وكانت وفاته سنة٤٨٩هـ.

انظر الصلة لابن بشكوال ج٢/ ٥٧٢، ومختصر العلو للذهبي ص٢٧٩، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص١٩٠.

«قول «الطبري» يعني: أبا جعفر «صاحب التفسير الكبير[(١)]» و«أبي محمد بن أبي زيد»[(٢)] والقاضي «عبدالوهاب»[(٣)] وجماعة

---

(١) محمد بن جرير بن زيد بن كثير بن غالب، أبوجعفر الطبري، الإمام الجليل، المؤرخ المفسر، صاحب التصانيف الباهرة، ثقة صادق، كان أسمر أعين مليح الوجه مديد القامة، فصيح اللسان، روى الكثير عن الجم الغفير، ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤هـ، استوطن بغداد، وأقام بها إلى حين وفاته، وله الكتاب المشهور في تأريخ الأمم والملوك، وكتاب في التفسير اسمه «جامع البيان في تفسير القرآن» لم يصنف أحد مثله، وله مصنفات أخرى، وكانت وفاته سنة ٣١٠هـ.

انظر تأريخ بغداد ج٢/١٦٢ـ١٦٩، والبداية والنهاية ج١١/١٥٦ـ١٥٨، ولسان الميزان ج٥/ ١٠٠ـ١٠٣، والأعلام ج٦/ ٦٩، ومعجم المؤلفين ج٩/ ١٤٧ـ١٤٨.

(٢) عبدالله بن أبي زيد النغزاوي القيرواني، أبومحمد، المالكي، فقيه مفسر، ولد في القيروان سنة ٣١٠هـ، وله من الكتب كتاب التبويب المستخرج، وكتاب سماه المختصر يحتوي على نحو خمسين ألف مسألة، وكتاب النادر في الفقه. وغيرها، وتوفي سنة ٣٨٩هـ.

انظر الفهرست لابن النديم ص٢٨٣، ومعجم المؤلفين ج٦/ ٧٣، وشذرات الذهب لابن العماد ج٣/ ١٣١، وتذكرة الحفاظ ج٣/ ١٠٢١.

(٣) عبدالوهاب بن علي نصر بن أحمد بن الحسن بن هارون بن مالك بن طوق، صاحب الرحبة التغلبي، البغدادي، الفقيه، أبومحمد، القاضي، أحد أئمة المالكية، و مصنفيهم، أقام ببغداد دهرًا، وولي قضاء داريا وماكسايا، ثم خرج من بغداد لضيق حاله، فدخل مصر فأكرمه المغاربة، وعلت شهرته، وكان مولده ببغداد سنة ٣٦٢هـ، وتوفي سنة ٤٢٢هـ بمصر، له كتاب «التلقين» في فقه المالكية يحفظه الطلبة، وله غيره في الفروع والأصول.

انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٢٤٩ـ٢٥٠، والبداية والنهاية لابن كثير ج١٢/ ٣٤ـ٣٥، وشذرات الذهب ج٣/ ٢٢٣ـ٢٢٥، والأعلام ج٤/ ١٨٤، ومعجم المؤلفين ج٦/ ٢٢٦ـ٢٢٧.

من شيوخ الحديث والفقه، وهو ظاهر بعض كتب القاضي «أبي بكر»[1] و«أبي الحسن» يعني: «الأشعري» وحكاه عنه أعني: القاضي «عبدالوهاب» نصًا، : «وهو أنه سبحانه مستو على العرش بذاته» وأطلقوا في بعض الأماكن «فوق عرشه»[2] قال «أبوعبدالله القرطبي»[3] في كتاب «شرح الأسماء الحسنى»:

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، المعروف بالباقلاني أوبابن الباقلاني، الأشعري، أبوبكر القاضي، من كبار علماء الأشاعرة، ولد في البصرة سنة ٣٣٨هـ، وسكن بغداد، وتوفي فيها سنة ٤٠٣هـ. قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: «هو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله، لاقبله ولا بعده».

وله مصنفات منها «تمهيد الدلائل» وكتاب «الدقائق في الكلام» و «التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة» و«كشف الأسرار وهتك الأستار» وغير ذلك.

انظر تأريخ بغداد ج٥/ ٣٧٩ـ٣٨٣، وتبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٢١٧ـ٢٢٦، والرد على المنطقيين لابن تيمية ص٤٢، والأعلام ج٦/ ١٧٦، ومعجم المؤلفين ج١٠/ ١٠٩ـ١١٠.

(٢) انظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى للقرطبي ج٢/ ٢٢٤ـ٢٢٦ مخطوط، ومختصر العلو للذهبي ص٢٧٩.

(٣) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الخزرجي الأندلسي، أبوعبدالله القرطبي، من قرطبة، من كبار المفسرين، رحل إلى الشرق، واستقر بمصر، وتوفي سنة ٦٧١هـ، من كتبه «الجامع لأحكام القرآن» عشرون جزءًا، في التفسير، و«الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» و«التذكرة بأحوال الموتى والآخرة» وغيرها، وكان ورعًا متعبدًا.

انظر شذرات الذهب ج٥/ ٣٣٥، وطبقات المفسرين ص٢٨ـ٢٩، ومعجم المؤلفين ج٩/ ٢٣٩، ٢٤٠، والأعلام للزركلي ج٥/ ٣٢٢، والجامع لأحكام القرآن مقدمة المجلد الأول ص: (و).

«هـذا قـول القاضي «أبي بكـر» فـي كتاب «تمهيـد الأوائـل» له، وقول الأستاذ «ابن فـورك» في شرح « أوائـل الأدلـة » وهو قـول[1] «أبـي عمر بـن عبـد البـر »[2] و«الطلمنكي »[3] وغيـرهمـا مـن الأنـدلسييـن، وقـول «الخطـابـي»[4] فـي

---

(١) أي إثبات علو الرب واستوائه على العرش.

(٢) الحافظ الإمام، أبوعمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم، النمري القرطبي، ولد سنة ٣٦٨هـ، وطلب الحديث فساد أهل زمانه في الحفظ والإتقان، مات سنة ٤٦٣هـ، كان فقيهًا حافظًا مكثرًا، عالمًا بالقراءات والحديث، والرجال والخلاف، ومن مؤلفاته «التمهيد شرح الموطأ» و«الاستذكار» و«الاستيعاب في الصحابة» و«فضل العلم» وغير ذلك.
انظرتذكرة الحفاظ ج٣/ ١٠٢٨ ـ١٠٣٢، والبداية والنهاية ج١٢/ ١٠٤، وشذرات الذهب ج٣/ ٣١٤ـ٣١٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٣١.

(٣) أحمد بن محمد بن عبدالله بن أبي عيسى، المعافري الأندلسي، الطلمنكي، أبوعمر، كان عالمًا بالتفسير والحديث، أصله من طلمنكة! من ثغر الأندلس الشرقي، وكان مولده سنة ٣٤٠هـ، وسكن قرطبة، ورحل إلى المشرق، من كتبه «الدليل إلى معرفة الجليل» و«تفسير القرآن» و«الوصول إلى معرفة الأصول» ورسالة في «أصول الديانات» توفي في طلمنكة، وكانت وفاته سنة٤٢٩هـ.
انظر الأعلام ج١/ ٢١٢ـ٢١٣، والديباج المذهب لابن فرحون ص٣٩ـ٤٠ الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٣٥١هـ، وشذرات الذهب ج٣/ ٢٤٣ـ٢٤٤، ومعجم المؤلفين ج٢/ ١٢٣ـ١٢٤.

(٤) الإمام العلامة، المحدث الرحال، أبوسليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، صاحب التصانيف، صنف «شرح البخاري» و«معالم السنن» و«غريب الحديث» و«شعار الدين» و«شرح الأسماء الحسنى» وغير ذلك، وكان ثقة، متثبتًا من أوعية العلم، توفي سنة ٣٨٨هـ.
انظر البداية والنهاية ج١١/ ٣٤٦، وتذكرة الحفاظ ج٣/ ١٠١٨ـ١٠٢٠، ومرآة الجنان ج٢/ ٤٣٥ـ٤٤١، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٠٤، ومعجم =

«شعارالدين»».[1] ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولاً: «وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار، والفضلاء الأخيار: أن الله على عرشه، كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا مذهب السلف الصالح، في ما نقل عنهم الثقات»[2].

ص ٥٢
نقل المؤلف كلام القرطبي من تفسيره الجامع في مسألة الاستواء

وقال/ أيضًا «أبو عبدالله»[3] هذا في «تفسيره» الكبير[4]، في قوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] قال: «هذه مسألة الاستواء وللعلماء فيها كلام وأجزاء، وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى»، وذكرنا فيها هنالك أربعة عشرقولاً، والأكثر من المتقدمين والمتأخرين» يعني من متكلمي أصحابه «أنه إذا وجب تنزيه الباري عن الجهة والحيز، فمن ضرورة ذلك ولواحقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين وقادتهم المتأخرين» يعني: العلماء المتكلمين أصحابه، «تنزيه الباري عن الجهة فليس بجهة فوق عندهم، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان أو حيز، ويلزم على المكان والحيز، الحركة والسكون للمتحيز، والتغير والحدوث، هذا قول

= المؤلفين ج٢/ ٦١.

(١) انظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي ج٢/ ٢٢٦.

(٢) انظر الأسنى في شرح الأسماء الحسنى للقرطبي ج٢/ ٢٢٨.

(٣) أي القرطبي.

(٤) أي الجامع لأحكام القرآن.

المتكلمين، وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا يعلم حقيقته، كما قال مالك رحمه الله: «الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عن هذا بدعة[1]». وكذا قالت

---

(١) أخرجه أبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص٣٣ عن مالك بن أنس رضي الله عنه.
وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج٣/٣٩٨ عن مالك وعن شيخه ربيعة.
وذكره ابن تيمية شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ج٥/ ٣٦٥ عن مالك وقال: «ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك». وأورده أيضاً ابن تيمية في الفتوى الحموية ص٤٥ عن الخلال، قال: «بإسناد كلهم ثقات عن سفيان بن عيينة، قال سئل ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق، وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة بن عبدالرحمن من غير وجه» ثم ذكرها.
ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» عن ابن وهب عن مالك في ص٥١٥ وصحح المؤلف هذا الإسناد في كتابه هذا، كما سيأتي في ص١٩٠.
ورواه البيهقي بسنده في «الأسماء والصفات» ص٥١٦ عن ربيعة الرأي شيخ مالك. وأخرجه البيهقي في «الاعتقاد» ص١١٦.
وذكره ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل في ج١/ ٢٧٨ و ج٦/ ٢٦٤ عن ربيعة ومالك.
وأورده ابن القيم في الصواعق المرسلة ج٣/ ٩٢٣ عن ربيعة ومالك واجتماع =

«أم سلمة[1] رضي الله عنها، وهذا القدركاف»[2] قال[3]: «والاستواء في كلام العرب العلو[4] والاستواء/ »[5] وذكر كلام «الجوهري»[6] في صحاحه وغير ذلك، هذا آخر كلام

ظ٥٢

= الجيوش الإسلامية ص١٣٣ عن ربيعة.
وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج٣/ ٣٩٧ عن أم سلمة رضي الله عنها. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ج٥/ ٣٦٥ «وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه».
وأخرجه الذهبي في مختصر العلو عن ربيعة ومالك ص١٣٢، ١٤١ وقال فيه «هذا ثابت عن مالك، وقد تقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة».

(١) هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن المغيرة بن مخزوم، المخزومية، أم سلمة، أم المؤمنين، رضي الله عنها، تزوجها النبي ﷺ، بعد أبي سلمة رضي الله عنه، سنة أربع وقيل: ثلاث، وعاشت بعد ذلك ستين سنة، ماتت سنة٦٢هـ، وقيل ٦١هـ، وقيل قبل ذلك، والأول أصح.
انظر الكاشف ج٣/ ٤٨٣، وتقريب التهذيب ج٢/ ٦١٧، والخلاصة ص٤٩٦.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ج٧/ ٢١٩-٢٢٠، طبع دار الكتاب العربي القاهرة سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٣) أي القرطبي والكلام غير متصل.

(٤) في الجامع لأحكام القرآن «هو العلو».

(٥) انظرالجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٧/ ٢٢٠.

(٦) إسماعيل بن حماد، التركي الجوهري، أبونصر، من أئمة اللغة، وكان من أذكياء العالم، وأشهر كتبه «الصحاح» في اللغة، وله كتاب في «العروض» ومقدمة في «النحو» أصله من فاراب من بلاد الترك، ودخل العراق صغيرًا، وسافر إلى الحجاز، فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور، وكانت وفاته سنة ٣٩٣هـ.
انظر سير أعلام النبلاء ج١٧/ ٨٠، وشذرات الذهب ج٣/ ١٤٢، ولسان =

«القرطبي».

نقل المؤلف عن أبي بكر ابن موهب المالكي إثبات العلو

وقال «أبو بكر محمد بن موهب[1] المالكي»[2] في شرح رسالة «أبي محمد بن أبي زيد»: «وأما قوله: «إنه فوق عرشه المجيد بذاته»[3] فإن معنى: فوق وعلى عند جميع العرب واحد، وفي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تصديق ذلك، قول[4] الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وقال في وصف الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ ۝٥٠﴾ [النحل: ٥٠] وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ونحو ذلك كثير، وقال النبي ﷺ للأعجمية التي أراد سيدها أن يعتقها: «أين ربك؟ فأشارت إلى السماء»[5] ووصف النبي ﷺ أنه عرج به من الأرض إلى السماء، من سماء إلى سماء، إلى سدرة

= الميزان ج١/ ٤٠٠ ـ٤٠٢، والأعلام ج١/ ٣١٣.

(١) في الأصل «محمد بن وهب» وهو خطأ، والتصويب من ترتيب المدارك للقاضي عياض، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ١٥٦، ١٥٧.

(٢) محمد بن موهب المالكي، أبوبكر، قرطبي مشهور، كان من العلماء الفضلاء، رحل إلى المشرق، وسمع من رجاله، وصحب أبا محمد بن أبي زيد القيرواني، واختص به، وحمل عنه، له مصنفات كثيرة، منها «شرح رسالة شيخه أبي محمد بن أبي زيد القيرواني»، توفي بقرطبة سنة٤٠٦هـ.
انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ج٣،٤/ ٦٧٤ ـ٦٧٦.

(٣) انظرمقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص٦، طبع الجامعة الإسلامية سنة ١٣٩٥هـ.

(٤) في مختصر العلو «وهو قوله تعالى».

(٥) سبق تخريجه في صفحة ٨٩، ٩٠.

المنتهى[١]، وإلى ما فوقها، حتى قال: لقد سمعت صريف[٢] القلم، وأنه وصف من فرض الصلوات أنـ[ـه][٣] كل ماهبط من مكانه، فلقي موسى في بعض السموات، فأمره بالتخفيف عن أمته، عاد يصعد ثم سأل إلى أن انتهى إلى خمس صلوات في اليوم والليلة[٤].

---

(١) سدرة المنتهى: قال ابن عباس والمفسرون وغيرهم سميت سدرة المنتهى؛ لأن علم الملائكة ينتهي إليها، ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله ﷺ، وحكى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنها سميت بذلك؛ لكونها ينتهي إليها ما يهبط من فوقها، وما يصعد من تحتها من أمر الله تعالى.
انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج٢/ ٢١٤.

(٢) جاء في صحيح البخاري بشرحه فتح الباري ج١/ ٤٥٩ وكذلك في صحيح مسلم ج١/ ١٤٩ في حديث الإسراء ما نصه: «ثم عرج بي حتي ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الأقلام».
وصريف الأقلام: تصويتها حال الكتابة، قال الخطابي: هو صوت ما تكتبه الملائكة من أقضية الله تعالى ووحيه، وما ينسخونه من اللوح المحفوظ.
انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج٢/ ٢٢١، وفتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري لابن حجر ١/ ٤٦٢.

(٣) زيادة.

(٤) حديث الإسراء والمعراج وفرضية الصلاة أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج١/ ٤٥٨ـ٤٥٩ في كتاب الصلاة (٨) في باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء (١) حديث (٣٤٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا.
وكذلك أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٦/ ٣٧٤ـ٣٧٥ في كتاب الأنبياء (٦٠) في باب ذكر إدريس عليه السلام (٥) حديث (٣٣٤٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا.
وكذلك أخرجه في صحيحه بشرحه فتح الباري ج١٣/ ٤٧٧ـ٤٧٩ في كتاب =

وقد تأتي [لفظة «في»][١] في لغة العرب بمعنى: فوق، وعلى ذلك قول الله عز وجل: ﴿فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥] يريد: عليها وفوقها. وكذلك قوله فيما وصف عن فرعون أنه قال في قصة السحرة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] يريد عليها، قال الله عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] الآيات كلها[٢]، قال أهل التأويل العالمون بلغة العرب: يريد فوقها، وهو قول مالك/ مما فهمه عن جماعة من[٣] أدرك من التابعين، مما فهموه عن الصحابة، مما فهموه عن النبي ﷺ، أن الله في السماء، يعني: فوقها وعليها. ولذلك[٤] قال الشيخ أبومحمد[٥]: «إنه فوق عرشه المجيد»، ثم بين أن علوه على عرشه وفوقه، إنما هو بذاته[٦]، لأنه بائن عن جميع خلقه

ص٥٣

= التوحيد (٩٧) في باب ما جاء في قوله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ (٣٧) حديث (٧٥١٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا.

وأخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ١٤٥ـ١٥١ في كتاب الإيمان (١) في باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلوات (٧٤) حديث (١٦٢/ ٢٥٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا.

(١) زيادة من مختصر العلو للذهبي.

(٢) «كلها» ساقطة من اجتماع الجيوش الإسلامية.

(٣) في مختصر العلو للذهبي «عمن» وقوله «عن جماعة» ساقطة من مختصر العلو، وفي اجتماع الجيوش «ممن».

(٤) في مختصر العلو «فلذلك».

(٥) أي عبدالله بن أبي زيد القيرواني.

(٦) في مختصر العلو «فوق عرشه إنما هو بذاته».

بلا كيف، وهو في كل مكان من الأمكنة المخلوقة[1] بعلمه لا بذاته، إذ لا تحويه الأماكن، لأنه أعظم منها، و[2] قد كان ولامكان، ولم يحل بصفاته عما[3] كان، إذ لاتجري عليه الأحوال، لكن علوه في استوائه على عرشه، هو عندنا بخلاف ما كان قبل أن يستوي على العرش، لأنه قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و«ثم» أبدًا لاتكون أبدًا[4] إلا لاستئناف فعل يصير بينه وبين ما قبله فسحة، فهو سبحانه وإن كان لايزول ولايحول فقد يزيل المخلوقات دونه، ويحيلها كيف يشاء، فصار بكونه على عرشه في وصفنا بخلاف ما كان قبل ذلك، هذا حكم وصفنا لاستوائه على عرشه سبحانه، ففرق بين ذاته وعلمه من جملة الحكم والمعنى، إذ لاتخلو الأماكن من علمه، وهو بائن عن جميعها بذاته، وإن كان محيطًا بها جميعًا عظمة وجلالاً».

إلى أن قال: «وقوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] فإنما معناه عند أهل السنة على غير الاستيلاء والقهر والغلبة والملك، الذي ظنت المعتزلة، ومن قال بقولهم: إنه معنى الاستواء، وبعضهم يقول: إنه على المجاز دون الحقيقة، ويبين

---

(١) قوله «من الأمكنة المخلوقة» ساقط من مختصر العلو.

(٢) الواو ساقطة من مختصر العلو.

(٣) قوله: «ولم يحل بصفاته» إلى قوله: «ومن أصدق من الله قيلا» لم يذكره الذهبي في مختصر العلو، بل أشار إليه بقوله: « ثم سَرد كلامًا طويلاً إلى أن قال: «فلما أيقن المنصفون».

(٤) «أبدًا» ساقطة من اجتماع الجيوش الإسلامية.

ظ٥٣ سوء تأويلهم في استوائه على/ عرشه، على غير ما تأولوه من الاستيلاء وغيره، ما قد علمه أهل المعقول، بأنه لم يزل مستويًا على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها، وكان العرش وغيره في ذلك سواء، فلا معنى لتأويلهم بإفراد العرش بالاستواء، الذي هو في تأويلهم الفاسد استيلاء وملك وقهر وغلبة».

قال[(١)]: «ويبين أيضًا أنه على الحقيقة بقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢] فلما أبصر[(٢)] المنصفون إفراد ذكره بالاستواء على عرشه، بعد خلق سمواته وأرضه، وتخصيصه بصفة الاستواء، علموا أن الاستواء هاهنا[(٣)] على غير الاستيلاء ونحوه، فأقروا بوصفه[(٤)] بالاستواء على عرشه، وأنه على الحقيقة لا على المجاز [لأنه الصادق][(٥)] في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله، إذ ليس كمثله شيء من الأشياء»[(٦)].

نقل المؤلف من عقيدة الإمام أبي أحمد الكرجي التي كتبها الخليفة القادر وقرأها على الناس وألزمهم بها

وقال الشيخ الإمام «أبوأحمد الكرجي القصاب»[(٧)] إمام تلك

---

(١) أي أبو بكر محمد بن موهب المالكي.

(٢) في مختصر العلو «أيقن» وفي اجتماع الجيوش «رأى».

(٣) في مختصر العلو واجتماع الجيوش «هنا».

(٤) في (ج) «فأقر أبوحنيفة» وهو تصحيف، والتصويب من مختصر العلو للذهبي واجتماع الجيوش.

(٥) زيادة من مختصر العلو واجتماع الجيوش.

(٦) انظر مختصر العلو للذهبي ص٢٨٢ـ٢٨٣، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص١٨٧ـ١٨٩.

(٧) محمد بن علي بن محمد الكرجي ـ نسبة إلى الكَرَج، بفتح أوله والراء، مدينة =

النواحي علمًا ودينًا، في عقيدته التي ذكر أنها عقيدة أهل السنة، والجماعة، وهي العقيدة التي كتبها الخليفة «القادر»[1] وقرأها على الناس، وجمعهم عليها، وأقر بها طوائف السنة، واستتاب من خرج عن السنة من المعتزلة والرافضة ونحوهم، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وتبعه في نحو ذلك ذو السلطان «محمود بن سبكتكين»[2] بأرض المشرق، وكان ذلك [عند

= بين أصبهان وهمذان ـ، المجاهد، أبوأحمد، الإمام الحافظ، القصَّاب، عرف بالقصَّاب، لكثرة ما أراق من دماء الكفار في الغزوات، صنف «ثواب الأعمال» و«السنة» مات سنة ٣٦٠هـ.
انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ج٣/ ٩٣٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٣٨٠، ومختصر العلو للذهبي ص٢٥٩ـ٢٦٠.

(١) أبو إسحاق، أحمد القادر بالله الخليفة، أمير المؤمنين، ابن إسحاق بن المقتدر بن المعتضد بن موفق بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن المنصور بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، ولد سنة ٣٣٦هـ، وتولى الخلافة سنة ٣٨١هـ وكان دينًا كثير التهجد والبر والصدقة، مكث خليفة إحدى وأربعين سنة وثلاثة أشهر، وكان على طريقة السلف في الاعتقاد، وله في ذلك مصنفات، كانت تقرأ على الناس، وكان يقوم الليل كثير الصدقة، محبًا للسنة وأهلها، مبغضًا للبدعة وأهلها، كانت وفاته في ذي الحجة سنة ٤٢٢هـ رحمه الله تعالى.
انظر تأريخ بغداد ج٤/ ٣٧ـ٣٨، والبداية والنهاية ج١١/ ٣٢٩ـ٣٣٠ وج١٢/ ٣٣ـ٣٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ج٢/ ١٥٥، والأعلام ج١/ ٩٥.

(٢) محمود بن سبكتكين، أبوالقاسم، الملك العادل المجاهد، الملقب يمين الدولة، تولى المُلْكَ بعد أبيه في سنة ٣٣٧هـ، فقام في نصر الإسلام قيامًا عظيمًا، وفتح فتوحات كثيرة في بلاد الهند وغيرها، واتسعت مملكته، وطالت أيامه، لعدله وجهاده، وكان يخطب في سائر ممالكه للخليفة القادر بالله، كان في غاية الديانة والصيانة، ولايجسر أحد أن يظهر معصية ولا خمرًا في =

ظهور][1] القرامطة الباطنية بمصر، في إمارة الحاكم[2]، وما قبله وبعده من الأمور التي جرت في خلافة «القادر» التي أظهر فيها السنة، وأبطل/ البدعة، حتى أن الشيخ «أبا حامد الإسفراييني»[3] ص٥٤

= مملكته، وكان يحب العلماء والمحدثين، ويحب أهل الخير والدين والصلاح، توفي سنة ٤٢١هـ، عن ثلاث وستين سنة، ملكه منها ثلاث وثلاثون سنة، رحمه الله تعالى.

انظر البداية والنهاية ج١٢/ ٢٩ـ٣٢، وسير أعلام النبلاء ج١٧/ ٦٥٤، والأعلام ج٨/ ٤٨.

(١) زيادة، وهي بياض في (ج) بمقدار كلمتين.

(٢) منصور بن نزار بن معد بن إسماعيل بن محمد، العبيدي الفاطمي، أبوعلي، الملقب بالحاكم بأمرالله، وقد تحول لقبه إلى الحاكم بأمره،ولد في القاهرةسنة ٣٧٥هـ، تولى الملك بعد وفاة أبيه سنة ٣٨٦هـ، وكان عمره إحدى عشرة سنة وستة أشهر، وخطب له على المنابر في مصر والشام، وإفريقية والحجاز، وعنى بعلوم الفلسفة والنظر في النجوم، كان كثير التلون في أفعاله وأحكامه وأقواله، جائرًا، وقد كان يروم أن يدعي الألوهية، كما ادعاها فرعون، مات مقتولاً في سنة ٤١١هـ، كان سيئ الاعتقاد، سفاكًا للدماء، ظالمًا، له سيرة سيئة.

انظر البداية والنهاية ج١١/ ٣٤٠ و ج١٢/ ١٠ـ١٢، وشذرات الذهب ج٣/ ١٩٢، والأعلام ج٧/ ٣٠٥ـ٣٠٦.

(٣) أحمد بن أبي طاهر بن محمد بن أحمد، أبوحامدالفقيه الإسفراييني، ولد سنة ٣٤٤هـ، وقدم بغداد في سنة ٣٦٤هـ، فدرس فقه الشافعي، وأقام ببغداد مشغولاً بالعلم، حتى صار أوحد وقته، وانتهت إليه الرياسة، وعظم جاهه عند الملوك والعوام، حدث بشيء يسير، وكان ثقة وكانت وفاته ببغداد سنة ٤٠٦هـ.

انظر تأريخ بغداد ج٢/ ٣٦٨ـ٣٧٠، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٣٩، والبداية والنهاية ج١٢/ ٣ـ٤، والأعلام ١/ ٢١١.

و«أبا عبدالله بن حامد»[1] وغيرهما أظهروا الإنكار على «أبي بكر ابن الطيب» في أشياء خالف بها السنة حتى سرى من بعض ذلك [فتن][2] وصنف القاضي «أبوبكر» كتابه المشهور «في كشف أسرار الباطنية وهتك أستارهم» وكانت وفاة هؤلاء متقاربة بعيد المائة الرابعة، ثم كان ما فعله «القادر» من قراءة عقيدته بمحضر من أئمة المذاهب، قال فيها: «كان ربنا وحده، ولاشيء معه، ولا مكان يحويه، فخلق كل شيء بقدرته، وخلق العرش لا لحاجته إليه، فاستوى عليه استواء استقرار، كيف شاء وأراد، لا استقرار راحة، كما يستريح الخلق، وهو مدبر السموات والأرضين، ومدبر ما فيهما، ومن في البر والبحر، لا مدبر غيره، ولا حافظ سواه، يرزقهم ويمرضهم، ويعافيهم ويميتهم، والخلق كلهم عاجزون، والملائكة والنبيون والمرسلون، وسائر الخلق أجمعون[3]، وهو

---

(١) الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبوعبدالله البغدادي، إمام الحنابلة في زمانه، ومدرسهم ومفتيهم، من أهل بغداد، له المصنفات في العلوم له «الجامع» في مذهب الحنابلة، نحوًا من أربعمائة جزء، وله «شرح الخرقي» و«شرح أصول الدين» و «أصول الفقه» وغيرها، وكان ينسخ الكتب ويقتات من أجرتها، فسمى ابن حامد الوراق.
توفي راجعًا من الحج بقرب «واقصة» سنة ٤٠٣هـ.
انظر طبقات الحنابلة ج٢/ ١٧١ ـ١٧٧، والأعلام ج٢/ ١٨٧، وتذكرة الحفاظ ج٣/ ١٠٧٨.

(٢) زيادة، وهي بياض في (ج) بمقدار كلمة.

(٣) في درء تعارض العقل والنقل «أجمعين».

القادر بقدرته[1] والعالم بعِلم[2]، أزلي غير مستفاد، هو السميع بسمع، والبصير ببصر، يعرف[3] صفتهما من نفسه، لايبلغ كنههما أحد من خلقه، متكلم بكلام يخرج منه، لا بآلة مخلوقة، كآلة المخلوقين، لايُوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه بها نبيهُ ﷺ، وكل صفة وصف بها نفسه، أو وصفه بها نبيه، فهي صفة حقيقة لا صفة مجاز»[4].

وقال الفقيه الحافظ «أبوعمربن عبدالبر» في كتاب «التمهيد شرح/ الموطأ» لما تكلم على حديث النزول، قال: «هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، ولايختلف أهل الحديث في صحته .... وهو منقول من طرق سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي ﷺ ...، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش، فوق سبع سموات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله بكل مكان»[5] قال[6]:

ظ ٥٤
نقل المؤلف من كتاب التمهيد لابن عبدالبر ثبوت العلو له تعالى

---

(١) في درء تعارض العقل والنقل «بقدرة».
(٢) في (ج) «بعلمه» والتصويب من درء تعارض العقل والنقل.
(٣) في درء تعارض العقل والنقل «تعرف».
(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٥٢ـ٢٥٤، ومختصر العلو للذهبي ص٢٥٩، ٢٦٣.
(٥) انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر ج٧/ ١٢٨ـ١٢٩، والنقل بتصرف، ومحقق الكتاب عبدالله بن الصديق، طبع مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، سنة١٣٩٩ـ١٩٧٩م.
(٦) أي ابن عبدالبر والكلام متصل.

«والدليل على صحة قول أهل الحق...»[1] وذكر بعض الآيات، إلى أن قال: «وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة، من أن يحتاج[2] إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم[3] عليه أحد، ولا أنكره[4] مسلم»[5].

وقال «أبوعمر بن عبدالبر» أيضًا: «أجمع[6] علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧] هو على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله»[7].

وقال «أبوعمر» أيضًا: «أهل السنة مجمعون على الإقرار[8] بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لايكيِّفون شيئًا من ذلك، ولا يجدون فيه [صفة][9] محصورة، وأما أهل البدع الجهمية، والمعتزلة كلها، والخوارج، فكلهم ينكرها، ولايحمل منها شيئًا

---

(١) انظر التمهيد لابن عبدالبر ج٧/ ١٢٩.
(٢) في التمهيد «من أن يحتاج فيه إلى»
(٣) في التمهيد «لم يؤنبهم».
(٤) في التمهيد «ولا أنكره عليهم مسلم».
(٥) انظر التمهيد لابن عبدالبر ج٧/ ١٣٤.
(٦) في التمهيد «لأن».
(٧) انظر التمهيد لابن عبدالبر ج، ٧/ ١٣٨-١٣٩.
(٨) في (ج) «أن الإقرار» والتصويب من التمهيد.
(٩) زيادة من التمهيد.

على الحقيقة، ويزعم أن من أقرَّ بها مشبِّه، وهم عند من أقرَّ بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون؛ بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله،/ وهم أئمة الجماعة»[1]. ص ٥٥

قال «أبوعمر»: «الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر، في هذه المسألة، وما أشبهها، الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديق بذلك، وترك التحديد والكيفية في شيء منه»[2].

قال أبوعمر: «روينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة والأوزاعي[3]، ومعمر بن راشد[4] في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أمروها كما جاءت»[5].

---

(١) انظر التمهيد لابن عبدالبر ج٧/ ١٤٥.

(٢) انظر التمهيد لابن عبدالبر ج٧/ ١٤٧.

(٣) عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبوعمرو، الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، مات سنة ١٥٧هـ، وروى له الجماعة.
انظر الكاشف ج٢/ ١٧٩، وتذكرة الحفاظ ج١/ ١٧٨ـ١٨٣، وتقريب التهذيب ج١/ ٤٩٣.

(٤) معمر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبوعُروة البصري، ثقة ثبت فاضل، من أهل البصرة، ولد واشتهر فيها، وسكن اليمن، أول من صنف باليمن، كان مولده سنة ٩٥هـ، وتوفي سنة ١٥٣هـ، وله ثمان وخمسون سنة.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ١٩٠ـ١٩١، والخلاصة ص٣٨٤، وتقريب التهذيب ج٢/ ٢٦٦، والأعلام ج٢/ ٢٧٢.

(٥) هكذا علقها ابن عبدالبر في الجامع ج٢/ ٩٦ دون أن يسندها. والذي جاء في التمهيد ج٧/ ١٤٩: «قال أبوداود وحدثنا الحسن بن محمد قال سمعت الهيثم ابن خارجة، قال: حدثني الوليد بن مسلم قال: سئل الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في =

قال «أبوعمر»: «ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات أو جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، فهو علم يدان به، وما أحدث بعدهم، ولم يكن له[1] أصل فيما جاء عنهم، فهو بدعة وضلالة»[2].

نقل المؤلف من كتاب الوصول لأبي عمر الطلمنكي إجماع المسلمين على أنه تعالى فوق السموات مستوياً على عرشه

وقال مثله الإمام «أبو عمر الطلمنكي» في كتابه الذي سماه «الوصول إلى معرفة الأصول» وكان في حدود المائة الرابعة وله التصانيف الكثيرة، والمناقب المأثورة[3]، قال: «وأجمع المسلمون من أهل السنة، على أن معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحو ذلك من القرآن، أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته، مستويًا[4]. على عرشه كيف شاء».

وقال أيضًا: «قال أهل السنة في قول الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] أن الاستواء من الله على عرشه المجيد، على الحقيقة لا على المجاز»[5].

نقل المؤلف من كتاب السنة للخلال إجماع أهل العلم على أنه تعالى فوق العرش

وقال «أبو بكر الخلال» فى «كتاب السنة» أخبرنا أبو بكر

= الصفات فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف».

(١) في (ج) «لهم» والتصويب من ذم التأويل لابن قدامة.

(٢) لم أجد هذا النص في التمهيد ولا في الجامع لابن عبدالبر. وانظر ذم التأويل لابن قدامة المقدسي ص٢١.

(٣) تقدمت ترجمته في ص١٧١.

(٤) في درء تعارض العقل والنقل «مستو».

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، واجتماع الجيوش الإسلامية ص١٤٢، ومختصر العلو للذهبي ص٢٦٤.

المروزي[١]، حدثنا محمد بن الصباح النيسابوري[٢] حدثنا سليمان بن داود، أبوداود الخفاف[٣]، قال: قال إسحاق بن إبراهيم بن/ راهويه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة، وفي قعور البحار، ورؤوس الآكام وبطون الأودية، وفي كل موضع، كما يعلم علم ما في السموات السبع، وما دون العرش، أحاط بكل شيء علمًا، فلا تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا حبة في ظلمات البر والبحر، إلا قد عرف ذلك كله وأحصاه، ولايعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره»[٤].

ظ ٥٥

---

(١) أحمد بن علي بن سعيد، أبو بكر المروزي، القاضي، ثقة حافظ، أصله من مرو، وقيل: أصله بغدادي، ولي قضاء حمص ونزلها، فحدث بها عن الإمام أحمد وغيره، مات سنة ٢٩٢ هـ، وله نحو من تسعين سنة.
انظر طبقات الحنابلة ج١/ ٥٢، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٦٦٣ ـ ٦٦٤، وتقريب التهذيب ج١/ ٢٢، والأعلام ج١/ ١٩٤.

(٢) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

(٣) سليمان بن داود، أبو داود الخفاف، النيسابوري من أصحاب الإمام أحمد، روى عن الإمام أحمد أشياء، وروى عن يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، صدوق.
انظر طبقات الحنابلة ج١/ ٤٢٤، والجرح والتعديل ج٤/ ١١٥.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل ج١/ ٣٤ ـ ٣٥ و ج٦/ ٢٦٠.
ومختصر العلو للذهبي ص ١٩٤، واجتماع الجيوش الإسلامية ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

نقل المؤلف من الرد على الجهمية لابن أبي حاتم كلام الأئمة في إنكارهم على الجهمية الذين أنكروا العلو والاستواء

وروى الإمام «عبد الرحمن بن أبي حاتم»[1] في كتاب «الرد على الجهمية» عن «سعيد بن عامر الضبعي»[2] إمام أهل البصرة[3] علمًا ودينًا، من طبقة شيوخ الشافعي وأحمد وإسحاق، أنه ذكر عنده الجهمية، فقال: هم شر قولاً من اليهود والنصارى، وقد اجتمع اليهود والنصارى، وأهل الأديان مع المسلمين، على أنَّ الله فوق العرش، وقالوا هم: «ليس عليه شيء»[4].

---

(١) الإمام الحافظ الناقد، شيخ الإسلام، أبو محمد، عبد الرحمن ابن الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ولد سنة ٢٤٠ هـ، ورحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية، وتوفي سنة ٣٢٧ هـ، له «الجرح والتعديل» و«التفسير» و«الرد على الجهمية» و«مناقب الشافعي» انظر طبقات الحنابلة ج٢/ ٥٥، والبداية والنهاية ج١١/ ٢٠٣-٢٠٤، ولسان الميزان ج٣/ ٤٣٢، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(٢) سعيد بن عامر الضبعي ـ بضم المعجمة وفتح الموحدة ـ أبو محمد البصري، ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم، من التاسعة، مات سنة ٣٠٨هـ، وله ست وثمانون سنة.
انظر الجرح والتعديل للرازي ج٤/ ٤٨ ـ ٤٩، وتقريب التهذيب ج١/ ٢٩٩، والكاشف ج١/ ٣٦٤.

(٣) البَصْرَةُ اسم بلد بالعراق، والبَصْرة الأرض الغليظة، وإنما سميت بهذا الاسم لغلظها وشدتها، وقيل غير ذلك.
انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ج٢/ ١٩٢، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣هـ، بمطبعة السعادة بمصر.

(٤) انظر خلق أفعال العباد للبخاري ص١٢٠، ضمن عقائد السلف. ودرء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٦١، واجتماع الجيوش الإسلامية ص ٢١٥، ومختصر العلو للذهبي ص ١٦٨.

وروى أيضًا عن «عبد الرحمن بن مهدي»[1] الإمام المشهور، وهو من هذه الطبقة، قال: «أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: إنَّ الله لم يكلم[2] موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وأن الله ليس على العرش، أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلوا»[3].

وعن «عاصم بن علي بن عاصم» شيخ البخاري وغيره، قال: «ناظرت جهميًا فَتَبين من كلامه أنه[4] لايؤمن أنَّ في السماء ربًا»[5].

---

(١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي، صاحب اللؤلؤ، ثقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، ولد سنة ١٣٥ هـ، ومات سنة ١٩٨هـ، وهو ابن ثلاث وستين سنة، روى له الجماعة، من التاسعة.
انظر تأريخ بغداد ج١٠/ ٢٤٠ ـ ٢٤٨، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢، وتقريب التهذيب ج١ / ٤٤٩، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص١٤٤، والأعلام ج٤/ ٣٣٩.

(٢) في (ج) «يكن» وهو تصحيف، وصوبتها من درء تعارض العقل والنقل.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ج١/ ١٢٠ ـ ١٢١، من طرق عنه مختصرًا.
وأخرجه البخاري مختصرًا في خلق أفعال العباد ضمن عقائد السلف ص١٢٩.
وذكره المؤلف في درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٦١.
وأورده الذهبي وصححه في مختصر العلو ص ١٦٩.
وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٢١٤.

(٤) في (ج) «أن» وصوبتها من درء تعارض العقل والنقل، ومختصر العلو للذهبي واجتماع الجيوش الإسلامية.

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦ / ٢٦١، واجتماع الجيوش الإسلامية ص٢١٨، ومختصر العلو للذهبي ص ١٧٩.

نقل المؤلف من كتاب الأسماء للبيهقي إثبات الأئمة علوه تعالى ص٥٦

وروى الحافظ «أبو بكر البيهقي»[١] بإسناد[٢] صحيح عن «ابن وهب»[٣]، قال: / كنا عند «مالك» فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله[٤] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه: ٥] كيف استوى؟ فأطرق[٥] مالك وأخذته الرحضاء[٦]، ثم رفع رأسه

---

(١) البيهقي الإمام الحافظ، العلامة، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي، ولد سنة ٣٨٤ هـ، في خسروجرد من قرى بيهق بنيسابور، رحل إلى بغداد ومكة وغيرها، كتب الحديث وحفظه من صباه، وانفرد بالإتقان و الحفظ و الضبط، وعمل كتبًا لم يسبق إليها «كالسنن الكبرى» و«الصغرى» و«شعب الإيمان» و«الأسماء والصفات» و«الاعتقاد» وغير ذلك، توفي سنة ٤٥٨هـ بنيسابور.

انظر البداية والنهاية ج١٢/ ١٠٠، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٩٨ ـ ٩٩، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٣٢، والأعلام ج١/ ١١٦.

(٢) قال البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» ص٥١٥: «أخبرنا أبو عبد الله، أخبرني أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران ثنا أبي حدثنا أبو الربيع ابن أخي رشدين بن سعد، قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: . . . . .».

(٣) عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ، عابد، من التاسعة، من أصحاب الإمام مالك، جمع بين الفقه والحديث والعبادة، له كتب منها «الجامع» ولد سنة ١٢٥ هـ، وتوفي بمصر سنة ١٩٧هـ. روى له الجماعة.

انظر الكاشف ج٢/ ١٤١، وتقريب التهذيب ج١/ ٤٦٠، والخلاصة ص ٢١٨، والأعلام ج٤/ ١٤٤.

(٤) في (ج) «يا أبا عبد» والتصويب من الأسماء والصفات.

(٥) أطرق: سكت ولم يتكلم، وأرخى عينيه ينظر إلى الأرض.

انظر القاموس المحيط ج٣/ ٢٦٦، ومختار الصحاح ص٣٩١.

(٦) الرُّحَضاءُ: العَرَقُ إثر الحمى، أو عرق يغسل الجلد كثرة.

انظر القاموس المحيط ج٢/ ٣٤٣.

فقال: الرحمن على العرش استوى، كما وصف نفسه، ولايقال كيف، وكيف عنه مرفوع وأنت صاحب بدعة، أخرجوه[١].

ورواه عنه[٢] يحيى بن يحيى النيسابوري[٣] الإمام، ولفظه: «فقال الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[٤].

وروى البيهقي أنا أبو بكر بن الحارث[٥]، أنا ابن حيان[٦]،

---

(١) انظر الأسماء والصفات للبيهقي ص٥١٥.
وقد سبق تخريج هذا الأثر في ص ١٧٣.

(٢) أي عن مالك.

(٣) يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري، روى عن زهير بن معاوية، والليث بن سعد وابن لهيعة، ومالك بن أنس، ثقة ثبت إمام، مات سنة ٢٢٦هـ على الصحيح.
انظر الجرح والتعديل ج٩/١٩٧، وتذكرة الحفاظ ج٢/٤١٥، وتقريب التهذيب ج٢/٣٦٠، وذكر أسماء التابعين للدارقطني ج١/٤٠٦.

(٤) انظر الأسماء والصفات للبيهقي ص٥١٦.
وقد سبق تخريجه في ص ١٧٣.

(٥) الإمام أبو بكر، أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحارث، التميمي الأصبهاني، المقري النحوي، الزاهد المحدث، نزيل نيسابور، حدث عن أبي الشيخ بن حيان الأصبهاني وطائفة، وحدّث عنه البيهقي، وآخرون، وتخرّج به أهل نيسابور في العربية، مات سنة ٤٣٠هـ، عن إحدى وثمانين سنة، وحدث بسنن الدارقطني.
انظر سير أعلام النبلاء ج١٧/٥٣٨.

(٦) هو أبو الشيخ الأصبهاني، الحافظ الكبير، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حَيَّان الأصبهاني، صاحب المصنفات، ولد سنة ٢٧٤هـ، أحد الأعلام وكان صالحًا خيرًا، قانتًا صدوقًا، مأمونًا ثقة متقنًا، صنف «التفسير» وكتاب «السنة» و«العظمة» وغيرها، مات سنة ٣٦٩هـ.
انظر تذكرة الحفاظ ج٣/٩٤٥ ـ ٩٤٧، ولسان الميزان ج٧/٦٤، وطبقات =

أنا أحمد بن جعفر بن نصر[1]، أنا يحيى بن يعلى[2]، سمعت نعيم ابن حماد، يقول: سمعت نوح بن أبي مريم[3]، يقول: «كنا عند أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ أول ماظهر إذ جاءته امرأة من ترمذ[4]،

= الحفاظ للسيوطي ص٣٨٢، والأعلام ج٤/ ١٢٠، ومعجم المؤلفين ج٦/ ١١٤.

(١) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

(٢) يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي، أبو زكريا، الكوفي، ثقة من صغار التاسعة، مات سنة ٢١٦ هـ.

انظر الجرح والتعديل ج٩/ ١٩٦ ـ ١٩٧، وميزان الاعتدال ج٤/ ٤١٥، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٦٠.

(٣) نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي، القرشي مولاهم قاضي مرو، مشهور بكنيته، ويعرف بالجامع، لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، قال أبوحاتم الرازي: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. مات سنة ١٧٣هـ.

انظر الجرح والتعديل ج٨/ ٤٨٤، والكاشف ج٣/ ٢٧٢، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٠٩، وكتاب الطبقات لأبي عمرو العصفري ص ٣٢٣.

تحقيق أكرم ضياء العمري، نشر دار طيبة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

(٤) تِرْمِذ: الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقول بفتح التاء، وبعضهم يقول بضمها، وبعضهم يقول بكسرها، والمتداول على لسان أهل تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم، وقيل: بكسر التاء والميم، وقيل غير ذلك.

وترمذ مدينة مشهورة، راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي، وإليها ينسب محمد بن عيسى الترمذي، الضرير صاحب الصحيح، أحد الأئمة في علم الحديث.

=

كانت تجالس جهمًا، فدخلت الكوفة[1]، فأظنني أقل ما رأيت عليها عشرة آلاف من الناس، تدع إلى بابها[2]، فقيل لها: إنّ هاهنا رجلاً قد نظر في المعقول، يقال له أبو حنيفة، فأتته، وقالت: أنت الذي تعلم الناس المسائل، وقد تركت دينك، أين إلهك الذي تعبده؟ فسكت عنها، ثم مكث سبعة أيام لايجيبها، ثم خرج إلينا[3]، وقد وضع كتابًا[4] أنَّ الله في السماء دون الأرض، فقال له رجل: أرأيت قول الله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: هو كما يكتب الرجل إلى الرجل أني معك، وهو[5] غائب عنه»[6].

نقل المؤلف من كتاب الفقه الأكبر عن أبي حنيفة تكفير من أنكر علوه تعالى

وروى «أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي»[7] «في الفقه

= انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(١) الكُوفَة: بالضم المصر المشهور، بأرض بابل من سواد العراق، وسميت الكوفة لاستدارتها، وقيل: لاجتماع الناس بها، وقيل غير ذلك.
انظر معجم البلدان للحموي ج٧/ ٢٩٥ـ٣٠٠، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤هـ.

(٢) في الأسماء والصفات «إلى رأيها».

(٣) في الأسماء والصفات «إليها».

(٤) في الأسماء والصفات «كتابين».

(٥) في الأسماء والصفات «تكتب إلى الرجل إني معك وأنت غائب عنه».

(٦) انظر الأسماء والصفات للبيهقي ص٥٣٩ ـ ٥٤٠.
قلت: هذه القصة لاتصح، فراويها نوح الجامع المتهم بالكذب، ونعيم بن حماد يخطئ كثيرًا، وقد أشار إلى ضعفها البيهقي بقوله: «إن صحت الحكاية عنه». انظر الأسماء والصفات للإمام البيهقي ص٥٤٠.

(٧) الحكم بن عبد الله بن مسلم، أبو مطيع البلخي، مولى قريش، الخراساني، =

الأكبر» قال: «سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض، قال: / قد كفر، لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وعرشه فوق سبع سموات، فقلت: إنه يقول على العرش استوى، ولكن لاندري العرش في السماء أم في الأرض، فقال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر»[1].

ظ٥٦

نقل المؤلف من كتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم إنكار العلماء على الجهمية وتأديبهم على ذلك

وروى ابن أبي حاتم، حدثنا علي بن الحسن بن مهران[2]، حدثنا بشار بن موسى[3] الخفاف، قال: جاء بشر بن

= القاضي الفقيه، صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كان بصيرًا بالرأي، علامة كبير الشأن، ولكنه واه في ضبط الأثر، وكان ابن المبارك يعظمه ويبجله لدينه وعلمه، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف. وقال البخاري: ضعيف صاحب رأي. وقال أبو حاتم الرازي: كان قاضي بلخ، وكان مرجئًا ضعيف الحديث. مات سنة ١٩٩هـ، عن أربع وثمانين سنة.

انظر الجرح والتعديل: ج٣/ ١٢١ ـ ١٢٢، وميزان الاعتدال ج١/ ٥٧٤، ٥٧٥، ولسان الميزان ج٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦.

(١) انظر مختصر العلو للذهبي ص١٣٦، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ج١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧ قال فيها: «وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جدًا، فمنه ماروى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه «الفاروق» بسنده إلى أبي مطيع البلخي، أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي...» إلى آخره.

وذكره الشيخ علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ١٠٢ ـ ١٠٣، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣هـ في حلب، وعزاه إلى شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي.

(٢) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

(٣) بشار بن موسى الخفاف، شيباني عجلي، بصري، نزل بغداد، ضعيف كثير =

الوليد[1] إلى أبي يوسف[2] رحمه الله، فقال: تنهاني عن الكلام، وبشر المريسي، وعلي الأحول[3]، وفلان يتكلمون.

فقال: ومايقولون؟ قال: يقولون: الله في كل مكان. فبعث أبو يوسف، وقال: عليَّ بهم. فانتهوا إليه، وقد قام بشر، فجيء بعلي الأحول، والشيخ، يعني: الآخر. فنظر أبو يوسف إلى الشيخ، فقال: لو أن فيك موضع أدب لأوجعتك، فأمر به إلى

= الغلط، كثير الحديث، من العاشرة.

انظر ميزان الاعتدال ج١/ ٣١٠ ـ ٣١١، وتقريب التهذيب ج١/ ٩٧.

(١) بشر بن الوليد الكندي الفقيه، أبو الوليد، أخذ الفقه عن أبي يوسف، تولى القضاء ببغداد للمأمون، وكان عابدًا، وفي آخر عمره خرف، وثقه الدارقطني، وقال صالح جزره: هو صدوق، ولكنه لايعقل، كان قد خرف. توفي سنة ٢٣٨ هـ.

انظر الفهرست لابن النديم ص٢٨٦، والجرح والتعديل: ج٢/ ٣٣٩، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص١٤٤، وميزان الاعتدال ج١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧، ولسان الميزان ج٢/ ٣٥.

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، أبو يوسف القاضي، صاحب أبي حنيفة، الكوفي البغدادي، ولد سنة ١١٣هـ بالكوفة، درس الفقه على أبي حنيفة، وحدث عنه محمد بن الحسن الشيباني، وبشر بن الوليد الكندي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم وتولى القضاء ببغداد في خلافة الهادي سنة ١٦٩هـ، وظل بها حتى وفاته سنة ١٨٢هـ، ومن مؤلفاته «كتاب الخراج» و «كتاب المخارج في الحيل» ولأبي يوسف إملاء رواه بشر بن الوليد القاضي.

انظر الفهرست لابن النديم ص٢٨٦، وتأريخ بغداد ج١٤/ ٢٤٢ ـ ٢٦٢، الجرح والتعديل ج٩/ ٢٠١ ـ ٢٠٢، والبداية والنهاية ج١٠/ ١٨٦ ـ ١٨٨، وتأريخ التراث العربي فؤاد سزكين ج١/ ٥١ ـ ٥٤، سير أعلام النبلاء ج٦/ ٢٩٠/ ٢٩٢.

(٣) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

الحبس، وضرب عليًا الأحول، وطوف[1] به»[2].

وقال ابن أبي حاتم أيضًا: حدثنا علي بن الحسن بن يزيد السلمي[3] سمعت أبي[4] يقول: سمعت هشام[5] بن عبيد الله الرازي يقول: «حبس رجل في التجهم فتاب، فجيء به إلى هشام ابن عبيد الله ليمتحنه، فقال له: أتشهد بأن الله على عرشه بائن من خلقه. قال: لا أدري ما بائن من خلقه. فقال: ردُّوه فإنه لم يتب بعد»[6] وهشام بن عبيد الله، هو أحد أعيان أصحاب «محمد بن الحسن»[7] صاحب أبي حنيفة الفقيه، وفي منزله مات محمد.

---

(١) في (ج) «وطرف به» وهو تصحيف، وصوبتها من مختصر العلو للذهبي، وفي اجتماع الجيوش الإسلامية «وطيف به».

(٢) انظر اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص٢٢٢، ومختصر العلو للذهبي ص١٥٤ ـ ١٥٥، قال الألباني: «بشار هذا ضعيف كثير الغلط».

(٣) في (ج) «السهيل» والتصويب من مختصر العلو للذهبي، ومن (ط) ج٢/ ٤٤٠.

(٤) لم أجدهما فيما بين يدي من المصادر، وقال الألباني: علي بن الحسن بن يزيد وأبوه لم أعرفهما. انظر مختصر العلو للذهبي ص١٨١.

(٥) هشام بن عبيد الله الرازي، محدث فقيه حنفي، وهو ثقة يحتج بحديثه، أخذ عن أبي يوسف ومحمد، صاحبي الإمام أبي حنيفة، وكان يقول: لقيت ألفًا وسبعمائة شيخ، وأنفقت في العلم سبعمائة ألف درهم، له «كتاب الصلاة».
انظر الجرح والتعديل ج٩/ ٩٧، وميزان الاعتدال ج٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، ولسان الميزان ج٦ / ١٩٥، والأعلام ج٨/ ٨٧.

(٦) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٦٥، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص١٤٠ ـ ١٤١، ومختصر العلو للذهبي ص١٨١.

(٧) محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني مولاهم، صاحب أبي حنيفة، قدم أبوه من الشام إلى العراق، وأقام بواسط فولد بها سنة ١٣٢هـ، ونشأ =

وقال ابن أبي حاتم[1]: «حدثنا محمد بن يحيى[2]، عن صالح بن[3] الضريس، قال: جعل عبد[4] الله بن أبي جعفر[5]

= بالكوفة وطلب الحديث، وجالس أبا حنيفة، وأخذ عنه فغلب عليه الرأي، ثم تفقه على أبي يوسف، وتولى القضاء في عهد الرشيد، وسكن بغداد وحدث بها، فروى عنه الشافعي وهشام بن عبيد الله الرازي وطائفة، وصنف الكتب الكثيرة منها «الجامع الكبير» و «الجامع الصغير» وغيرهما، توفي بالري سنة ١٨٩هـ، وهو ابن ثمان وخمسين سنة.
انظر تأريخ بغداد ج٢/ ١٧٢ ـ ١٨٢، والفهرست لابن النديم ص٢٨٨، والبداية والنهاية ج١٠/ ٢١٠، والجواهر المضية في طبقات الحنفية ج٣/ ١٢٢ ـ ١٢٧، ومناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه ص٥٠ ـ ٦٠، والأعلام ج٦/ ٨٠.

(١) في (ج) «ابن حاتم» وصوبتها من درء تعارض العقل والنقل.

(٢) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذّهْلي، أبو عبد الله النيسابوري، ثقة حافظ جليل، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٨ هـ على الصحيح، وله ٨٦ سنة.
انظر الجرح والتعديل ٨/ ١٢٥، وتقريب التهذيب ج٢/ ٢١٧، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢.

(٣) صالح بن الضريس، أخو يحيى الضريس، عم أبي محمد بن أيوب، روى عن الفضيل بن عياض، ويحيى بن الضريس، روى عنه محمد بن أيوب، ومحمد بن يحيى الذهلي، كما في هذا الأثر، ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً.
انظر الجرح والتعديل ج٤/ ٤٠٦.

(٤) في (ج) «عبيد الله» وهذا تصحيف وصوبتها من درء تعارض العقل والنقل، ومختصر العلو للذهبي، وميزان الاعتدال.

(٥) عبد الله بن أبي جعفر الرازي، صدوق يخطئ ، من التاسعة.
انظر ميزان الاعتدال ج٢/ ٤٠٤، والكاشف ج٢/ ٧٨، وتقريب التهذيب ج١/ ٤٠٧، والخلاصة ص١٩٤.

ص٥٧ الرازي، / يضرب قرابةً [له][1] بالنعل على رأسه، يرى رأي جهم، ويقول: لا . حتى تقول: الرحمن على العرش استوى، بائن من خلقه»[2].

نقل المؤلف من عقيدة الإمام الطحاوي عقيدة أهل السنة والجماعة

وقال الإمام «أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة[3]، الطحاوي» في العقيدة المشهورة له، التي قال في أولها: «ذكر[4] بيان [عقيدة أهل][5] السنة والجماعة، على مذهب فقهاء [الملة][6] أبي حنيفة . . . وأبي يوسف . . . ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم . . . نقول: في توحيد الله معتقدين . . . أن الله

---

(١) زيادة من درء تعارض العقل والنقل، ومختصر العلو للذهبي.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٦٥، ومختصر العلو للذهبي ص١٧٢ ـ ١٧٣، واجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٢١.

(٣) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، أبو جعفر الطحاوي، نسبة إلى قرية بصعيد مصر، الفقيه الحنفي، صاحب المصنفات المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات، الحفاظ الجهابذة، توفي سنة ٣٢١هـ، وكان مولده سنة ٢٣٧ هـ وقيل سنة ٢٣٩ هـ، وله «معاني الآثار» و«بيان أهل السنة والجماعة» المشهورة بعقيدة الطحاوي وغير ذلك من المؤلفات.

انظر البداية والنهاية ج١١/ ١٨٦، وتاريخ مولد العلماء ج٢/ ٦٥٠، وتاريخ دمشق لابن عساكر ج٢/ ١٧٦، والمنتظم لابن الجوزي ج٦/ ٢٥٠، والنجوم الزاهرة ج٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ولسان الميزان ج١/ ٢٧٤ ـ ٢٨٢، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٣٣٩.

(٤) في بيان السنة والجماعة «هذا ذكر».

(٥) زيادة من بيان السنة والجماعة.

(٦) زيادة من بيان السنة والجماعة، وهي بياض في (ج) بمقدار كلمة.

تعالى واحد لاشريك له، ولاشيء مثله ... مازال بصفاته قديمًا قبل خلقه ... وأن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على نبيه وحيًا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقًا، وأيقنوا أنه كلام الله على الحقيقة، ليس بمخلوق[1] ... فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر، فقد كفر ... والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة، ولاكيفية ... وكل ماجاء في ذلك من الحديث الصحيح، عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لاندخل في ذلك متأولين بآرائنا ... ولايثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن[2] رام ماحظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه، عن خالص التوحيد ... وصحيح الإيمان، ومن لم يتوق النفي والتشبيه زلّ ولم يصب التنزيه» إلى أن قال: «والعرش والكرسي حق، كما بين[3] في كتابه، وهو [جل جلاله][4] مستغن عن العرش وما دونه، محيط [بكل][5] شيء وفوقه»[6].

نقل المؤلف عن العلماء والأئمة إثبات علوه تعالى وإنكارهم على الجهمية المعطلة

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبي هارون[7]،

---

(١) في (ج) «مخلوق» والتصويب من بيان السنة والجماعة.

(٢) في بيان السنة والجماعة «ومن».

(٣) في بيان السنة والجماعة «كما بين الله تعالى في كتابه العزيز».

(٤) زيادة في بيان السنة والجماعة.

(٥) زيادة في بيان السنة والجماعة.

(٦) انظر بيان السنة والجماعة للإمام الطحاوي ـ المشهور بعقيدة الطحاوي ـ ص٢ ـ ٦، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤هـ، المطبعة العلمية بحلب، والنقل بتصرف.

(٧) محمد بن خالد، أبو هارون الخراز الرازي، وهو صدوق، كان يختم القرآن =

محمد بن خالد، عن يحيى بن المغيرة[1]، قال: سمعت جرير[2] ابن عبد الحميد،/ يقول: «كلام الجهمية أوله عسل[3] وآخره سم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله»[4]. ظ٥٧

وروى «عبد الله بن أحمد بن حنبل»[5] في كتاب «السنة» وروى غيره بأسانيد صحيحة، عن عبد الله بن المبارك، الذي

= في يوم وليلة. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وأبي زرعة.
انظر الجرح والتعديل ج٧/ ٢٤٥.

(١) يحيى بن مغيرة السعدي الرازي، روى عن أيوب بن سبار، وعطاف بن خالد، وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي، وجرير، وابن المبارك وغيرهم.
قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سألني يحيى بن معين عن يحيى بن المغيرة، فقلت: كتبنا عنه، فقال: لم أر أحدًا آثر عند جرير منه.
وقال أبو حاتم الرازي فيه: رازي صدوق.
انظر الجرح والتعديل ج٩ / ١٩١.

(٢) جرير بن عبد الحميد بن قرط - بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة - الضبي الكوفي الرازي، نزيل الرّي وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ١٨٨هـ.
انظر تأريخ بغداد ج٧/ ٢٥٣، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٢٧١ - ٢٧٢، وتقريب التهذيب ج١/ ١٢٧، والأعلام ج٢/ ١١٩.

(٣) في (ج) «عل» وهو تصحيف وصوبتها من درء تعارض العقل والنقل، ومختصر العلو للذهبي.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦ / ٢٦٥، ومختصر العلو للذهبي ص١٥١، واجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٢٠.

(٥) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن، ولد الإمام، ثقة، من الثانية عشرة، مات سنة ٢٩٠هـ، وله بضع وسبعون سنة.
انظر تذكرة الحفاظ ج٢/ ٦٦٥ - ٦٦٦، والكاشف ج١/ ٧١، والمنهج الأحمد ج١/ ٢٠٦ - ٢٠٩، وتقريب التهذيب ج١ / ٤٠١.

يقال له: أمير المؤمنين في كل شيء، لجلالته في أنواع الفضائل، أنه قيل له: بماذا نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سمواته على عرشه، بائن من خلقه، ولانقول كما تقول الجهمية: إنه هاهنا في الأرض[1] . وهكذا قال الإمام أحمد أيضًا .

وروى عبد الله بن أحمد أيضًا، عن عبد الله بن المبارك، أن رجلاً قال له: «يا أبا عبد الرحمن، قد خفت الله من كثرة ما أدعوه على الجهمية . قال: لاتخف . فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء»[2] .

وروى أيضًا عن سليمان بن حرب[3] الإمام، قال: سمعت حماد بن زيد، وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: «إنما يحاولون أن

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ج١/ ١١١ بسنده عن عبد الله بن المبارك.
وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد، ضمن عقائد السلف ص١٢٠.
والدارمي في الرد على الجهمية ص٢٣.
وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص٥٣٨.
وذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢١٣ ـ ٢١٤، وقال فيه: «وقد صح عنه صحة قريبة من التواتر».

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ج١/ ١١٢، بسنده عن عبد الله بن المبارك، وفي سنده مجهول، وبقية رجاله ثقات.

(٣) سليمان بن حرب الأزدي، البصري، القاضي بمكة، ثقة إمام حافظ، من التاسعة، مات سنة ٢٢٤هـ، وله ثمانون سنة.
انظر تأريخ بغداد ج٩/ ٣٣ ـ ٣٧، والجرح والتعديل ج٤/ ١٠٨ ـ ١٠٩، وشذرات الذهب ج٢/ ٥٤، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٢٢.

يقولوا ليس في السماء شيء»[1] .

وكذا رواه ابن أبي حاتم عن أبيه[2] عن سليمان، ولفظه: «إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله»[3] .

ورواه «الطبراني»[4] في «كتاب السنة» عن العباس بن الفضل

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ج١/ ١١٧ ـ ١١٨.
وأورده المؤلف وصححه في الفتوى الحموية ص٥٦.
وأورده أيضًا المؤلف وصححه في درء تعارض العقل والنقل ج٦ / ٢٦١.

(٢) محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الأئمة الحفاظ، حافظ للحديث من أقران البخاري ومسلم، ولد في الري سنة ١٩٥هـ، ورحل إلى العراق والشام ومصر وبلاد الروم، كان مشهورًا بالعلم، مذكورًا بالفضل، له مصنفات منها «طبقات التابعين» وكتاب «الزينة» توفي في بغداد سنة ٢٧٧هـ.
انظر تأريخ بغداد ٢/ ٧٣ ـ ٧٧، وطبقات الحنابلة ج١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦، وتذكرة الحفاظ ج٢/٥٦٧ ـ ٥٦٩، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٥٩، والأعلام ج٦/ ٢٧.

(٣) أخرجه الذهبي في العلو. انظر مختصر العلو ص١٤٦ ـ ١٤٧.
وقال الألباني: «إسناده صحيح».

(٤) أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني، منسوب إلى طبرية الشام، من كبار المحدثين، صاحب المعاجم الثلاثة، الكبير، والأوسط، والصغير، وله كتاب «السنة» وكتاب «مسند الشاميين»، وغير ذلك من المصنفات المفيدة، عمر مائة سنة، ولد سنة ٢٦٠هـ، وتوفي بأصبهان سنة ٣٦٠هـ، ويقول الدكتور محمد رشاد سالم ـ رحمه الله ـ في حاشية منهاج السنة ج٢ / ٣٦٥: «كتب المعلق مستجي زاده فوق عبارة «وكتاب السنة» ـ للطبراني ـ مايلي: «وعندي لله الحمد هذا الكتاب وطالعته كرارًا ومرارًا».
انظر البداية والنهاية لابن كثير ج١١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨، والأعلام ج٣/ ١٨١، وطبقات المفسرين للداودي ج١/ ١٩٨ ـ ٢٠١، وتأريخ التراث العربي فؤاد =

الأسفاطي[1] عن سليمان بن حرب، سمعت حماد بن زيد، سمعت أيوب السختياني[2]، وذكر المعتزلة، فقال: إنما مدار المعتزلة أن يقولوا: ليس في السماء شيء»[3].

وحماد بن زيد وهو الإمام المطلق في زمن مالك والثوري والليث وكان يقال: إنه أعلم الناس بما يدخل في السنة من الحديث[4]، وهو / صاحب «أيوب السختياني» الذي قال فيه ص٥٨

= سزكين ١/ ١/ ٣٩٣ ـ ٣٩٦، وفيات الأعيان ج٢/ ٤٠٧.

(١) العباس بن الفضل الأسفاطي، بفتح الهمزة وسكون السين المهملة، وفتح الفاء، وبعد الألف الساكنة طاء مهملة، وهذه النسبة إلى بيع الأسفاط وعملها، وينسب إليها العباس بن الفضل الأسفاطي البصري، سمع أبا الوليد الطيالسي وعلي بن المديني وغيرهما، روى عنه أبو القاسم الطبراني. وكانت وفاته سنة ٢٨٣ هـ.
انظر اللباب في تهذيب الأسماء لابن الأثير ج١/ ٥٤، دار صادر بيروت، بدون تاريخ للطبع وسير أعلام النبلاء للذهبي ج١٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٢) أيوب بن أبي تميمة كيسان، السختياني، بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة، ثم تحتانية وبعد الألف نون، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، مات سنة ١٣١هـ، وله خمس وستون سنة. روى عن أنس بن مالك وعن الحسن وروى عنه الثوري وشعبة وحماد بن زيد.
انظر الجرح والتعديل ج٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، وتقريب التهذيب ج١/ ٨٩، وتذكرة الحفاظ ج١/ ١٣٠ ـ ١٣٢.

(٣) أخرجه الذهبي في مختصر العلو ص١٣٢ ـ ١٣٣، ثم قال في إسناده: «هذا إسناد كالشمس وضوحًا، وكالأسطوانة ثبوتًا، عن سيد أهل البصرة وعالمهم».

(٤) قال عبد الرحمن بن مهدي: لم أر أحدًا قط أعلم بالسنة، ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد.
انظر الجرح والتعديل ج٣/ ١٣٨.

مالك، لما قيل له: حدثت عنه وهو عراقي، فقال: ماحدثكم عن أيّوب أحد إلا وأيوب أفضل منه .

وأهل العلم والسنة بالبصرة متبعون لأيوب، وابن عون ويونس بن عبيد[1]، ثم لحماد بن زيد وحماد بن سلمة ونحوهم.

ومذهب السنة الذي يحكيه الأشعري في «مقالاته» عن أهل السنة والحديث، أخذ جملته عن «زكريا بن يحيى الساجي»[2] الإمام الفقيه عالم البصرة، في وقته، وهو أخذه عن أصحاب حماد وغيرهم، فيه ألفاظ معروفة من ألفاظ «حماد بن زيد»

---

(١) يونس بن عبيد بن دينار العبدي، مولاهم، أبو عبد الله البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، الحافظ، أحد الأئمة الأعلام، روى عنه شعبة، والحمادان، والسفيَانان وغيرهم، مات سنة ١٣٩هـ، روى له الجماعة.
انظر طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ج١/٢٢٨ ـ ٢٢٩، وتذكرة الحفاظ ج١/ ١٤٥ ـ ١٤٦، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٨٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٦٩.

(٢) زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الضبي البصري، أبو يحيى، المعروف بالسَّاجي ـ بالسين المهملة والجيم ـ منسوبًا إلى السَّاج وهو نوع من الخشب كان يصنعه ويبيعه، ثقة فقيه محدث، كان أحد الأئمة الفقهاء الحفاظ الثقات، شيخ أبي الحسن الأشعري في السنة والحديث، وعنه أخذ الأشعري مقالة أهل الحديث، وله كتاب جليل في «علل الحديث» وصنف كتابًا «في اختلاف الفقهاء» مات سنة ٣٠٧هـ وقد قارب التسعين.
انظر البداية والنهاية ج١٢/ ١٤٠، وطبقات علماء الحديث ج٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٣١٦ ـ ٣١٧، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٧٠٩ ـ ٧١٠، وتقريب التهذيب ج١/ ٢٦٢، ولسان الميزان ج٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩.

كقوله «يدنو من خلقه كيف يشاء» ثم أخذ الأشعري تمام ذلك عن الإمام أحمد لما قدم بغداد، وإن كان زكريا بن يحيى وطبقته هم أيضًا من أصحاب أحمد في ذلك .

وقد ذكر «أبو عبد الله بن بطة»[1] في «إبانته الكبرى» عن «زكريا بن يحيى الساجي» جمل مقالات أهل السنة[2]، وهي تشبه ماذكره الأشعري في «مقالاته» وكان الساجي شيخ الأشعري، الذي أخذ عنه الفقه والحديث والسنة، وكذلك ذكر أصحابه[3] .

وروى «عبد الله»، عن «عباد بن العوام» الواسطي[4]، قال:

---

(١) أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العُكْبَري، المعروف بابن بطة، ولد في عُكْبَرَى سنة ٣٠٤هـ، ثم رحل في طلب العلم، عالم بالحديث، فقيه، من كبار الحنابلة، وله مصنفات كثيرة منها «الإبانة الكبرى» و«الإبانة الصغرى» و«السنن» وغيرها وكانت وفاته بعكبرى سنة ٣٨٧هـ.
انظر تأريخ بغداد ج١٠/ ٣٧١ ـ ٣٨٥، وطبقات الحنابلة ج٢/ ١٤٤ ـ ١٥٣، والبداية والنهاية ج١١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤، والأعلام ج٤/ ١٩٧ .

(٢) انظر الإبانة الكبرى لابن بطة ج١/ ٢٥ ـ ٢٦، ٢٨، ١٠٢، ١٠٣، ٢١٢ تحقيق رضا بن نعسان معطي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، طبع آلة كاتبة سنة ١٤٠٣هـ.
ومختصر العلو للذهبي ص ٢٢٣ .

(٣) انظر على سبيل المثال تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص ١٢٤ .

(٤) الإمام المحدث عباد بن العوام بن عمر الكلابي، مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة، روى عنه أحمد بن حنبل وغيره، وثقه يحيى بن معين وغيره.
انظر تأريخ بغداد ج١١/ ١٠٤ ـ ١٠٦، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٧٧، وطبقات علماء الحديث ج١ / ٣٨٣، وتقريب التهذيب ج١ / ٣٩٣ .

«كلمت «بشر المريسي»، وأصحاب بشر، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا: ليس في السماء شيء»[1] .

وقال الإمام «أحمد»: حدثنا «شريح بن النعمان»[2] قال: سمعت «عبد الله بن نافع الصائغ»[3] سمعت «مالك بن أنس» يقول: «الله في السماء وعلمه في كل مكان لايخلو من علمه مكان»[4] / .

ظ٥٨

---

(١) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد بإسناده عن عباد بن العوام الواسطي في كتاب السنة ج١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، ١٧٠ .
وفي إسناد عبد الله بن أحمد يحيى بن إسماعيل الواسطي روى عنه جمع من الثقات ولم يوثق.
قال فيه ابن حجر: مقبول كما في التقريب ج٢ / ٣٤٢.
وأورده المؤلف في الفتوى الحموية الكبرى ص٥٦ ـ ٥٧ .
وذكره الإمام الذهبي في العلو بزيادة «أرى أن لايناكحوا ولايوارثوا».
انظر مختصر العلو ص ١٥٤.

(٢) شريح بن النعمان الصائدي، الكوفي، صدوق، من الثالثة.
انظر الكاشف ج٢ / ٩، والخلاصة ص١٦٥، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٥٠.

(٣) عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ، المخزومي مولاهم، أبو محمد المدني، ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، من كبار العاشرة مات سنة ٢٠٦هـ وقيل بعدها، روى عن مالك وابن أبي ذئب، وثقه يحيى بن معين.
انظر التاريخ للبخاري ج٥/ ٢١٣، والجرح والتعديل ج٥/ ١٨٣ ـ ١٨٤، والكاشف ج٢/ ١٣٦، وتقريب التهذيب ج١/ ٤٥٦، والخلاصة ص٢١٦.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ج١/ ١٠٦ ـ ١٠٧، ١٧٤ .
وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج٣/ ٤٠١ ـ ٤٠٢ ولكن جاء فيهما من طريق سريج بن النعمان بسين مهملة بعدها راء بعدها ياء بعدها جيم ـ وهو ثقة يهم قليلاً كما في التقريب ج١/ ٢٨٥.

=

وروى «أبو بكر البيهقي» في كتاب «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن «الأوزاعي» قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»[1].

وقال الخلال في كتاب «السنة»: «أخبرني «الميموني»[2] أنه

= وأخرجه الآجري في الشريعة ص ١٨٩ عن الإمام أحمد بن حنبل عن شريح بن النعمان عن عبد الله بن نافع عن مالك بن أنس.
وأخرجه أبو داود في مسائل الإمام أحمد ضمن عقائد السلف ص١٠٤ ـ ١٠٥ من طريق شريح بن النعمان.
وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص ١٤١ من طريق شريح بن النعمان.
وأخرجه الذهبي في العلو. انظر مختصر العلو للذهبي ص ١٤٠.
وقال الألباني: «سنده صحيح».
وأورده المؤلف في درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، وقال: «وكل هذه الأسانيد صحيحة».

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص٥١٥ بسنده عن الأوزاعي.
وأورده المؤلف في الفتوى الحموية الكبرى ص٤٣.
وقال: «روى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن الأوزاعي» ثم ذكره.

(٢) عبد الملك بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران الجزري ثم الرّقي، أبو الحسن الميموني، ثقة فاضل تلميذ الإمام أحمد، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة، كان عالم الرقة ومفتيها في زمانه، من كبار الأئمة، مات سنة ٢٧٤هـ، وقد قارب المائة.
انظر الجرح والتعديل ج٥/ ٣٥٨، وطبقات الحنابلة ج١/ ٢١٢ ـ ٢١٦، وسير أعلام النبلاء ج١٣/ ٩٠، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤، وتقريب التهذيب ج١/ ٥٢٠.

قال: سألت أبا عبد الله، يعني «أحمد بن حنبل» ماتقول فيمن قال: إن الله [ليس][1] فوق العرش؟ قال: كلامهم كله يدل[2] على الكفر[3].

وقال: أنا «يوسف بن موسى»[4] أن أبا عبد الله «أحمد بن حنبل» قيل له: «... والله تبارك وتعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكل مكان؟ قال: نعم، على عرشه لايخلو الشيء من علمه[5]».

---

(١) زيادة من اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم.

(٢) في اجتماع الجيوش «يدور».

(٣) عزاه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٠٠ إلى الخلال في كتاب السنة.

(٤) يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي شيخ أبي بكر الخلال، أصله من الأهواز، نزيل الري ثم بغداد، وحدث بها عن جرير بن عبد الحميد وغيره، وروى عنه البخاري، وإبراهيم الحربي، صدوق، ونقل عن الإمام أحمد أشياء، مات سنة ٢٥٣ هـ.
انظر طبقات الحنابلة ج١/ ٤٢١، والكاشف ج٣/ ٣٠١، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٨٣، والخلاصة ص ٤٤٠.

(٥) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج٣/ ٤٠١ ـ ٤٠٢.
وذكره أبو يعلى في طبقات الحنابلة ج١/ ٤٢١.
وأورده ابن قدامة في إثبات صفة العلو ص١١٦.
وعزاه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٠٠ إلى الخلال في كتاب السنة، وقال إسناده صحيح.
وأورده الذهبي في العلو عن يوسف بن موسى القطان.
انظر مختصر العلو للذهبي ص١٨٩ ـ ١٩٠.
وقال الألباني: «الإسناد صحيح».

وقال الشيخ «أبو بكر النقاش[1] صاحب «التفسير» و«الرسالة»: حدثنا «أبو العباس السّراج»[2] سمعت «قتيبة بن سعيد»[3] يقول: «هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى

---

(١) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون، النقاش أبو بكر، عالم بالقرآن وتفسيره، أصله من الموصل ونشأ ببغداد، ولد سنة ٢٦٦ هـ، ومن كتبه «شفاء الصدور» في التفسير، و«الإشارة في غريب القرآن والسنة» و«دلائل النبوة» وهو مع جلالته غير محتج به في الحديث، وكانت وفاته في سنة ٣٥١هـ.

انظر تأريخ بغداد ٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٥، والفهرست لابن النديم ص٥٠، والبداية والنهاية ج١١/ ٢٥٨، وطبقات علماء الحديث ج٣/ ١٠٢ ـ ١٠٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ج٢/ ٢٧٠، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٧١، والأعلام ج٦/ ٨١.

(٢) محمد بن إسحاق بن إبراهيم، الثقفي مولاهم، النيسابوري، أبو العباس، المعروف بالسرّاج ـ بتشديد الراء ـ كان إمامًا حافظًا ثقة، أحد الأئمة الثقات الحفاظ، صاحب «المسند» و «التأريخ» سمع قتيبة بن سعيد وغيره، ولد سنة ٢١٦هـ، توفي سنة ٣١٣هـ بنيسابور، عن بضع وتسعين.

انظر طبقات الشافعية للسبكي ج٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠، والبداية والنهاية ج١١/ ١٦٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ٣٢٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٣١٤.

(٣) قتيبة بن سعيد بن جميل ـ بفتح الجيم ـ بن طريف الثقفي، أبو رجاء، البَغْلاني ـ بفتح الموحدة وسكون المعجمة ـ من أهل بغلان وهي قرية من قرى بلخ، قالوا: اسمه يحيى ولقبه قتيبة وقيل: اسمه علي، ثقة ثبت، روى عنه محمد بن إسحاق السراج، وغيره، مات سنة ٢٤٠هـ، عن تسعين سنة، وروى له الجماعة.

انظر تأريخ بغداد ج١٢/ ٤٦٤ ـ ٤٧٠، وطبقات الحنابلة ج١/ ٢٥٧، وتقريب التهذيب ج٢/ ١٢٣، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ١٩٨.

ﭐلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [سورة طه: ٥][١].

نقل المؤلف عن ابن أبي حاتم مذهب أهل السنة في أصول الدين

وقال « عبد الرحمن بن أبي حاتم»: «في الاعتقاد» المشهور عنه في السنة، سألت «أبي وأبا زرعة»[٢] عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار[٣]* وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار[٤]* حجازاً وعراقاً ومصراً[٥] وشاماً ويمناً، فكان من مذاهبهم[٦]: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته» . إلى أن قال: «وأن الله على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بلا كيف، أحاط / بكل شيء علمًا»[٧].

ص٥٩

---

(١) ذكره المؤلف في درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٦٠.
وأخرجه الذهبي في مختصر العلو ص ١٨٧.
وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢٣١.

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي، أبو زرعة الرازي، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، إمام حافظ ثقة، مشهور، ولد سنة ٢٠٠هـ، قال أحمد: ماجاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه، ولا أحفظ من أبي زرعة. مات سنة ٢٦٤هـ، عن أربع وستين سنة.
انظر تأريخ بغداد ج١٠/٣٢٦ ـ ٣٣٧، الجرح والتعديل ج٥/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦، وتقريب التهذيب ج١/ ٥٣٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٣) في (ج) «الأنصار» والتصويب من أصل السنة واعتقاد الدين.

(٤) مابين النجمتين ساقط من (ج).

(٥) في (ج) «ومصر» والتصويب من أصل السنة واعتقاد الدين.

(٦) في أصل السنة واعتقاد الدين «مذهبهم».

(٧) انظر أصل السنة واعتقاد الدين، لأبي محمد بن أبي حاتم الرازي ص٣٩ ـ =

نقل المؤلف من كتاب «الحجة» للشيخ نصر المقدسي اعتقاد أهل السنة بأن الله مستو على عرشه بائن من خلقه

وذكر هذا الشيخ «نصر المقدسي» في كتاب «الحجة على تارك المحجة» له وقال أيضًا في هذا الكتاب: «إن قال قائل قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام؛ من اتباع كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وما أجمع عليه الأئمة والعلماء، والأخذ بما عليه أهل السنة والجماعة، فاذكر مذاهبهم، وما أجمعوا عليه من اعتقادهم، ومايلزمنا من المصير إليه من إجماعهم، فالجواب: أن الذي أدركتُ عليه أهل العلم، ومن لقيتهم وأخذتُ عنهم، ومن بلغني قولهم(١) من غيرهم..» فذكر جمل اعتقاد أهل السنة، وفيه: «وأن الله مستو على عرشه بائن من خلقه، كما قال في كتابه: ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢]، ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾﴾ [الجن: ٢٨]»(٢).

= ٤٠، تحقيق محمد عزيز شمس، نشر ضمن مجلة الجامعة السلفية بالهند بنارس، في المجلد الخامس عشر، العدد السابع في شهر رمضان المبارك ١٤٠٣هـ - يوليو ١٩٨٣م.

وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ج١/ ١٧٦ - ١٧٧.

وأخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو ص١٢٥ - ١٢٦.

وأورده المؤلف في درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٥٧.

وأخرجه الذهبي في العلو، انظر مختصر العلو ص ٢٠٤.

وقال الألباني: «هذا صحيح ثابت، عن أبي زرعة وأبي حاتم رحمة الله عليهما».

(١) في درء تعارض العقل والنقل والصواعق المرسلة «قوله».

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٥١، والصواعق المرسلة لابن القيم ج٤/ ١٢٨٥.

نقل المؤلف من عقيدة الحافظ أبي نعيم الأصبهاني إثبات علوه تعالى على جميع خلقه

وقال الحافظ «أبو نعيم الأصبهاني»[1] في عقيدة جمعها في أولها: «طريقتنا طريقة[2] المتبعين للكتاب والسنة وإجماع[3] الأمة» قال: «فمما[4] اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت[5] عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله [عليه][6] يقولون بها ويثبتونها، من غير تكييف ولاتمثيل ولاتشبيه، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لايختلط[7] بهم ولايمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه من دون أرضه وخلقه»[8].

نقل المؤلف من اعتقاد الإمام معمر الأصبهاني الذي أوصى به ثبوت علوه واستوائه تعالى على عرشه

وقال الإمام العارف «معمر بن أحمد الأصبهاني»[9] مفتي

---

(١) أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، أبو نُعيم الأصبهاني، الحافظ الكبير، ذو التصانيف الكثيرة الشهيرة، أحد الأعلام، حافظ مؤرخ، صدوق في الحفظ والرواية، ولد بأصبهان سنة ٣٣٦ هـ، وتوفي بها سنة ٤٣٠هـ، من تصانيفه «حلية الأولياء» و «معجم الصحابة» و «طبقات المحدثين والرواة» و «دلائل النبوة» و «ذكر أخبار أصبهان».
انظر البداية والنهاية ج١٢/٤٨ ـ ٤٩، وطبقات الشافعية للأسنوى ج٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وتذكرة الحفاظ ج٣/ ١٠٩٢ ـ ١٠٩٨، ولسان الميزان ج١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢، والأعلام ج١/ ١٥٧.

(٢) في مختصر العلو «طريقة السلف».

(٣) في درء تعارض العقل والنقل «وإجماع سلف الأمة».

(٤) في (ج) «فما» وصوبتها من درء تعارض العقل والنقل والصواعق المرسلة.

(٥) في (ج) «تثبت» والتصويب من الحموية ومختصر العلو للذهبي والصواعق المرسلة.

(٦) زيادة من درء تعارض العقل والنقل والصواعق المرسلة ومختصر العلو للذهبي.

(٧) في درء تعارض العقل والنقل، والحموية، والصواعق المرسلة، ومختصر العلو «لايحل».

(٨) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٥٢، والحموية الكبرى ص٦٣، والصواعق المرسلة لابن القيم ج٤/ ١٢٨٥ ـ ١٢٨٦، ومختصر العلو للذهبي ص ٢٦١.

(٩) أبو منصور معمر بن أحمد بن محمد بن زياد الأصبهاني، كان شيخ الصوفية في زمانه بأصبهان، روى عن أبي القاسم الطبراني المحدث وغيره، له «رسالة =

الصوفية العارفين، في أواخر المائة الرابعة في بلاده، قال: «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ماكان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل / المعرفة والتصوف، من المتقدمين والمتأخرين» قال فيها: «وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ولاتشبيه ولاتأويل، والاستواء معقول، والكيف فيه مجهول، وأن الله عز وجل مستو على عرشه بائن من خلقه، والخلق منه بائنون، بلا حلول ولا ممازجة، ولا اختلاط ولا ملاصقة، لأنه المنفرد البائن من الخلق، الواحد الغني عن الخلق، وأن الله عز وجل سميع بصير، عليم، خبير، يتكلم، ويرضى ويسخط، ويضحك ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكًا، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء، فيقول: «هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر»[١] . قال: «ونزوله[٢] إلى السماء بلا كيف ولاتشبيه ولاتأويل، فمن أنكر النزول أو تأول[٣] فهو مبتدع ضال»[٤] .

ظ ٥٩

= في التصوف» توفي في سنة ٤١٨هـ.
انظر تذكرة الحفاظ ج٤/ ١٢٢٧، والعبر ج٣/ ١٢٩، وشذرات الذهب ج٣/ ٢١١، وتأريخ التراث العربي فؤاد سزكين ج١/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

(١) سبق تخريجه ص١٢١.
(٢) في درء تعارض العقل والنقل، والحموية والصواعق المرسلة «ونزول الرب».
(٣) في درء تعارض العقل والنقل «وتأول».
(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧، والحموية الكبرى ص٦٤ ـ ٦٥، والصواعق المرسلة لابن القيم ج٤/ ١٢٨٩ ـ ١٢٩٠، ومختصر العلو =

نقل المؤلف إثبات علو الرب تعالى عن الإمام عبدالقادر الجيلي من كتابه «الغنية»

وقال الشيخ الإمام العارف، أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي[(١)]، في كتاب «الغنية» له: «أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار، فهو أن تعرف وتتيقن[(٢)] أن الله[(٣)] واحد أحد»[(٤)] إلى أن قال: «وهو بجهة العلو مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة: ٥][(٥)]» . «... ولايجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ / ۝٥﴾[(٦)]» [طه: ٥] وذكر آيات وأحاديث، إلى أن قال: «وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير

ص ٦٠

= للذهبي ص٢٦٢.

(١) عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، أبو محمد، ولد سنة ٤٧٠هـ، ودخل بغداد فسمع الحديث وتفقه، وانتفع به الناس انتفاعاً كثيرًا، وقد كان صالحًا ورعًا، وقد صنف كتاب «الغنية» و «فتوح الغيب» وفيهما أشياء حسنة، وذكر فيهما أحاديث ضعيفة وموضوعة. توفي سنة ٥٦١ هـ.
انظر البداية والنهاية ج١٢/ ٢٧٠، والأعلام ج٤/ ٤٧، ومعجم المؤلفين ج٥/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٢) في كتاب الغنية «فهي أن يعرف ويتيقن».

(٣) في كتاب الغنية «أنه».

(٤) انظر كتاب الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل للإمام عبد القادر الجيلاني ج١/ ٤٨، طبع دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الثانية.

(٥) انظر كتاب الغنية للإمام عبد القادر الجيلاني ج١/ ٤٨.

(٦) انظر كتاب الغنية للإمام عبد القادر الجيلاني ج١/ ٥٠، والكلام منفصل عما قبله.

تأويل أنه استواء الذات على العرش»[١] قال[٢]: «وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على نبي أرسل»[٣] وذكر كلامًا طويلاً لايحتمل[ـه][٤] هذا الموضع.

نقل المؤلف إجماع علماء الأمة على إثبات علو الرب تعالى من كتاب العلو لابن قدامة المقدسي

وقال الإمام الزاهد العلامة [الشيخ أبو محمد المقدسي][٥]: «فإن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله محمد خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك العلماء من الصحابة[٦] الأتقياء، والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين، وجمع الله عليه قلوب المسلمين، وجعله

---

(١) انظر كتاب الغنية للإمام عبد القادر الجيلاني ج١/ ٥٠.

(٢) والكلام غير متصل.

(٣) انظر كتاب الغنية للإمام عبد القادر الجيلاني ج١/ ٥٠.

(٤) زيادة.

(٥) زيادة من درء تعارض العقل والنقل.

وأبو محمد المقدسي هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر، شيخ الإسلام، أبو محمد موفق الدين الجماعيلي المقدسي، ثم الدمشقي الحنبلي، الإمام الزاهد، من أكابر الحنابلة، لم يكن في عصره أفقه منه، مع زهد وعبادة، وورع وتواضع، وحسن خلق، ولد بجماعيل في سنة ٥٤١هـ، وتوفي سنة ٦٢٠هـ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مادخل الشام بعد الأوزاعي ـ أفقه من الشيخ الموفق».

وله مصنفات عديدة مشهورة، منها «المغني في شرح مختصر الخرقي» و«الشافي» و «المقنع»، و «روضة الناظر في أصول الفقه» و «إثبات العلو» و«ذم التأويل» وغير ذلك.

انظر البداية والنهاية ج١٣/ ١٠٧ ـ ١٠٩، والذيل على طبقات الحنابلة ج٢/ ١٣٣ ـ ١٤٩، والأعلام ج٤/ ٦٧، ومعجم المؤلفين ج٦/ ٣٠.

(٦) في (ج) «والأتقياء» والتصويب من إثبات العلو لابن قدامة.

مغروزاً في طباع الخلق أجمعين، فتراهم عند نزول الكرب بهم يلحظون السماء بأعينهم، ويرفعون نحوها للدعاء [أيديهم][(١)]، وينتظرون مجيء الفرج من ربهم، وينطقون بذلك بألسنتهم، لاينكر ذلك إلا مبتدع غال في بدعته، أو مفتون بتقليده[(٢)] واتِّباعه على ضلالته» قال[(٣)]: «وأنا ذاكر في هذا الجزء بعض ما بلغني من الأخبار في ذلك، عن رسول الله ﷺ وصحابته، والأئمة المقتدين بسنته، على وجه يحصل [به][(٤)] القطع واليقين بصحة ذلك عنهم، ويعلم تواتر الرواية بوجوه منهم، ليزداد من وقف عليه من المؤمنين إيمانًا، وينتبه[(٥)] من خفي عليه ذلك، حتى يصير كالمشاهد[(٦)] له عيانًا، ويصير للمتمسك بالسنة حجة وبرهانًا، واعلم رحمك الله أنه ليس من شرط صحة التواتر، الذي يحصل به اليقين، أن يوجد عدد التواتر في خبر واحد، بل متى نقلت أخبار / كثيرة، في معنى واحد، من طرق يصدق بعضها بعضًا، ولم يأت ما يكذبها، [أ][(٧)]و يقدح فيها، حتى استقرّ ذلك في القلوب واستيقنته، فقد حصل التواتر فيها[(٨)]،

ظ ٦٠

---

(١) زيادة من العلو لابن قدامة.

(٢) في العلو لابن قدامة «بتقليد».

(٣) أي ابن قدامة والكلام متصل.

(٤) زيادة من العلو لابن قدامة.

(٥) في العلو لابن قدامة «ويتنبه».

(٦) في العلو لابن قدامة «كالشاهد».

(٧) زيادة من العلو لابن قدامة.

(٨) قوله «فيها» ساقط من العلو لابن قدامة.

وثبت القطع واليقين، فإنا نتيقن جُودَ حاتم[1]، وإن كان لم يرد بذلك خبر واحد مرضِ الإسناد، لوجود ماذكرنا، وكذلك عدل عمر وشجاعة علي، وعلم عائشة، وأنها زوج النبي[2] ﷺ، وابنة أبي بكر، وأشباه هذا، لايشك في شيء من ذلك، ولايكاد يوجد تواتر إلا على هذا الوجه، فحصول التواتر واليقين في مسألتنا مع صحة الأسانيد، ونقل العدول المرضيين، وكثرة الأخبار وتخريجها فيما لايُحصى عددُه، ولايمكن حصره في[3] دواوين الأئمة والحفاظ، وتلقي الأمة لها بالقبول [وروايتهم لها][4]، من غير معارض يعارضها ولامنكر، لمن[5] يسمع منه شيء[6] منها، أولى، لا سيما وقد جاءت على وفق ماجاء في القرآن العزيز، الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت: ٤٢] قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في مواضع من كتابه[7]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى

---

(١) حاتم بن عبد الله بن سعيد بن الحشرج، الطائي القحطاني، أبو عديّ، فارس شاعر جواد جاهلي، يضرب بجوده المثل، كان من أهل نجد، وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتأريخ، وأرَّخُوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي ﷺ.
انظر الأعلام ج٢/ ١٥١.
وقال في الأعلام ترجمته في تهذيب ابن عساكر ج٣/ ٤٢٠ ـ ٤٢٩.

(٢) في العلو لابن قدامة «رسول الله».

(٣) في العلو لابن قدامة «من».

(٤) زيادة من العلو لابن قدامة.

(٥) في (ج) «مما» ورجحت أن الصواب ما أثبته من العلو لابن قدامة.

(٦) في العلو لابن قدامة «الشيء».

(٧) في سبعة مواضع ذكر الاستواء على العرش هي: سورة الأعراف: ٥٤، والفرقان: ٥٩، وحمٓ =

﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] في موضعين[١] وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقال سبحانه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥] وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] وقال لعيسى: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ / ﴾ [النحل: ٥٠] وأخبر عن فرعون أنه قال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧] يعني: أظن موسى كاذباً في أن له[٢] إلهًا في السماء. والمخالف في هذه المسألة [قد أنكر هذا][٣] يزعم أن موسى كاذب في هذا بطريق [القطع و][٤] اليقين، مع مخالفته لرب العالمين، وتخطئته لنبيه الصَّادق الأمين، وتركه مذهب[٥] الصحابة والتابعين، والأئمة السابقين، وسائر الخلق أجمعين»[٦].

ص ٦١

= السجدة: ٤، والحديد: ٤، ويونس: ٣، والرعد: ٢.

(١) في سورة الملك في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾. [الملك: ١٦ـ١٧].

(٢) في العلو لابن قدامة «الله إلهه».

(٣) زيادة من العلو لابن قدامة.

(٤) زيادة من العلو لابن قدامة.

(٥) في العلو لابن قدامة «منهج».

(٦) انظر إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي ص٤١ ـ ٤٤.

فصل

الألفاظ الاصطلاحية -مثل الجسم والعرض والمركب- التي استدل بها أهل الكلام على حدوث العالم وإثبات الصانع لاتعرف عن أحد من السلف

أما لفظ الجسم[1] والجوهر[2] والمتحيز[3] والعرض[4] والمركب[5] ونحوها من الألفاظ الاصطلاحية التي تكلم بها أهل الخصومات من أهل الكلام في الاستدلال بمعانيها على حدوث العالم، وإثبات الصانع، والإخبار بها عن الله نفيًا وإثباتًا، فهذا لايعرف عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، الذين جعلهم الله أئمة لأهل السنة والجماعة، في العلم والدين، بل المحفوظ عنهم

---

(١) الجسم: جوهر قابل للأبعاد الثلاثة.
انظر التعريفات للجرجاني ص٧٩.

(٢) الجوهر: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضع. وهو منحصر في خمسة: هيولي، وصورة، وجسم، ونفس، وعقل.
انظر التعريفات للجرجاني ص ٨٣.

(٣) الحيز عند المتكلمين: هو الفراغ المتوهم، الذي يشغله شيء ممتد، كالجسم أو غير ممتد، كالجوهر الفرد.
انظر التعريفات للجرجاني ص٩٩.

(٤) العرض: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي: محلّ يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلّه ويقوم به والأعراض على نوعين: قارّ الذات وهو الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود كالبياض والسواد وغير قارّ الذات وهو الذي لايجتمع أجزاؤه في الوجود كالحركة والسكون.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٥٣.

(٥) المركب: ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٢٣.

المتواتر إنكار ذلك وذم أهله، وصرحوا في ذمه بذم هذا الكلام ـ الجسم والعرض ـ لاسيما وذمهم للجهمية الذين يتكلمون بهذا الأسلوب ونحو[هـ][1] في حق الله تعالى، أضعاف كلامهم وذمهم للمشبهة، لأن ضررهم أقل، فإن الله بعث الرسل بالإثبات المفصل والنفي المجمل، فأخبروا أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، وأنه يحب ويبغض، ويتكلم ويرضى ويغضب، وأنه استوى على العرش، وغير ذلك مما أخبرت به الرسل، وقالوا في النفي ما قاله الله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ / شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [الإخلاص: ٤] ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥] ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾ [البقرة: ٢٢] وأما أعداؤهم في هذا الباب من المشركين، ومن وافقهم من الصابئين المتفلسفة ونحوهم، فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، ويطلقون عبارات مجملة، تحتمل نفي الباطل[و][2] الحق؛ فيقولون: ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا منقسم، ولا مؤلف ولا مركب، ولا محدود، ولا له غاية ولا انتهاء، ولا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا كذا ولا كذا، حتى ينفوا كل ما يمكن للقلب أن يعلمه، فإذا طلب إثباته، قالوا: وجود مطلق. ونحو ذلك، فأثبتوا ما لايكون موجودًا إلا في الأذهان لا في الأعيان،

ظ ٦١

(١) زيادة.
(٢) زيادة.

والجهمية توافق هؤلاء[1] في النفي، وأما المبتدعة من المشبهة والمجسمة، فإن بدعتهم الزيادة في الإثبات، والكفر والإلحاد، والفساد في ذلك النفي أعظم مما في الزيادة في الإثبات، كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع[2].

الطريقة التي يعتمدها المعتزلة ومن تبعهم الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأجسام

ولم يكن ذمهم لذلك لمجرد اصطلاح ولا لترجمة معنى بلفظ لم يحتج إلى ترجمة به، بل لاشتمال ذلك على معانٍ باطلة، كما سنذكر ما نذكره عنهم من ذلك، في أثناء هذا الكتاب، حيث تذكر الطريق التي يعتمدها المعتزلة، ومن سلك سبيلهم، في الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأجسام، واستدلوا على ذلك بحدوث الأعراض في بعضها، وبامتناع خلو الأجسام عنها، فإن هذه الطريقة هي أصل الكلام/ الذي ذمه السلف والأئمة، وتوسعوا في الكلام في ذلك من وجهين:

ص ٦٢

أحدهما: أنهم جعلوا ذلك أصل الدين، حتى قالوا إنه لايمكن معرفة الله وتصديق رسوله إلا بهذه الطريق، فصارت هذه الطريق أصل الدين وقاعدة المعرفة، وأساس الإيمان عندهم، لايحصل إيمان ولادين؛ ولا علم بالصانع إلا بها، وصار المحافظة على لوازمها، والذي فيها أهم الأمور عندهم، لكن ليس الغرض هنا ذكر ذلك بل المقصود هو.

---

(١) أي المشركين والصابئة المتفلسفة.

(٢) انظر هذا الكتاب ص٢٨٨-٢٨٩.

وانظر أيضًا مجموع الفتاوى ج٣/٨ ـ ٩، ٣٧ ـ ٤٠، ٩٩ ـ ١٠٠، ٣٠١ ـ ٣٠٨.

الوجه الثاني: وهو الكلام بذلك في حق الله سبحانه وتعالى، فإن كان من لوازم هذه الطريقة نفي ما جعلوه من سمات الحدوث عن الرب تعالى، فإن تنزيهه عن سمات الحدوث ودلائله أمر معلوم بالضرورة، متفق عليه بين جميع الخلق، لامتناع أن يكون صانع العالم محدثًا، لكن الشأن فيما هو من سمات الحدوث، فإنه في كثير من ذلك نزاعًا بين الناس، وأهل هذه الطريقة إنما استدلوا على حدوث العالم، بما جعلوه دليلاً على حدوث الأجسام، وإنما استدلوا على ذلك بحدوث صفاتها، التي يسمونها الأعراض، والمشهور إنما هو حدوث الحركات وتوابعها، أما سائر الأعراض، ففي حدوثها نزاع بينهم مشهور، لكن قد يقولون: إنها لاتقوم إلا بجسم، وكل جسم محدث، فيلزم حدوث كل صفة وموصوف، فيلزم من ذلك أن ينفى عنه[1] أن يوصف بذلك، لئلا يلزم حدوثه، فتكلموا في أن الله هل هو جسم أو ليس/ جسمًا؟ ، وأنه هل له صفات أم لا؟، وهل يقال: له أعراض أم لا؟ وما يتبع ذلك.

ظ ٦٢

فذهبت المعتزلة ومن وافقها من سائر الجهمية إلى أنه يمتنع أن يكون الرب جسمًا، ويمتنع أن تكون له صفة، فإن ذلك أعراض، وبالغوا في النفي ظانين أن ذلك كله تنزيه، وقالوا: الباري لايكون محلاً للأعراض ولا للحوادث، ولايكون في

---

(١) أي الرب تعالى.

[أ][1]بعاض ولا تقدير، ومقصودهم بنفي الأعراض نفي الصفات، فلا تقوم به عندهم حياة، ولا علم ولا قدرة، ولا كلام، ولا سمع ولا بصر، ولا رضى ولا غضب، ولا حب ولا بغض، ولا غير ذلك، وكل ما يضاف إلى الرب من ذلك، فإن كان موجودًا فهو مخلوق، وكلامه عندهم أنه خلق في بعض الأجسام كلامًا، ورضاه وغضبه نفس ما يخلقه من النعيم والعذاب، وأمثال ذلك، وقالوا: لاينزل ولايجيء ولايأتي، ولا كذا، فإن هذه الأمور هي الحوادث، وهو ليس محلاً للحوادث، وصار هؤلاء يقولون متى قيل: إنه جسم أو موصوف لزم أن يكون محدثًا، وقابل هؤلاء طوائف من متكلمة الشيعة والمرجئة وغيرهم، فقالوا: بل هو جسم ومتحيز، وله صفات تقوم به، وأفعال تقوم به، كالحركة والسكون، وحكى عنهم من الزيادة في الإثبات أموراً، كما بالغ أولئك، وصار هؤلاء يقولون: متى قيل: ليس بجسم أو ليس بموصوف، لزم أن يكون معدومًا، ولا معنى للجسم إلا الموجود/ والقائم بنفسه، وقد ذكر أبوالحسن الأشعري في كتاب «المقالات» مقالة الطائفتين[2]، مع أنه يحكي ذلك كما وجده في كتب المعتزلة، فإنه كان أعلم بمقالتهم، وما نَقَلُوهُ عن مخالفيهم من قول غيرهم، لأنه كان منهم وبقي على مذهبهم أربعين سنة، ثم انتقل إلى نحو من

ص ٦٣

---

(١) زيادة.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج١/ ٢٣٤ ـ ٢٤٩.

مذهب ابن كلاب، ومايقاربه من مذهب أهل السنة والحديث، ولهذا يوجد علمه بمقالات المعتزلة علمًا مفصلاً محكمًا، وأما علمه بمقالات أهل السنة والحديث، فهو علم بمجمل ذلك، التي بلغته عنهم، لا علم بمفصل، كعلمه بمقالات المعتزلة، مع أن الأشعري لم يذكر مجسمًا لطائفةٍ من الطوائف في كتابه، خارجة عما ذكره، بل قال: «هذا ذكر الاختلاف، واختلف المسلمون عشرة أصناف: الشيعة والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والجهمية، والضرارية، والحسينية ـ يعني أتباع حسين النجار ـ والبكرية، والعامة وأصحاب الحديث، والكلابية ـ أصحاب عبدالله بن كلاب القطان»[1] ثم ذكر الشيعة وذكر أن أكثر الإمامية كانوا يقولون: بالتجسيم، وأنه إنما صار إلى نفيه وموافقة المعتزلة قوم من متأخريهم[2]، وذكر أن الزيدية[3] نوعان: نوع

(١) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٦٥.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ١/ ٦٥ ـ ٨٨.

(٣) الزيدية : أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما.

وكان زيد بن علي قد خرج في خلافة هشام بن عبدالملك في أوائل المائة الثانية، واتبعته الشيعة، فسئل عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتولاهما وترحم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني رفضتموني فسُمُّوا بالرافضة، وتولت الرافضة أخاه أبا جعفر محمد بن علي، والزيدية تولت زيدًا، وبهذا انقسمت الشيعة إلى زيدية ورافضة إمامية. ومن أشهر فرق الزيدية: الجارودية، والسليمانية، والبترية.

انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ١٣٦ ـ ١٥٠، والفرق بين الفِرَق ص١٦ ـ ١٧، =

يثبت الصفات ونوع ينفيها[١]، وذكر الخوارج، وأن قولهم في أكثر التوحيد قول المعتزلة[٢]، قال[٣]: «واختلف المرجئة في التوحيد فقال قائلون منهم في التوحيد بقول المعتزلة وسنشرحه، وقال قائلون بالتشبيه/ »[٤].

ظ ٦٣

ص ٦٤

/ الوجه[٥] العاشر[٦] قوله: «وإذا كان كذلك فكيف يستبعد في العقل أن يكون خالق المحسوسات منزهًا عن لواحق الحس وعلائق الخيال»[٧].

إلزام المؤلف للرازي بجعل الباري متخيلا لاحقيقة له في الخارج

يقال له: أنت الذي جعلته متخيلاً، لا حقيقة له في الخارج، حيث جعلت وجوده من جنس وجود الأمور الذهنية، التي لاتوجد إلا في الذهن والخيال، وهذا قول متخيل[٨] لا حقيقة له، بمنزلة الإفك المفترى والكذب المختلق، فإن هذه الأمور كلها، لها وجود في الذهن والخيال، وليس لها حقيقة في

= والملل والنحل ج١/ ١٥٤ ـ ١٦٢، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٦٠ ـ ٦٢.

(١) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ١٤٦.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٠٣.

(٣) أي الأشعري.

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ج١/ ٢٣٣.

(٥) من قوله «الوجه العاشر» بداية (ك)، و(ط).

(٦) هكذا في (ك) و(ط) وقد سبق الوجه الأول في ص٦١، وما بين الوجه الأول والعاشر لم أجده في المخطوطة وبذلت جهدي في البحث عنه في نسخة الكواكب وغيرها من مخطوطات الكتاب في مظانها فلم أعثر عليها.

(٧) انظر أساس التقديس ص١٨.

(٨) في (ك) «بأنه متخيل» ورجحت أن الصواب حذف «بأنه».

الخارج، وهذا هو التخيل المذموم، وهو أن يتخيل العبد ما ليس له حقيقة موجودة، أماتخيل الأمور الموجودة، مثل ما يراه النائم في منامه من الرؤيا المطابقة للخارج، فهذا ليس بمذموم ولا معيب، بل هو حق في بابه، وأما تخيل الأمور الموجودة المحسوسة، على ما هي عليه موجودة في الخارج، فهذا حق باطنًا وظاهرًا، وإنكار هذا سفسطة كإنكار المحسوسات الموجودات[1].

قول الرازي إن الحس لا يلحقه معنى عام

الوجه الحادي عشر قوله: «لواحق الحس»[2] إن عنى به أن الحس لايلحقه، أي: لايدركه ولايحيط به، فلا الحس يحيط به ولا العقل، فلا اختصاص للحس بذلك، وإن عنى أنه لايحس أي لايرى. فهذا ممنوع باطل، وهم[3] لايتظاهرون بإنكار ذلك، وإن كانوا في الحقيقة موافقين لمن أنكره. ولولا أن هذا ليس موضعه لذكرناه.

رد قول الرازي إن الباري لا يحس بحال

الوجه الثاني عشر: أن قوله: «لواحق الحس وعلائق الخيال»[4] ظاهر لفظه هو ما يلحق الحس. ولا يخلو أن يريد به نفي ما يلحق الحس أو المحسوس، وما يتعلق بالخيال أو التخيل، أو يريد به أنه لا يحلقه الحس، ولا يتعلق به الخيال، فإن أراد الأول: وهو مقتضى اللفظ، لزم في ذلك أن كل ما

---

(١) في (ط) «الموجودة».

(٢) انظر أساس التقديس ص١٨.

(٣) أي النفاة.

(٤) انظر أساس التقديس ص١٨.

يوصف به الحس أو المحسوس، أو الخيال أو التخيل لا يوصف به، ومعلوم أن ذلك يوصف بأنه موجود وثابت، وحق ومعلوم، ومذكور وموصوف، ونحو ذلك، مما لا نزاع في أن الله يوصف به. وإن أراد الثاني: وهو الذي أراده والله أعلم، وإن كان قد قصر في دلالة اللفظ عليه، كان مضمونه أنه لا يحس بحال، فإن أراد به ما يستلزم، أنه لايرى ولا يسمع كلامه، فهذا ممنوع وهو باطل، وإن أراد به لا يكون كالمحسوسات، في إدراك الحس له، فيقال ولا هو كالمعلومات والمعقولات، في تعلق العلم به؛ فإن الله ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه، كما قد بيناه في غير هذا الموضع[1].

إطلاق اللفظ على الله تعالى بكونه معقولا فيه إجمال وإيهام

الوجه الثالث عشر: أن طوائف يفرقون بين كونه معقولاً، وكونه محسوسًا، حتى يقول النفاة منهم: لايعلم إلا بإشارة العقل، وقد يقولون: إنه من قسم الحقائق المعقولة دون المحسوسة ونحو ذلك، فيقال: هذا اللفظ فيه إجمال وإيهام. فإن أرادوا أنه في الدنيا لايعرف إلا بالقلب، لايشهد بالبصر الظاهر وغيره من الحواس فهذا حق، لكن ما يعرفه القلب، ويشهده القلب، ويحسه القلب، ونحو ذلك أعم من أن يكون معقولاً محضًا، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت»[2] وقد اتفق

---

(١) انظر على سبيل المثال مجموع الفتاوى ج٣/ ٣ ـ ٧٨.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢٢٤٥ في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٥٢) في باب ذكر ابن صياد (١٩) في حديث رقم (٢٩٣١) بلفظ: «تعلموا أنه لن =

ظ ٦٤

على ذلك سلف/ الأمة وأئمتها، ولم يتنازعوا إلا في رؤية النبي ﷺ وحده[١]، وإن نازع في غيره بعض من لم يعرف السنة، ومذهب الجماعة من بعض المتكلمة وجهال المتصوفة ونحوهم.

وإن أراد أنه لايرى في الدنيا والآخرة، أو لا[٢] يمكن رؤيته فهذا مذهب الجهمية والمعتزلة[٣] في ذلك معروف، وقد ثبت بالكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة وأئمتها، بل وبصرائح العقل بطلان هذا المذهب.

وإن أراد أنه من باب ما يعقله القلب من الأمور المعقولة، التي لايصح أن[٤] تكون محسوسة، فيقال له: المعقولات المحضة هي الأمور الكلية، فإن الإنسان إذا أحس بباطنه أو بظاهره بعض الأمور، كإحساسه بجوعه وعطشه، ورضاه، وغضبه، وفرحه، وحزنه، ولذته وألمه[٥] وبما يراه بعينه ويسمعه

= يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت».
وأخرجه الترمذي في سننه ج٤/٥٠٨ في كتاب الفتن (٣٤) في باب ما جاء في علامة الدجال (٥٦) في حديث (٢٢٣٥) بلفظ نحوه وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(١) أي بالبصر ليلة المعراج فهذا هو الذي تنازعوا فيه، أما الرؤية القلبية والرؤية في المنام فلم يخالف فيها إلا ضلال أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وقد بسط المؤلف الكلام على ذلك في هذا الكتاب في مبحث الرؤية.

(٢) في (ط) «ولا».

(٣) في (ط) «والمعتزلة له».

(٤) «أن» ساقطة من (ط).

(٥) في (ك) «وأكله» والتصويب من (ط).

بأذنه، فتلك الأمور معينة موجودة، فالعقل يأخذ منها أمرًا مطلقًا كليًا فيعلم جوعًا مطلقًا، وفرحًا مطلقًا، وشمًا مطلقًا، وألمًا مطلقًا ونحو ذلك، فهذه الكليات معقولات محضة، لأنه ليس في الخارج كليات مطلقة[١] حتى يمكن إحساسها، والإحساس إنما يكون بالأمور الموجودة، ولهذا قالوا: إنه يعلم المعدومات قبل كونها [علمًا][٢] عامًا، أما السمع والبصر فإنما يكون للموجود. ومن قال إنه يرى . . .[٣] وقد بسطنا الكلام في هذا[٤] في غير هذا الموضع[٥].

وإذا كان كذلك فمن أراد هذا المعنى جعله من باب الموجودات في الأذهان لا في الأعيان، وهذا حقيقة قول الجهمية الذين يقولون: إنه لايمكن رؤيته وإحساسه؛ فإن كل موجود قائم بنفسه يمكن رؤيته؛ بل كل موجود يمكن إحساسه إما بالرؤية وإما بغيرها، فما لايعرف بشيء من الحواس[٦] لم يكن إلا معدومًا، حتى أن الصور الذهنية يمكن إحساسها من حيث وجود ذواتها[٧]، ولكن هي من جهة مطابقتها

---

(١) «مطلقة» ساقطة من (ط).

(٢) زيادة.

(٣) بياض في (ك) قرابة السطر.

(٤) «في هذا» ساقط من (ط).

(٥) في (ط) «الموضوع».
وانظر في هذا على سبيل المثال جامع الرسائل لابن تيمية ص١٧٧ ـ ١٨١.

(٦) في (ط) «في المحسوس».

(٧) في (ط) «ذاتها».

للمعدومات[1] كلية، والمطابقة صفة لها إضافية. فهذه معانٍ ينبغي أن يفطن لها[2].

فصـل

دعوى الرازي أن خصومه في هذا الباب إما الكرامية وإما الحنابلة ورد المؤلف عليه

ثم قال أبوعبدالله الرازي «الثامن:[3] أن خصومنا لابد لهم من الاعتراف بوجود شيء على خلاف حكم الحس والخيال؛ لأن[4] خصومنا في هذا الباب: إما الكرامية وإما الحنابلة [أما الكرامية][5] فإنا إذا قلنا لهم: لو كان الله مشارا إليه بالحس لكان ذلك [الشيء][6] إما أن يكون منقسمًا، فيكون مركبًا، وأنتم لا تقولون بذلك، وإما أن يكون غير منقسم، فيكون في الصغر والحقارة، مثل النقطة التي لاتنقسم، ومثل الجزء الذي لايتجزأ،

---

(١) في (ك) «للمعدمات» والتصويب من (ط).

(٢) في (ط) نقل الشيخ ابن قاسم الوجه الخامس والسادس والسابع من كلام الرازي في أساس التقديس ص١٨ ـ ١٩، وأحال البحث فيها على كلام المؤلف عنها في مواضعه.

(٣) أما الوجه الرابع والخامس والسادس والسابع، التي سبقت هذا الوجه، والتي ذكرها الرازي في أساس التقديس، في ص١٨ ـ ١٩ فلم أجد كلامًا للمؤلف عليها في المخطوطة، ويحتمل أن المؤلف ترك ذلك قصدًا، أو أن كلام المؤلف عليها سقط من المخطوطة، وقد أحلت في قسم الدراسة فيما مضى، على المواضع التي بحث فيها المؤلف هذه الشبه.

(٤) في أساس التقديس «وذلك لأن».

(٥) زيادة من أساس التقديس و(ط).

(٦) زيادة من أساس التقديس و(ط).

وأنتم لاتقولون بذلك، فعند[1] هذا الكلام قالوا: إنه واحد منزه عن التركيب والتأليف، ومع هذا فإنه ليس بصغير ولاحقير»[2].

فقوله: «خصومنا في هذا الباب إما الكرامية، وإما الحنابلة» ليس بسديد، لاسيما وهؤلاء الحنابلة الذين وصفهم ـ إن كان لهم وجود ـ فهم صنف من الحنابلة الموجودين في وقته أو قبله بأرض خراسان وغيرها، ليسوا من أئمة علماء الحنابلة ولا أفاضلهم، فإن هذه الألفاظ التي حكاها عن الحنابلة لانعرفها عن أحد منهم كما سنذكره.

وكذلك هؤلاء الكرامية الذين حكى قولهم هم بعض الكرامية، وإلا فكثير من الكرامية قد يخالفونه فيما حكاه عنهم، بل خصومه في هذا الباب جميع الأنبياء والمرسلين وجميع الصحابة والتابعين، وجميع أئمة/ الدين من الأولين والآخرين، ص ٦٥ وجميع المؤمنين الباقين على الفطرة الصحيحة ـ دع ما قد تنازع فيه من ذلك ـ فإنهم لايطلقون على الله هذا الإطلاق الذي ذكره، وإن كان فيهم وفي سائر الطوائف من نص بالصفات التي يطلق عليها هو وأمثاله أنها أجزاء وأبعاض، لكنهم لايطلقون الألفاظ الموهمة المجمَلة[3] إلا إذا نص الشرع، فأما ما لم يرد به الشرع فلا يطلقونه إلا إذا تبين معناه الصحيح الموافق للشرع، ونفي

---

(١) في أساس التقديس «وعند».

(٢) انظر أساس التقديس ص١٩ ـ ٢٠.

(٣) في (ط) «المحتملة».

المعنى [الباطل][١] وفي لفظ[٢] الأجزاء، والأبعاض إجمال وإيهام[٣] كما سنذكره إن شاء الله، وما علمت أحدًا من الحنابلة من يطلقه من غير بيان، بل كتبهم مصرحة [بنفي][٤] ذلك[٥] المعنى الباطل، ومنهم من لايتكلم في ذلك بنفي ولا إثبات.

فلاريب أن الكتب الموجودة بأيدي الناس، تشهد بأن جميع السلف من القرون الثلاثة كانوا على خلاف ما ذكره، وأن الأئمة المتبوعين عند الناس والمشايخ المقتدى بهم، كانوا على خلاف ما ذكره، وهذه أئمة المالكية، والشافعية، والحنفية، وأهل الحديث، والصوفية[٦] على ذلك، بل أئمة الصفاتية من الكلابية

---

(١) زيادة من (ط) وهي بياض في (ك) بمقدار كلمة.

(٢) في (ك) «ولفظ» وفي (ط) «كلفظ» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٣) قوله «إجمال وإيهام» ساقط من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ك) «بذلك» والتصويب من (ط).

(٦) الصوفية: لفظ الصوفية لم يكن مشهورًا في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك، وتنازعوا في المعنى الذي أضيف إليه الصوفي، فقيل: إنه نسبة إلى أهل الصفة، وهو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: صُفِّي، وقيل: نسبة إلى الصف المقدم في الصلاة بين يدي الله، وهو أيضاً غلط، فإنه لو كان كذلك لقيل: صَفِّي وقيل: نسبة إلى الصفوة من خلق الله وهو غلط، لأنه لو كان كذلك لقيل: صفوي، وقيل: نسبة إلى صوفة بن بشر بن أدّ، قبيلة من العرب، ينسب إليهم النساك، وهذا وإن كان موافقًا للنسب من جهة اللفظ، فإنه ضعيف أيضًا، لأن هؤلاء غير مشهورين، ولامعروفين عند أكثر النساك، وقيل وهو المعروف: أنه نسبة إلى لبس الصوف.

وأول ما ظهرت الصوفية من البصرة، وكان في البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة، والخوف ونحو ذلك، مالم يكن في سائر أهل الأمصار، وفيهم =

والكرامية والأشعرية على خلاف ما قاله، فهذه كتب ابن كلاب إمام طائفته، ثم الحارث المحاسبي[1] ونحوه، ثم أبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه مثل أبي[2] عبدالله بن مجاهد[3]

= السابق والمقتصد والظالم لنفسه، كما انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة كالحلاج، وقد صارت الصوفية ثلاثة أصناف: صوفية الحقائق وصوفية الأرزاق وصوفية الرسم.
انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ج١١/ ٥ ـ٢٣، والاستقامة لابن تيمية ج١/ ٨١ وما بعدها، وتلبيس إبليس لابن الجوزي ص١٦١، والتعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي ص٢٨ ـ٣٥، والرسالة القشيرية ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١، والصوفية معتقداً ومسلكًا تأليف د/ صابر طعيمة ص١٩ ـ ٢٣، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(١) الحارث بن أسد المحاسبي، الزاهد المشهور، أبوعبدالله البغدادي، مقبول، من الحادية عشرة، ولد بالبصرة سنة ٢٤٣هـ، ونشأ بها، من أكابر الصوفية، كان واعظًا مبكيًا، وله تصانيف في الزهد والتصوف منها كتاب «التوهم» وقد طبع عدة مرات.
وقد نقل الخطيب البغدادي في تأريخه أنه قيل: إن الحارث تكلم في شيء من الكلام، فهجره أحمد بن حنبل، فاختفى في دار ببغداد، ومات بها ولم يصلِّ عليه إلا أربعة نفر.
انظر تأريخ بغداد ج٨/ ٢١١، وتقريب التهذيب ج١/ ١٣٩، والأعلام للزركلي ج٢/ ١٥٣.

(٢) في (ط) «عبدالله» وهو خطأ.

(٣) محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد، أبوعبدالله الطائي البغدادي المتكلم، صحب أبا الحسن الأشعري، وهو من أهل البصرة، سكن بغداد، وعليه درس أبوبكر الباقلاني علم الكلام، وله كتاب في أصول الفقه على مذهب مالك، ورسالة في الاعتقادات وغيرها، وكانت وفاته سنة ٣٧٠هـ.
انظر تأريخ بغداد ج١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤، وتبيين كذب المفتري ص١٧٧، والأعلام ج٥/ ٣٣١.

وأبي الحسن الطبري[1]، وأبي العباس القلانسي، وغيره ـ كما سيأتي إن شاء الله حكاية قوله وقول غيره ـ والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي علي بن شاذان[2] وغيرهم، كلهم يقولون: بإثبات العلو لله على العرش واستوائه عليه دون ما سواه، ويضللون من يفسر ذلك بالاستيلاء والقهر ونحوه ـ كما قد حكينا بعض أقوالهم في جواب الاستفتاء[3]، وفي جواب هذه المسائل الموردة عليه[4] وذكرنا أنَّ أبا الحسن الأشعري ذكر أن هذا قول جميع أهل السنة والحديث، وبه يقول[5] الرازي وهو قد حكى أيضًا في كتبه ذلك عن بعض أئمة أصحابه، وذكر للأشعري نفسه قولين، وقد تكلمنا على ذلك. فكيف يزعم أن خصومه إنما هم

---

(١) هو عبدالعزيز بن محمد بن إسحاق الطبري، كان من أعيان أصحاب أبي الحسن، وممن تخرج به، وخرج إلى الشام، ونشر بها مذهبه، وألف في الأصول.
انظر تبيين كذب المفتري ص١٩٥.

(٢) هو الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان، أبوعلي البزار، البغدادي، كان مولده سنة ٣٣٩هـ أحد مشايخ الحديث، سمع الكثير، وكان ثقة صدوقًا، وكان على مذهب الأشعري في الاعتقاد، وكان حنفيًا في الفروع، وله مصنفات في الحديث، وكانت وفاته سنة ٤٢٦هـ، عن سبع وثمانين سنة، ودفن بباب الدير.
انظر تبيين كذب المفتري ص٢٤٥ ـ ٢٤٦، والبداية والنهاية ج١٢/ ٤١ ـ ٤٢، والأعلام للزركلي ج٢/ ١٨٠.

(٣) أراد بذلك الفتوى الحموية، كما أفاد بذلك في حاشية (ط).

(٤) أي في جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية.

(٥) أي بتفسير الاستواء بالاستيلاء والقهر.

الكرامية والحنابلة! بل لم يوافقه إلا فريق قليل من أهل القبلة.

حتى حذاق الفلاسفة فإنهم من خصومه في هذا الباب. كما ذكر[1] القاضي أبوالوليد بن رشد الحفيد الفيلسوف، مع فرط اعتنائه بالفلسفة، وتعظيمه لها، ومعرفته بها، حتى يأخذها من أصولها فيقرأ كتب أرسطو وذويه، ويشرحها ويتكلم عليها ويبين خطأ من خالفهم مثل ابن سينا وذويه، وصنف كتبًا متعددة مثل كتاب «تهافت التهافت» في الرد على أبي حامد فيما رده على الفلاسفة في كتاب «تهافت الفلاسفة» وكتاب «تقرير المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من[2] الاتصال» وغير ذلك، قال في كتابه الذي سماه «مناهج الأدلة في الرد على الأصولية» وقد ضمن هذا الكتاب بيان الاعتقاد الذي جاءت به الشريعة ووجوب إلقائه إلى الجمهور. كما جاءت به الشريعة، وبيان ما يقوم عليه من ذلك البرهان، للعلماء، كما يقوم به مايوجب التصديق للجمهور. وذكر فيه ما يوجب على طريقته أن لايصرح به للجمهور[3]، وذكر فيه ما يوجب من الأمور، التي قام عليها البرهان على طريقة ذويه، كما ذكر أنه لايصلح في الشريعة، أن يقال: إن الله جسم أو ليس بجسم، مع أنه يقول في الباطن، إن الله ليس بجسم. ومع هذا فأثبت الجهة باطنًا وظاهرًا، وذكر أنه

نقل المؤلف عن ابن رشد في صفة الجسمية وأنه من خصوم الرازي في هذا الباب

---

(١) حيث أثبت الجهة في كتابه مناهج الأدلة كما سبق في نقل المؤلف ص١٥٨ وما بعدها.

(٢) في (ط) «في».

(٣) في (ك) «الجمهور» والتصويب من (ط).

قول الفلاسفة فقال:

ظ ٦٥

«فإن قيل: فما تقولون[(١)] في/ صفة الجسمية هل[(٢)] هي من الصفات التي صرح الشرع [بنفيها عن الخالق؟ أو هي من المسكوت عنها؟ فنقول: إنه من البين من أمر الشرع][(٣)] أنها من الصفات المسكوت عنها، وهي إلى التصريح بإثباتها في الشرع أقرب منها إلى نفيها، وذلك أن الشرع قد صرح بالوجه واليدين في غير آية من الكتاب العزيز، وهذه الآيات قد توهم أن الجسمية هي[(٤)] من الصفات التي فضل فيها الخالق المخلوق، كما فضله في صفة القدرة والإرادة وغير ذلك من الصفات، التي هي مشتركة بين الخالق والمخلوق [إلا][(٥)] أنها في الخالق أتم وجودًا؛ ولهذا صار كثير من أهل الإسلام إلى أن يعتقد[(٦)] في الخالق أنه جسم لايشبه سائر الأجسام، وعلى هذا الحنابلة وكثير ممن[(٧)] تبعهم. والواجب عندي في هذه الصفة أن يجري فيها على منهاج الشرع، فلا يصرح فيها بنفي ولا إثبات، ويجاب من سأل عن[(٨)] ذلك من الجمهور بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ

---

(١) في (ط) وفي مناهج الأدلة «فما تقول».

(٢) في (ك) «قيل» ورجحت أن الصواب ما أثبته من (ط) والمناهج.

(٣) زيادة من المناهج و(ط).

(٤) في مناهج الأدلة و(ط) «هي له».

(٥) زيادة من (ط) والمناهج.

(٦) في مناهج الأدلة و(ط) «يعتقدوا».

(٧) في مناهج الأدلة «من».

(٨) في مناهج الأدلة «في».

شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ [الشورى: ١١] وينهى عن هذا السؤال، وذلك لثلاثة معان:

أحدها: أن إدراك هذا المعنى، ليس هو قريبًا من المعروف بنفسه، برتبة[(١)] واحدة ولا رتبتين[(٢)] ولا ثلاث[(٣)]، وأنت تتبين ذلك من الطريق التي سلكها المتكلمون في ذلك فإنهم قالوا: إن الدليل على أنه ليس بجسم؛ أنه قد تبين أن كل جسم محدث. وإذا سئلوا عن الطريق التي فيها[(٤)] يوقف على أن كل جسم محدث، سلكوا في ذلك الطريق التي ذكرناها من[(٥)] حدوث الأعراض، وأن ما لايتعرى من[(٦)] الحوادث حادث. وقد تبين لك من قولنا إن هذه الطريقة ليست برهانية، ولو كانت برهانية لما كان في طباع الغالب من الجمهور أن يصلوا إليها.

وأيضًا فإن ما يصفه[(٧)] هؤلاء القوم من أنه سبحانه [له][(٨)] ذات وصفات زائدة على الذات. يوجبون بذلك أنه جسم أكثر مما ينفون عنه الجسمية، بدليل انتفاء الحدوث عنه، فهذا هو

---

(١) في (ك) «مرتبة» والتصويب من المناهج و(ط).
(٢) في (ط) «ولابرتبتين».
(٣) في (ك) و (ط) «ولا ثلاثة» والتصويب من المناهج.
(٤) في مناهج الأدلة «منها» وفي (ط) «بها».
(٥) في (ط) «في».
(٦) في مناهج الأدلة «عن».
(٧) في مناهج الأدلة «يضعه».
(٨) زيادة من (ط).

السبب الأول في أنه[1] لم يصرح الشرع بأنه[2] ليس بجسم.

أما السبب الثاني: فهو أن الجمهور يرون أن الموجود هو المتخيل والمحسوس، وأن ما ليس بمتخيل ولا محسوس فهو عدم. فإذا قيل لهم: إن هاهنا موجودًا ليس بجسم ارتفع عنهم[3] التخيل فصار عندهم من قبيل المعدوم، ولاسيما إذا قيل: إنه لاداخل العالم ولاخارجه[4]، ولافوق ولا أسفل، ولهذا اعتقدت الطائفة الذين أثبتوا الجسمية في الطائفة التي نفتها[5] عنه سبحانه أنها معطلة[6] واعتقدت الذين نفوها في المثبتة أنها مكثرة[7].

وأما السبب الثالث: فهو أنه إذا صرح بنفي الجسمية، عرضت في الشرع شكوك كثيرة؛ مما يقال في المعاد وفي غير ذلك، منها[8] ما يعرض من ذلك في الرؤية التي جاءت بها السنة الثابتة، وذلك أن الذين صرحوا بنفيها[9] فرقتان: المعتزلة والأشعرية. فأما المعتزلة فدعاهم هذا الاعتقاد إلى أن نفوا الرؤية. وأما الأشعرية فأرادوا أن يجمعوا بين الأمرين فعسر ذلك

---

(١) في مناهج الأدلة «أن».

(٢) في (ك) «فإنه» والتصويب من(ط) ومناهج الأدلة.

(٣) في (ك) «عندهم» والتصويب من المناهج و(ط).

(٤) في مناهج الأدلة «لاخارج العالم ولاداخله».

(٥) في (ط) «تنفيها».

(٦) في (ك) و(ط) ومناهج «مثبتة» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٧) قال في حاشية (ط) «أي مثبتة للكثرة في ذات الله».

(٨) في (ط) «فمنها».

(٩) في (ط) «أي بنفي الجسمية».

عليهم، ولجأوا في الجمع[1] إلى أقاويل سوفسطائية نومي إلى الوهم[2] الذي فيها عند الكلام في الرؤية.

ومنها أنه يوجب انتفاء الجهة من[3] بادئ الرأي عن الخالق سبحانه كونه[4] ليس بجسم، فترجع الشريعة متشابهة، وذلك أن بعث الأنبياء ابتنى[5] على أن الوحي نازل عليهم[6] من السماء، وعلى ذلك انبنت شريعتنا هذه. أعني أن الكتاب العزيز نزل من السماء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] وانبنى نزول الوحي من السماء على أن الله في السماء، وكذلك كون الملائكة تنزل من السماء وتصعد إليها، كما قال/ : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. ص ٦٦

وبالجملة جميع الأشياء التي تلزم القائلين بنفي الجهة على ما سنذكره بعد عند التكلم في الجهة[7].

ومنها أنه إذا صرح بنفي الجسمية، وجب التصريح بنفي

---

(١) أي الجمع بين نفي الجسمية وإثبات الرؤية.
(٢) في المناهج «سنرشد إلى الوهن» وفي (ط) «سنرشدهم إلى الوهم».
(٣) في مناهج الأدلة «في».
(٤) في مناهج الأدلة «أنه».
(٥) في مناهج الأدلة «انبنى».
(٦) في مناهج الأدلة «إليهم».
(٧) في (ك) «في نفي الجهة» والتصويب من المناهج و(ط).

الحركة، فإذا صرح بنفي هذا عسر[1] ما جاء في صفة الحشر[2]، من [أن][3] الباري يطلع[4] [على][5] أهل المحشر[6]، وأنه الذي يلي[7] حسابهم، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝﴾ [الفجر: ٢٢] وكذلك[8] يصعب تأويل حديث النزول المشهور، وإن كان التأويل إليه أقرب[9] منه إلى أمر الحشر، مع أن ما جاء في الحشر متواتر في الشرع. فيجب أن لايصرح للجمهور بما يؤول عندهم إلى إبطال هذه الظواهر، فإن تأثيرها في نفوس الجمهور إنما هو إذا حملت على ظاهرها، وأما إذا أولت فإنما يؤول الأمر فيها إلى أحد أمرين: إما أن يسلط التأويل على هذه وأشباه هذه من الشريعة، فتتمزق[10] الشريعة كلها، وتبطل الحكمة المقصودة منها[11]. وإما أن يقال في هذه كلها: إنها من المتشابهات، وهذا كله إبطال للشريعة، ومحو لها من

---

(١) في (ك) «تصور» والتصويب من المناهج و(ط).

(٢) في (ط) والمناهج «الحشر».

(٣) زيادة من المناهج و(ط).

(٤) في (ك) «تطلع» ورجحت أن الصواب ما في (ط) والمناهج.

(٥) زيادة من المناهج و(ط).

(٦) في المناهج «الحشر».

(٧) في مناهج الأدلة «يتولى».

(٨) في مناهج الأدلة «وذلك».

(٩) في مناهج الأدلة «أقرب إليه منه».

(١٠) في (ك) «فتتمز» والتصويب من المناهج و (ط).

(١١) في (ك) «بها» والتصويب من(ط) والمناهج.

النفوس، من غير أن يشعر الفاعل لذلك بعظيم[1] ماجناه على الشريعة: مع أنك إذا اعتبرت الدلائل التي احتج بها المؤولون[2] لهذه الأشياء تجدها كلها غير برهانية؛ بل الظواهر الشرعية أقنع منها ـ أعني أن التصديق بها أكثر[3] ـ وأن تتبين ذلك[4] من قولنا في البرهان الذي بنوا عليه نفي الجسمية، وكذلك يتبين ذلك في البرهان[5] الذي بنوا عليه نفي الجهة على ما سنقوله بعد، وقد يدلك على أن الشرع لم يقصد التصريح بنفي هذه الصفة[6] للجمهور [عن النفس ـ أعني الجسمية ـ لم يصرح الشرع للجمهور][7] بما هي النفس. فقال في الكتاب العزيز: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [الإسراء: ٨٥] وذلك أنه يعسر قيام[8] البرهان عند الجمهور على وجود موجود قائم بذاته ليس بجسم، ولو كان انتفاء هذه الصفة مما يقف عليه الجمهور، لاكتفى بذلك الخليل

---

(١) في (ط) «بعظم».
(٢) في (ط) «المتأولون».
(٣) في (ك) «أكبر» والتصويب من (ط) والمناهج.
(٤) في (ك) «لك» والتصويب من (ط) والمناهج.
(٥) «يتبين ذلك» ساقط من (ط).
(٦) في (ك) «الصفات» والتصويب من(ط) والمناهج.
(٧) زيادة وفي المناهج و(ط) «بنفي هذه الصفة للجمهور أن لمكان انتفاء هذه الصفة عن النفس، أعني الجسمية، لم يصرح الشرع للجمهور بما هي النفس» ورجحت أن الصواب ما أثبته
(٨) «قيام» ساقط من (ط).

في محاجة الكافر حين قال: ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ ﴾ [البقرة:٢٥٨] الآية: لأنه كان يكتفي بأن يقول له: أنت جسم والله ليس بجسم، لأن كل جسم محدث، كما يقول الأشعرية[١] وكذلك كان يكتفي بذلك[٢] موسى عليه السلام، عند محاجته لفرعون في دعواه الإلهية[٣]، وكذلك كان يكتفي ﷺ في أمر الدجال، في إرشاد المؤمنين إلى كل مايدعيه من[٤] الربوبية، في أنه جسم والله ليس بجسم، بل قال عليه السلام: «إن ربكم ليس بأعور»[٥] فاكتفى

---

(١) في (ط) «الأشعري».
(٢) «بذلك» ساقطة من المناهج.
(٣) في (ط) «الألوهية».
(٤) في (ط) «في».
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ج٤/ ١٤١ في كتاب الأنبياء (٦٠) في باب (٤٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ «إن الله ليس بأعور....».
وأخرجه كذلك في صحيحه في ج٨/ ١٠٢ ـ ١٠٣ في كتاب الفتن (٩٢) في باب ذكر الدجال (٢٦) في روايتين عن ابن عمر وأنس بن مالك رضي الله عنهما ولفظ ابن عمر : «... إنه أعور وإن الله ليس بأعور...» ولفظ أنس: «ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور...».
وأخرجه أيضًا البخاري في صحيحه ج٨/ ١٧٢ في كتاب التوحيد (٩٧) في باب قوله تعالى ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ (١٧) عن ابن عمر وأنس رضي الله عنهما.
وأخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ١٥٥ في كتاب الإيمان (١) في باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال (٧٥) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.
وأخرجه أيضًا في صحيحه ج٤/ ٢٢٤٧ في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٥٢) في باب ذكر الدجال (٢٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

في[1] الدلالة على كذبه بوجود[2] هذه الصفة الناقصة، التي ينتفي عند كل أحد وجودها ببديهة العقل[3] في الباري سبحانه. فهذه كلها كما ترى[4] بدع حادثة في الإسلام، هي السبب فيما عرض فيه من الفرق، التي أنبأنا[5] المصطفى ﷺ أنها ستفترق أمته إليها.

فإن قال قائل: فإذا لم يصرح الشرع للجمهور، لا بأنه جسم ولا بأنه غير جسم، فما عسى أن يجابوا[6] به في جواب «ماهو»؟ فإن هذا السؤال طبيعي للإنسان وليس يقدر أن ينفك عنه، ولذلك[7] ليس يقنع الجمهور، أن يقال لهم في موجود وقع الاعتراف به أنه لا ماهية له، لأنه مالا ماهية له لا ذات له؟

قلنا: الواجب في ذلك أن يجابوا بجواب الشرع، فيقال لهم: إنه نور، فإنه الوصف الذي وصف الله به نفسه في كتابه

= وأخرجه الترمذي في سننه ج٤/ ٥١٤ في كتاب الفتن (٣٤) في باب ما جاء في صفة الدجال (٦٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب من حديث عبدالله بن عمر.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٢/ ٢٧.

(١) في (ط) والمناهج «بالدلالة».

(٢) في (ك) «كونه موجود» والتصويب من(ط) والمناهج.

(٣) في (ك) «في العقل» والتصويب من (ط) والمناهج.

(٤) في مناهج الأدلة «تراه».

(٥) في مناهج الأدلة «أبنأ».

(٦) في (ط) «أن يحاجوا».

(٧) في (ط) «وكذلك».

العزيز على جهة ما يوصف الشيء بالصفة التي هي ذاته، فقال: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[النور: ٣٥]وبهذا الوصف وصفه النبي ﷺ في الحديث الثابت فإنه جاء أنه قيل له عليه السلام[١]: «هل رأيت ربك؟ قال: نور أنى أراه»[٢] [و][٣] في حديث الإسراء أنه لما قرب ﷺ من سدرة المنتهى، غشى السدرة من/ النور، ما حجب بصره عن النظر إليها[٤]، أو إليه[٥] سبحانه، ففي مسلم[٦] «إن لله حجابًا[٧] من نور لو كشف لأحرقت سُبُحات[٨] وجهه

ظ ٦٦

---

(١) في (ك) «كما قيل إنه قيل» وفي (ط) «فإنه لما قيل له» وصوبتها من مناهج الأدلة.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ١٦١ في كتاب الإيمان (١) في باب قوله عليه السلام: نور أنى أراه وفي قوله: رأيت نوراً (٧٨) في حديث (١٧٨) عن أبي ذر رضي الله عنه بلفظه.

(٣) زيادة من (ط) والمناهج.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ١٤٥ـ١٤٦ في كتاب الإيمان (١) في باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات (٧٤) في حديث رقم (١٦٢) عن أنس ابن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «ثم ذهب بي إلى السِّدْرة المُنْتَهَى، وإذا ورقها كآذان الفيلة، وإذا ثمرها كالقلال قال: فلما غشيها من أمر الله ما غشي تغيرت، فما أحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسنها. . .» إلخ الحديث.

(٥) في مناهج الأدلة «وإليه».

(٦) في مناهج الأدلة «وفي كتاب مسلم».

(٧) الحجاب لغة السِّتْر.

وقال النووي المراد به هنا المانع من رؤيته.

انظر مختار الصحاح للرازي ص١٢٢، وشرح صحيح مسلم للنووي ج٣/ ١٤.

(٨) سُبُحات وجه الله أنواره وجلاله.

وقال النووي: «السبحات ـ بضم السين والباء ورفع التاء في آخره، وهي جمع سبحة، قال صاحب العين والهروي وجميع الشارحين للحديث من اللغويين =

ما انتهى إليه بصره»[1] وفي بعض روايات هذا الحديث «سبعين حجابًا من نور»[2].

وينبغي أن يعلم[3] أن هذا المثال هو شديد المناسبة للخالق سبحانه، لأنه يجتمع فيه أنه محسوس تعجز الأبصار عن إدراكه، وكذلك الأوهام[4]، مع أنه ليس بجسم والموجود عند الجمهور، إنما هو المحسوس، والمعدوم عندهم هو غير

= والمحدثين معنى «سبحات وجهه» نوره وجلاله وبهاؤه».
انظر القاموس المحيط ج١/ ٢٣٤، ومختار الصحاح ص٢٨٢، وشرح صحيح مسلم للنووي ج٣/ ١٣-١٤.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في ج١/ ١٦١ - ١٦٢ في كتاب الإيمان (١) في باب قوله عليه السلام: إن الله لاينام، وفي قوله: حجابه النور لو كشفه لأحرقت سُبُحاتُ وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه (٧٩) في حديث (١٧٩) عن أبي موسى قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إن الله عز وجل لاينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرْفَعُ إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور (وفي رواية أبي بكر: النار) لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه».

(٢) أخرج هذه الرواية أبوسعيد الدارمي بإسناد مرسل، في الرد على بشر المريسي ص٤٩٠، عن زرارة بن أوفى عن النبي ﷺ وقد أوردها البيهقي في الأسماء والصفات، في باب ماجاء في العرش والكرسي ص٥٠٨ - ٥٠٩، بإسناد مرسل.
وأخرجها أبوالشيخ في العظمة ص١٣٦، عن زرارة بن أوفى بإسناد مرسل.
وأوردها السيوطي في اللآلىء المصنوعة ج١/ ١٧، الطبعة الثالثة، عن زرارة بن أوفى مرفوعًا، وقال: هذا مسند صحيح الإسناد.

(٣) في مناهج الأدلة «تعلم».

(٤) في مناهج الأدلة «الأفهام».

المحسوس. والنور لما كان أشرف المحسوسات وجب أن يُمثل به[١] أشرف الموجودات. وهنا[٢] أيضًا سبب آخر موجب[٣] أن يسمى به نورًا[٤]. وذلك أن حال وجوده في[٥] عقول العلماء الراسخين في العلم عند النظر إليه بالعقل، هي حال الأبصار عند النظر إلى الشمس بل حال عيون الخفافيش، وكان هذا الوصف لائقًا عند الصنفين من الناس[٦].

وأيضًا فإن الله تبارك وتعالى لما كان سبب الموجودات، وسبب إدراكنا لها، وكان النور مع الألوان هذه صفته ـ أعني أنه سبب وجود الألوان بالفعل، وسبب رؤيتنا له ـ فالحق[٧] ماسمى الله تبارك وتعالى نفسه نورًا. وإذا قيل: إنه نور لم يعرض شك في الرؤية التي جاءت في المعاد. فقد تبين لك في[٨] هذا القول الاعتقاد[٩] الأول الذي في هذه الشريعة في هذه الصفة، وماحدث في ذلك من البدعة، وإنما سكت الشرع عن هذه

---

(١) في مناهج الأدلة «لهم به».
(٢) في مناهج الأدلة «وههنا».
(٣) في مناهج الأدلة«وجب».
(٤) في (ك) و(ط) «نور» والتصويب من المناهج.
(٥) في مناهج الأدلة «من».
(٦) في مناهج الأدلة «من الناس وحقًا».
(٧) في مناهج الأدلة «فبالحق».
(٨) في مناهج الأدلة «من».
(٩) في (ك) و(ط) «موجودًا الاعتقاد» ورجحت أن الصواب ما في مناهج الأدلة فأثبته.

الصفة، لأنه لايعترف بموجود في الغائب ليس بجسم، إلا من أدرك ببرهان أن في المشاهد[1] بهذه الصفة ـ وهي النفس ـ ولما كان الوقوف على معرفة هذا المعنى من النفس مما لايمكن الجمهور، لم يمكن فيهم أن يعقلوا وجود موجود ليس بجسم، فلما حجبوا عن معرفة النفس[2]، علمنا أنهم حجبوا عن معرفة هذا المعنى من الباري سبحانه وتعالى»[3].

تعقيب المؤلف على ما نقله من كتاب مناهج الأدلة لابن رشد

قلت: وقد تبين في هذا الكلام أنه في الباطن يرى رأي الفلاسفة في النفس أنها ليست بجسم، وكذلك في الباري؛ غير أنه يمنع أن يخاطب الجمهور بهذه؛ لأنه ممتنع في عقولهم، فضرب لهم أحسن الأمثال وأقربها، كما ذكره في اسم النور، وهذا قول أئمة الفلاسفة في أمثال هذا، من الإيمان بالله واليوم الآخر، وقد بين بالحجج الواضحة أن ما يذكره المتكلمون في النفي مخالف للشريعة، وهو مصيب في هذا باطنًا وظاهرًا، وقد بين أن ما يذكره المتكلمون في نفي الجسم على الله بحجج ضعيفة، وبين فسادها، وذكر أن ذلك إنما يعلم إذا علم أن النفس ليست جسمًا. ومعلوم أن هذا الذي يشير إليه، هو وأمثاله من المتفلسفة، أضعف مما عابه على المتكلمين: فإن المتكلمين أفسدوا حججهم[4] هذه أعظم مما أفسدوا به حجج المتكلمين.

---

(١) في مناهج الأدلة «في المشاهد موجودًا».

(٢) في مناهج الأدلة «عن معرفة اليقين».

(٣) انظر مناهج الأدلة لابن رشد ص١٧٠ ـ ١٧٦.

(٤) أي الفلاسفة.

فيؤخذ من تحقيق الطائفتين بطلان حجج الفريقين على نفي الجسم، مع أن دعوى الفلاسفة أن النفس ليست بجسم، ولاتوصف بحركة ولاسكون ولا دخول ولاخروج، وأنه لايحس إلا بالتصور لاغير(١)، يظهر بطلانه، وكذلك قولهم(٢) في الملائكة(٣). وظهور بطلان قول هؤلاء(٤) أعظم من ظهور بطلان قول المتكلمين بنحو ذلك في الرب.

عود على النقل من كتاب مناهج الأدلة لابن رشد

ثم قال(٥) القول في «الجهة»: «وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه، حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعها على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ومثل قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ومثل قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة: ١٧] ومثل قوله تعالى/ : ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة: ٥] ومثل قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] الآية، ومثل قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ

ص ٦٧

---

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني ج٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٧.

(٢) أي الفلاسفة.

(٣) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٤) أي الفلاسفة.

(٥) أي ابن رشد.

تَمُورُ ﴿١٦﴾ [الملك: ١٦] إلى غير ذلك من الآيات، التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً. وإن قيل فيها: إنها من المتشابهات، عاد الشرع كله متشابهًا؛ لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء. وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأن من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ، حتى قرب من سدرة المنتهى، وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك. والشبهة التي قادت نفاة الجهة إلى نفيها، هي أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية، ونحن نقول: إن هذا كله غير لازم؛ فإن الجهة غير المكان، وذلك أن الجهة هي إما سطوح الجسم نفسه المحيطة به وهي ستة، وبهذا نقول/ »[١]. ظ ٦٧

* * *

(١) انظر مناهج الأدلة لابن رشد ص١٧٦ ـ ١٧٧.

فصل

دعوى الرازي أن الحنابلة التزموا الأجزاء والأبعاض ومناقشة المؤلف له

قال الرازي: «وأما «الحنابلة» الذين التزموا الأجزاء والأبعاض»[(١)].

فيقال: إن أردت بهذا الكلام أنهم وصفوه بلفظ الأجزاء والأبعاض، وأطلقوا ذلك عليه من غير نفي للمعنى الباطل، وقالوا إنه يتجزأ أو يتبعض، وينفصل بعضه عن بعض، فهذا مايعلم أحد من الحنابلة يقوله، هم مصرحون [بنفي ذلك][(٢)] وإن أردت إطلاق لفظ البعض على صفاته في الجملة ـ فهذا ليس مشهوراً عنهم، لاسيما الحنابلة أكثر اتباعًا لألفاظ القرآن والحديث من الكرامية ومن الأشعرية (بإثبات لفظ الجسم من الحنابلة)[(٣)] ـ فهذا مأثور عن الصحابة والتابعين، والحنبلية وغيرهم متنازعون في إطلاق هذا اللفظ كما سنذكره إن شاء الله، وليس للحنبلية في هذا اختصاص، ليس لهم قول في النفي والإثبات إلا وهو وما أبلغ منه موجود في عامة الطوائف وغيرهم، إذ هم لكثرة الاعتناء بالسنة والحديث والائتمام بمن كان بالسنة أعلم، أبعد[(٤)] عن الأقوال

---

(١) انظر أساس التقديس ص٢٠.

(٢) زيادة.

(٣) «من الحنابلة» ساقط من (ط) ومابين القوسين لم يظهر لي معناه فليتأمل.

(٤) في (ط) «وأبعد».

المتطرفة[1] في النفي والإثبات، وإن كان في أقوال بعضهم غلط في النفي والإثبات فهو أقرب من الغلط الموجود من[2] الطرفين في سائر الطوائف الذين هم دونهم في العلم بالسنة والاتباع.

وإن أردت أنهم وصفوه بالصفات الخبرية، مثل: الوجه واليد، وذلك يقتضي التجزئة والتبعيض، أو أنهم وصفوه بما يقتضي أن يكون جسمًا، والجسم متبعض ومتجزئ، وإن لم يقولوا هو جسم. فيقال له: لا اختصاص للحنابلة بذلك، بل هو مذهب جماهير أهل الإسلام، بل وسائر أهل الملل وسلف الأمة وأئمتها.

وفي الجملة فإثبات هذه الصفات هو مذهب الصفاتية[3] من جميع طوائف الأمة مثل الكلابية وأئمة الأشعرية، وهو مذهب الكرامية. ومن المعلوم أن بين إثبات الأشعرية ونحوهم له[4]، وبين إثبات بعض الكرامية ونحوهم له فرقًا./ وكثير منهم ينفي ذلك، ومنهم من لاينفيه ولايثبته، ومنهم من أثبت ماجاء . وهذا إمام طائفته[5] أبي الحسن الأشعري، وهو من أعلم الناس بمقالات أهل الكلام، قد ذكر في غير موضع من كتبه، أن هذا

ص ٦٨

---

(١) في (ك) «النظرية» والتصويب من (ط).

(٢) في (ط) «في».

(٣) أي الذين يثبتون جميع الصفات أو بعضها.

(٤) أي الجسم.

(٥) أي الرازي.

مذهب أهل السنة والحديث، وقال: «إنه به يقول»[١]. كما قد ذكرنا لفظه في غير هذا الموضع[٢]، وهذه الكتب التي صنفها مصنفوهم كأبي الحسن التميمي وأهل بيته[٣]، والقاضي أبي يعلى، وأبي الوفاء ابن عقيل[٤] وأبي الحسن بن الزاغوني[٥]

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج١ / ٣٥٠.

(٢) تقدم هذا في ص٧٨، ٨١.
وانظر الفتوى الحموية الكبرى ص٩١ ـ ٩٣.

(٣) هو عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث، أبو الحسن التميمي، أحد الفقهاء الحنابلة، وكان له كلام في مسائل الخلاف، وسمع الحديث، وروى عن غير واحد، صنف كتبًا في الأصول والفرائض، وكان مولده في سنة ٣١٧هـ، وتوفي في سنة ٣٧١هـ، وكان له أولاد: أبو الفضل، وأبو الفرج وغيرهما.
انظر تأريخ بغداد ج١٠/٤٦١ ـ ٤٦٢، وطبقات الحنابلة ج٢/١٣٩، والبداية والنهاية ج١١/٣١٨، والأعلام ج٤/١٦.

(٤) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، ويعرف بابن عقيل، كان مولده سنة ٤٣٢ هـ عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان قوي الحجة، وظهر منه في بعض الأحيان نوع انحراف عن السنة وتأول لبعض الصفات، ثم أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك وصحت توبته. وكانت وفاته سنة ٥١٣هـ له تصانيف أعظمها كتاب الفنون.
انظر الذيل على طبقات الحنابلة ج١/١٤٢ ـ ١٦٥، وطبقات الحنابلة ج٢/٢٥٩، ولسان الميزان ج٤/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤، والأعلام ج٤/ ٣١٣.

(٥) علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، أبو الحسن بن الزاغوني، ولد سنة ٤٥٥هـ، كان من أعيان الحنابلة من أهل بغداد، صنف كتبًا شتى في التأريخ والأصول والفقه والحديث، وكان صحيح السماع، من مصنفاته كتاب «الإقناع» و «الواضح»، و «الإيضاح في أصول الدين» وله تصانيف فيها أشياء من بحوث المعتزلة بدَّعوه بها لكونه نصرها. وكانت وفاته سنة ٥٢٧ هـ.

=

وذكروا فيها ماجرت عادة المتكلمة الصفاتية بذكره، كأبي سعيد ابن كلاب وأبي الحسن الأشعري، وأمثالهما من إثبات الصفات، ونفي التجسيم، قد بينوا فيها ذلك، كما بينه[1] هؤلاء، ونحوهم في هذه الصفات العينية الخبرية كالوجه واليدين وغيرهما.

نقل المؤلف عن كتاب الإيضاح في أصول الدين لأبي الحسن ابن الزاغوني إثباته صفة الوجه لله تعالى

ومن أشهر مصنفيهم في ذلك أبو الحسن بن الزاغوني قال في كتابه «الإيضاح في أصول الدين»: «فصل وقد وصف الباري نفسه في القرآن بقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧] وأمثال ذلك في الكتاب والسنة، ويراد بذلك إثبات صفة تختص باسم يزيد على قولنا: ذات[2]. وذهبت المعتزلة إلى أن المراد بالوجه الذات، فأما صفة زائدة على ذلك فلا» ولم يذكر خلافًا مع الأشعرية، لأن المشهور عنهم إثبات هذه الصفة. قال[3]: «والدلالة على ذلك أنه قد ثبت في عرف الناس، وعاداتهم في الخطاب العربي الذي أجمع عليه أهل اللغة، أن تسمية الوجه في أي محل وقع، في الحقيقة والمجاز، يزيد على قولنا: ذات، وأما في الحيوان، فذلك مشهور حقيقة لايمكن

= انظر الذيل على طبقات الحنابلة ج١/ ١٨٠ ـ ١٨٤، ولسان الميزان ج٤/ ٢٤٢، والأعلام ج٤/ ٣١٠.

(١) في (ط) «بين».

(٢) ذات الشيء نفسه وعينه.
انظر التعريفات للجرجاني ص١١٣.

(٣) أي ابن الزاغوني.

دفعه، ولا يسوغ فيه غير ذلك، وأما في مقامات المجاز فكذلك أيضًا؛ لأنه يقال: فلان وجه القوم. لايراد به ذات القوم، إذ ذوات القوم غيره قطعًا ويقينًا، ويقال: هذا وجه الثوب. لما هو أجوده، ويقال: هذا وجه الرأي. أي أصحه وأقومه، وأتيت بالخبر على وجهه أي على حقيقته. إلى أمثال ذلك مما يقال فيه الوجه، فإذا كان هذا هو المستقر في اللغة، وجب حمل هذه الصفة في حق الباري تعالى على ظاهر ما وضعت له، وهو الصفة الزائدة على تسمية قولنا: ذات، وهذا جلي[١] واضح».

قال[٢]: «وتمهيد هذا الكلام وتقريره، أنه لايجوز أن يقال بوجه الله على ما قيل في وجه القوم أنه سيدهم، والمعرب عنهم، والمشار إليه دونهم، لأن ذلك يقتضي بمثله في حق الله أن يقال: سيد الله، والمشار إليه، وهذا في حقه محال، ولايجوز أن يراد به ما أريد من قولهم هذا وجه الثوب أي: أحسنه وأجوده لما ذكرنا أيضًا، ولأنه لايجوز أن يضاف إلى ذاته ولا إلى غيره، لأنه تعالى ليس موصوفاً بالحسن والجودة. ولايجوز أن يراد به ما أريد بأنه وجه الرأي أنه صوابه، لأنه لايعبر بذات الله عن الصدق في الخبر والصحة في الرأي. فإذا بطلت هذه الأقسام وجب أن تحمل على إثبات صفة هي الوجه التي يستحقها الحي.

---

(١) الجلي ضد الخفي.
انظر مختار الصحاح للرازي ص ١٠٨.

(٢) أي ابن الزاغوني.

ظ ٦٨ قالوا: إذا حملتم الأمر/ على هذا الظاهر، وبطل أن يراد بها إلا الوجه، الذي هو صفة يستحقها الحي، فالوجه الذي يستحقه الحي، وجه هو عضو وجارحة، يشتمل على كمية[١] تدل على الجزئية[٢]، وصورة[٣] تثبت الكيفية[٤]، فإن كان ظاهر الأوصاف عندكم إثبات صفة تفارق في الماهية، وتقارب فيما يستحق بمثله الاشتراك في الوصف، فهذا هو التشبيه بعينه. وقد ثبت بالدليل الجلي، إبطال قول المجسمة والمشبهة، ومايؤدي إلى مثل قولهم فهو باطل.

قلنا: الظاهر ماكان متلقى في اللفظ على طريق المقتضي، وذلك مما يتداوله أهل الخطاب بينهم. حتى ينصرف مطلقه عند الخطاب إلى ذلك، عند من له أدنى ذوق ومعرفة بالخطاب العربي واللغة العربية، وهذا كما نقول في ألفاظ الجموع

---

(١) الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته.
والكمية اسم لما يجاب به عن السؤال بكم.
انظر الملل والنحل ج٢/ ١٦٩، والمواقف للإيجى ص١٠٤، وشرح المقاصد للتفتازاني ج٢/ ١٨٢ ، ٢٣٧، والتعريفات للجرجاني ص ١٩٦.

(٢) الجزء: مايتركب الشيء عنه وعن غيره، وإليه تنسب الجزئية.
انظر التعريفات للجرجاني ص ٧٨.

(٣) صورة الشيء مابه يحصل الشيء بالفعل.
انظر: التعريفات للجرجاني ص١٤١.

(٤) الكيف: هيئة قارة في الشيء لايقتضي قسمة ولانسبة لذاته.
والكيفية: اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف.
انظر الملل والنحل ج٢/ ١٧٠، والمواقف للإيجي ص١٢٠ ـ ١٢١، وشرح المقاصد ج٢/ ٢٣٧، والتعريفات للجرجاني ص١٩٨.

وأمثالها: إن ظاهر اللفظ يقتضي العموم[1] والاستغراق، وكما نقوله في الأمر: إن ظاهره الاستدعاء من الأعلى للأدنى يقتضي الوجوب، إلى أمثال ذلك مما يرجع فيه إلى الظاهر في المتعارف. فإذا ثبت هذا فلا شك ولا مِرْية على مابينا أن الظاهر في إثبات صفة هو إذا أضيف إلى مكان أريد بها الحقيقة، أو أريد بها المجاز، فإنه لاينصرف إلى وهم السامع، أن المراد بها جميع الذات، التي هي مقولة عليها، وهذا مما لانزاع فيه.

والمقصود بهذا إبطال التأويل، الذي يدعيه الخصم، فإذا ثبت هذا وجب أن يكون صفة خاصة، بمعنى لايجوز أن يعبر بها عن الذات، ولاوضعت لها لا على سبيل الحقيقة ولا على سبيل المجاز.

فأما قولهم: إذا ثبت أنها صفة إذا نسبت إلى الحي، ولم يعبر بها عن الذات وجب أن تكون عضواً وجارحة ذات كمية وكيفية. فهذا لايلزم: من جهة أن ما ذكروه ثبت بالإضافة إلى الذات في حق الحيوان المحدث، لامن خصيصة صفة الوجه ولكن من جهة نسبة الوجوه إلى جملة الذات، فيما ثبت[2] للذات من الماهية المركبة[3]، بكمياتها وكيفياتها وصورها،

---

(١) العموم في اللغة عبارة عن إحاطة الأفراد دفعة. أي شمل الجماعة.
انظر: التعريفات للجرجاني ص١٦٣، ومختار الصحاح للرازي ص ٤٥٦.

(٢) في (ط) «يثبت».

(٣) ماهية الشيء مابه يجاب عن السؤال بما هو، وهي لفظة مشتقة عما هو.
والماهية: إما بسيطة لاجزء لها أصلاً، كالواجب، والنقطة والوحدة، =

وذلك أمر أدركناه بالحس من جملة الذات، فكانت الصفة مساوية للذات في موضوعها[1]، بطريق أنها منها، ومنتسبة إليها نسبة الجزء إلى الكل، فأما الوجه المضاف إلى البارئ تعالى، فإنا ننسبه إليه في نفسه نسبة الذات إليه، وقد ثبت أن الذات في حق الباري لاتوصف بأنها جسم مركب من جملة الكمية، وتتسلط عليه الكيفية، ولايعلم له ماهية، فالظاهر في صفته التي هي الوجه، أنها كذلك لايوصل لها إلى ماهية، ولايوقف لها على كيفية، ولاتدخلها التجزئة المأخوذة من الكمية، لأن هذه إنما هي صفات الجواهر[2] المركبة أجسامًا، والله يتنزه عن ذلك. ولو جاز لقائل أن يقول: ذلك في السمع والوجه والبصر وأمثال ذلك من[3] صفات الذات، لينتقل بذلك عن ظاهر الصفة منها إلى ماسواها، بمثل هذه الأحوال الثابتة في المشاهدات، لكان

= والوجود، وإما مركبة لها أجزاء كالجسم والإنسان والسواد.
انظر المواقف للإيجي ص٥٩ ـ ٦١، والتعريفات للجرجاني ص٢٠٥ ـ ٢٠٦، وشرح المقاصد ج١/ ٤٤٥، ٤٦٣.

(١) في (ط) «موضعها».

(٢) الجوهر إن كان حالاً فصورة، وإن كان محلاً لها فهيولى، وإن كان مركبًا منها فجسم، وإلا فإن كان متعلقًا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فنفس، وإلا فعقل.
والجوهر ينقسم إلى بسيط روحاني كالعقول والنفوس المجردة، وإلى بسيط جسماني كالعناصر الأربعة، وإلى مركب في العقل دون الخارج كالماهيات المركبة من الجنس والفصل.
انظر المواقف للإيجي ص ١٨٢، والتعريفات للجرجاني ص٨٣ ـ ٨٤.

(٣) في (ط) «في».

من[1] الحياة والعلم والقدرة أيضًا كذلك، فإن العلم في الشاهد عرض، قائم يقدر نفيه بطريق ضرورة أو اكتساب، وذلك غير لازم مثله في حق البارئ، لأنه مخالف للشاهد في الذاتية وغير[2] مشارك في إثبات ماهية، ولامشارك لها في كمية ولا كيفية، وهذا الكلام واضح جلي/ .

ص ٦٩

وأما قولهم: إن أردتم إثبات صفة تقارب الشاهد، فيما يستحق مثله الاشتراك في الوصف، فهذا هو التشبيه بعينه.

فنقول لهم: المقاربة تقع على وجهين: أحدهما: مقاربة في الاستحقاق لسبب موجبه التمام والكمال، وتنفي النقص. الثاني: مقاربة في الاستحقاق لسبب تقتضيه الحاجة ويوجبه الحس، ومحال أن يراد به الثاني؛ لأن الله تعالى قد ثبت أنه غني غير محتاج، ولايوصف بأنه يحتاج إلى الإحساس؛ لما في ذلك من النقص. فيبقى الأول، وصار هذا كإثبات الصفات الموجبة للكمال ودفع النقص.

وأما قولهم: إن ذلك يوجب إثبات الجوارح والأعضاء. فليس بصحيح من جهة أنه يكتسب بها، مالولا ثبوتها له لعدم الاكتساب له[3] مع كونه محتاجًا إليه؛ ولهذا سميت الحيوانات المصيودة، كسباع الطير والبهائم جوارح، لأنها تكتسب

---

(١) في (ط) «في».

(٢) في (ط) «غير مشارك».

(٣) «له» ساقط من (ط).

الصيود، والبارئ مستغن عن الاكتساب، فلا يتصور استحقاقه لتسميته جارحة، مع عدم السبب الموجب للتسمية. فأما تسمية الأعضاء، فإنها تثبت في حق الحيوان المحدث، لما تعينت له من الصفات الزائدة على تسمية الذات، لأن العضو عبارة عن الجزء؛ ولهذا نقول: عضيته. أي جزيته وقسمته[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ۝﴾ [الحجر: ٩١] أي: قسموه فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه[2]، فإذا كان العضو[3] إنما هو مأخوذ من هذا، فالبارئ تعالى ليس بذي أجزاء يدخلها الجمع، وتقبل التفرقة والتجزئة، فامتنع أن يستحق مايسمى عضوًا، فإذا ارتفع هذا بقي أنه تعالى ذاته لاتشبه الذوات، مستحقة للصفات المناسبة لها في جميع ماتستحقه، فإذا ورد القرآن وصحيح السنة في حقه بوصف، تُلقيَ في التسمية بالقبول، ووجب إثباته له مثل مايستحقه، ولايعدل به عن حقيقة الوصف، إذ ذاته تعالى قابلة للصفات، وهذا واضح بَيِّن لمن تأمله»[4].

فهذا لفظه ولفظ أمثاله من المصنفين على هذا الوجه.

وقال أيضًا. بعد ذلك:

---

(١) انظر القاموس المحيط ج٢/٣٤٩.

(٢) انظر تفسير ابن كثير ج٢/٥٥٨.

(٣) في (ك) «العوض» والتصويب من (ط).

(٤) لم أجد كتاب الإيضاح لابن الزاغوني.

نقل المؤلف عن أبي الحسن ابن الزاغوني إثباته صفة اليدين لله تعالى

«فصل وقد وصف الباري نفسه في القرآن باليدين، بقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤] قال: «وهذه الآية تقتضي إثبات صفتين ذاتيتين تسميان يدين». قال: «وذهبت[١] المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين النعمتين، وذهبت طائفة منهم[٢] إلى أن المراد باليدين هاهنا القدرة». قال[٣]: «والدلالة على كونهما صفتين ذاتيتين، تزيدان على النعمة وعلى القدرة، أنا نقول: القرآن نزل بلغة العرب، واليد المطلقة في لغة العرب وفي معارفهم وعاداتهم، المراد بها إثبات صفة ذاتية للموصوف، لها خصائص فيما يقصد به، وهي حقيقة في ذلك، كما ثبت في معارفهم الصفة التي هي القدرة، والصفة التي هي العلم، كذلك سائر الصفات من الوجه والسمع والبصر والحياة وغير ذلك، وهذا هو/ الأصل في هذه الصفة، وأنهم لاينتقلون عن هذه الحقيقة إلى غيرها، مما يقال على سبيل المجاز إلا بقرينة تدل على ذلك، فأما مع الإطلاق فلا، ولهذا يقولون: لفلان عندي يد. فيراد بذلك ما يصل من الإحسان بواسطة اليد، وإنما فهم ذلك بإضافة اليد إلى قوله «عندي» ويقول ذلك وبينهما من

ص ٧٠

---

(١) في (ط) «وذهب».

(٢) «منهم» ساقط من (ط).

(٣) أي ابن الزاغوني.

البعد والحوائل، مالو أراد اليد الحقيقية لكان كاذبًا: ولهذا لو كان بحيث أن يكون عنده يده الحقيقة[1]، وهو أن يكونا متماسكين في الاجتماع ويحيط بهما[2] ثوب، أو على صفة يمكن إدخال يده إلى باطن ثوبه، فقال حينئذ: لفلان عندي يد. لايصرف القول فيه [غير][3]، إلى اليد الحقيقية: لأن شاهد الحال قد قطع عمل القرينة. والإطلاق في التعارف، أكثر من شاهد الحال في القرب، من جهة أنه يجوز أن يتجوز به للقرينة، لكن على من شاهد الحال [لاغية][4] عليه[5]، بما لإطلاقه ذلك أحق وأولى. وكذلك القول في التعبير باليد عن القدرة، إنما يثبت ذلك بقرينة، وهو أن يقول: لفلان علي يد. فقوله: «علي» قرينة تدل على أن المراد باليد القدرة، وهي أيضًا مع شاهد الحال لاغية على ماقدمنا في النعمة، وهذا جلي واضح.

ودليل آخر، وهو أنا إذا تأملنا المراد بقوله تعالى: ﴿مَامَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥] امتنع فيه أن يكون المراد به النعمة والقدرة، وذلك أن الله تعالى أراد تفضيل آدم على إبليس، حيث افتخر عليه إبليس بجنسه، الذي هو النار، وأنه بذلك أعلى من التراب والطين، فرد الله عليه افتخاره، وأثبت لآدم من المزية

---

(١) في (ط) «الحقيقية».
(٢) في (ط) «بها».
(٣) زيادة.
(٤) زيادة من (ط).
(٥) «عليه» ساقط من (ط).

والاختصاص ما لم يثبت مثله لإبليس، بقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وفي ذلك مايدل على أن المراد فيها الصفة التي ذكرنا من وجهين:

أحدهما: أن إبليس عند الخصم، خلق بما خلق به آدم، من القدرة والنعمة، فلولا أن آدم خالف إبليس في ذلك، لما كان فيه إثبات فضيلة، وهذا كلام صدر على سبيل الحاجة في إثبات الفضل، فلو تساويا في السبب لما ثبت الحجة لله تعالى على إبليس في ذلك، وذلك مما لايخفى عليه، فكان يسعه أن يقول: وأنا فقد خلقتني بما خلقت به آدم، فأي فضيلة له عليّ بما ذكرته، وما يؤدي إلى تعجيز الله عن حجته، وإزالة المميز بين الشيئين، فيما قصد التمييز به، بالمخالفة بينهما قول[1] باطل ومحال.

والثاني: أنه أضاف الخلق وهو فعل يده سبحانه، والفعل متى أضيف إلى اليد، فإنه لايقتضي إضافة إلا إلى مايختص بالفعل، وليس إلا اليد التي ذكرنا، وهذا جلي واضح.

أسباب صرف الكلام عن الحقيقة إلى المجاز

ودليل آخر نقول: لاشك أن الرجوع في الكلام الوارد عن الحقيقة والظاهر المعهود إلى المجاز إنما يكون بأحد ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يعترض على الحقيقة مانع، يمنع من إجرائها

---

(١) في (ك) «وهذا قول» والتصويب من (ط).

على ظاهر الخطاب .

الثاني: أن تكون القرينة لها تصلح لنقلها عن حقيقتها إلى مجازها .

والثالث: أن يكون المحل الذي أضيفت إليه الحقيقة، أو المعنى الذي أضيفت / إليه الحقيقة لايصلح لها، فينتقل عنها إلى مجازها . ظ ٧٠

فإن قالوا: إن إثبات اليد الحقيقية، التي هي صفة الله تعالى، ممتنع لعارض يمنع. فليس بصحيح؛ من جهة أن الباري تعالى، ذات قابلة للصفات المساوية لها في الإثبات؛ فإن الباري تعالى في نفسه ذات، ليست بجوهر ولاجسم ولاعرض، ولاماهية له تعرف، وتدرك وتثبت في شاهد العقل، ولاورد ذكرها في نقل، وإذا ارتفع عنه إثبات الماهية . وإذا كان الكل مرتفعًا، والمثل بذلك ممتنعًا: فالنفار من قولنا: «يد» مع هذه الحال، كالنفار من قولنا: ذات، ومهما دفعوا به إثبات ذات مع ما[1] وصفنا فهو سبيل إلى دفع يد، لأنه لافرق عندنا بينهما في الإثبات، وإن عجزوا عن ذلك لثبوت الدليل القاطع، الملزم للإقرار بالذات، على ماهي عليه مما ذكرنا، فذاك هو الطريق إلى تعجيزهم، عن نفي يد هي صفة تناسب الذات، فيما ثبت لها من ذلك، وهذا ظاهر لازم لامحيد عنه .

---

(١) في (ط) «مما».

وإن قالوا: من جهة أنه اقترن بها قرينة، تدل على صلاحية نقلها، عن حقيقتها إلى مجازها. فذلك محال من جهات:

أحدها: أنا قد بينا أن إضافة الفعل إلى اليد، على الإطلاق لايكون إلا والمراد به يد الصفة، وهذا توكيد لإثبات الصفة الحقيقية، ومحال أن يجتمع مؤكد للحقيقة مع قرينة ناقلة عن الحقيقة.

والثانية: أن القرائن قد ذكرناها، وهو أنه إذا أريد باليد النعمة قال: لفلان عندي يد. فعند [ي][1] قرينة تدل على النعمة. وإذا أريد بها القدرة، قال: لفلان علي يد «فعلي» هي القرينة الدالة على القدرة وكلاهما معدومان هاهنا.

والثالث: أن الخصم يدعي أن الداعي إلى ذلك مايقتضيه الشاهد، من إثبات العضو والجارحة والجسمية، والبعضية والكمية والكيفية، الداخل على جميع ذلك، فحصل مثل وشبيه. وقد بَيَّنَّا أن ذلك محال في حقه: لأن نسبة اليد إليه تعالى كنسبة الذات إليه، على ماتقرر. فإذا ارتفع هذا بطل السبب المعارض للحقيقة، النافي لإثباتها والموجب لإبدالها بالمجاز.

وإن قالوا: إن المحل الذي أضيفت إليه اليد ـ وهو ذات الباري ـ لايصلح لإثبات اليد الحقيقية. فهذا محال، من جهة أنا قد اتفقنا على أن ذات الباري تقبل إضافة الصفات الذاتية على

---

(١) زيادة من (ط).

سبيل الحقيقة، كالوجود والذات[1]، والعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك من صفات الإثبات، على ماقدمناه.

وإن قالوا: إن المعنى الذي أضيف إلى الصفة، لايصلح إضافة اليد الحقيقية إليه من جهة أن آدم كان جسمًا، وإضافة الفعل باليد إليه، يقتضي إثبات المماسة باليد الفاعلة، وذلك محال؛ من جهة أن يد الباري وذاته لاتقبل المماسة للأجسام. وهذا قول باطل[2]؛ من جهة أنا إذا أثبتنا اليد، التي هي صفة لله تعالى، على مثل ما وصفنا انتفت المماسة، والفعل مضاف إليها نطقًا ونصًا / ثابتًا بطريق مقطوع عليه، فنفينا ما نفاه الإجماع، وأثبتنا ماأثبته النص والنطق، وجرى ذلك مجرى الذات قولاً واحداً في الحكم.

ص ٧١

والثاني: أن هذا إنما يلزم، إذا كان الفعل وكل الأحوال، لابد له من المماسة وقد وجدنا فعلاً يؤثر وجوده في محل من محل آخر، ولامماسة بينهما مع تساويهما في الجسمية؛ وذلك كما تراه من حجر المغناطيس؛ فإنه يؤثر في حركة الحديد، وانتقاله عن محله من غير مماسة، تقع بين الفاعل والمفعول، والعلة في ذلك قد تكون بين الفاعل والمفعول، وتستغنى بذلك عن المماسة، ومثل هذا ظاهر لاخفاء به . فلما ثبت أنه لا سبيل

---

(١) قال في حاشية (ط): «كلمة الذات هنا لا محل لها، ولعلها الحياة» قلت وهو كما قال.

(٢) أي باطل لأمرين، هذا الأول وسيأتي الثاني.

إلى إثبات المماسة، أثبتنا الفعل للنص عليه، واستغنينا عن المماسة بواسطة .

قالوا: الأصل في اليد الفاعلة، أن تكون جارحة، عند التعارف والإطلاق، فانتقلنا عن ذلك إلى تأويلها في حق آدمي بما يصلح وهو النعمة. واليد في اللغة تقال: ويراد بها النعمة والمنة: ولهذا يقال: له عندي يد . وله عندي أيادٍ . والله تعالى له في خلق آدم عليه السلام نعمتان: نعمة دين، ودنيا، فاقتضى ذلك تأويلها على ماذكرناه .

قلنا: قد أبطلنا وجه الحاجة إلى التأويل، أو الوجه الموجب اعتراض سبب مانع من إثبات الكلام على أصله وحقيقته، ومايبدر إليه الفهم والتعارف، في عادات أهل الخطاب، ولم يوجد ذلك هاهنا؛ ولأنه لو أراد باليد النعمة لقال: لما خلقت يدي لما خلقت نعمتي[١] فإن نعمة الدين والدنيا خلق لها .

ومما يحقق هذا أن الخلق بنعم الدين لايصلح؛ لأن نعم الدين: الإيمان، والتعبد، والطاعة . وكل ذلك عندهم مخلوق، والمخلوق لايخلق به . وكذلك نعم الدنيا هي اللذات من الشهوات، وهذه كلها مخلوقة، وبعضها أعراض، وهذا بطريق القطع لا يجوز أن يخلق به، فكان هذا التأويل من هذا الوجه باطل .

---

(١) في (ك) «لاخلقه لنعمة» وفي (ط) «لما خلقته بنعمة» ورجحت أن الصواب ما أثبته .

قالوا: إنما أضاف ذلك إلى آدم ليوجب له تشريفًا وتعظيمًا على إبليس، ومجرد النسبة في ذلك كاف في التشريف؛ ولهذا قال في ناقة صالح [ناقة الله][1] ويقال في مكة: بيت الله، فجعل هذا التخصيص تشريفًا، وإن كان ذلك لايمنع من تساوي أنها كلها لله، وكذلك البيوت، ومثله هاهنا.

قلنا: التشريف بالنسبة إذا تجردت عن إضافة إلى صفة، اقتضى مجرد التشريف، فأما النسبة إذا اقترنت بذكر صفة، أوجب ذلك إثبات الصفة، التي لولاها ماتمت النسبة؛ فإن قولنا: خلق الله الخلق بقدرته. لما نسب الفعل إلى تعلقه بصفة الله، اقتضى ذلك إثبات إحاطة بصفة هي القدرة[2]، ولايكون[3] مجرد النسبة واجب منها الصفة، فكذلك هاهنا لما كان ذكر التخصيص، مضافاً إلى صفة وجب[4] إثبات تلك الصفة. وهذا لاشك فيه ولامرية، وبهذا يبعد عما ذكروه».

قال[5]: «وأما قوله (بيدي) قدرتي؛ لأن اليد / في اللغة عبارة عن القدرة، ولهذا أنشد في ذلك: ظ ٧١

فسلمت ومالي بالأمور يدان[6]

---

(١) زيادة من (ط).

(٢) في (ك) «العلم» والتصويب من (ط).

(٣) في (ك) «ولايوجب» والتصويب من (ط).

(٤) في (ك) «واجب» والتصويب من (ط).

(٥) أي ابن الزاغوني.

(٦) بحثت عنه فلم أجده فيما بين يدي من المصادر بهذا اللفظ، لكن وجدت في =

ويحقق هذا ويوضحه أن الخلق من جهة الله، إنما هو مضاف إلى قدرته، لاإلى يده؛ ولهذا يستقل في إيجاد الخلق بقدرته، ويستغني عن يد وآلة، يفعل بها مع قدرته .

قلنا: قد بينا هذا فيما مضى، وأبطلنا وجه الحاجة إلى التأويل به، إذ الحاجة مرتفعة، ولأن قدرة الله واحدة، لاتدخلها التثنية والجمع، وإذا امتنعت التثنية منها وضعًا امتنع عنها ذلك لفظًا.

قالوا: قد يرد لفظة التثنية والجمع والمراد به الواحد؛ ولهذا «العالم» اسم توحيد والمراد به الجمع، وقال تعالى ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝٢٤﴾ [قٓ: ٢٤] والمراد به ألق، ومثله هاهنا.

قلنا: إثبات القدرة واحد لله تعالى، أصل ثبت بالأخبار والنقل، وهو مما يعتري[1] القصر والتخصيص فيه، وحمل اليد عليه يقتضي إدخال الشك في أصل عظيم، يكفر مخالف الحق فيه، فكان مراعاة هذا الأصل، بحراسته عن مقام شك أولى من إدخال التأويل هاهنا، وهذا يكفي في الإعراض عن مثل هذا التأويل .

= لسان العرب لابن منظور في مادة على ومادة يدي هذا البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو قريب منه يقول فيه:

فاعمد لما يعلو فما لك بالذي   لاتستطيع من الأمور يدان

(١) من اعتراه أي غشيه.
انظر مختار الصحاح ص ٤٢٩.

وأما قولهم: «العالم» اسم جمع توحيد. فليس كذلك؛ بل العالم اسم [جمع][1] لاواحد له من لفظه ولايقع[2] على الواحد.

قال: وأما قوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [قٓ: ٢٤] فإن ما احتجنا فيه إلى الانتقال عن لفظه لما ثبت أن المأمور واحد، فصار قوله (ألقيا) بمعنى ألق. وقد بينا هاهنا امتناع التأويل وإبطال سببه، وأن القائلين بهذه التأويلات، يجوزون أن يكون المراد بالانتقال غيرها، وإنما دخلوا فيها على سبيل الظن، ومحال نفي صفة لله تعالى بطريق هو على هذه الصفة»[3].

المثبتون لصفات الله أربعة أصناف

ولاريب أن المثبتين لهذه الصفات، أربعة أصناف: صنف يثبتونها، وينفون التجسيم والتركيب، والتبعيض مطلقًا، كما هي طريقة الكلابية والأشعرية، وطائفة من الكرامية كابن الهيصم[4]

---

(١) زيادة.

(٢) في (ط) «ويقع».

(٣) نهاية نقل المؤلف عن ابن الزاغوني.

(٤) محمد بن الهيصم من أصحاب عبد الله بن كرام، وإليه تنسب الهيصمية من الكرامية، قال الشهرستاني فيه: وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله (يعني: ابن كرام) في كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء، مثل: التجسيم، فإنه قال: أراد بالجسم القائم. بالذات، ومثل الفوقية، فإنه حملها على العلو..» إلخ كلامه.
ومن كتب ابن الهيصم «حمل الكلام» وقد نقل منه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه درء تعارض العقل والنقل.
انظر الملل والنحل ج١/١٠٨ ـ ١١٢، ونهاية الإقدام ص ١٠٥ ـ ١١٤، ودرء =

وغيره، وهو قول طوائف من الحنبلية: والمالكية، والشافعية، والحنفية، كأبي الحسن التميمي، وابنه أبي الفضل[1]، ورزق الله التميمي[2] والشريف أبي علي بن أبي موسى[3]، والقاضي أبي يعلى، والشريف أبي جعفر[4]، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي

= تعارض العقل والنقل ج٢/ ٤٧ ـ ٤٩، ولسان الميزان ج٥ / ٣٥٤.

(١) عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد، أبو الفضل التميمي، كان قد عني بالعلوم، وأملى الحديث بجامع المنصور، كانت له حلقة للوعظ والفتوى، وخرج إلى خراسان، توفي سنة ٤١٠هـ رحمه الله تعالى.
انظر طبقات الحنابلة ج٢/ ١٧٩.

(٢) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد، التميمي البغدادي، المحدث الفقيه الواعظ، شيخ أهل العراق في زمانه، أحد الحنابلة المشهورين، هو وأبوه وعمه وجده، وكان حسن العبادة، مليح الإشارة، فصيح اللسان، ولما ورد أصفهان كتب الناس عنه الحديث، كان مولده سنة ٤٠٠هـ وقيل سنة ٤٠١هـ ومات سنة ٤٨٨ هـ رحمه الله تعالى.
انظر طبقات الحنابلة ج٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، والذيل على طبقات الحنابلة ج١/ ٧٧ ـ ٨٥، وتأريخ بغداد ج١١/ ٣٢، والبداية والنهاية ج١٢/ ١٦٠.

(٣) محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي القاضي، وكان عالي القدر، سامي الذكر، له القدم العالي، سمع الحديث وصحب أبا الحسن التميمي، وغيره من شيوخ المذهب، وصنف الإرشاد في المذهب، وكان مولده سنة ٣٤٥ هـ، ووفاته سنة ٤٢٨ هـ رحمه الله تعالى.
انظر طبقات الحنابلة ج٢/ ١٨٢ ـ ١٨٦، وتذكرة الحفاظ ج٣/ ١٠٨٦، وشذرات الذهب ج٣/ ٢٣٨ ـ ٢٤١، ومعجم المؤلفين ج٩/ ١٣ ـ ١٤.

(٤) عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عيسى، الشريف أبو جعفر بن أبي موسى، الهاشمي العباسي، وأبو موسى هو كنية جده الأعلى عيسى بن أحمد بن موسى، ولد سنة ٤١١ هـ وسمع الحديث ودرس الفقه على مذهب الإمام أحمد. قال ابن الجوزي: كان عالمًا فقيهًا ورعًا عابدًا زاهدًا قوالاً =

الحسن بن الزاغوني، ـ ومن لا يحصى كثرة ـ يصرحون بإثبات هذه الصفات، وبنفي التجسيم والتركيب والتبعيض والتجزىء والانقسام، ونحو ذلك. وأول[1] من عرف أنه قال هذا القول هو أبو[2] محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم اتبعه على ذلك خلائق لا يحصيهم إلا الله .

وصنف يثبتون هذه الصفات، ولايتعرضون للتركيب والتجسيم، والتبعيض ونحو ذلك من الألفاظ المبتدعة، لابنفي ولاإثبات؛ لكن ينزهون الله عما نزه عنه نفسه، ويقولون: إنه (أحد، صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد) ويقول من يقول منهم: مأثور عن ابن عباس وغيره: أنه لا يتبعض / فينفصل بعضه عن بعض . وهم متفقون على أنه لايمكن تفريقه ولا تجزئته. بمعنى انفصال شيء منه عن شيء . وهذا القول هو الذي يؤثر عن سلف الأمة، وأئمتها، وعليه أئمة الفقهاء وأئمة الحديث، وأئمة الصوفية، وأهل الاتباع المحض من الحنبلية،

ص ٧٢

= بالحق لايحابي ولاتأخذه في الله لومة لائم.
كان عالمًا بالفرائض وأحكام القرآن والأصول، صنف تصانيف عدة منها «المسائل» و«شرح المذهب» وكان شديد القول واللسان في أصحاب البدع، ودرس في جامع المنصور وغيره، توفي سنة ٤٧٠هـ رحمه الله تعالى.
انظر طبقات الحنابلة ج٢/٢٣٧ ـ ٢٤١، والذيل على طبقات الحنابلة ج١/١٦ ـ ٢٦، وشذرات الذهب ج٣/٣٣٦ ـ ٣٣٧، ومعجم المؤلفين ج٦/١١٠ ـ ١١١ .

(١) في (ك) «وأصل» والتصويب من (ط).
(٢) «أبو» ساقطة من (ط).

على هذا القول يحافظون على الألفاظ المأثورة، ولايطلقون على الله نفيًا وإثباتًا إلا ماجاء به الأثر، وما كان في معناه .

وصنف ثالث: يثبتون هذه الصفات ويثبتون ماينفيه النفاة لها، ويقولون: هو جسم لا كالأجسام، ويثبتون المعاني التي ينفيها أولئك بلفظ الجسم . وهذا قول طوائف من أهل الكلام المتقدمين والمتأخرين .

وصنف رابع: يصفونه مع كونه جسمًا بما يوصف به غيره من الأجسام، فهذا قول المشبهة الممثلة، وهم الذين ثبت عن الأمة تبديعهم وتضليلهم .

موقف السلف من إطلاق لفظ الجسم ولفظ الجزء ولفظ البعض على الله تعالى

فلفظ «الجسم» لم يتكلم به أحد من الأئمة والسلف في حق الله لا نفيًا ولا إثباتًا، ولا ذموا أحدًا ولا مدحوه بهذا الاسم، ولاذموا مذهبًا ولامدحوه بهذا الاسم، وإنما المتواتر[1] عنهم ذم الجهمية الذين ينفون هذه الصفات، وذم طوائف منهم كالمشبهة، وبينوا مرادهم بالمشبهة .

وأما لفظ «الجزء» فما علمت أنه روي عن أحد من السلف نفيًا ولا إثباتًا، ولا أنه أطلقه على الله أحد، من الحنبلية ونحوهم في الإثبات، كما لا أعلم أن أحدًا منهم، أطلق عليه لفظ الجسم في الإثبات، وإن كان أهل الإثبات لهذه الصفات، منهم ومن غيرهم، يثبت المعاني التي يسميها منازعوهم تجسيمًا، وتجزئة

(١) في (ط) «تواتر».

وتبعيضًا، وتركيبًا وتأليفًا، ويذكرون عنهم أنهم مجسمة بهذا الاعتبار، لإثباتهم الصفات التي هي أجسام في اصطلاح المنازع.

وأما لفظ «البعض» فقد روي فيه أثر يطلقه بعض الحنبلية[١]، وينكره بعضهم. ومع هذا ففي الحنبلية طوائف، تنكر ثبوت هذه الصفات الخبرية في الباطن، كما ينكرها غيرهم. ثم منهم من يتأولها إما إيجابًا لتأويلها، وإما تجويزاً لتأويلها، كما يفعل ذلك متأولو النفاة من مستأخري الأشعرية ونحوهم. ومن ينفي مدلولها ويفوض معناه، كما يفعل ذلك طوائف من هؤلاء وغيرهم، ويسمون[٢] ذلك طريقة السلف، كما فعل ذلك المؤسس[٣] وغيره. وفيهم وفي غيرهم طوائف لاتحكم فيها بنفي ولاإثبات؛ بل تطلق ألفاظ النصوص الواردة بها، وتقف عن إثبات هذه المعاني ونفيها: إما شكًّا وإما إعراضًا عن الفكر في ذلك. وقد بينا مقالات الناس منهم ومن غيرهم في [غير][٤] هذا الموضع.

والمقصود بهذا الكتاب الكلام على ماذكره[٥] من حجج

---

(١) لم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٢) في (ك) «ويسموا» وصوبته على ماتقتضيه اللغة فلم يسبقه ناصب ولاجازم.

(٣) أي الرازي.

(٤) زيادة.

(٥) أي الرازي.

فريقي النفاة والمثبتة. وقد رووا[1] بالأسانيد الثابتة عن الصحابة والتابعين في الصمد: الذي لاجوف له[2] ولفظ بعضهم: لايخرج منه شيء[3] كما روى ابن أبي عاصم[4]، والطبراني عن عكرمة[5] من وجوه أنه قال: الصمد الذي لاجوف له[6]، ومن رواية ابن أبي[7] شيبة عن

---

(١) أي السلف.

(٢) أخرج البيهقي في كتابه الأسماء والصفات ص ٧٩ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الصمد الذي لاجوف له.

(٣) أخرج البيهقي في كتابه الأسماء والصفات ص٧٩ عن الحسن البصري رحمه الله تعالى أنه قال: الصمد الذي لايخرج منه شيء.

(٤) عمرو بن الضحاك بن مخلد البصري، والد أبي عاصم النبيل، ثقة، كان على قضاء الشام، من الحادية عشرة.
انظر التقريب ج٢/ ٧٢، والكاشف ج٢/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، والخلاصة ص ٢٩٠.

(٥) عكرمة بن عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولايثبت عنه بدعة، من الثالثة مات سنة ١٠٧ هـ، وقيل بعد ذلك.
انظر الكاشف ج٢/ ٢٧٦، والخلاصة ص٢٧٠، والتقريب ج٢/ ٣٠.

(٦) لم أجده في السنة لابن أبي عاصم عن عكرمة.
انظر السنة لابن أبي عاصم ج١/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
وقد أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ج١/ ٢٢٣ بسنده عن عكرمة قال: الصمد الذي لاجوف له.

(٧) أبو بكر بن أبي شيبة، هو الإمام أبو بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، وهو ثقة حافظ، صاحب تصانيف، من الطبقة العاشرة، مات سنة ٢٣٥ هـ.
انظر تذكرة الحفاظ ج٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣، والكاشف ج٢/ ١٢٤، والتقريب ج١/ ٤٤٥.

غندر[١] عن شعبة[٢] [عن][٣] عطاء[٤] عن ميسرة[٥] قال: المصمت[٦]، وقال مجاهد[٧]: هو المصمت الذي لا جوف

---

(١) محمد بن جعفر المدني، أبو عبد الله، الهذلي بالولاء، البصري، اشتهر بلقبه «غُنْدَر» ـ بضم فسكون ففتح ـ وكان ابن جريج لقبه لكونه شغب عليه، وكان أهل الحجاز يسمون المشغب غندرًا، وهو حافظ ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة، من الطبقة التاسعة، مات سنة ١٩٣ هـ أو ١٩٤ هـ.
انظر الكاشف ج٣/ ٢٩، والتهذيب ج٩/ ٩٦، والتقريب ج٢/ ١٥١.

(٢) شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبَّ عن السنة، وكان عابدًا، من السابعة، مات سنة ١٦٠هـ ، وقد روى عن عطاء بن السائب.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ١٩٣ ـ ١٩٧، والتقريب ج١/ ٣٥١، وتهذيب الكمال ٢/ ٥٨٢.

(٣) زيادة.

(٤) عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب، الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ١٣٦ هـ.
انظر الكاشف ج٢/ ٢٦٥، والخلاصة ص٢٦٦، والتقريب ج٢/ ٣٩١.

(٥) ميسرة بن يعقوب، أبو جميلة ـ بفتح الجيم ـ الطهوي ـ بضم الطاء المهملة ـ الكوفي، مقبول من الثالثة.
انظر الكاشف ج٣/ ١٩٢، والخلاصة ص٣٩٤، والتقريب ج١/ ٥٥٥.

(٦) في (ك) و (ط) «الصمت» والتصويب من كتاب السنة لابن أبي عاصم.

(٧) مجاهد بن جبر ـ بفتح الجيم وسكون الموحدة ـ أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي ثقة، إمام في التفسير والعلم، من الثالثة، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٩٢ ـ ٩٣، والتقريب ج٢/ ٢٢٩، والخلاصة ص٣٦٩.

٧٢ظ

له[١]/ وعكرمة قال: الذي لايخرج منه شيء[٢]، ورواه الطبراني أيضًا من حديث عبد الله بن إدريس[٣] عن شعبة، وروى الطبراني قال حدثنا زكريا[٤]، حدثنا القاضي[٥]، حدثنا أحمد بن إسحاق الأهوازي[٦]،

---

(١) خرجه ابن أبي عاصم في السنة من طرق بلفظ «الصمد الذي لاجوف له».
قال الألباني: «إسناده صحيح مقطوع».
انظر كتاب السنة ج١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، ورواه ابن جرير في تفسيره ج١٠/ ٣٠/ ٢٢٢.

(٢) خرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ج١/ ٢٩٩ من طريق أبي بكر ثنا غندر عن شعبة عن أبي رجاء عن عكرمة قال: الذي لايخرج منه شيء. يعني: الصمد.
قال الألباني: إسناده ضعيف مقطوع، فإن أبا رجاء اسمه مطهر بن طهمان وفيه ضعف من قبل حفظه.

(٣) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي ـ بسكون الواو ـ أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه عابد، من الثامنة، وقد روى عن شعبة بن الحجاج.
انظر التقريب ج١/ ٤٠١، وتهذيب الكمال ج٢/ ٥٨٢، ٦٦٥، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

(٤) زكريا بن يحيى بن إياس بن سلمة بن حنظلة بن قرة السِّجزي ـ بكسر المهملة وسكون الجيم بعدها زاي ـ أبو عبد الرحمن المعروف بخياط السنة، سكن دمشق، ثقة حافظ روى عنه الطبراني، وروى عن بشر بن الوليد الكندي القاضي، وتوفي بدمشق بعد الثمانين ومائتين، وكان عمره خمسًا وتسعين.
انظر تهذيب الكمال ج١/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٦٥٠، والتقريب ج٢/ ٢٦٢.

(٥) هو بشر بن الوليد الكندي القاضي، وقد تقدمت ترجمته في ص ١٩٥.

(٦) أحمد بن إسحاق بن عيسى الأهوازي، أبو إسحاق البزاز، صاحب السلعة، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٠، ولم أجد له في تهذيب الكمال رواية عن أحمد الدينوري، ولاروى عن القاضي.
انظر التهذيب ج١/ ١٦، والتقريب ج١/ ١١، وتهذيب الكمال ج١/ ١٦.

حدثنا أحمد الدينوري[1]، حدثنا الحكم بن ظهير[2]، عن معمر[3]، عن أبي بن كعب[4] قال: الصمد الذي لم يخرج منه شيء، ولم يخرج من شيء، الذي لم يلد ولم يولد[5]، وذكر[6] عن عطاء. وعن الحسن[7] وقتادة[8] قالا: الباقي بعد فناء

---

(١) لم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٢) الحكم بن ظهير - بالمعجمة مصغرًا - الفزاري، أبو محمد، وكنية أبيه أبو ليلى، ويقال: أبو خالد، متروك الحديث، رُمِيَ بالرفض، واتهمه ابن معين، من الثامنة، مات قريبًا من ١٨٠هـ.
انظر تهذيب الكمال ج١/ ٣١٠، والتهذيب ج١/ ٣١٠ - ٣١١، والتقريب ج١/ ١٩١.

(٣) تقدم ترجمته ص ١٨٥.

(٤) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، الخزرجي، أبو المنذر، سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أيضًا، من فضلاء الصحابة رضي الله عنهم.
انظر مشاهير علماء الأمصار ص١٢، وأسد الغابة ج١/ ٤٩ - ٥٠، والتهذيب ج١/ ٦٩ - ٧٠، والتقريب ج١/ ٤٨.

(٥) كتاب السنة للطبراني من الكتب المفقودة، ولم أجده بهذا اللفظ عن أبي بن كعب عند غير الطبراني، وإسناده ضعيف لأن الحكم متروك الحديث وأحمد الدينوري لم أعرفه.

(٦) في (ك) «وذلك» والتصويب من (ط).

(٧) الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، بالتحتانية والمهملة - الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، وهو رأس الطبقة الثالثة، مات سنة ١١٠ هـ، وقد قارب التسعين.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٧١ - ٧٢، والخلاصة ص٧٧، والتقريب ج١/ ١٦٥.

(٨) قتادة بن دعامة بن قتادة، السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة.
انظر الكاشف ج٢/ ٣٩٦، والخلاصة ص٣١٥، والتقريب ج٢/ ١٢٣.

خلقه[1]، وفي رواية أنه قال الحسن: الدائم[2]. مع أن الحسن قال أيضًا، كما قال عكرمة ومجاهد، وسعيد بن جبير وعطية[3]، والضحاك[4] والسدي[5]، وغير هؤلاء. ورووه ليس

---

(١) خرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٣٠١: قال: ثنا نصر بن علي ثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن الحسن قال: الصمد الباقي بعد خلقه، وهو قول قتادة.

قال الألباني: إسناده صحيح مقطوع.

(٢) خرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٣٠٢ قال: ثنا ابن حساب ثنا ابن ثور عن معمر عن الحسن قال: الصمد الدائم.

قال الألباني: إسناده ضعيف مقطوع فإن معمرًا وهو ابن راشد البصري، لم يسمع من الحسن وهو البصري، فقد قال عبد الرزاق عنه: طلب العلم سنة مات الحسن. ورجاله ثقات وابن ثور اسمه محمد، وابن حساب هو محمد بن عبيد المصري.

(٣) عطية بن سعد بن جنادة، العوفي، وهو صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلسًا، وقد روى التفسير عن ابن عباس، وعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، وابن عمر وغيرهم.

قال الإمام أحمد: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي، فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد.

قال الإمام الذهبي: يعني يوهم أنه الخدري. وهو من الطبقة الثالثة مات سنة ١١٠ هـ.

انظر تهذيب التهذيب ج٧/ ٢٢٤، وتقريب التهذيب ج٢/ ٢٤، ولسان الميزان ج٣/ ٧٩.

(٤) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، أو أبو محمد الخراساني، صدوق كثير الإرسال، من الخامسة، مات بعد المائة.

انظر الكاشف ج٢/ ٣٦ ـ ٣٧، وميزان الاعتدال ج٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٧٣.

(٥) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي ـ بضم المهملة وتشديد الدال =

بأجوف[1]، وقال الشعبي[2]: هو الذي لايأكل الطعام ولايشرب الشراب[3]، وقال أبو صالح: الذي ليس له أمعاء[4]، وروى

= - أبو محمد الكوفي، صدوق يهم، ورُمِيَ بالتشيع، من الرابعة، مات سنة ١٢٧ هـ.

انظر ميزان الاعتدال ج١/ ٢٣٦ - ٢٣٧، والخلاصة ص٣٥، والتقريب ج١/ ٧٢.

(١) في (ك) «ورووه عن. . وليس بأجوف» وفي (ط) «ورووه عن ليس بأجوف» ورجحت أن الصواب ماأثبته.
وقد روى الحسن البصري ومجاهد والضحاك بن مزاحم وغيرهم بأن الصمد الذي ليس بأجوف.
انظر السنة لابن أبي عاصم ج١/ ٣٠٠ - ٣٠٣.

(٢) عامر بن شراحيل الشعبي - بفتح المعجمة - أبو عمرو، ثقة مشهور، فقيه فاضل، من الثالثة، قال مكحول: مارأيت أفقه منه. مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٧٩ - ٨٨، والخلاصة ص١٨٤، والتقريب ج١/ ٣٨٧.

(٣) خرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٣٠٢ قال: ثنا أبو الربيع ثنا هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: أخبرت أن الصمد الذي لايأكل الطعام ولايشرب الشراب.
قال الألباني: إسناده ضعيف لجهالة المخبر للشعبي، فإن كان صحابيًا فهو موقوف، وإن كان تابعيًا فهو مقطوع، وهشيم هو ابن بشير مدلس وقد عنعنه، وقد أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ج٣٠/ ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٤) خرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٣٠٣ قال: حدثنا المقدمي ثنا الحكم بن ظهير عن السدي عن أبي صالح قال: الذي ليس له أمعاء.
قال الألباني: إسناده ضعيف جدًا، مقطوع، الحكم بن ظهير قال الحافظ: متروك، رُمِيَ بالرفض واتهمه ابن معين. =

الطبراني عن ابن مسعود[1] قال: الصمد الذي ليس له أحشاء[2]، وعنه أيضًا: أنه السيد الذي انتهى سؤدده[3]، وهذا قول أبي[4] وائل، وهو من تفسير الوالبي[5] عن ابن عباس. وقد بسطنا هذا

= وأبو صالح هو مولى أم هاني اسمه باذان، وهو ضعيف أيضًا.
والسدي هو الكبير، واسمه إسماعيل بن عبد الرحمن الكوفي من رجال مسلم.

(١) في (ط) «عن أبي مسعود» وهو خطأ.

(٢) ذكره المؤلف في مجموع الفتاوى ج١٧/ ٢٢٠، عن ابن أبي حاتم من تفسيره بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٢٩٩، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وقال الألباني: إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات، من رجال التهذيب، على ضعف يسير في عاصم ابن بهدلة.

(٤) لم أقف على كتاب السنة للطبراني وهذا الأثر خرجه ابن أبي عاصم في السنة من طريق ابن نمير ثنا وكيع وابن إدريس عن الأعمش عن أبي وائل قال: الصمد الذي قد انتهى سؤدده.
قال الألباني: إسناده صحيح مقطوع، رجاله ثقات رجال الشيخين.
انظر السنة ج١/ ٣٠.
وخرجه ابن جرير في تفسيره ج٣٠/ ٢٢٣ عن أبي وائل.
وأورده ابن كثير في تفسيره عن أبي وائل ج٤/ ٥٧٠.
وأبو وائل هو شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي، ثقة، مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة.
انظر التقريب ج١/ ٣٥٤.

(٥) علي بن أبي طلحة سالم بن المخارق، الهاشمي، الوالبي، أبو الحسن، سكن حمص، أرسل عن ابن عباس ولم يره، من السادسة، صدوق يخطىء، مات سنة ١٤٣هـ، وقيل: ١٢٠هـ والأول أصح.
انظر الكاشف ج٢/ ٢٨٧، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٩، وتهذيب التهذيب ج٧/ ٢٩٨، والخلاصة ص٢٧٥.

في غير هذا الموضع[1].

وهذه الصفة تستلزم امتناع التفرق عليه، وأن يخرج منه شيء؛ إذ ذلك ينافي الصمدية، وهو مما[2] احتج به في أنه جسم مصمت، وقد ذكره المؤسس في حجج منازعيه وأجاب عنه، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله. وقد قال أبو القاسم[3] لما روى عبارات الصمد قال: «وهذه الصفات كلها، صفات ربنا جل جلاله، ليس يخالف شيء منها - يعني في - هو المصمت، الذي لاجوف له، وهو الذي لايأكل الطعام، وهو الباقي بعد فناء خلقه»[4].

الوجه الرابع[5] عشر: أن قولك عن الحنابلة وغيرهم أنهم التزموا الأجزاء والأبعاض؟ أو ماهو في معناه في[6] اصطلاح المتكلمين أو بعضهم؟

مناقشة المؤلف للرازي في نقله عن الحنابلة وغيرهم أنهم التزموا الأجزاء والأبعاض في حق الله تعالى

أما الأول: فإن لفظ الأجزاء والأبعاض، إذا أريد به أنه يتجزأ أو يتبعض التبعيض والتجزيء المعروف بمعنى وقوع ذلك،

---

(١) انظر تفسير سورة الإخلاص في مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٧/ ٢١٤ - ٢٢٥، وكذلك كلام المؤلف على الصمد في هذا الكتاب.

(٢) في (ط) «ما».

(٣) هو الطبراني.

(٤) ذكر هذا القول لأبي القاسم الطبراني الإمام ابن كثير في تفسيره ج٤/ ٥٧٠.

(٥) في (ك) و (ط) «الوجه الثامن عشر» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته لأن الكلام متصل المعنى، حيث إن المؤلف لايزال يناقش الرازي في قوله «إن خصومنا في هذا الباب إما الكرامية وإما الحنابلة».

(٦) «في» ساقط من (ط).

كما تتجزأ وتتبعض[1] الثياب واللحم، وغيرها، كأبدان الحيوان، وكما يتجزأ ويتبعض[2] الحيوان والثمار والخشب والورق ونحو ذلك، وكما يتجزأ ويتبعض الحيوان بخروج المني وغيره من الفضلات[3] منه، ومن ذلك يولد شَبَهُه منه بانفصال جزء منه، كمني الرجل ومني المرأة ودمها، فهذا يمتنع باتفاق المسلمين؛ ولم يقل أحد من الحنابلة، بل ولاأحد[4] من المسلمين، فيما علمناه، أنه يتجزأ ويتبعض بهذا المعنى. وكذلك لم يقولوا: أنه يمكن تجزئته وتبعيضه، كما يمكن تبعيض الجبال ونسفها، وكما يمكن انشقاق السماء وانفطارها عند المسلمين وغيرهم، ممن يؤمن بالقيامة الكبرى ـ وإن كان ذلك غير ممكن عند من أنكر ذلك من المشركين والصابئين من الفلاسفة وغيرهم ـ فالأجسام المخلوقة يَقْدِرُ الله على أن يجزئها ويبعضها فيفرقها ويمزقها، وهي في العادة ثلاثة أقسام:

أحدها: الأجسام اللينة الرطبة، التي تقبل[5] التجزئة بسهولة[6].

والثاني: الأجسام اليابسة الصلبة، التي تقبل التجزؤ بقوة.

---

(١) في (ط) «أو تتبعض».
(٢) في (ط) أو يتبعض».
(٣) في (ط) «العضلات».
(٤) في (ط) «ولاحد».
(٥) في (ك) «يقابل» والتصويب من (ط).
(٦) في (ك) «فهولة» والتصويب من (ط).

والثالث: مالم تجر العادة بتجزئته، ولكن[1] يعلم قبوله للتجزيء. ولم يقل أحد من المسلمين أن الخالق سبحانه يمكن أن يتفرق وينفصل بعضه من بعض، بل هو أحد صمد.

الذين قالوا بأن الله جسم طائفتان

والذين قالوا إنه[2] جسم نوعان:

ص ٧٣

أحدهما: ـ وهو قول علمائهم ـ إنه جسم لاكالأجسام، كما يقال ذات لا كالذوات، وموصوف لا كالموصوفات، وقائم/ بنفسه لا كالقائمات، وشيء لا كالأشياء، فهؤلاء يقولون هو في حقيقته ليس مماثلاً لغيره بوجه من الوجوه، لكن هذا إثبات أن له قدرًا يتميز به، كما إذا قلنا موصوف، فهو إثبات حقيقة يتميز بها، وهذا من لوازم كل موجود، ولهذا يقولون: نعني بأنه جسم، أنه قائم بنفسه، ونحو ذلك مع قولهم: إنه ذو الأبعاد الثلاثة[3]، لأنهم يقولون: لايعقل موجود قائم بنفسه[4] إلا هكذا، ويقولون: إن المشركين وأهل الكتاب لما سألوا النبي ﷺ فقالوا: ربك الذي تعبد هو من ذهب؟ هو من فضة؟ هو من كذا؟ فأنزل الله هذه السورة[5] تنزيها أنه ليس من جنس شيء من

---

(١) في (ك) «ولكان» والتصويب من (ط).

(٢) أي الرب تعالى.

(٣) أي الطول والعرض والعمق.

(٤) قوله «قائم بنفسه» ساقط من (ط).

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٣٠٤ عن أنس قال: أرسل رسول الله ﷺ رجلاً من أصحابه إلى رأس المشركين، يدعوه إلى الله تعالى، فقال المشرك: هذا الذي تدعوني إليه من ذهب أو فضة أو نحاس؟ فتعاظم مقالته في صدر =

الأجسام، ولا من جنس شيء من الذوات، ولا من جنس شيء من الموصوفات، والأجسام هي الذوات، وهي الموصوفات، وهؤلاء يقولون: إن حقيقته مخالفة[1] سائر الحقائق، فيمتنع عليه أن يجوز عليه مايجوز عليها، من عدم أو فناء أو تفرق، أو تبعيض ونحو ذلك .

أما النوع الثاني: وهم الغالبية الذين يحكى عنهم أنهم قالوا: هو لحم وعظم ونحو ذلك . فهؤلاء وإن كان قولهم فاسدًا ظاهر الفساد: إذ لو كان لحمًا وعظمًا، كما يعقل لجاز عليه مايجوز على اللحوم والعظام، وهذا من تحصيل التمثيل الذي نفاه الله عن نفسه؛ فإنه سبحانه وتعالى إذ قال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤] وقال: إنه (أحد) وقال إنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فإنه قد دخل في ذلك ماهو أيضًا معلوم بالعقل، وهو أنه لايكون من جنس شيء، أو بما يقتضي أنه يجوز [عليه][2] الإشارة إلى شيء دون شيء من الأشياء، وإن كان هو أكبر مقدارًا من ذلك الشيء، فإن القدر

= رسول رسول الله، فرجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال: ارجع إليه، فرجع إليه بمثل ذلك، وأرسل الله تبارك وتعالى عليه صاعقة من السماء فأهلكته.. إلخ» وقال الألباني: إسناده صحيح.

وانظر الأحاديث الواردة في سبب نزول هذه السورة عند ابن جرير الطبري في تفسيره م/١٠/ج٣٠/ ٢٢١ ـ ٢٢٣، وتفسير ابن كثير ج٤/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦.

(١) في (ك) «مخالف» والتصويب من (ط).

(٢) زيادة.

الصغير من ذهب أو فضة، أو نحاس هو من جنس المقدار الكبير، وهذا بعينه هو الذي نزه الله نفسه عنه في هذه السورة، وهو الذي سأل عنه من سأل من المشركين لما قالوا: هو من ذهب؟ هو من فضة؟ ونحو ذلك .

فمن قال بالتشبيه المتضمن هذا التجسيم فإنه يجعله من جنس غيره من الأجسام، لكنه أكبر مقدارًا، وهذا باطل ظاهر البطلان شرعًا وعقلاً . وهؤلاء هم «المشبهة» الذين ذمهم السلف، وقالوا: المشبه الذي يقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فإن هذا التشبيه هو في الجنس، وإن كان المشبه أكبر مقدارًا من المشبه به، إذ لايقول أحد إلا أنه أكبر. ومع ظهور بطلان قول هؤلاء، لم ينقل عنهم أنهم جوزوا عليه التبعيض والتفرق، لكن هذا لازم قولهم: فإنهم متى جعلوه من جنس غيره، جاز عليه مايجوز على ذلك الغير، إذ هذا حكم المتجانسين[1] المتماسكين. فهم إن أجازوا عليه[2] من التبعيض والتفرق مايجوز على مثله، لزمهم القول بجواز تبعيضه وتفرقه[3]، بل بجواز فنائه وعدمه . وإن لم يجوزوا ذلك كانوا متناقضين، وقائلين مالاحقيقة له، فإنهم يقولون: هو من جنسه وما هو من جنسه .

---

(١) المجانسة: هي الاتحاد في الجنس.
انظر التعريفات للجرجاني ص ٢١٦.

(٢) أي المخلوق المجانس للرب تعالى.

(٣) أي الرب تعالى.

ظ ٧٣

وأما[١] إن أراد بلفظ «الأجزاء والأبعاض» ما يريده المتكلمون / بلفظ الجسم والتركيب ـ وهو الذي أراده ـ فإن الجسم كل جسم عندهم له أبعاض وأجزاء: إما بالفعل على قول من يثبت الجوهر الفرد، وإما بالإمكان على قول من ينفيه ـ فيقال له: هذا المعنى هو كما يريد الفلاسفة، والمعتزلة، بلفظ الأجزاء الصفات القائمة به، ويقولون: ليس فيه أجزاء حد[٢]، ولا أجزاء كم[٣]. وعندهم أن الأنواع[٤] مركبة من الجنس[٥] ـ وهو جزؤها العام ـ والفصل[٦] ـ وهو جزؤها الخاص ـ فإن أردت هذا المعنى فلاريب أن الحنابلة هم من مثبتة الصفات، وهم متفقون على أن له علمًا وقدرة وحياة، فهذا النزاع الموجود فيهم هو الموجود في سائر الصفاتية.

---

(١) هذا هو الثاني وقد سبق الأول في ص ٢٨١.

(٢) الحد: قول دال على ماهية الشيء.
انظر التعريفات للجرجاني ص٨٧، والملل والنحل ج٢/ ١٦٩.

(٣) تقدم تعريف «الكم».

(٤) النوع: كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٦٧.

(٥) الجنس: اسم دال على كثرين مختلفين بالأنواع.
انظر التعريفات للجرجاني ص٨٢.

(٦) الفصل: كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره، كالناطق والحساس.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٧٣.

وأما وصفه بالحد والنهاية[1]، الذي تقول أنت أنه معنى الجسم، فهم فيه كسائر أهل الإثبات على ثلاثة أقوال: منهم من يثبت ذلك، كما هو المنقول عن السلف والأئمة. ومنهم من نفى ذلك. ومنهم من لايتعرض له بنفي ولاإثبات. ونفاة ذلك منهم يثبتون له مع ذلك الصفات الخبرية: لكن لااختصاص للحنابلة بذلك كما تقدم بعضه، وكما سيأتي حكاية مذاهب الأئمة والأمة[2] في ذلك. ومنهم طائفة لاتثبت الصفات الخبرية.

عجز الرازي عن وجود تناقض للحنابلة أو مخالفة للحس أو العقل

الوجه الخامس[3] عشر: أن هذا القول الذي حكيته عن الحنابلة ـ مع أنك لم تؤد الأمانة في نقله، بل نقلته بلفظ لايطلقونه، بحيث يفهم المستمع معان لم يقصدوها، ويوجب أن يعتقد في مذهب القوم مالايعتقدونه ـ لم تذكر عنهم تناقضًا فيه، كما ذكرته عن الكرامية، ولاذكرت أنهم خالفوا لا المحسوس ولا المعقول، كما ذكرته عن الكرامية، ولاذكرت أنهم أثبتوا شيئًا يعلم بالحس أو بالعقل بطلانه، كما ذكرته عن الكرامية، ولا وصفت به قولهم[4] من مخالفة البديهة العقلية. وهذا الذي

---

(١) حد الشيء منتهى الشيء.
انظر مختار الصحاح للرازي ص١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) انظر هذا في ص٣٢٩ ومابعدها.

(٣) في (ك) و (ط) «الوجه التاسع عشر» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ فصوبته، لأن الكلام متصل المعنى، فلازال المؤلف يناقش الرازي فيما ادعاه على الكرامية والحنابلة.

(٤) في (ك) و (ط) «قولك» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

ذكرته هو الواقع، فإن أحداً من العقلاء، لم نعلمه ادعى أن فساد هذا القول معلوم بالضرورة العقلية ـ كما يقولونه في قولك، والقول الذي ذكرته عن الكرامية ـ بل غايتهم أن يدعوا أنه معلوم الفساد بدقيق النظر. ثم كل طائفة يثبتون فساد الطريق التي نفت بها الأخرى ذلك، وهذا يبين أنه ليس عند العقلاء في ذلك دليل يبقى عليه، بل ذكرت أنهم مع هذا الإثبات يقولون: «بأن ذات البارئ لا تماثل الذوات»[1] وهذا حق لاريب فيه. فما ذكرته هو تقرير لهذا القول ومدح له، وليس فيه مايكون إلزامًا لك عليهم، ولامايقتضي تناقضًا فيه، فإن إثبات موجود ليس مماثلاً لغيره من الموجودات، لايخالف حسًا ولاعقلاً، وهذا هو الذي تقدم ذكرنا له أن قوله: «لابد من الاعتراف بوجود موجود على خلاف الحس والخيال»[2] أنه إذا أراد بذلك أنه لايماثل المحسوسات، فلافرق في ذلك بين المحسوسات والمعقولات وغيرها؛ فإنه لايماثل شيئًا من الأشياء المخلوقة بوجه من الوجوه، سواء سميت حسيات أو متخيلات أو عقليات، أو سميت جسمانيات أو روحانيات./ فإذن ماتثبته من نفي المماثلة، لايدل على ماقصدته من إثبات شيء على خلاف حكم الحس والخيال، دون حكم العقل، أو نفي التماثل، لافرق بين جميع المدركات بجميع أنواع الإدراكات.

ص٧٤

---

(١) انظر أساس التقديس ص٢٠.

(٢) انظر أساس التقديس ص١٩.

وقد ذكرنا فيما تقدم، أن نفي المماثلة بين الخالق والمخلوق، مما علم بالشرع والعقل، وذلك لايقتضي إثبات مايعلم بالبديهة انتفاؤه، أو إثبات موجود لاداخل العالم ولاخارجه، فهو أيضًا يقتضي انتفاء[1] مماثلة[2] الخالق للمخلوق، كما بيناه فيما تقدم؛ إذ التماثل يقتضي أن يجوز ويجب ويمتنع لكل منهما، مايجوز ويجب ويمتنع للآخر، فيلزم أن يكون الشيء الواحد خالقًا مخلوقًا، قديمًا محدثًا، موجودًا معدومًا، واجبًا ممكنًا، قادرًا عاجزًا، عالمًا جاهلاً، غنيًا فقيرًا، حيًا ميتًا؛ ولهذا كان هذا مذهب السلف قاطبة، يثبتون هذه الصفات الخبرية، وينفون التمثيل، وكانوا ينكرون على المشبهة، الذين يمثلون الله بخلقه، وهم على الجهمية، الذين ينكرونـ[ـه][3] أعظم نكيرًا[4]، وأشد تضليلاً وتكفيراً، وكلامهم في ذلك أكثر وأكبر.

وأما لفظ «الجسم» «والجوهر» «والمتحيز» «والمركب» «والمنقسم» فلا يوجد له ذكر في كلام أحد من السلف، كما لايوجد له ذكر في الكتاب والسنة لابنفي ولا إثبات، إلا بالإنكار على الخائضين في ذلك من النفاة، الذين نفوا ماجاءت به

---

(١) في (ك) «بانتفاء» والتصويب من (ط).

(٢) في (ط) «مماثللة».

(٣) زيادة.

(٤) في (ك) «نكير» والتصويب من (ط).

النصوص، والمشبهة[1] الذين ردوا مانفته النصوص.

أول من تكلم بالجسم نفياً وإثباتاً طوائف مـن الشيعـة والمعتزلة

كما ذكرنا أن أول من تكلم بالجسم نفياً وإثباتًا هم طوائف من الشيعة والمعتزلة، وهم من أهل الكلام، الذي كان السلف يطعنون عليهم، وهم[2] في مثل هذا على المعتزلة أعظم إنكارًا، إذ المتشيعة لم يشتهر عن السلف الإنكار عليهم، إلا فيما هو من[3] توابع التشيع، مثل مسائل الإمامة، التي انفردوا بها عن الأمة وتوابعها، بخلاف مسائل الصفات والقدر، فإن طعنهم فيه على المعتزلة، معروف مشهور ظاهر عند الخاص والعام[4]، وقدماء الشيعة كانوا مخالفين للمعتزلة في ذلك، فأما متأخروهم من عهد بني بويه[5] ونحوهم، من أوائل المائة الرابعة ونحو

---

(١) في (ك) «والمثبتة» ورجحت أن الصواب ما في (ط).

(٢) أي السلف.

(٣) في (ك) «في» والتصويب من (ط).

(٤) تقدم ذكر هذا في ص٢١٩-٢٢٣.

(٥) ظهر بنو بويه في أوائل القرن الرابع الهجري، وهم ثلاثة أخوة: عماد الدولة أبو الحسن علي، وركن الدولة أبو علي الحسن، ومعز الدولة أبو الحسين أحمد، أولاد أبي شجاع بويه بن فناخسروا قيل: إنهم ينتسبون إلى بهرام جور، أحد ملوك ساسان، وقيل إنهم كانوا من دهماء الناس، وقيل: إنهم ينتسبون إلى بني ضبة من العرب، وكان لسياسة بني بويه أسوأ الأثر في العراق، فقد كانت الفتن الطائفية، وتعصب بني بويه للشيعة، واستأثروا بالسلطان دون الخلفاء من بني العباس، وبسطوا نفوذهم على العراق وفارس والري وأصبهان وغيرها، وفي عهد بختيار استولى الفاطميون على مصر في سنة ٣٥٨هـ، وكان آخر سلاطين بني بويه في العراق، أبو نصر الملك الرحيم، بعد أن حكموا أكثر من قرن.

=

ذلك، فإنهم صار فيهم من يوافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم، والمعتزلة شيوخ هؤلاء، فما[1] يوجد في كلام ابن النعمان المفيد وصاحبيه[2] ـ أبي جعفر الطوسي[3]، والملقب بالمرتضى ـ[4] ونحوهم من كلام المعتزلة، وصار حينئذ في

= انظر البداية والنهاية ج١١/ ١٨٥، ٢٢٥، ٢٣٥، وج١٢/ ٧١، والكامل في التاريخ ج٧/ ٨٧ ـ ٨٩، وتاريخ الإسلام، تأليف حسن إبراهيم حسن ج٣/ ٣٧ ـ ٦٣، الطبعة السابعة سنة ١٩٦٥م، نشر مكتبة النهضة المصرية.

(١) في (ك) و (ط) «إلى مايوجد» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٢) في(ط) وصاحبه».

(٣) محمد بن محمد بن الحسن، أبو جعفر، نصير الدين الطوسي، كان مولده بطوس سنة ٥٩٧هـ، قال عنه ابن القيم في إغاثة اللهفان: «نصير الشرك والكفر، الملحد وزير الملاحدة، النصير الطوسي وزير هولاكو، شفى نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم على السيف، حتى شفى إخوانه من الملاحدة، واشتفى هو، فقتل الخليفة المستعصم، والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقى الفلاسفة والمنجمين، والطبائعين والسحرة».
وقال فيه ابن كثير: واصل اشتغاله على المعين، سالم بن بدار بن علي المصري، المعتزلي المتشيع، فنزع فيه عروقا كثيرة منه حتى أفسد اعتقاده. وصنف كتبًا كثيرة في علم الكلام والرياضيات وعلم الهيئة، وله شعر كثير بالفارسية، وتوفي ببغداد سنة ٦٧٢هـ وله خمس وسبعون سنة.
انظر البداية والنهاية ج١٣/ ٢٨٣، وإغاثة اللهفان ج٢/ ٢٦٧، والأعلام ج٧/ ٣٠ ـ ٣١.

(٤) علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن علي بن أبي طالب، العلوي الحسيني الشريف، ولد سنة ٣٥٥هـ، وتوفي سنة ٤٣٦هـ ببغداد عن إحدى وثمانين سنة، وله تصانيف كثيرة، قال الذهبي عنه: هو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة، ومن طالعه جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين.
انظر ميزان الاعتدال ج٣/ ١٢٤، ولسان الميزان ج٤/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥، والأعلام =

المعتزلة من يميل إلى نوع من التشيع، إما تسوية علي بالخليفتين، وإما تفضيله عليهما، وإما الطعن في عثمان، وإن كانت المعتزلة لم تختلف في إمامة أبي بكر وعمر. وقدماء المعتزلة، كعمرو بن عبيد[1] وذويه، كانوا منحرفين عن علي، حتى كانوا يقولون: لو شهد هو وواحد من مقاتليه شهادة[2] لم نقبلها[3]: لأنه قد فسق أحدهما لابعينه[4]. فهذا الذي عليه متأخرو الشيعة، والمعتزلة خلاف ماعليه أئمة الطائفتين وقدماؤهم.

نقل الرازي عن الحنابلة بأنهم معترفون أن ذات الرب مخالفة لذوات هذه المحسوسات وتعقيب المؤلف عليه

الوجه السادس[5] عشر: أنك ذكرت عن الحنابلة «أنهم معترفون بأن ذاته تعالى مخالفة لذوات هذه المحسوسات»[6] وهذا حق. لكن تخصيصك هذه المحسوسات يشعر أن في

= ج٤/ ٢٧٨.

(١) عمرو بن عبيد بن باب، بموحدتين، التميمي مولاهم، أبو عثمان، البصري، المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعة، اتهمه جماعة، مع أنه كان عابدًا، من السابعة، مات سنة ٢٤٣هـ أو قبلها.

انظر ميزان الاعتدال ج٣/ ٢٧٣ ـ ٢٨٠، والخلاصة ص٢٩١، والتقريب ج١/ ٧٤.

(٢) في (ك) «على شهادة» ورجحت أن الصواب حذف «على».

(٣) في (ط) «لم تقبلها».

(٤) انظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص١٠٠ ـ ١٠١، وأصول الدين للبغدادي ص٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٥) في (ك) و (ط) «الوجه العشرون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى.

(٦) انظر أساس التقديس ص٢٠.

الوجود أو في العلم، ما لاتكون ذات الله مخالفة له، وليس كذلك، [بل][1] هو سبحانه ليس كمثله شيء. فإن كان لفظ/ المحسوسات يعم سائر الموجودات، فلا فرق بين قولك: «مخالفة لذوات هذه المحسوسات» وقولك: «مخالفة لذوات هذه الموجودات، والمعلومات» وإن لم يكن عامًا كانت هذه عبارة رديَّة، وكان الواجب أن يقال: مخالفة لذوات المحسوسات، وإن[2] قيل: إنه ليس من المحسوسات، كما يقوله الفلاسفة في العقول والنفوس الناطقة. وكذلك لو قيل: المخالف للجسمانيات والروحانيات. على لغة العامة الذين يفرقون بين مسمى الجسم والروح؛ إذ الجسم عندهم أخص مما هو عند المتكلمين؛ ولهذا يفرقون بين الأجسام والأرواح. وأما اصطلاح المتكلمين فلفظ الجسم عندهم يعم هذا كله.

ظ ٧٤

وكذلك قولك: «لايساوي هذه الذوات في قبول الاجتماع والافتراق والتغير والفناء والصحة والمرض والحياة والموت»[3] كلام صحيح؛ بل لايساويها في شيء من الأشياء في صفات كمالها. وأما صفات النقص، فلايوصف بها بحال، فهو سبحانه حي قيوم، لاتأخذه سنة ولانوم، حي لايموت، لايجوز عليه ضد العلم والقدرة والغنى وغير ذلك من صفات كماله، بل هو

---

(١) زيادة.

(٢) في (ك) «لما» وفي (ط) «كما» ورجحت أن الصواب ماأثبته.

(٣) انظر أساس التقديس ص٢٠.

القـدوس السـلام، وصفـات الكمـال، [كـ][1] العلـم والقـدرة والرحمة، لايساوي منها[2] شيء من صفاته، شيئاً من صفات مخلوقاته، وهذا لفظ القاضي أبي يعلى - في كتابه «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» مع جمعه فيه للأخبار الواردة في الصفات، وإبطاله التأويلات التي ذكرها ابن فورك وغيره، مثل ماذكره الرازي «في تأسيس تقديسه».

نقل المؤلف عن إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى وجوب إثبات الصفات وحملها على ظاهرها

قال القاضي أبو يعلى: «لايجوز ردُّ هذه الأخبار[3]، ولا التشاغل بتأويلها[4]، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله، لاتشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولايعتقد[5] التشبيه فيها، لكن على ماروي عن الإمام أحمد[6] وسائر الأئمة»[7] وذكر كلام الزهري، ومكحول[8]، ومالك، والثوري،

---

(١) زيادة.

(٢) في (ط) «فيها».

(٣) في إبطال التأويلات بعد قوله «الأخبار» «على ماذهب إليه الأشعرية».

(٤) في إبطال التأويلات بعد قوله «بتأويلها» على ماذهب إليه الأشعرية».

(٥) في إبطال التأويلات «ولانعتقد».

(٦) في إبطال التأويلات «لكن على ماروي عن شيخنا وإمامنا أبي عبد الله أحمد بن حنبل وغيره من أئمة أصحاب الحديث».

(٧) انظر إبطال التأويلات ج١/ ٤٣ - ٤٤ تحقيق محمد بن حمد النجدي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ نشر مكتبة دار الإمام الذهبي.

(٨) مكحول الشامي، أبو عبد الله، ثقة، فقيه، كثير الإرسال، مشهور، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ١٠٧ - ١٠٨، والخلاصة ص٣٨٦ - ٣٨٧، وتقريب التهذيب ج٢/ ٢٧٣.

ووكيع[1]، والأوزاعي، والليث، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، والفضيل بن عياض، وعبد الرحمن بن مهدي، وأسود بن سالم[2]، وإسحاق بن راهويه، وأبي[3] عبيد[4]، وقال في كلامه: «يدل[5] على إبطال التأويل، أن الصحابة، ومن بعدهم من التابعين، حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولاصرفها عن ظاهرها، ولو[6] كان التأويل سائغًا لكانوا إليه أسبق[7]، لما فيه من إزالة التشبيه ورفع

---

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة، مات سنة ٢٩٦هـ أو أول ٢٩٧هـ وله ٧٠ سنة.
انظر الكاشف ج٣/ ٢٣٧، والتقريب ج٢/ ٣٣١، والخلاصة ص٤١٥.

(٢) أسود بن سالم، أبو محمد العابد، سمع حماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن علية، ومعتمر بن سليمان، ويحيى بن عبد الملك بن أبي عتبة، وعبيد الله الأشجعي، روى عنه حاتم بن الليث الجوهري، وعبد الوهاب بن عبد الحكم الوراق، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وأحمد بن زياد السمسار، وكان معروفًا بالخير، قال محمد بن جرير الطبري: أسود بن سالم، كان ثقة، ورعًا فاضلًا، مات سنة ٢١٣هـ أو ٢١٤هـ.
انظر تذكرة الحفاظ ج٢/ ٤١٧ ـ ٤١٨، والخلاصة ص٣١٢، وتأريخ بغداد ج٧/ ٣٥ ـ ٣٧.

(٣) القاسم بن سلام ـ بالتشديد؛ البغدادي، أبو عبيد، الإمام المشهور، ثقة فاضل، مصنف، من العاشرة، مات سنة ٢٢٤هـ.
انظر تقريب التهذيب ج٢/ ١١٧

(٤) انظر هذه الأقوال المأثورة عنهم في إبطال التأويلات ج١/ ٤٧ ـ ٥٣.

(٥) في إبطال التأويلات «دليل آخر على إبطال التأويل».

(٦) في إبطال التأويلات «فلو».

(٧) في إبطال التأويلات «لكانوا أسبق».

الشبهة»[١].

نفي مساواة ذات الرب تعالى لغيره لايقتضي نفي التمثيل والتشبيه

الوجه السابع عشر[٢]: أن يقال: ماذكره[٣] من «أنه لو كانت ذاته مساوية لسائر الذوات، في هذه الصفات، لزم[٤] افتقاره إلى خالق آخر، ولزم[٥] التسلسل، أو لزم[٦] القول بأن الإمكان والحدوث غير محوج إلى الخالق، وذلك يلزم منه نفي الصانع»[٧] فهذه الحجة وإن كانت في نفسها صحيحة، تدل على نفي هذه النقائص، فليست حجة على نفي التمثيل والتشبيه، فإن هذه النقائص يجب نفيها مطلقًا، وأما صفات الكمال، فيجب نفي التشبيه والتمثيل فيها، فإن قوله: «لو كانت ذاته مساوية لسائر الذوات / في هذه الصفات»[٨]. فرض في الدليل من غير حاجة إليه، وتخصيص[٩] موهم، في هذه الصفات لا يستلزم[١٠]، ذلك، وليس ناف فرض المساواة، في غير هذه

ص ٧٥

---

(١) انظر إبطال التأويلات ج١/ ٧١.
(٢) في (ك) و (ط) «الوجه الحادي والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى.
(٣) أي الرازي.
(٤) في أساس التقديس «إما افتقاره».
(٥) في أساس التقديس «وعلى هذا ما يلزم التسلسل».
(٦) في أساس التقديس «أو يلزم».
(٧) انظر أساس التقديس ص ٢٠.
(٨) انظر أساس التقديس ص٢٠.
(٩) التخصيص: هو قصر العام على بعض منه بدليل مستقل مقترن به. انظر التعريفات للجرجاني ص٥٥.
(١٠) في (ط) «لاستلزام».

الصفات، ولايستلزم ذلك، وليس الأمر كذلك، بل المساواة في أي صفة فرضت، تستلزم المحال، والجمع بين النقيضين[١].

وأما هذه الصفات المذكورة، فلا يحتاج تنزيهه عنها، إلى أن ينفي عنه[٢] مساواته لسائر الذوات في ذلك، بل هذه منتفية عنه، مع قطع النظر عن التشبيه والتمثيل؛ فإن انتفاء الموت والمرض، وغير ذلك عنه، لم ينف لمجرد لزومه التشبيه والتمثيل.

ولهذا لو قيل: لو جازت: عليه هذه الصفات، للزم افتقاره إلى خالق آخر، لأن هذه مستلزمة للعدم، وجواز العدم، كان دليلاً صحيحًا، من غير أن يقال: لو كانت ذاته مساوية لسائر الذوات في هذه الصفات. وهذه الحجة مثل أن يقال: لو كانت ذاته مساوية للذات، الجاهلة والعاجزة في العجز والجهل، امتنع خلق العالم منه ونحو ذلك. فذكر المساواة والمماثلة، في مثل هذا الدليل غلط فاحش، لأن هذه النقائص، إذا ضم إليها المقدمة، التي يقف الدليل عليها، يجب تنزهه عن قليلها وكثيرها، لوجوب اتصافه بأضدادها، لما[٣] في ذلك من المماثلة لتلك الذوات، بل تنزيهه عن مساواة تلك الذوات، يوهم أنه

---

(١) النقيضان: هما اللذان لايجتمعان ولايرتفعان في آن واحد بل يلزم من وجود أحدهما انتفاء الآخر، ومن عدم أحدهما وجود الآخر، كالوجود والعدم.
انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ج٦/ ١٤١٣، والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص٤٦.

(٢) «عنه» ساقط من (ط).

(٣) في (ك) «لا لما» والتصويب من (ط).

لاينزه إلا عن المساواة فيها[1] فقط، وليس الأمر كذلك.

الرب تعالى لا يجوز عليه شيء من النقائص لا ما يساوي فيه الذوات ولا ما يخالفها

الوجه الثامن عشر[2]: أن يقال: قولك «فإنه تعالى لايساوي هذه الذوات، في قبول الاجتماع، والافتراق، والتغير، والفناء، والصحة، والمرض والحياة، والموت»[3] يقال لك: هو لا يجوز عليه من هذه النقائص، ولا ما يساوي فيه هذه الذوات، ولا ما يخالفها؛ بل هو منزه عن قليل ذلك وكثيره، وعن كل مايمكن العقل أن يقدره من هذه الأجناس، وإن لم يكن مساويًا للذوات في ذلك؛ إذ مساواة الذوات لايكون إلا فيما يوجد فيها، ولفظ مساواة الشيء للشيء[4]، يشعر بمماثلته فيه؛ بحيث يكونان سواء في ذلك، فكل من هذين المعنيين، لايجوز تخصيص النفي به من غير موجب. وهو قد يريد بلفظ المساواة في ذلك، مطلق الاشتراك في ذلك؛ لكن العبارة ملبسة؛ وهو باستعمال مثل هذه العبارة في ذلك وقع [في][5] خطأ كثير في المعاني، كما سنذكره في باقي مسألة تماثل الأجسام أو غيرها.

وأيضًا فهذه الأمور[6] ممتنعة عليه بدون وجود هذه

---

(١) في (ك) «منها» والتصويب من (ط).

(٢) في (ك) و (ط) «الوجه الثاني والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى.

(٣) انظر أساس التقديس ص٢٠.

(٤) في (ك) «من الشيء» والتصويب من (ط).

(٥) زيادة.

(٦) أي قبول الاجتماع والافتراق... إلخ.

المحسوسات، ومع قطع النظر عن وجودها؛ وإنما نفي ذلك معلوم، من العلم بكونه قديمًا واجب الوجود، بنفسه، حيًا قيومًا؛ فإن ماكان قيومًا، واجب الوجود بنفسه، لم تكن ذاته قابلة للعدم: إذ الذات القابلة للعدم، تقبل العدم والوجود، فإن كانت [غير][1] ممكنة لاتقبل الوجود[2] كانت ممتنعة، والممكن[3] لذاته والممتنع لذاته[4]، لايكون واجبًا لذاته.

وكذلك أيضًا لو قبل التفرق والمرض، ونحو ذلك من التغيرات والاستحالات، التي هي مقدمات العدم /[5] والفناء وأسبابه، لم يكن حيًا قيومًا صمدًا، واجب الوجود بنفسه؛ لأن هذه الأمور، توجب زوال ماهو داخل في مسمى ذاته، وعدم ذلك مما هو صفة له أو جزء، ولو زال ذلك لم تكن ذاته واجبة الوجود، بل كان من ذاته ماليس بواجب الوجود، ثم ذلك يقتضي أن لايكون شيء منها واجب الوجود، إذ لافرق بين شيء وشيء، ولهذا كان تجويز هذا عليه، يستلزم تجويز العدم عليه، لأن ما جاز عليه

ظ ٧٥

---

(١) زيادة.

(٢) في (ك) و (ط) «إن كانت» ورجحت أن الصواب حذف «إن».

(٣) الممكن بالذات: مايقتضي لذاته أن لايقتضي شيئاً من الوجود والعدم، كالعالم.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٤٩.

(٤) الممتنع بالذات: مايقتضي لذاته عدمه.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٤٩.

(٥) في (ط) «للعدم».

الاستحالات، جاز عليه عدم صورته وفسادها[١]. كما هو المعروف في الأجسام، التي يجوز عليها التفرق والاستحالة. فهذا وأمثاله مما يعلم به تقديسه وتنزهه عن هذه الأمور، التي هي عدم ذاته أو عدم ماهو من ذاته؛ ولهذا كان تنزهه عن ذلك بينا في الفطرة، معروفًا في العقول، للعلم بأنه حق واجب الوجود بنفسه، يستحيل عليه مايناقض ذلك[٢]، فتبين أن ما ذكره من المساواة وإن كان حقًّا، فلم يذكره على الوجه المحقق، ولا ذكر دليله المقرر له، بل ذكر شيئًا يحتاج إليه مع ما فيه من الإيهام.

استدراك المؤلف على الرازي في دليله

الوجه التاسع عشر[٣]: أنه لو قال: لو جازت عليه هذه الصفات، لزم افتقاره إلى خالق آخر، أو لزم أن الإمكان والحدوث غير محوج إلى الخالق. لكان قد نبه على دليل نفي هذه الأمور، وإن كان لم يبينه ويقرره؛ إذ تجويز هذه الأمور، إنما يستلزم الافتقار إلى خالق[٤]. وكون الإمكان[٥] أو الحدوث[٦]، ليس

---

(١) في (ط) «وفسادتها».

(٢) في (ك) «قولك» والتصويب من (ط).

(٣) في (ك) و (ط) «الوجه الثالث والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى.

(٤) في (ط) «الخالق».

(٥) الإمكان: عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم.
انظر التعريفات للجرجاني ص٣٧.

(٦) الحدوث: عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه.
انظر التعريفات للجرجاني ص٨٦.

محوجًا[1] إلى الخالق، إذا تبين أن بهذه الأمور يجب أن يكون محدثًا وممكنًا، وهو لم يبين ذلك، فكيف وهو لم يقل ذلك؛ بل علق هذا الانتفاء بمماثلة للممكنات فيه.

لو جاز على الخالق شيء من صفات النقص لامتنع أن يكون هو الخالق القديم

الوجه العشرون[2]: أنه لو بين أن هذه الأمور[3]، تستلزم الحدوث والإمكان، كان هذا وحده كافيًا في تنزيه الرب عنها، للعلم بأنه قديم واجب الوجود؛ وأما كون الممكن المحدث لابد له من خالق، وأن الحدوث والإمكان محوج إلى الخالق. فذاك يذكر لبيان[4] ثبوت الخالق القديم واجب الوجود، ولايذكر لبيان تنزيهه عما يستلزم عدمه؛ فإن الكلام في تنزيهه عن ذلك، إنما هو بعد أن يقرر العلم بوجود الخالق القديم الواجب الوجود، فإذا تقرر ذلك، بين أنه لايجوز عليه ماينافي ذلك، لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين؛ لا لأن تجويز ذلك، يقتضي ابتداءً أنه يفتقر إلى خالق؛ إذ الكلام إنما هو في الخالق. فيقال: لو جاز هذا عليه، امتنع أن يكون هو الخالق القديم، وكان هذا أبين في الدلالة على المقصود، مما ذكره في أصل إثبات واجب الوجود.

نفي المماثلة واجب في صفات الكمال

الوجه الحادي والعشرون[5]: أن نفي المماثلة واجب في

---

(١) في (ك) و (ط) «محوج» والتصويب على ماتقتضيه القاعدة النحوية.

(٢) في (ك) و (ط) «الوجه الرابع والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله.

(٣) أي الاجتماع والافتراق والصحة والمرض... إلخ.

(٤) في (ك) «لثبوت بيان» والتصويب من (ط).

(٥) في (ك) و (ط) «الوجه الخامس والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد، =

صفات الكمال، كالعلم والقدرة والحياة، بل والوجود. فيقال: لو كان مماثلاً لغيره في هذه الصفات، فيوصف غيره بمثل مايوصف به من الوجود، وصفات كمال الوجود لزم تماثلهما، وإذا تماثلا جاز على أحدهما مايجوز على الآخر، فيلزم أن يكون القديم محدثًا، والمحدث / قديمًا، والواجب ممكنًا والممكن واجبًا، وأمثال ذلك. فهذا ونحوه يدل على أنه ليس مثله شيء في وجوده ونفيه[1]، وصفات الكمال الثابتة لوجوده ونفسه، وإذا انتفى عنه مماثلة شيء له في الوجود وصفات كمال الوجود، كان هذا إثباتًا، لأنه ليس كمثله شيء، وأنه لم يكن له كفوًا أحد، وأنه لا سمي له. أما أن يترك هذا كله، ولايذكر إلا تنزيهه عن صفات النقص، ولاينزه عنها إلا عن مماثلة للمخلوقات فيها، ولا يذكر دليل لزوم حدوثه وإمكانه، أو لزوم اجتماع النقيضين، مما هو بَيِّنٌ معروف* يبين استحالة ذلك، بل لايذكر إلا ما يدل على أنه لابد من واجب الوجود *[2] فهذا كما ترى . فلو قيل له، لكان هذا كلامًا متوجهًا.

ص ٧٦

الوجه الثاني والعشرون[3]: لا نسلم أنه لو ساوى غيره في هذه الأمور، لزم افتقاره إلى خالق آخر، ولزم أن يكون الإمكان

لا نسلم أن الخالق لو ساوى غيره في الأمور السابقة لزم افتقاره إلى خالق آخر

= فصوبته على ماقبله.

(١) في (ط) «ونفسه».

(٢) مابين النجمتين ساقط من (ط).

(٣) في (ك) و (ط) «الوجه السادس والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى.

والحدوث غير محوج إلى الخالق . فإنك لم تبين هذه الملازمة[1]، والقول الذي تنفيه لم يحتج إلى هذا الدليل، وإن لم يكن بينًا بنفسه، لم يكن في إثبات واجب الوجود نفيه؛ إذ الكلام في أن واجب الوجود، هل هو متصف به أم لا؟ لا في إثبات واجب الوجود. ثم قد تبين بهذه الوجوه أن هذا المقام، لما قال فيه ماهو حق، لم يحققه لاتصويرًا[2] ولاتصديقًا[3]، والكلام إذا تبين ماهو باطل، وبين مافيه حق، ثم تبين ولم يقرر، كان فيه مافيه[4].

نقد المؤلف للرازي في إلزامه للحنابلة بحجة يقرون بمضمونها

الوجه الثالث والعشرون[5]: قوله: «فيثبت[6] أنه لابد لهم من الاعتراف، بأن خصوصية ذاته، التي بها امتازت عن سائر الذوات، مما[7] لايصل الوهم والخيال إلى كنهها، وذلك

---

(١) الملازمة: هي كون الشيء مقتضيًا للآخر، كوجود النهار لطلوع الشمس.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٤٨، وجامع العلوم للقاضي ابن الأحمدي نكري ج٤/ ٣٢٩.

(٢) التصوير: حصول صورة الشيء في العقل.
انظر التعريفات للجرجاني ص٦١.

(٣) التصديق: هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر.
انظر التعريفات للجرجاني ص٦١.

(٤) المعنى أن الكلام إذا جمع بين ماهو حق وبين ماهو باطل، ولم يحقق مافيه من الحق، كان منتقدًا ومقصرًا في إثباته، كما قال في حاشية (ط).

(٥) في (ك) و (ط) «الوجه السابع والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله.

(٦) في أساس التقديس «فثبت».

(٧) «مما» ليست في أساس التقديس.

اعتراف بثبوت أمر على خلاف مايحكم به الوهم، ويقضي به الخيال»[١].

يقال: لا يخلو إما أن تكون ناقلاً عنهم[٢] ماتقوله؟ أو ملزمًا لهم أن يقولوا مالم يقولوه؟ فإن كنت ناقلاً عنهم لم يحسن قولك: أنه لابد لهم من الاعتراف بذلك؛ فإن هذا إقامة للحجة بأن عليهم الاعتراف؛ لانقل عنهم للاعتراف، مع أن القوم في نفي هذه الآفات والنقائص، ونفي التمثيل والتشبيه، من أعظم الأمة قولاً بذلك ـ كما دل عليه الكتاب والسنة، والحجج العقلية ـ لايحتجون في نفي التمثيل بهذه الحجة الفاسدة التي لا تدل على نفي التمثيل مطلقًا، وإنما تدل إذا كملت على تنزهه[٣]، عن بعض الآفات والنقائص، المستلزمة عدمه أو لجواز عدمه . فلا نقلت عنهم مايقولونه من التنزيه. ولا احتججت على التنزيه، بحجة موجبة مطلقًا؛ بل ولاتدل بنفسها على شيء منه. وإن كنت ملزمًا لهم بمقتضى هذه الحجة، فالإلزام إنما يكون لمن لايقر بمضمون الحجة، والقوم من أعظم الناس قولاً بموجب هذه الحجة، ووجوب تنزيه الله سبحانه وتقديسه عن هذه الأمور وغيرها، كما علم ذلك بالشرع والعقل . ومعلوم أن المطلوب إذا كان اعتراف المنازع به من أظهر الأمور، كان إثبات اعترافه

---

(١) انظر أساس التقديس ص٢٠ ـ ٢١.

(٢) أي الحنابلة.

(٣) في (ك) «وإنما يدل على إذا كملت في نفسه» والتصويب من (ط).

بإثبات وجوب اعترافه به، وإثبات الوجوب بمثل هذه الحجة فيه مافيه، مع [أن][1] نفي دخول اعتراف الناس / لايقتضي وجوب اعترافهم، لكونهم قد ينازعون في ثبوت الوجوب.

ظ ٧٦

حجة الرازي في نفي النقائص لاتنفي شيئاً من التشبيه والتمثيل

الوجه الرابع والعشرون[2]: أن هذه الحجة، إنما توجب أنه لاتجوز عليه هذه الصفات المقتضية للعدم، وهذا ولله الحمد متفق عليه بين المسلمين؛ بل بين المقرين بالصانع، حتى أن عليه المشبهة والمجسمة، الذين يقولون: إنه لحم ودم، وإنه ندم حتى عض يده، وجرى الدم ونحو ذلك؛ لكن يذكر عن بعض اليهود، أنه مرض حتى عادته الملائكة، وهذه الحجة لاتنفي شيئًا من التشبيه والتمثيل، فذكرها ضائع. فما توجبه هذه الحجة يكتفى به في هذا المقام، ومايثبته القوم، وسائر المؤمنين من التنزيه والتقديس لايعتمد فيه على مثل هذه الحجة. فلم يذكر مايصلح لهذا المقام لا من المذهب ولامن الدليل.

نفي التمثيل والتشبيه لايقتضي إثبات مايعلم ببديهة العقل امتناعه

الوجه الخامس والعشرون[3]: أن الذي هو أبلغ من مقتضى هذه الحجة من نفي التمثيل والتشبيه يقولون به[4]، كما يقول به سلف الأمة وسائر الأئمة، وليس فيه حجة لما ادعيته، فكيف في

---

(١) زيادة من حاشية (ط).

(٢) في (ك) و (ط) «الوجه الثامن والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله.

(٣) في (ك) و (ط) «الوجه التاسع والعشرون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى.

(٤) أي الحنابلة.

مضمون هذه الحجة، وذلك أن نفي التمثيل والتشبيه، لا يقتضي تجويز كونه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا إثبات ما يعلم ببديهة العقل امتناعه، كما تقدم بيانه.

الحنابلة معترفون بأن الرب لا مثل له رغم مغالطة الرازي في ذلك

الوجه السادس والعشرون[1]: أنك قلت: «هم[2] معترفون بأن ذاته مخالفة لذوات هذه المحسوسات»[3] وهذا نقل صحيح؛ ثم قررت هذا النقل بأن بحثت بالحجة التي ذكرتها، أن خصوص ذاته لايصل الوهم والخيال إلى كنهها، وهذا ليس هو ذلك المنقول، ولا أقمت عليه دليلاً، فكان هذا من الأغاليط[4]، وبه يحصل المقصود من اعترافهم بأنه لامثل له .

الرازي ينقل عن الحنابلة ما لم يقولوه، ويلزمهم بما لا تدل حجته عليه

الوجه السابع والعشرون[5]: قولك: «فثبت أنه لابد لهم من الاعتراف، بأن خصوص ذاته، التي بها امتازت عن سائر الذوات، مما[6] لايصل الوهم والخيال إلى كنهها، وذلك اعتراف بثبوت أمر، على خلاف مايحكم به الوهم ويقضي به

---

(١) في (ك) و (ط) «الوجه الثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله.

(٢) في أساس التقديس «فهم أيضًا».

(٣) انظر أساس التقديس ص٢٠.

(٤) المغالطة: مركبة من مقدمات شبيهة بالحق ولايكون حقًا، ويسمى سفسطة، أو شبيهة بالمقدمات المشهورة، وتسمى مشاغبة.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٣٩.

(٥) في (ك) و (ط) «الوجه الحادي والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله لأن الكلام متصل المعنى.

(٦) «مما» ليست في أساس التقديس.

الخيال»[١] أمر لم تنقله عنهم، ولادلت الحجة عليه، حتى يقال يجب اعترافهم به، كما أنها إنما دلت على امتناع العدم والآفات[٢]، التي هي ملازمة[٣] العدم عليه، كالمرض ونحوه، وهذا حق؛ لكن ليس في ذلك مايقتضي أن خصوص الذات، مما لايصل إليه الوهم والخيال . وإن كان هذا حقًا، إذا فسر بمعنى صحيح؛ فإن العلم بكونه موجودًا واجب الوجود، يمتنع عليه العدم وما يستلزم العدم، لايتعرض لكونه يعلم بالعقل والخيال، أو الوهم والحس أو غير ذلك، لابنفي ولاإثبات أصلاً، فضلاً عن أن يكون كنهها معلومًا أو غير معلوم، فأي ملازمة بين الحجة والدعوى؟! بل لو أقمت الحجج الصحيحة الدالة على نفي التمثيل ـ كما قررنا نحن ـ لم يكن في ذلك تعرض لنفي معرفة كنهه، ولانفي لمعرفته بحس أو خيال أو غير ذلك؛ فضلاً عن كونك لم تذكر إلا ما يقتضي وجوب وجوده!

الوجه الثامن والعشرون[٤]: أن القوم[٥] مع سائر أهل السنة، يقولون: إن حقيقة البارئ / غير معلومة للبشر؛ ولهذا اتفقوا على ما اتفق عليه السلف، من نفي المعرفة بماهيته وكيفية

ص ٧٧

الحنابلة مع سائر أهل السنة يقولون إن حقيقة الباري غير معلومة للبشر

---

(١) انظر أساس التقديس ص٢٠ ـ ٢١.

(٢) في (ك) «والإثبات له» والتصويب من (ط).

(٣) في (ك) «ملازم» والتصويب من (ط).

(٤) في (ك) و (ط) «الوجه الثاني والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ماقبله.

(٥) أي الحنابلة.

صفاته؛ ثم جمهورهم يقول مايقوله السلف، من نفي المعرفة بالكيفية، ويقولون: لاتجري ماهيته في مقال، ولا تخطر كيفيته بمثال . ومنهم من يقول، كما يقوله طوائف، من النفاة المعتزلة وغيرهم: إنه لا ماهية له فتجري في مقال، ولا كيفية له فتخطر ببال، فلايحيط أحد من المخلوقين على حقيقة ذاته، ولايبلغ قدره غيره، كما في الدعاء المأثور: «يامن لايعلم ماهو إلا هو» بل قد قال في الجنة: «أعددت لعبادي الصالحين ما لاعين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، بله[1] ما أطلعكم عليه»[2] وتصديق ذلك في كتابه، حيث قال: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ

---

(١) بله: قال النووي في شرحه لصحيح مسلم ج١٧/ ١٦٦: «فأما بَلْه، فبفتح الباء وإسكان اللام، ومعناها دع عنك ماأطلعكم عليه، فالذي لم يطلعكم عليه أعظم، وكأنه أضرب عنه استقلالاً له في جنب ما لم يطلع عليه. وقيل معناها: غير، وقيل: كيف» انتهى.
وانظر فتح الباري ج٨/ ٥١٦.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٢/٤٣٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢١٧٤ في كتاب الجنة (٥١) بدون باب حديث (٢/ ٢٨٢٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ قال الله عز وجل أعددت لعبادي الصالحين... إلخ.
وخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٨/ ٥١٥ ـ ٥١٦ في كتاب التفسير (٦٥) تفسير سورة السجدة باب فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين(١) حديث (٤٧٨٠) عن أبي هريرة مرفوعًا، يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لاعين رأت، ولاأذن سمعت، ولاخطر على قلب بشر، ذخرًا من بلهَ ماأطلعتم عليه. ثم قرأ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [السجدة: ١٧].

﴿أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] فهم لايحيطون علمًا بكنه عامة المخلوقات، فكيف يحيطون علمًا بكنه الخالق تعالى، وقد قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥] وفي الصحيح عن ابن عباس، عن أبي بن كعب[١]، عن النبي ﷺ، أن الخضر الذي قال الله عنه: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٥] قال لموسى الذي كلمه الله تكليمًا: «مانقص علمي وعلمك، من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر» لما ركب في السفينة، وقد وقف عليها عصفور فنقر في البحر نقرة[٢]، وفي صحيح مسلم، عن عائشة، عن

---

(١) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، الخزرجي، أبو المنذر، سيد القراء، ويُكْنى أبا الطفيل أيضًا، من كبار الصحابة، اختلف في سنة موته اختلافًا كثيرًا، قيل: سنة تسع عشرة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: غير ذلك، وروى له الجماعة.
انظر تقريب التهذيب ج١/ ٤٨، وصفة الصفوة ج١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٦، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ، مطبعة الأصيل حلب، تذكرة الحفاظ ج١/ ١٦-١٧، والخلاصة ص٢٤.

(٢) خرجه البخاري في صحيحه ج١/ ٢١٧ ـ ٢١٨ في كتاب العلم (٣) باب مايستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم (٤٤) حديث (١٢٢) عن سعيد بن جبير قال: «قلت لابن عباس إن نوفًا البكالِيّ يزعم أن موسى ليس بموسى بني إسرائيل..» وذكره، إلى أن قال: «فقال الخضر: ياموسى، مانقص علمي وعلمك من علم الله إلا كنقرة هذا العصفور في البحر».
وكذلك أخرجه في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٧/ ٤٠٩ في كتاب التفسير(٦٥) في تفسير سورة الكهف في باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ...﴾ (٢) في حديث (٤٧٢٥) عن ابن عباس عن أبي بن كعب مرفوعًا.

النبي ﷺ، أنه كان يقول في سجوده، وروي أنه كان يقوله في قنوته، أيضًا: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[1] فإذا كان أعلم الخلق بربه، لايحصي ثناءً عليه، فكيف بمن هو دونه بدرجات لايحصيها إلا الله.

وإن كان هذا الذي يقولونه[2]، ويثبتونه بالأدلة الشرعية والعقلية، لم تذكر أنت عليها حجة، ولانقلت فيها مذهبًا: فقولك: «لابد من الاعتراف بأن خصوصية ذاته، التي بها امتازت عن سائر الذوات، مما لايصل الوهم والخيال إلى كنهها»[3] تقصير وتفريط، فإنه لايصل إلى كنهها لاعلم ولاعقل، ولامعرفة

= وكذلك أخرجه في كتاب التفسير (٦٥) في تفسير سورة الكهف في باب ﴿فلما بلغا مجمع بينهما..﴾ (٣) في حديث (٤٧٢٦) عنهما رضي الله عنهما.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ٣٥٢ في كتاب الصلاة (٤) في باب مايقال في الركوع والسجود (٤٢) في حديث (٢٢٢/ ٤٨٦) عن عائشة رضي الله عنها بلفظه.

وأخرجه أبو داود في سننه ج١/ ٥٤٧ في كتاب الصلاة في باب الدعاء في الركوع والسجود عن عائشة رضي الله عنها بلفظه.

وأخرجه الترمذي في سننه ج٥/ ٥٢٤ في كتاب الدعوات (٤٩) في باب (٧٦) عن عائشة رضي الله عنها بلفظه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وأخرجه ابن ماجه في سننه ج١/ ٣٧٣ في كتاب إقامة الصلاة (٥) في باب ماجاء في القنوت في الوتر (١١٧) عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ، كان يقول في آخر الوتر: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك.. إلخ» الحديث.

(٢) أي الحنابلة.

(٣) انظر أساس التقديس ص٢١.

ولا حس، ولا وهم ولا خيال، ولا نوع من أنواع الإدراكات، فتخصيص الوهم والخيال بذلك، يشعر بأن غير الوهم والخيال يصل إلى كنهها، وأنهم يفرقون بين هذا وهذا، وأنه يجب التفريق بين وصول الوهم والخيال إلى كنهها، وبين وصول العلم والعقل، وكل هذا غلط .

الرازي وأمثاله يضلون عباد الله بمتشابه الكلام

الوجه التاسع والعشرون[١] : أنه إذا لم يكن فرق في نفس إدراك كنهه[٢]، بين الوهم والخيال، وبين الحس، وبين العلم والعقل، لم يحصل شيء من مطلوبك[٣]؛ فإن المطلوب أنه لابد من الاعتراف بثبوت أمر على خلاف حكم الحس والخيال، والذي ذكر لافرق فيه بين الحس والخيال وبين العقل؛ فإن هذه الأمور لاتكيف ذاته، ولايلزم من نفي اكتناه ذاته نفي معرفته بها، كما لم يلزم نفي معرفته بالعلم والعقل . فإن قوله: «لابد لهم من الاعتراف بأن خصوص ذاته، التي امتازت به عن سائر الذوات، مما لايصل الوهم والخيال إلى كنهها، وذلك اعتراف بثبوت أمر، على خلاف مايحكم به الوهم ويقضي به «الخيال»[٤] ـ مع أنه لم يذكر حجة عليه ـ لافرق فيه بين الوهم والخيال، وبين الحس والعقل والعلم، فإن شيئًا من ذلك لايصل إلى كنهه. وإذا

---

(١) في (ك) و (ط) «الوجه الثالث والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله.

(٢) أي الرب تعالى. وفي (ك) و (ط) «كنههه» وهو خطأ فصوبته.

(٣) أي الرازي.

(٤) انظر أساس التقديس ص٢٠ ـ ٢١.

كان مقصوده الفرق بين الوهم والخيال، وبين العقل والعلم بهذا ـ مع أنه لافرق بينها من هذا الوجه، ومع أن ذلك لاينفي معرفته بذلك، وإن لم يوصل ذلك إلى كنهه ـ ظهر أن ماقاله ليس فيه تحصيل لغرضه، مع ما فيه من التفريق بين الأشياء فيما اتفقت فيه .

فتدبر هذا كله، فإنه كلام حق [به][1]، يعرف كيف أضل هؤلاء لعباد الله، بمتشابه الكلام، كما قال الإمام أحمد في وصفهم: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس، بما يتكلمون به من المتشابه»[2] .

ظ ٧٧

لو عارض الرازي معارض فيما ذكره لكان متوجهاً

الوجه الثلاثون[3] : أنه لو عارضه معارض، وقال: قد ثبت أنه لافرق فيما ذكرته من نفي الوصول إلى كنهه / بالعقل[4] والوهم والخيال، ثم ثبت بذلك أنه لايجب أن لايكون معلومًا بالعقل، فقد ثبت أيضًا، أنه لايجب أن لايكون معلومًا بالوهم والخيال، لكان هذا متوجهًا أكثر من كلامه .

معرفة حقيقة الباري وكنهه بالحس أولى منها بالعقل

الوجه الحادي والثلاثون[5] : أن يقال: الذين اتفقوا من أهل

---

(١) زيادة.
(٢) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٦ .
(٣) في (ك) و (ط) «الوجه الرابع والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله لأن الكلام متصل المعنى.
(٤) في (ك) «والعقل» والتصويب من (ط).
(٥) في (ك) و (ط) «الوجه الخامس والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد، فصوبته على ما قبله.

السنة وغيرهم، على أن العباد لم يعرفوا كنهه في الدنيا، تنازعوا في إمكان ذلك، وفي حصول ذلك، عند رؤيته في الأخرى، وهذا يبين أن معرفة حقيقته وكنهه بالحس، أولى منها بالعقل، ثم الخيال والوهم يتبع الحس، فهذا قد يستدل به، على إمكان معرفة كنهه وحقيقته، بالحس والخيال والوهم.

لا يلزم من عدم وصول العلم والعقل إلى كنه حقيقة الباري أن يكون على خلاف ما يقضيان به

الوجه الثاني والثلاثون[1]: قوله: «وذلك اعتراف بثبوت أمر، على خلاف مايحكم به الوهم ويقضي به الخيال»[2] كما أنه لايلزم من عدم وصول العلم والعقل إلى كنه الذات، أن يكون على خلاف، مايقضي به العلم والعقل، ويحكم به الحس كما تقدم، مع أن هذه العبارة هنا ليست ظاهرة المعنى.

لفظ التوهم والتخيل يعم القسمين المطابق وغير المطابق

الوجه الثالث والثلاثون[3]: أن لفظ «الوهم»، «والخيال» في هذه المواضع التي ذكرتها تحتمل شيئين؛ فإن هذه الألفاظ كثيرًا ماتستعمل، فيما يتوهمه الإنسان ويتخيله، مما لايكون له حقيقة في الخارج، مثل مايتخيل جبل ياقوت، وبحر زئبق، ونحو ذلك، ومثل مايتوهم شخصًا أنه عدوه ويكون وليه، أو أنه وليه ويكون عدوه، وأمثال هذه الاعتقادات، التي لا تكون مطابقة، ترتسم في نفس الإنسان فيتخيلها ويتوهمها، وتكون باطلة من

---

(١) في (ك) و (ط) «الوجه السادس والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى.

(٢) انظر أساس التقديس ص٢١.

(٣) في (ك) و (ط) «الوجه السابع والثلاثون» رجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله.

جنس الكذب: ولهذا إذا دفع نوع من هذه الأقوال يقال: هذا خيال، وهذا وهم، وقد أوهم فلان كذا، ومنه سميت الخيلاء. والمختال مختالاً، لأن المختال يتخيل في نفسه من عظمته وقدره مالاحقيقة له ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الحديد: ٢٣] وكان النبي ﷺ يقرأ في الاستعاذة «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه، ونفخه، ونفثه»[1] فهمزه الوسوسة، ونفخه

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ج٢/ ١٠ ـ ١١ في كتاب الصلاة، في باب مايقول عند افتتاح الصلاة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في آخره بلفظ: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه» قال الترمذي: وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد، كان يحيى بن سعيد، يتكلم في علي بن علي الرفاعي. وقال أحمد: لايصح هذا الحديث.
وأخرجه أبو داود في سننه ج١/ ٤٩٠ في كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك حديث (٧٧٥) من طريق جعفر عن علي بن علي الرفاعي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، في آخره بلفظ «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ثم يقرأ.
قال أبو داود: وهذا الحديث يقولون: هو عن علي بن علي عن الحسن مرسلاً، والوهم من جعفر.
وأخرجه ابن ماجه في سننه ج١/ ٢٦٥ في كتاب إقامة الصلاة، باب الاستعاذة في الصلاة حديث (٨٠٧) من طريق جبير بن مطعم مرفوعًا، وفي الحديث بعده من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود مرفوعًا بلفظ «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان.. إلخ قال في الزوائد: في إسناده مقال، فإن عطاء بن السائب اختلط بآخر عمره، وسمع منه محمد بن فضيل بعد الاختلاط.

=

الكبر، ونفثه الشعر، فإن الكبر ينفخه حتى يصير مغطى في الخيال، مع أنه حقيقة كالظرف المنفوخ، من غير أن يكون فيه شيء .

ولكن استعمال لفظ «التخيل» و «التوهم» في هذا من جنس استعمال لفظ الاعتقاد الفاسد، والظن والجهل، فيما لايكون مطابقًا، وإن كان جنس الاعتقاد قد يكون حقًا وعلمًا، وكثيرًا مايستعمل فيما يتخيله ويتوهمه، مما يكون له حقيقة في الخارج، فيكون التخيل والتوهم، ولفظ التخيل والتوهم صادقًا مطابقًا، مثل مايتخيل الإنسان في نفسه، ما أدركه بصره وغيره من الحواس، ويتوهم في نفسه ماعلمه من الصفات، إذ قد يصطلح بعض أهل الطب والفلسفة، على أن التخيل للصور، والتوهم للمعاني التي فيها . ولفظ التخيل والتوهم، يعم القسمين المطابقين وغير المطابق، كما يعم لفظ الخبر للخبر الصادق والكاذب، / ولفظ الكلام للحق والباطل، ولفظ الإرادة ص ٧٨

= وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٣/ ٥٠ عن أبي سعيد الخدري وفي ج٥/ ٢٥٣ عن أبي أمامة.

أورده الألباني في صفة صلاة النبي ﷺ ص٨٩. ،وقال في همزه: «فسره بعض الرواة بالمُؤتَة ـ وهو بضم الميم وفتح التاء ـ نوع من الجنون، ونفخه: فسره الراوي بالكبر، ونفثه فسره الراوي بالشعر، والتفسيرات الثلاثة وردت مرفوعة إلى النبي ﷺ بسند صحيح مرسل، والمراد بالشعر: الشعر المذموم، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن من الشعر لحكمة» رواه البخاري.

ثم قال الألباني في رواية الحديث: «أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه هو وابن حبان والذهبي».

للمحمود والمذموم، ولفظ الظن والحسبان للمصيب والمخطئ، ولفظ الاعتقاد للحق والباطل . فما يتخيله الإنسان ويتوهمه، قد يكون حقًا أو باطلاً، مثل مايعتقده، ويظنه، ومنه سمي السحاب مخيلة، لأنه يخال فيه المطر، وفي حديث عائشة رضي الله عنها «كان رسول الله ﷺ إذا رأى مخيلة أقبل وأدبر، فإذا رأى المطر جلس»[1] ومنه قول الشاعر:

أنَّى[2] رأيت مخيلة لمعت   وتلألأت كمواقع القطر[3]

فهذا في التخيل.

وأما في «التوهم» بلفظ التهمة؛ وأصله وهمة[4] . يقال إذا توهم في الإنسان شيء من الريب، ثم قد يكون ماتهم به حقًا،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٦/ ٣٠٠ في كتاب بدء الخلق (٥٩) في باب ماجاء في قوله﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧] (٥) حديث (٣٢٠٦) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان النبي ﷺ إذا رأى مخيلة في السماء أقبل وأدبر ودخل وخرج وتغير وجهه، فإذا أمطرت السماء سُرِّي عنه، فعرفته عائشة ذلك، فقال: «وماأدري لعله كما قال قوم: ﴿ فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضًا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ ﴾ [الأحقاف: ٢٤] الآية.

وأخرجه ابن ماجه في سننه ج٢/ ١٢٨٠ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع الحلبي وشركاه في كتاب الدعاء (٣٤) باب مايدعو به الرجل إذا رأى السحاب والمطر (١١) حديث (٣٨٩١) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) في (ط) «إذا».

(٣) لم أعرف قائل هذا البيت، بحثت عنه فلم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٤) انظر مختار الصحاح للرازي ص٧٣٨.

وقد يكون باطلاً، ولها في الشريعة حكم معروف، حيث يحبس فيها المجهول الحال، كما في حديث بهز بن حكيم[1]، عن أبيه[2]، عن جده[3] «أن رسول الله ﷺ حبس في التهمة»[4] ولهذا صنف الحارث المحاسبي كتابًا سماه «كتاب التوهم» مضمونه أن يتصور الإنسان في نفسه، ما أخبر الله به من أمور الآخرة وغيرها، ليتذكر ذلك ويحققه في نفسه. واسم الجنس إذا كان يعم نوعين، أحدهما[5] أشرف من الآخر، فقد يخصون

---

(١) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك، صدوق، من السادسة.
انظر الكاشف ج١/ ١٦٤، والخلاصة ص٥٣، والتقريب ج١/ ١٠٩.

(٢) حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، والد بهز، صدوق، من الثالثة، روى عن أبيه، وعنه بنوه بهز وسعيد ومهران.
انظر الكاشف ج١/ ٢٤٩، والخلاصة ص٩١، وتهذيب التهذيب ج٢/ ٤٥١، والتقريب ج١/ ١٩٤.

(٣) معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري، صحابي نزل البصرة، ومات بخراسان، وهو جد بهز بن حكيم.
انظر الكاشف ج٣/ ١٥٦، وتهذيب التهذيب ج٢٠/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦، والتقريب ج٢/ ٢٥٩.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه ج٤/ ٤٦ ـ ٤٧ من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعًا به في كتاب الأقضية باب في الحبس في الدين وغيره.
وكذلك أخرجه الترمذي في سننه ج٤/ ٢٨ في كتاب الديات باب ماجاء في الحبس في التهمة.
قال الترمذي: حديث بهز عن أبيه عن جده حديث حسن.
وأخرجه النسائي في سننه بشرح السيوطي وحاشية السندي في كتاب قطع السارق في باب امتحان السارق بالضرب والحبس ج٨/ ٦٦ ـ ٦٧.

(٥) في (ط) «أحدها».

في العرف النوع الأشرف باسمه الخاص، ويبقون الاسم العام مختصًا بالنوع المفضول، كما في لفظ الحيوان، والدابة وذوي الأرحام والجائز، والممكن، والمباح، وغير ذلك فلهذا كثيرًا مايخص بلفظ الوهم، والخيال النوع الناقص، وهو الباطل الذي لاحقيقة له، وأما ماكان حقًا مما يتخيل ويتوهم، فيسمونه باسمه الخاص، من أنه حق وصدق ونحو ذلك، ومن أنه معلوم ومعقول، فإنه إذا كان حقًا عقله القلب، فصار معقولاً، كما يعقل أمثاله، ويقال: إنه متصور، ومتذكر ونحو ذلك . وهذا بخلاف لفظ العلم والعقل والإحساس، فإن هذا إنما يقال على نفس الإدراك، الذي هو الإدراك الصحيح. ولفظ التخيل والتوهم ، لايدل على نفس الإدراك؛ وإنما يدل على نحو الاعتقاد، الذي يكون مطابقًا للإدراك تارة، ويكون فيما تصور في النفس وتألف فيها وتنشأ فيها، كما تنشأ فيها العلوم بالنظر والاستدلال . وهذا الثاني يكون حقًّا تارة وباطلاً أخرى، كما أن مايثبته الإنسان في نفسه، من الاعتقادات بالنظر والاستدلال، قد يكون حقًّا، وقد يكون باطلاً . ومن هذا التخيل والتوهم، مايراه الإنسان في منامه، فإنه ينشأ في نفسه في النوم، وإن لم يكن رآه بعينه في النظر .

وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجمع بين لفظ الحس، وبين لفظ الوهم والخيال، ويجعلهما في قرن واحد، حتى يقول: «لابد من الاعتراف بوجود شيء، على خلاف حكم الحس

والخيال»[1] فإن الإحساس هو موجب العلم الصحيح، وأصله الإبصار، كما قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ۝٩٨﴾ [مريم: ٩٨] وقال يعقوب: / ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٧] وقال تعالى: ﴿۞ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] وقال النبي ﷺ: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء»[2] وأما الخيال والوهم، فهو من نحو الاعتقاد، الذي يكون حقًا تارة وباطلاً أخرى، وقد يخص باسم الباطل. فأين هذا[3] من هذا[4]؟

ظ ٧٨

وإن أراد أنه لايحس، أي: لايرى. فهذا باطل، كما تقدم التنبيه عليه.

كل حق في الوجود على خلاف ما يقضي به الوهم والخيال العرفي الباطل

الوجه الرابع والثلاثون[5]: أن يقال له: ماتريد بلفظ الوهم

---

(١) انظر أساس التقديس ص١٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ج١١/٤٩٣ في كتاب القدر (٨٢) باب الله أعلم بما كانوا عاملين (٣) حديث (٦٥٩٩) عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «مامن مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه، كما تنتجون البهيمة هل تجدون فيها من جدعاء، حتى تكونوا أنتم تجدعونها».
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/٢٠٤٧ في كتاب القدر (٤٦) باب كل مولود يولد على الفطرة (٦) حديث (٢٢/٢٦٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه.

(٣) أي الخيال والوهم.

(٤) أي الحس.

(٥) في (ك) و (ط) «الوجه الثامن والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله، لأن الكلام متصل المعنى، فلا زال المؤلف =

والخيال؟ أتريد به ماقد يخص هذا اللفظ به في العرف، من تخيل الباطل وتوهمه؟ فلاريب أن كل حق في الوجود، ينزه عن هذا التوهم والتخيل، وكل حق، فإنه على خلاف، مايقضي به هذا الوهم والخيال، وكل حق، فهو على خلاف، هذا الوهم والخيال، وما أكثر مايسمع وصف شيء، بألفاظ فيتخيلونه على صورة، فإذا رأوه وجدوه بخلاف ماتخيلوه، وماأكثر مايتوهم الإنسان في إنسان شيئًا، فإذا رآه وجده بخلاف ماتوهمه. ولاريب أن الله على خلاف مايتخيله، ويتوهمه المبطلون من الجهمية وغيرهم، كما قال تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الصافات: ١٨٠ـ١٨٢] وقال: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾ ﴾ [الإسراء: ٤٣] وقال: ﴿ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾[فصلت: ٢٢ ـ ٢٣] وقال: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾ ﴾[الأحزاب: ١٠ ـ ١١] وقال: ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ إلى قوله ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾ ﴾[الفتح: ٦ ـ ١٢] وقال: ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى

= يناقش الرازي فيما ادعاه على الكرامية والحنابلة.

كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء: ٨٧] وقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فِىٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾﴾[الانشقاق: ١٣ ـ ١٤] وقال ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النجم: ٢٨] ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ٢٣] وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠] .

ولاريب أن الاعتقادات الفاسدة، مثل اعتقاد الكفار في ربهم، ومايتبعها من الإرادات، هي خيالات[1] وأوهام باطلة، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور: ٣٩ ـ ٤٠] هذا بعد قوله: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ إلى قوله:/ ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾﴾[النور: ٣٥] وقال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢] .

ص ٧٩

ولاريب أن كثيرًا من الناس، يتخيل ويتوهم في نفسه صورًا باطلة، ويعتقد أن ربه كذلك، كما يعتقد في ربه اعتقادات

---

(١) في (ط) «خيالات باطلة».

باطلة، ويعتقد أن ربه كذلك. فالاعتقاد والتوهم، والتخيل الباطل، موجود في جانبي النفي والإثبات، والباطل في جانب النفي أكثر منه في جانب الإثبات؛ ولهذا يوجد من الجهمية النفاة، من يعتقد أن الله هو الوجود المطلق، وأنه وجود الموجودات أنفسها[1]، وأنه بنفسه في كل مكان، وأن وجود الموجودات كلها وجود واحد. ويقولون بوحدة الوجود [في][2] الخارج وأنه عين ذلك الوجود، ونحو ذلك من الاعتقادات، التي يقولون: إنها حصلت لهم بالكشف[3] والمشاهدة[4]، وهي خيالات وأوهام باطلة: إما أن لا يكون لها حقيقة في الخارج، أو يكون لها حقيقة، لكن تكون هي أمر مخلوق، لاتكون هي الخالق سبحانه. وكما يتخيلون ويتوهمون، أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا كذا ولا كذا، مما هو عند أهل العقول السليمة، خيالات باطلة، وأوهام فاسدة، لا تنطبق إلا على المعدوم، بل على الممتنع؛ ولهذا يوجد في هؤلاء من يعبد المخلوقات، ومن يعتقد في كثير من المخلوقات، أنه الله،

---

(١) بياض في (ك) بمقدار كلمتين والكلام متصل المعنى.

(٢) في (ك) «غير» بدلاً من «في» والتصويب من (ط).

(٣) الكشف عند الصوفية: هو الاطلاع على ماوراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا.
انظر جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ج٣/ ١٢٤، والمعجم الفلسفي لمجمع اللغة ص١٥٣.

(٤) المشاهدة: هي الإدراك بإحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة.
انظر كشاف اصطلاحات الفنون ج٣/ ٧٤٠.

أضعاف أضعاف مايوجد في أهل الإثبات، كما قد رأينا وسمعنا من ذلك مالايسع هذا المكان ذكر عُشره، فلهذا هم أعظم الناس اختيالاً وتكبرًا[1]، حيث قد[2] يختال أحدهم في نفسه أنه الله ويعظمون فرعون في قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات: ٢٤] ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] ونحو ذلك من الاختيال الباطل، الذي هو أفسد اختيال وأعظم فرية على الله. تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

وأما إن أراد[3] أنه[4] على خلاف مايصدق به، ويعتقده ويظنه[5]، ويتوهمه ويتخيله، ويقوله ويصفه، وينعته الأنبياء والمؤمنون به[6]، فهذا باطل، فإن اعتقاد هؤلاء فيه اعتقاد مطابق حق، وإن سمي ظنًّا ونحوه، كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥ ـ ٤٦] وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾﴾ [الحاقة: ١٩ ـ ٢٠] وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله: أنا عند ظن

---

(١) في (ط) «وكيدا».
(٢) «قد» ساقط من (ط).
(٣) أي الرازي.
(٤) أي الرب تعالى.
(٥) في (ك) «ويعتقدون بظنه» والتصويب من (ط).
(٦) في (ك) «والمؤمنون بهم» والتصويب من (ط).

عبدي بي، فليظن بي خيرًا»[١] وفي صحيح مسلم، عن جابر[٢]، عن النبي ﷺ أنه قال: «لايموتن أحدكم[٣] إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى»[٤] فمن ظن وتوهم في ربه، أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، كان هذا الظن والتوهم حقًا، وإن كان الواجب تيقن ذلك، بخلاف من ظن وحسب، أنه لايسمع سره ونجواه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف: ٨٠] وقال: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في أكثر من موضع، وليس فيها قوله «فليظن بي خيرًا» منها ماخرجه في كتاب التوحيد (٩٣) باب «يحذركم الله نفسه» (١٥) حديث (٧٤٠٥) ج١٣/ ٣٨٤ عن أبي هريرة مرفوعًا، يقول الله تعالى: (أنا عند ظن عبدي، وأنا معه إذا ذكرني) إلخ وكذلك في الكتاب نفسه في باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ الفتح (١٥) في الحديث (٧٥٠٥) ج١٣/ ٤٦٦.

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ـ بمهملة وراء ـ الأنصاري، ثم السَّلِمي بفتحتين ـ صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، مات بالمدينة، بعد السبعين، وهو ابن أربع وتسعين.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/ ٤٣ ـ ٤٤، والخلاصة ص٥٩، والتقريب ج١/ ١٣٦.

(٣) في (ط) «أحد كنكم» وفي (ك) «أحد» والتصويب من صحيح مسلم.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢٢٠٥ في كتاب الجنة (٥١) باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى (١٩) حديث (٨٢/ ٢٨٧٧) عن جابر مرفوعًا بلفظه.
وأخرجه أبو داود في سننه الطبعة الأولى تحقيق عزت الدعاس سنة ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م ج٣/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥ في كتاب الجنائز، باب ما يستحب من حسن الظن بالله.
وأخرجه ابن ماجه في سننه ج٢/ ١٣٩٥ في كتاب الزهد باب التوكل واليقين حديث (٤١٦٧).

﴿يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٤].

بل لفظ الرؤية، وإن كان في الأصل يكون مطابقًا، فقد لايكون مطابقًا كما في قوله: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨] وقال: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣].

وقد يكون التوهم والتخيل مطابقًا، من وجه دون وجه، فهو حق في مرتبته، وإن لم يكن مماثلاً للحقيقة الخارجة، مثل مايراه الناس في منامهم. وقد يرى في اليقظة من جنس مايراه في منامه، فإنه يرى صورًا وأفعالاً، ويسمع أقوالاً، وتلك أمثال مضروبة لحقائق خارجة[1]، كما رأى يوسف سجود الكواكب والشمس والقمر له، فلاريب أن هذا تمثله وتصوره في نفسه، وكانت حقيقته سجود أبويه وإخوته، كما قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠] وكذلك رؤيا الملك، التي عبرها يوسف، حيث رأى السنبل بل والبقر، فتلك رآها متخيلة متمثلة في نفسه، وكانت حقيقتها وتأويلها من الخصب والجدب. فهذا التمثل والتخيل حق وصدق في مرتبته، بمعنى أن له تأويلاً صحيحًا، يكون مناسبًا له، ومشابهًا له من بعض الوجوه؛ فإن تأويل الرؤيا مبناها على القياس والاعتبار والمشابهة والمناسبة. ولكن من اعتقد أن ماتمثل في نفسه، وتخيل من الرؤيا، هو مماثل لنفس الموجود في الخارج،

---

(١) في (ط) «خارجية».

وأن تلك الأمور هي بعينها رآها، فهو مبطل، مثل من يعتقد أن نفس الشمس، التي في السماء والقمر والكواكب انفصلت عن أماكنها وسجدت ليوسف، وأن بقرا موجودة في الخارج، سبعًا سمانًا أكلت سبعًا عِجَافا: فهذا باطل.

رؤية الله في المنام حق في الرؤيا

وإذا كان كذلك، فالإنسان قد يرى ربه في المنام، ويخاطبه. فهذا حق في الرؤيا، ولايجوز أن يعتقد أن الله في نفسه، مثل مارأى في المنام؛ فإن سائر مايرى في المنام لايجب أن يكون مماثلاً، ولكن لابد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه، فإن كان إيمانه واعتقاده حقًا[1]، أُتي من الصور وسمع من الكلام مايناسب ذلك، وإلا كان بالعكس . قال بعض المشايخ: إذا رأى العبد ربه في صورة، كانت تلك الصورة حجابًا بينه وبين الله . وما زال الصالحون وغيرهم، يرون ربهم في المنام ويخاطبهم، وما أظن عاقلاً ينكر ذلك، فإن وجود هذا مما لايمكن دفعه؛ إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره، وهذه مسألة معروفة، وقد ذكرها العلماء من أصحابنا وغيرهم في أصول الدين[2]، وحكوا عن طائفة من

---

(١) في (ك) «معا» وفي (ط) «مطابقًا» ورجحت أن الصواب ماأثبته.

(٢) قال القاضي أبو يعلى في رؤية الله تعالى في المنام «وهذا غير ممتنع في حق النبي وفي حق غيره من المؤمنين، وقد نص أحمد على هذا فيما رواه عبد الله سمعت أبي يقول: رأيت رب العزة في النوم، فقلت: يارب ما أفضل ما تقرب به المتقربون إليك، قال: فقال: كلامي ياأحمد. قلت: يارب بفهم أو بغير فهم؟ قال: بفهم أو بغير فهم».

=

المعتزلة وغيرهم، إنكار رؤية الله، والنقل بذلك متواتر عمن رأى ربه في المنام؛ ولكن لعلهم قالوا: لايجوز أن يعتقد أنه رأى ربه في المنام، فيكونون قد جعلوا مثل هذا من أضغاث الأحلام، ويكونون من فرط سلبهم ونفيهم، نفوا أن تكون رؤية الله في المنام رؤية صحيحة، كسائر مايرى في المنام . فهذا مما يقوله المتجهمة، وهو باطل مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها؛ بل ولما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم، وليس في رؤية الله في المنام نقص، ولاعيب يتعلق به سبحانه وتعالى، وإنما ذلك بحسب حال الرائي، وصحة إيمانه وفساده، واستقامة حاله وانحرافه. وقول من يقول: ماخطر بالبال، أو دار في الخيال فالله بخلافه، ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملاً صحيحًا، فلا نعتقد أن ماتخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور، / أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة، لايتصورها الإنسان، ويتخيلها على حقيقتها، بل هي على خلاف مايتخيله، ويتصوره في منامه ويقظته . وإن كان ماراه مناسبًا مشابهًا لها؛ فالله تعالى أجل

ص ٨٠

= قال أبو يعلى: «فأخبر عن نفسه بالرؤية فدل على جوازه» إلى أن قال: «ولأنه إجماع أهل الأعصار، وذلك أن عصرًا بعد عصر من لدن التابعين ومن بعدهم يخبر أنه رأى ربه، ولاينقل عن أحد من أهل العصر الإنكار عليه، فدل سكوتهم على جواز ذلك».
انظر إبطال التأويلات لأخبار الصفات لأبي يعلى ص٥٥ ـ ٥٦ ـ مخطوط ـ.

وأعظم[1].

غلط الفلاسفة في ظنهم أن المعقول المجرد يكون له وجود في الخارج

وهؤلاء النفاة من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ونحوهم، يزعمون أن الرسل فيما أخبروا به من صفات الرب، خيلوا ومثلوا، حتى أخرجوا المعقول في مثال المحسوس، وكذلك يقول هؤلاء المتفلسفة[2] أن ماأخبرت به الرسل من أمر المعاد، أمثال مضروبة لتفهيم المعاد العقلي، واللذة والألم العقليين، ويقول الفارابي وأمثاله: «إن خاصة الأنبياء جودة التخيل والتخييل». والكلام على هؤلاء وبيان خطئهم، وضلالهم في هذا التخيل والتوهم، الذي هو غير مطابق له، موضع غير هذا، ومن أكثر أسباب غلطهم بناؤهم، على أن المعقول المجرد[3]، يكون له وجود في الخارج، وهم إذا تدبروا ذلك علموا أن المعقولات، التي هي أمور كلية، إنما وجودها في الأذهان لافي الأعيان، وأن الخارج لايكون فيه شيء، مما هو معقول مجرد، وهي الأمور الكلية، إلا أن يراد بالمعقول في قولهم: مثلوا المعقول في صورة المحسوس؛ مايحسه الإنسان بنفسه دون جسده، فهذا في الحقيقة محسوس موجود، لكن بالحس الباطن، والوجد الباطن، ليس معقولاً محضًا، ولافي تمثل أن الإنسان يحس جوعه، وشبعه ولذته، وألمه، أنه ينتقل حكمه من

---

(١) في (ك) بعد هذا بياض بمقدار أربع كلمات.

(٢) في (ط) «المفلسفة».

(٣) في (ك) و (ط) «الموجود» والتصويب من حاشية (ط).

الباطن إلى الظاهر، كما ينتقل حكم الحس بالظاهر إلى الباطن، وإذا قدر وجود النفس بغير بدن، فهو يحس بما يجده من لذة وألم، وذلك أمر محسوس لها، وبجنس أسباب ذلك، لايكون لها معقولاً مجردًا كليًا، فإن ذاك إنما ثبوته في مجرد العلم والاعتقاد، ولابد له من أفراد موجودة في الخارج وإلا لم يكن حقًا . ومن المعلوم أن هذا الظن ، أن النفس تلذذ بهذه الأمور، دون إدراك الحقائق الخارجية من أفسد الظن، وهو كقول من يقول: إن النفس تتلذذ بتمثل المحسوس، والمشتهى دون المباشرة لحقيقته الخارجة، فقولهم: يمثل المعقول في صورة المحسوس، كلام لاحقيقة له، لكن لو قال: يمثل الغائب، في صورة الشاهد، ويمثل الغيب في صورة الشهادة، كان هذا حقًّا؛ فإن الإنسان إنما يعلم ما يشهده ويحس به، بالقياس، والتمثيل لما شاهده، لكن هذا لايقتضي أن تكون الأمور الغائبة المتمثلة، ليس في أنفسها مما يحس، بل يعقل عقلاً مجردًا، فإن هذا لا يقوله من يفهم ما يقوله / .

ظ ٨٠

لا فرق عند السلف في إثبات الصفات العينية والمعنوية فإن قال الرازي بقية الطوائف بينهم نزاع قيل والحنابلة بينهم نزاع

الوجه الخامس والثلاثون[١] أن يقال: إن الصحابة والتابعين وسائر سلف الأمة وأئمتها، وأئمة أهل الحديث والفقهاء، والصوفية والمتكلمة الصفاتية من الكلابية والكرامية والأشعرية،

---

(١) في (ك) و (ط) «الوجه الثالث والستون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته لأن الكلام متصل المعنى، حيث إن المؤلف لايزال يناقش الرازي في قوله: «إن خصومنا في هذا الباب إما الكرامية وإما الحنابلة».

وغيرهم من طوائف المتكلمين من المرجئة والشيعة وغيرهم على[1] إثبات هذه الصفات الخبرية، وبقية الصفاتية النفاة لها، في الصفات التي يسمونها الصفات العقلية، كالحياة والعلم والقدرة[2]، / لكن من هؤلاء الصفاتية، من يجعل تلك الصفات الخبرية، صفات معنوية أيضًا، قائمة بالموصوف مثل هذه، وإنما يفرق بينهما، لافتراق الطريق التي به عُلِمَتْ، فتلك[3] عُلِمَتْ مع الخبر الصادق بالعقل، وهذه[4] لم تُعْرَف إلا بالخبر.

ص ٨١

وأما السلف والأئمة وأهل الحديث، وأئمة الفقهاء والصوفية، وطوائف من أهل الكلام، فلا يقولون: إن هذه[5] من جنس تلك[6]، لايسمونها[7] أيضًا صفات خبرية؛ لأن من الصفات المعنوية ما لايُعْلَم إلا بالخبر أيضًا، فليس هذا مميزًا لها عندهم، ومنهم من يقول: هذه[8] معلومة بالعقل أيضًا.

وعلى القولين سواء كانت صفات عينية [أ][9]و معنوية: فيقال من المعلوم أن الموجودات في حقنا، إما أجسام كالوجه

---

(١) في (ك) و (ط) «في» والتصويب من حاشية (ط).

(٢) هكذا في (ك) و (ط) والمعنى أنهم يقتصرون في الإثبات على الصفات العقلية.

(٣) أي الصفات العقلية.

(٤) أي الصفات الخبرية.

(٥) أي الصفات الخبرية.

(٦) أي الصفات العقلية.

(٧) أي الصفات العينية.

(٨) أي الصفات الخبرية.

(٩) زيادة من (ط).

واليد، وإما أعراض كالعلم والقدرة، فإذا كان أهل الإثبات متفقين على أن العلم والقدرة كلاهما ثابت لله، على خلاف ماهو ثابت للمخلوق، وإن لم يكن في ذلك نفيًا لحقيقته، ولا تمثيلاً له بالمخلوق، فكذلك إذا قالوا في هذه الصفات: إنا نثبتها على خلاف ماهو ثابت للخلق، أو لا فرق بين ثبوت ما هو عرض فينا، مع كونه غير مماثل للأعراض وبين ماهو جسم فينا مع كونه غير مماثل للأجسام؛ بل يقال: من المعلوم المتفق عليه بين المسلمين، أن الله حي عالم قادر مع كونه ليس مثل الأحياء العالمين القادرين، بل لا خلاف بين أهل الإثبات أنه موجود، مع كونه ليس مثل سائر الموجودات؛ بل العقل الصريح يقتضي وجود موجود واجب قديم. ويقتضي بأنه ليس مماثلاً للموجود المحدث الممكن[1]، وإلا للزم أن يجوز على الواجب، مايجوز على المحدث، فبأوائل العقل يعلم أن من الموجود وجودًا واجبًا، وأنه ليس مثل الموجود الممكن، فالذي يثبتونه في جميع الصفات المعلومة، هو من جنس مايثبتونه في الذات، وذلك أمر بَيِّن بأدنى تأمل، معلوم بالعقل الصريح؛ فليس المحكي عنهم في ذلك إلا مااتفق العقلاء على نظيره، وما هو ثابت[2] معلوم بصريح العقل. وإن قال[3]: بقية الطوائف بينهم نزاع في ذلك، قيل له: والحنابلة أيضًا بينهم نزاع: فمنهم من ينفي هذه الصفات، ويوجب تأويل النصوص، ومنهم من يجوز التأويل،

---

(١) في (ك) «والممكن» والتصويب من (ط).

(٢) في (ك) «بأنه» والتصويب من (ط).

(٣) في (ط) «كان».

ولايوجبه، ومنهم من يفوض معنى النصوص مع نفي، ومنهم من لايحكم فيها بنفي ولاإثبات . وهذه المقالات هي الممكنة الموجودة في غيرهم .

وأما قوله: «إنهم يصرحون بأنا[1] نثبت هذا المعنى لله على خلاف ماهو ثابت للخلق»[2] فلا ريب أنهم[3] يثبتونه [كذلك][4] وإلا لزم التمثيل والتشبيه، المنفي بالعقل والشرع، لكنهم لايقولون نثبت معنى الجوارح والأعضاء، ولكن نثبت المعاني التي دل عليها الكتاب والسنة والإجماع.

قوله: «فأثبتوا لله وجهًا بخلاف[5] وجوه الخلق، ويدًا بخلاف[6] أيدي الخلق، ومعلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه مما لايقبله الوهم والخيال[7]، فإذا عقل إثبات ذلك / على خلاف الوهم والخيال، فأي استبعاد في القول بأنه تعالى

ظ ٨١

---

(١) في (ك) «فإنما» والتصويب من (ط) وأساس التقديس.

(٢) انظر أساس التقديس ص٢١.

(٣) في (ك) «فلاريب أنما يثبتونه» بعده بياض قرابة نصف سطر ثم يأتي قوله «ولاريب فيه وإلا لزم التمثيل والتشبيه» وفي (ط) «فلاريب إنما يثبتونه، وإلا لزم التمثيل والتشبيه» ورجحت أن الصواب ما أثبته في النص كما يدل عليه السياق.

(٤) زيادة.

(٥) في أساس التقديس «على خلاف».

(٦) في أساس التقديس «على خلاف».

(٧) في أساس التقديس «الخيال والوهم».

موجود، وليس بداخل[1] العالم ولاخارج العالم، وإن كان الوهم والخيال قاصرين عن إدراك هذا الموجود»[2].

النفي يحتاج إلى دليل كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل

يقال له: أكثر ما في هذا أنهم أثبتوا مالايعلمون حقيقته، لقيام الأدلة الشرعية عليه، وهذا لامحذور فيه، كما أثبتوا ما أخبر به من الجنة والنار، وما فيهما والملائكة وصفاتها، وهم لم يعلموا حقيقة ذلك، فهم عن معرفة حقيقة الخالق أبعد، وأما إثبات ماليس بداخل العالم ولاخارجه، فإنه ممتنع في الفطرة البديهية، والفرق واضح بين عدم العلم وبين العلم[3] بالعدم، فأين إثبات شيء يعلم على سبيل الجملة ولاتعلم حقيقته على التفصيل، من إثبات شيء يعلم بالبديهية انتفاؤه؟! بل لو علم انتفاؤه بالنظر لم يجز إثباته، فكيف إذا علم بالبديهة ولم يرد بثبوته خبر، ولانقل ثبوته عن أحد من السلف والأئمة، وأما ما أثبتوه فلم يعلم انتفاؤه، لاببديهة ولابنظر، باتفاق عقلاء الطوائف.

والرازي من أقول الناس بذلك، صرح في غير موضع من كتبه، كالمحصل والتفسير وغيرهما[4]، بأنه لايجوز نفي ما لايعلم ثبوته من الصفات، وأن الظاهريين من أصحابه ينفون مالم يقم

---

(١) في أساس التقديس «داخل».

(٢) انظر أساس التقديس ص٢١.

(٣) في (ك) «العلوم» والتصويب من (ط).

(٤) انظر المطالب العالية للرازي ج٢/٩.

دليل على ثبوته وردَّ ذلك، فإن[1] ما لم يقم دليل بثبوته وعدمه لايجوز نفيه ولاإثباته، وصرح بأن هذه الصفات الخبرية، كالوجه واليد، التي[2] أثبتها الأشعري، وغيره من أصحابه، إنما لم يثبتها لعدم دليل ثبوتها، لالدليل عدمها، وزعم أن أدلة الشرع لاتثبتها فلايجوز إثباتها[3]. وأما ثبوت صفات في نفس الأمر، لم نعلمها فإنه لاينفي ذلك، ويخطئ من ينفيه. وهؤلاء[4] يدعون ثبوت صفاته في نفس الأمر، ثم إذا قال أحدهم: إنا لا نعلم كيفيتها أو لانعلم كنهها وحقيقتها، كان هذا كقوله في الذات، ولو قال أقلهم علمًا إنا لانعلم معناها، لم يكن عدم علمه بالمعنى، مانعًا من ثبوته في نفس الأمر، فأين عدم العلم بالشيء إلى العلم بعدمه. وهذا الذي ذكره عن ظاهريي أصحابه ـ هو وإن كان قول أبي المعالي الجويني وغيره، وقد نقل الإجماع فيه، وهو مما يقوله أبو الوفاء بن عقيل ونحوه[5] ـ فالصواب هو الذي ذكره أبو عبد الله الرازي[6]، وهو الذي عليه المحققون، وهو أحد قولي ابن عقيل؛ بل هو آخر قوليه كما هو في الكفاية

---

(١) في (ط) «بأن».

(٢) في (ك) و (ط) «الذي» ورجحت أن الصواب ماأثبته.

(٣) لأنها عنده ـ الرازي ـ لاتفيد العلم والقطع كما تفيده الأدلة العقلية.

(٤) أي الحنابلة.

(٥) وهو نفي مالم يقم دليل على ثبوته.

(٦) وهو أن مالم يقم دليل بثبوته وعدمه لايجوز نفيه ولاإثباته.

[حيث قال][1]:

نقل المؤلف من كتاب الكفاية لابن عقيل بأن النفي يحتاج إلى دليل كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل

«فصل عجيب يخفى على كثير من الأصوليين، وذلك أنه كما لايجوز الإغراق في الإثبات مجاوزة لما أثبته الشرع ودل عليه، كذلك لايجوز الإغراق في النفي، ولا الإقدام على نفي شيء عن الله إلا بدليل؛ لأن النفي أيضًا، لايؤمن معه إزالة ماوجب له سبحانه . فالنفي يحتاج إلى دليل، كما أن الإثبات يحتاج إلى دليل، فكما[2] أن إثبات مالايجب له كفر، فنفي ما يجوز عليه خطأ وفسق، ومثال ذلك أن يغرق هؤلاء الخطباء والقصاص، في نفي النقائص عنه، ثم يدرجون فيها نفي ماوردت به السنن، ويقولون ليس بفوق، ولاتحت، ولايدرك، ولا يعلم، ولايعرف، ولا، ولا . فربما ساقوا في نفيهم نفي صفة وردت بها السنة[3]»[4] .

ص ٨٢

تعقيب المؤلف على ما نقله عن ابن عقيل بموافقته على أنه لا يجوز النفي إلا بدليل كالإثبات

قلت: وهذا هو / الصواب عند السلف والأئمة وجماهير المسلمين، أنه لايجوز النفي إلا بدليل كالإثبات، فكيف ينفي بلا دليل، ما دل عليه دليل؛ إما قَطعي، وإما ظاهري؟! بل كيف يقال: ما لم يقم دليل قطعي على ثبوته من الصفات، يجب نفيه، أو يجب القطع بنفيه، ثم يقال في القطعي: إنه ليس بقطعي؟

---

(١) زيادة.

(٢) في (ط) «كما».

(٣) في (ط) «السنن».

(٤) لم أجد هذا النص في «كفاية المفتي» لابن عقيل في الأجزاء الثلاثة المخطوطة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود، والكتاب في عشرة أجزاء.

فهذه المقدمات الفاسدة، هي وسائل الجهل والتعطيل وتكذيب المرسلين؛ وإنما اعتمد على ذلك أبو المعالي لما خالف أئمته في إثبات صفة اليد وغيرها، فقا[ل][1] في «الإرشاد»:

نقل المؤلف عن كتاب «الإرشاد» للجويني و«شرحه» لأبي القاسم النيسابوري بأنه خالف أئمته في إثبات صفة اليد وغيرها وتعقيب المؤلف عليه

«فصل ذهب أئمتنا[2] إلى أن اليدين، والعينين والوجه، صفات ثابتة للرب، والسبيل إلى إثباتها السمع، دون قضية العقل» قال[3]: «والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة، وحمل العينين على البصر، وحمل الوجه على الوجود»[4] قال صاحبه أبو القاسم، النيسابوري، الأنصاري[5]، شارح «الإرشاد» شيخ أبي الفتح[6] الشهرستاني[7]، صاحب «الملل والنحل»

---

(١) زيادة من (ط).

(٢) في الإرشاد «بعض أئمتنا».

(٣) أبو المعالي والكلام متصل.

(٤) انظرالإرشاد للجويني ص ١٤٧، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٥) سلمان وقيل: سليمان بن ناصر بن عمران، الأنصاري، النيسابوري، أبو القاسم، فقيه شافعي، وله معرفة بعلم الكلام، كان تلميذًا لإمام الحرمين، صنف كتاب «الغنية» في فقه الشافعية، وشرح «الإرشاد» لإمام الحرمين، كانت وفاته سنة ٥١٢هـ.

انظر تبيين كذب المفتري ص٣٠٧، وسير أعلام النبلاء ج١٩/ ٤١٢، وشذرات الذهب ج٤/ ٣٤، والأعلام للزركلي ج٣/ ١١٢، ١٣٧.

(٦) في (ك) و (ط) «أبي عبد الله» والتصويب من كتب التراجم.

(٧) محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني، ولد سنة ٤٧٩هـ في شهرستان ـ بين نيسابور وخوارزم ـ وكان إمامًا في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، صنف كتبًا كثيرة مشهورة، منها «الملل والنحل» و «نهاية الإقدام في علم =

و «نهاية الإقدام» وغيرهما: «هذا ماقاله الإمام . واعلم أن مذهب شيخنا أبي الحسن أن اليدين صفتان، ثابتتان، زائدتان، على وجود الإله سبحانه ونحوه، قالـ[ـه][1] عبد الله بن سعيد[2]، ومال القاضي أبو بكر[3] في «الهداية» إلى هذا المذهب» .

قلت: هو قول القاضي في جميع كتبه «كالتمهيد» و «الإبانة» وغيرهما .

قال أبو القاسم النيسابوري: «وفي كلام الأستاذ أبي إسحاق[4]، ما يدل على أن التثنية في اليدين، ترجع إلى اللفظ لا إلى الصفة، وهو مذهب أبي العباس القلانسي، قال الأستاذ: أما العينان فعبارة عن البصر، ، وكان في العقل مايدل عليه، وأما اليد والوجه، فقد اختلف أصحابنا في الطريق إليهما، قال قائلون: قد كان في العقل مايدل على ثبوت صفتين، يقع بإحداهما الاصطفاء بالخلق، وبالأخرى الاختيار بالتقريب في التكليم والإفهام، لكنه[5] لم يكن في العقل دليل على تسميته، فورد الشرع ببيانها، يسمي الصفة التي يقع بها الاصطفاء بالخلق

= الكلام» و «الإرشاد في عقائد العباد» وكانت وفاته سنة ٥٤٨ هـ بشهرستان.
انظر لسان الميزان ج٥/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ج٢/ ٢٢ ـ ٢٣، والأعلام للزركلي ج٦/ ٢١٥.

(١) زيادة.
(٢) أي ابن كلاب.
(٣) أي الباقلاني.
(٤) أي الإسفراييني.
(٥) في (ط) «لكن».

يدًا، والصفة التي يقع التقريب في التكليم وجهًا، وقالوا: لما صح في العقل، التفضيل في الخلق والفعل بالمباشرة، والإكرام، والتقريب بالإقبال، وجب إثبات صفة له سبحانه، يصح بها ماقلناه من غير مباشرة ولامحاذاة، فورد الشرع بتسمية إحداهما يدًا، والأخرى وجهًا، ومن سلك هذه الطريق[1]، قال: لم يكن في العقل جواز، وورود السمع بأكثر منه، وما زاد عليه من جهة الأخبار، فطريقة الآحاد التي لا توجب العلم، ولايجوز بمثلها إثبات صفة القدم، وإن ثبت منها شيء بطريق يوجب العلم، كان متأولاً على الفعل» .

قال[2]: «وقال آخرون طريق إثباتها السمع المحض، ولم يكن للعقول فيه تأثير فإذا قيل لهم: لو جاز ورود السمع، بإثبات صفات لايدل العقل عليها، لم يأمن أن يكون لله صفات، لم يرد الشرع بها، ولاصارت معلومة، ووجب على القائل بذلك جواز ورود السمع بصفات الإنسان أجمع[3] لله تعالى؛ إذ لم تكن واحدة منها شبيهة بصفته . كان جوابهم أن يقولوا: لما أخبر الله المؤمنين بصفاته الكاملة له، حكم لهم بالإيمان بكماله عند المعرفة بها، لم يجز أن يكون له صفة أخرى لا طريق إلى معرفتها، لاستحالة أن يكون المؤمن مؤمنًا يستحق المدح، إذا

---

(١) في (ط) «الطريقة».

(٢) أبو القاسم النيسابوري.

(٣) توكيد للصفة.

ظ ٨٢

لم/ يكن عارفًا بالله معنى وبصفاته أجمع، فلما وصفهم بالإيمان، عند معرفتهم لما ورد من الشرع، ثبت أنه لا صفة أكثر مما بين الطريق إليه بالعقل والشرع . قال الأستاذ أبو إسحاق: والتعويل على الجواب الأول، فإن فيه الكشف عن المعنى .

قال أبو المعالي: «فمن أثبت هذه الصفات السمعية، وصار إلى أنها زائدة على مادلت عليه دلالات العقول، استدل بقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]»[١] وذكر أنهم قرروا ذلك بتخصيص آدم بالخلق، وبأنه ثنى اللفظ، وكلاهما يمنع من حمله على القدرة، وتكلم على ذلك إلى أن قال: «والذي يحقق ماقلناه، أن الذي ذكره شيخنا أبو الحسن[٢] والقاضي[٣]، ليس يوصل إلى القطع بإثبات صفتين زائدتين، على ماعداهما من الصفات، ونحن وإن لم ننكر في قضية العقل صفة سمعية، لايدل مقتضى العقل عليها، وإنما يتوصل إليها سمعًا، فبشرط أن يكون السمع مقطوعًا به، وليس فيما استدل به الأصحاب قطع، والظواهر المحتملة لاتوجب العلم، وأجمع المسلمون، على منع تقدير صفة مجتهد فيها لله عز وجل لايتوصل إلى القطع فيها بعقل أو سمع، وليس في اليدين، على ماقاله شيخنا[٤]، نص لايحتمل التأويل، ولاإجماع، [وإنما في

---

(١) انظر الإرشاد للجويني ص١٤٦ .

(٢) في (ط) «أبو الحسن الأشعري».

(٣) أبو بكر الباقلاني.

(٤) أبو المعالي الجويني.

ذلك أدلة][1] عقلية، فيجب تنزيل ذلك على ماقلناه يعني القدرة، والظاهر من لفظ يدين، حملهما على جارحتين، فإن استحال حملهما على ذلك، ومنع من حملهما على القدرة، أو النعمة، أو الملك، فالقول بأنها محمولة على صفتين، قديمتين لله، زائدتين على ماعداهما من الصفات، تحكم محض[2]» .

قال أبو المعالي: «وأما العينان، والوجه، فقد اختلف جواب شيخنا أبي الحسن في ذلك، فقال مرة: هما صفتان على نحو ماقال في اليدين، وقال مرة: العينان محمولتان على البصر، وهذا أظهر قوليه. وعليه حمل الأعين، في قوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أي تجري السفينة؛ بمرآى منا، وقيل: بحفظنا، وحمل الوجه على وجود الباري، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] والباقي بعد فناء الخلق هو الله . قال أبو المعالي: وهذا هو الصحيح من جوابيه عندنا، وإنما اختلف جوابه، من حيث كان التعليق بالظاهر في اليدين أظهر» .

قال أبو القاسم النيسابوري: «وقول أبي الحسن: في أن الوجه صفة زائدة، على الوجود أظهر، وقوله في العينين: أن المراد بذلك البصر أظهر .

قال أبو المعالي: «ومن سوغ من أصحابنا إثبات الصفات

---

(١) زيادة، وموضعها في (ك) بياض بمقدار كلمتين.

(٢) شرح «الإرشاد» لأبي القاسم النيسابوري من الكتب المفقودة.

بظواهر هذه الآيات، ألزمه بثبوت كلامه أن يجعل الاستواء، والنزول والجنب من الصفات، تمسكًا بالظاهر، وإن لم يبعد تأويلها فيما يتفق عليه، لم يبعد أيضًا طريق التأويل، فيما ذكرناه»[1] قال أبو القاسم: «هذا ما قاله الإمام».

وقد رأيت في بعض كتب الأستاذ أبي إسحاق قال: ومما ثبت من الصفات بالشرع، الاستواء على العرش، والمجيء يوم القيامة، بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ / ۝٥﴾ [طه: ٥] ص ٨٣ وقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢] ومما ثبت بالأخبار الصحيحة «النزول إلى السماء الدنيا كل ليلة»[2] وقوله: «أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ماشاء»[3] «ومن تقرب إليَّ شبرًا تقربت إليه ذراعًا»[4] الحديث قال[5]: وأجمع أهل النقل، على قبول هذين الخبرين، وما هذا وصفه، كان موجبًا للعمل وقبولاً في مسائل القطع. هذا ماذكره الأستاذ في هذا الكتاب».

قال أبو القاسم: «ولا نظن[6] بالأستاذ أبي إسحاق، أنه اعتقد أن النزول والمجيء والإتيان[7] من صفات ذات الإله

---

(١) انظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني ص١٤٨.
(٢) تقدم تخريجه في ص١٢١.
(٣) تقدم تخريجه في ص٣٢٤.
(٤) تقدم تخريجه في ص٣٢٤.
(٥) أبو إسحاق الإسفراييني.
(٦) في (ط) «لايظن».
(٧) في (ك) «والإثبات» والتصويب من (ط).

سبحانه؛ فإنه سبحانه لايوصف بهذه الأوصاف في أزله، ويستحيل قيام حادث بذاته. فما حكيناه عنه أنه قال: ومما يثبت في الصفات بالسمع كذا، وكذا. فيحتمل أنه أراد بذلك صفات الأفعال، ويحتمل أنه أراد به الصفات الخبرية، التي لا بيان لها أكثر مما ورد به الخبر» .

قال[1]: «وقال الأستاذ أبو بكر ـ يعني ابن فورك ـ : من أصحابنا من قال: الاستواء وصف خبري، لامجال للعقل فيه، وكذلك الفوقية، والواجب أن يتوقف في ذلك [إلى][2] أن يرد بمعناه خبر، قال: وهذا مذهب أئمة السلف، وقد روي عن أم سلمة أنها قالت: الاستواء ثابت بلا كيف، وهذا قول مالك بن أنس، والأوزاعي، وغيرهما من الأئمة[3]، وحكى شيخنا

---

(١) أبو القاسم النيسابوري.

(٢) زيادة.

(٣) روى هذا الأثر عن أم سلمة رضي الله عنها، اللالكائي، في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ج٣/٣٩٧ قالت: «الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر» وكذلك رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ج٣/٣٩٨ عن مالك بن أنس، وعن ربيعة شيخ مالك.

وكذلك رواه البيهقي في الأسماء والصفات ص٥١٥ ـ ٥١٦، عن مالك وعن ربيعة الرأي شيخ مالك.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في هذا الأثر في مجموع الفتاوى ج٥/ ٣٦٥: «وهذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها، موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس في إسناده من يعتمد عليه».

أبو الحسن قولين لأصحابنا في الاستواء أحدهما: [أنه][1] من صفات الذات. والثاني: أنه من صفات الأفعال. فمن صار إلى أنه من صفات الذات اختلفوا فيه، فصار الأكثرون منهم، إلى أن الاستواء على العرش، هو العلو عليه من جهة القهر، والغلبة، والانفراد بنعوت الجلال، وهذا المعنى وإن كان مدركًا بالعقل ولكن تسميته بالاستواء مستقاة من الخبر. قال أبو الحسن: من قال الاستواء صفة الذات فإنه سَمَّى الله به، حين خلق العرش، لأجل أن الاستواء يقتضي [تقريبه][2] إليه [ليـ][3] ـستوي عليه، ولم يكن في الأزل[4] غير الله، فلم تكن تسميته به. قال: وقال بعض المتأخرين من أصحابنا: ويمكن أن يقال: لم يزل كانت له صفة الاستواء مطلقًا، بمعنى أنه على صفة يصح بها الاستواء على العرش إذا خلقه[5]، كما يقول لم يزل الله قادرًا، وإن كان تعلق القدرة بالأحداث، يختص بحال الحدوث، وصار آخرون إلى أن الاستواء صفة خبرية يتوقف في معناها إلى أن يرد خبر ببيانها».

---

(١) زيادة.

(٢) زيادة من حاشية (ط) وهي بياض في (ك) بمقدار كلمة استفادها من قول المؤلف في مجموع الفتاوى ج٥/ ٣٨٦ وج٦/ ٣٩٢: «قال وهو عند الأشعري تقريب العرش إلى ذاته من غير أن يقوم به فعل».

(٣) زيادة.

(٤) في (ك) «الأول» والتصويب من (ط).

(٥) في (ط) «خلق».

قلت: مانقله من لفظ الأشعري فمعروف، ومافسره.

قال[1]: «وقال الإمام - يعني أبا المعالي - وكنا على الإضراب[2] عن الكلام على الظواهر، فإذا عرض[3] فنشير إلى جمل منها في الكتاب والسنة، وقد صرح بالاسترواح إليها المجسمة وأصحاب الظواهر»[4] قال[5]: «وأجمع المسلمون، على منع تقدير صفة مجتهد فيها لله عز وجل، لايتوصل فيها إلى قطع بعقل أو سمع. قال وأجمع المحققون، على أن الظواهر يصح تخصيصها، أو تركها بما لايقطع به، من أخبار الآحاد والأقيسة، ومايترك مما لا يقطع به، كيف يقطع به؟»[6].

ظ ٨٣

تعقيب المؤلف على ما نقله النيسابوري عن أبي المعالي ومناقشته لأبي المعالي فيما نقله من الإجماع الذي ذكره الرازي وبين فساده

قلت: هذا الإجماع الذي ذكره أبو المعالي مرتين، هو الذي ذكره أبو عبد الله الرازي وغيره عن الظاهري[7] من أصحابه وبين أنه فاسد، والذي قاله الرازي هو الذي عليه جماهير / الناس، من المتقدمين والمتأخرين، قد صرح أئمة السلف بذلك وإن ما لم يعلم ثبوته، ولا انتفاؤه من الصفات، لا ننفيه ولا نثبته.

---

(١) أبو القاسم النيسابوري.
(٢) في (ك) «الأصوات» والتصويب من (ط).
(٣) في (ك) «اعترض» والتصويب من (ط).
(٤) انظر الإرشاد للجويني ص١٤٨.
(٥) أبو المعالي الجويني.
(٦) لم أجده في الإرشاد للجويني.
(٧) في (ط) «الظاهريين».

والإجماع الذي ذكره أبو المعالي لا أصل له؛ بل لم يقل ما[1] ادعى فيه الإجماع أحد من أئمة المسلمين، لا من الفقهاء ولا أهل الحديث ولا السلف، وإنما قال هذا ابتداء من قاله من المعتزلة، واتبعهم على ذلك طائفة، ممن احتذى حذوهم في الكلام، من الأشعرية وغيرهم؛ وذلك لأن من أصلهم أنهم يقولون: إنهم عرفوا الله حق معرفته، وعرفوا حقيقة ذاته، فعلموا[2] مايوصف به نفيًا وإثباتًا. فلو جوزوا أن يكون له صفة لايعلمون نفيها، ولاإثباتها بطل هذا الأصل. وهذا الأصل قد خالفهم فيه أبو المعالي، كما خالفهم فيه أئمته، وضرار بن عمر، وهم المخالفون فيه لسلف الأمة وأئمتها، وسائر أئمة العلم والدين، وقد حكينا ذلك في غير هذا الموضع[3]، وأن أبا المعالي[4] قال: «لاشك في ثبوت وجوده سبحانه، فأما الموجود [المرسل][5] من غير اختصاص بصفة تميزه عن غيره فمحال» قال: «ولكن ليس تتطرق إليها العقول، ولا هي علم هجمي[6]، ولا علم مبحوث[7] عنه، غير أنا لانقول: إن حقيقة الإله لا يصح العلم بها؛ فإنه سبحانه يعلم حقيقة نفسه. وليس للمقدور

---

(١) «ما» موصولة بمعنى الذي.

(٢) في (ك) «فعلم» والتصويب من (ط).

(٣) في (ط) «المواضع».

(٤) في (ك) «أبو المعالي» والتصويب من (ط).

(٥) بياض في (ك) بمقدار كلمة، والزيادة من (ط) ص٣٤٣.

(٦) ضروري يهجم على القلب فلايمكن دفعه.

(٧) كسبي.

الممكن، من مزايا العقول عندنا، موقف ينتهي إليه، ولايمتنع في قضية العقل مزية، لو وجدت لاقتضت العلم بحقيقة الإله».

وقد تقدم أن هذا قول أئمة أصحابه[١]، كالقاضي وغيره، وهذا تصريح منه بأن لله صفة تميزه عن غيره لاتعلم بالعقول لابضرورة ولانظر، وصرح بإمكان علمنا بها إذا أعطينا مزية نعلمها بها، وقد حكى هو عن الأستاذ أبي إسحاق أنه قال: «حقيقة الإله صفة تامة[٢]، اقتضت له التنزه عن مناسبة الحدثان» وذكر[٣] عن القاضي أبي بكر، أنه ذكر مذهب ضرار، أن لله مائية[٤] لا يعلمها في وقتنا إلا هو وأن القاضي[٥] قال: «لا بعد عندي فيما قاله ضرار؛ فإن الرب يخالف خلقه بأخص صفاته، فيعلم على الجملة اختصاص الرب سبحانه بصفة يخالف بها خلقه، ولا سبيل إلى صرف الأخص إلى الوجود والقدم، ولا شك في امتناع صرفها إلى الصفات الحقيقية» وأن القاضي[٦] تردد في أن الذين يرون الله سبحانه في الدار الآخرة، هل يعلمون تلك الصفة، التي يسميها أخص وصفه وسماها ضرار مائية؟

---

(١) أبو المعالي.

(٢) في (ك) «ثابتة» وفي (ط) «مائية» والتصويب من (ط) في ص ٣٤٣.

(٣) أبو المعالي.

(٤) المائية والماهية معناهما واحد فهما من المصادر المشتقة من الجمل الاستفهامية المولدة مثل الماهية والمائية والكيفية والحيثية وقد تقدم الكلام عن الماهية في ص٢٥٦-٢٥٧.

(٥) أبو بكر الباقلاني.

(٦) أبو بكر الباقلاني.

وذكر[1] عن طائفة من الكرامية، أنهم أثبتوا لله مائية وكيفية.

فقد يقال: إذا كان أبو المعالي، قد أوجب ثبوت صفة لله، يمتنع علمنا بها الآن، كيف يصح أن يقال علمنا جميع ما يثبت له وينفى عنه من الصفات، وإذا كان قول طوائف بثبوت صفات له لاتعلم، وتجويز ذلك، كيف يحكي إجماع المسلمين على خلاف ذلك. هذا تناقض منه في كتبه. وقد يُقال: لم يتناقض، لأن الذي نفاه بالإجماع، تقدير صفة مجتهد فيها، لايتوصل إلى القطع فيها بعقل أو سمع، وهو هنا قاطع بما أثبته، لامجوز له فلا تناقض.

وقد يقال: بل / إذا وجب إثبات حقيقة لاتعرف، لم يمتنع أن يكون لتلك الحقيقة صفة لاتعرف، فالجزم بنفي ذلك مع الجزم بثبوت تلك الحقيقة تناقض، وسواء كان تناقضًا، أو لم يكن تناقضاً[2] فبطلان هذا الإجماع الذي ادعاه ظاهر، لكل من له من العلم أدنى نظر، وإنما هو كثير الاستغراق، في كلام المعتزلة وأتباعهم، قليل المعرفة والعناية بكلام السلف، والأئمة، وسائر طوائف الإسلام، من أهل الفقه والحديث والتصوف، وفرق المتكلمين أيضًا فحكى الإجماع، كما يحكي أمثال هذه الإجماعات الباطلة، أمثال هؤلاء المتكلمين، ولو كان الأمر كما ادعاه، فدعواه أن دلالة القرآن، والأخبار على ذلك،

ص ٨٤

---

(١) أبو المعالي.

(٢) في (ط) «وسواء كان تناقضًا، أو لم يكن، ولو لم يتناقض».

ليست قطعية، يخالفه في هذه الدعوى أئمة السلف، وأهل الحديث والفقه والتصوف، وطوائف من أهل الكلام من أصحابه وغيرهم؛ فإن عندهم دلالة النصوص على ذلك قطعية. وأما الأخبار، فمذهب أكثر أصحابه، أنها إذا تلقيت بالقبول أفادت العلم، كما تقدم ذكرهم لذلك عن الأستاذ أبي إسحاق، وهو الذي ذكره أبو بكر ابن فورك، وهو معنى ماذكره الأشعري في كتبه، عن أهل السنة والحديث، وذكر أنه قوله، وأن الإيمان بموجب هذه الأخبار واجب . وإذا كان يمكن أن يكون له صفات لاتعلم بمجرد العقل، وكان كثير من المثبتين لهذه الصفات الخبرية، من أئمته[١]، ومن الحنبلية، وغيرهم يثبتون مالايعلمون معناه، أو مالايعلمون حقيقته، ولم يثبتوا مايعلمون انتفاءه، ظهر ماتقدم من الجواب، من الفرق بين مايعلم امتناعه، وهو وجود موجود لاداخل العالم ولاخارجه، وبين مالاتعلم حقيقته، كهذه الصفات عند هؤلاء.

ما أثبته الحنابلة من الصفات جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة

الوجه السادس والثلاثون[٢]: أن ما أثبتوه[٣] من الصفات، جاء به الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وقد تقول طوائف: إن العقل أيضًا يوجب ثبوت أصل هذه الصفات وإن لم يثبتها مفصلة، كما أنه في العلو يعلم علوه، لكن لا يعلم

---

(١) أي الرازي.

(٢) في (ك) و (ط) «الرابع والستون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله.

(٣) أي الحنابلة.

[كيفيته][1] ومانفوه من كون الخالق ليس داخل العالم، ولاخارجه، جاء فيه الإثبات [في][2] الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، مع حكم العقل الصريح به، فهم في كلا الموضعين آمنوا بالله وكتبه ورسله، وأقروا ماشهدت به الفطرة، وما علمه العقل الصريح، وأقروا بموجب السمع والعقل، ولم يكونوا من أصحاب النار الذين يقولون: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۝١٠﴾ [الملك: ١٠] فأين هذا ممن خالف صريح العقل، بإثبات موجود لا داخل العالم، ولاخارجه، وخالف مع ذلك الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها، ونفى مع ذلك الصفات التي أثبتتها النصوص المتواترة، والإجماع السلفي، وعلم فساد نقيضها بالعقل الصريح أيضًا، بأن[3] الله لامثل له، وأن حقيقته مخالفة لحقيقة العالم؟! كما أنه قد يحصل العلم بأنه ليس مماثلاً للخلق، بل مخالف له، قبل العلم بأنه مباين / للعالم، ممتاز[4] عنه منفرد؛ فإن «باب الكيف» غير «باب الكم» و «باب الصفة» غير «باب القدر» . وإذا كانت

ظ ٨٤

---

(١) زيادة من حاشية (ط).

(٢) زيادة.

(٣) من قوله: «بأن الله لامثل له» إلى قوله: «وحيث كانت المباينة فإنها تستلزم» قد جاء بنصه مكررًا في (ك) و (ط) في المجلد الثاني من (ط) من صفحة (١٤٩ ـ ١٥٣) فلزم التنبيه على هذا التكرار.
قال في حاشية (ط): وهو هناك أليق، قلت: وهو كما قال.

(٤) في (ط) «محتاز».

المباينة بالقدر، والجهة تعلم بدون هذه[1]، علم أنها أيضًا ثابتة[2]، وإن كانت تلك أيضًا ثابتة[3]، وأنه مباين للخلق بالوجهين[4] جميعًا؛ بل المباينة بالجهة والقدر أكمل، فإنها تكون لما يقوم بنفسه، كما تكون لما يقوم بغيره؛ لأن عدم قيامه بنفسه، يمنع أن يكون له قدر، وحيز وجهة، على سبيل الاستقلال، ومن هنا تبينا:

مباينة الله لخلقه أعظم من مباينة بعض الخلق بعضاً

الوجه السابع والثلاثون[5]: وهو أن من المعلوم، أن مباينة الله لخلقه، أعظم من مباينة بعض الخلق بعضًا، سواء في ذلك مباينة الأجسام بعضها لبعض، والأعراض بعضها لبعض، ومباينة الأجسام والأعراض، ثم الأجسام والأعراض تتباين، مع تماثلها بأحيازها وجهاتها، المستلزمة لتباين أعيانها، وتباين مع اختلافها أيضًا بتباين أحيازها وجهاتها مع اختلافها، كالجسمين المختلفين، والعرضين المختلفين في محلين، وأدنى ماتتباين به الاختلاف في الحقيقة والصفة دون الحيز، كالعرضين المختلفين في محل واحد، فلو لم يباين الباري لخلقه، إلا بمجرد

---

(١) أي الكيفية.

(٢) أي الكيفية.

(٣) أي المباينة بالقدر والجهة.

(٤) أي المباينة بالقدر والجهة والمباينة بالكيفية.

(٥) في (ك) و (ط) «الوجه الثالث والثلاثون» وقال في حاشية (ط) كذا بالأصل تعداد الأوجه والكلام متصل المعنى. قلت: وهو كما قال فصوبته على ماقبله.

الاختلاف في الحقيقة والصفة، دون الجهة والحيز والقدر، لكانت مباينته لخلقه، من جنس مباينة العرض لعرض آخر حال في محله، أو مباينة الجسم للعرض الحال في محله، وهذا يقتضي أن مباينته للعالم، من جنس تباين الشيئين، اللذين هما في حيز واحد ومحل واحد، فلا تكون هذه المباينة تنفي أن يكون هو والعالم في محل واحد؛ بل إذا كان العالم قائمًا بنفسه، وكانت مباينته له من هذا الجنس، كانت مباينته للعالم مباينة للجسم الذي قام به، ويكون العالم كالجسم، وهو معه كالعرض، وذلك يستلزم أن تكون مباينته للعالم مباينة المفتقر إلى العالم وإلى محل يحله، لاسيما والقائم بنفسه مستغن عن الحال فيه. وهذا من أبطل الباطل، وأعظم الكفر؛ فإن الله تعالى غني عن العالمين كما تقدم.

حقيقة قول الجهمية النفاة أن الرب معدوم موصوف بصفة العدم

ومن هنا جعله كثير من الجهمية حالاً في كل مكان، وربما جعلوه نفس الوجود القائم بالذوات، أو جعلوه الموجود المطلق، أو نفس الموجودات، وهذ كله مع أنه من أبطل الباطل، وهو تعطيل للصانع، ففيه من إثبات فقره وحاجته إلى العالم مايجب تنزيه الله عنه، وهؤلاء زعموا أنهم نزهوه عن الحيز والجهة لئلا يكون مفتقرًا إلى غيره، فأحوجوه بهذا التنزيه إلى كل شيء، وصرحوا بهذه الحاجة، كما ذكرناه في غير هذا الموضع. فسبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾

﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ۝٩٢ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ۝٩٣ لَّقَدۡ / أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ۝٩٤ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ۝٩٥﴾ [مريم ٨٨ـ٩٥] ومع هذا فهؤلاء[١] أقرب إلى الإثبات، وإلى العلم من إثبات مباينة لا تعقل بحال، وهو مباينة من قال لا داخل العالم ولاخارجه، فإن هذه ليست كشيء من المباينات المعروفة، التي أدناها مباينة العرض للجسم، أو للعرض بحقيقته؛ فإن ذاك يقتضي أن يكون أحدهما في الآخر، أو يكون[٢] كلاهما في محل واحد، وإذا كان هؤلاء النفاة، لم يثبتوا له مباينة تعقل وتعرف، بين موجودين، علم أنه في موجب قولهم معدومًا، كما اتفق سلف الأمة وأئمتها، على أن ذلك حقيقة قول هؤلاء الجهمية، الذين يقولون: إنه ليس فوق العرش، أنهم جعلوه معدومًا، ووصفوه بصفة المعدوم .

ص ٨٥

يدل على ذلك أن هذا الرازي، جعل مباينته لخلقه، من جنس مباينته للحيز، ولايجب أن يكون موجودًا كما تقدم، فعلم أنهم أثبتوا مباينته للعالم من جنس مباينة الموجود للمعدوم، أو من[٣] جنس مباينة المعدوم للمعدوم، والعالم موجود لاريب فيه؛ فيكونون قد جعلوه بمنزلة المعدوم. وهذا هي حقيقة قولهم. وإن كانوا قد لايعلمون ذلك؛ فإن هذا حال الضالين / .

ظ ٨٥

---

(١) أي القائلون بحلول الرب في كل مكان.
(٢) في (ك) «أو يكون أن» والتصويب من (ط).
(٣) في (ط) «ومن جنس».

مباينة الله لخلقه أعظم من كل مباينة

الوجه الثامن والثلاثون[1]: أن يقال: هب أنهم أثبتوا له مباينة تعقل، لبعض الموجودات، فالواجب أن تكون مباينته للخلق، أعظم من مباينة كل لكل، فيجب أن يثبت له من المباينة، أعظم من مباينة العرض للعرض ولمحله، ومباينة الجوهر للجوهر، وكذلك يقتضي أن يثبت له المباينة بالصفة، التي تسمى المباينة بالحقيقة أو بالكيفية، و[2]المباينة بالقدر، التي تسمى المباينة بالجهة أو الكمية، فتكون[3] مباينته بهذين أعظم مما يعلم من[4] مباينة المخلوق المخلوق؛ إذ ليس كمثله شيء في شيء[5] مما يوصف به. وأما إثبات بعض المباينات دون بعضها، فهذا يقتضي مماثلة المخلوق، وأن[6] يكون شبهه ببعض المخلوقات، أعظم من شبه بعضها ببعض، وذلك ممتنع. يوضح ذلك:

المباينة تقتضي المخالفة في الحقيقة

الوجه التاسع والثلاثون[7]: وهو أن المباينة تقتضي المخالفة في الحقيقة، وهو ضد المماثلة، وحيث كانت المباينة فإنها

---

(١) في (ك) و (ط) «الوجه الرابع والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته لأن الكلام متصل المعنى.

(٢) في (ط) «أو المباينة».

(٣) في (ك) و (ط) «فإن تكون» ورجحت أن الصواب ماأثبته.

(٤) «من» ساقطة من (ط).

(٥) «في شيء» ساقط من (ط).

(٦) في (ط) «وإنما».

(٧) في (ك) و (ط) «الوجه الخامس والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ماقبله.

ص ٨٦ تستلزم/ [ذلك][١].

فصل

نقل المؤلف دعوى الرازي أن إثبات الوجه واليد بالمعنى الذي ذكره أهل الإثبات لا يقبله الوهم والخيال ومناقشة المؤلف له ورده عليه

قول المؤسس[٢] وأمثاله: «معلوم أن الوجه واليد بالمعنى الذي ذكروه مما لايقبله الوهم والخيال»[٣].

إن عنى بذلك ما يعرفه من مسمى ذلك لم ينازع فيما يدعيه، وإن ادعى [غير][٤] ذلك [فـ][٥]ـيبين هذا:

لا نسلم للرازي أن ظاهر الصفات كالوجه واليد مما لا يقبله الوهم والخيال لتسليم المؤمنين لظاهر هذه النصوص من الكتاب والسنة

الوجه الأربعون[٦]: وهوأن يقال له: لانسلم أن ذلك[٧] مما لايقبله الوهم والخيال، والدليل على ذلك أن القرآن والحديث سمعه الصحابة والتابعون وتابعوهم من القرون الثلاثة وفي غيرها من الأعصار في جميع أمصار المسلمين، وهو يتلى ليلاً ونهارًا، والمؤمن يسلم أن ظاهر ذلك هي هذه الصفات، ومن المعلوم أن

---

(١) زيادة من (ط) ج٢/ ١٥٢.

(٢) أي الرازي.

(٣) انظر أساس التقديس ص٢١.

(٤) زيادة.

(٥) زياده.

(٦) في (ك) و(ط) «الوجه الثامن والستون» وهو خطأ في العد كما تقدم، فصوبته لأن المؤلف لايزال يناقش الرازي في مسألة الوهم والخيال.

(٧) أي ظاهر الصفات.

أحدًا من السلف والأئمة لم يتقدموا إلى من يسمع[1] القرآن والحديث بأن يصرف قلبه وفكره عن تدبر ذلك وفهمه وتصوره، ولا أمره أن يعتقد أن هذا المعنى منه ليس بمراد، وإنما المراد بعض المعاني التي يعنيها المتأولون، أو المراد معنى آخر لايعرف جملة ولا تفصيلاً، ولايميز بينه وبين غيره، ولايقال اكتفوا في ذلك بسماع قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥] وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤] لأنه يقال: الذي دلت عليه هذه النصوص، هوالذي حكى[2] عن أهل الإثبات التصريح بأن الثابت لله هو على خلاف ما يثبت للمخلوق؛ فإن هذه المخالفة هي عدم المماثلة، والنصوص تدل على ذلك، فإذا كان مادل عليه النصوص هو الذي حكاه عن أهل الإثبات،/ فلو كان ذلك مردودًا أو غير ممكن القبول في التوهم والتخيل، مع أن ذلك غالب أو لازم لبني آدم لوجب أن يظهر إنكار ذلك ودفعه من عموم الخلق.

ظ ٨٦

الوجه الحادي والأربعون[3]: وهو قوله: «معلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه مما لايقبله الوهم والخيال»[4] إما

إن أراد بالوجه واليد صفات معنوية فليس هو ما حكاه عن الحنبلية وإن أراد أنها قائمة بنفسها فهي صفات قائمة بنفسها لكن لا تقبل التفريق والانفصال

---

(١) في (ط) «يستمع».

(٢) أي الرازي.

(٣) في (ك) و(ط) «الوجه التاسع والستون» وهو خطأ في العد كما تقدم، فصوبته لأن الكلام متصل المعنى.

(٤) انظر أساس التقديس ص٢١.

أن يريد به المعنى الذي يذكره المتكلمة الصفاتية الذين يقولون: هذه صفات معنوية، كما هو قول الأشعري والقلانسي وطوائف من الكرامية وغيرهم، وهو قول طوائف من الحنبلية وغيرهم. وإما أن يريد بمعنى: أنها أعيان قائمة بأنفسها.

فإن أراد به المعنى الأول فليس هو الذي حكاه عن الحنبلية؛ فإنه قال: «وأما الحنابلة الذين التزموا الأجزاء والأبعاض فهم أيضًا معترفون بأن ذاته مخالفة لسائر الذوات» إلى أن قال: «وأيضًا فعمدة مذهب الحنابلة أنهم متى تمسكوا بآية أو خبر يوهم ظاهره شيئًا من الأعضاء والجوارح صرحوا بأنا نثبت هذا المعنى لله على خلاف ما هو ثابت للخلق، فأثبتوا لله وجهًا بخلاف وجوه الخلق، ويدًا بخلاف أيدي الخلق، ومعلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه مما[1] لايقبله الوهم[2] والخيال»[3]، فإذا كان هذا قوله فمعلوم أن هذا القول الذي حكاه هو قول من يثبت هذه بالمعنى الذي سماه هو «أجزاءً، وأبعاضًا» فتكون هذه صفات قائمة بنفسها، كما هي قائمة بنفسها في الشاهد، كما أن العلم والقدرة قائم بغيره في الغائب والشاهد، لكن لا تقبل التفريق والانفصال، كما أن علمه وقدرته لاتقبل الزوال عن ذاته، وإن كان المخلوق يمكن مفارقة ما هو

---

(١) في (ك) «ما» وفي (ط) «عما» والتصويب من أساس التقديس.

(٢) في أساس التقديس: «الخيال والوهم».

(٣) انظر أساس التقديس ص٢٠ـ٢١.

قائم به، وما هو منه يمكن مفارقة بعض ذلك بعضًا، فجواز ذلك على المخلوق لايقتضي جوازه على الخالق، وقد علم أن الخالق ليس مماثلاً للمخلوق، وأن هذه الصفات وإن كانت أعيانًا فليست لحمًا ولا عصبًا ولا دمًا ولا نحو ذلك، ولا هي من جنس شيء من المخلوقات.

فإذا كان هذا هو القول الذي ذكر [أنه](١) تنفيـ[ـه](٢) الحنابلة، وأن هذا هو الظاهر، فلو كان هذا مما لايقبله الوهم والخيال لوجب نفرة من سمع القرآن والحديث عن ذلك من الكفار والمؤمنين، ولوجب أن يكون المشركون يقدحون فيه بأنه جاء بما تنكره الفطرة، ولوجب أن المؤمنين عوامهم وخواصهم يكون عندهم في ذلك شبهة وإشكال حتى يسألوا عن ذلك، كما وقعت الشبهة عند من سمع ذلك واعتقد نفي هذا المعنى، إذ يرى ذلك متناقضًا ولوجب أن علماء السلف وأئمة الأمة يتكلمون بما ينفي هذا المرض ويزيل هذه الشبهة، ويكون ذلك من أعظم الطاعات بل من أكبر الواجبات، فلما لم يكن(٣) شيء من ذلك، علم أن هذا(٤) الذي ذكرته عنهم ليس هو مما ينكره الوهم والخيال.

---

(١) زيادة.

(٢) زيادة.

(٣) في (ك) و(ط) «يمكن» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٤) في (ك) «لهذا» والتصويب من (ط).

ألا ترى[1] أن ما تقوله: من أنه ليس بداخل العالم ولا خارجه متى صرحت به لجمهور الناس تلقوه بالرد والإنكار؛ ولهذا كان الحذاق[2] من أهل هذا القول يتواصون بكتمانه وإخفائه، وكان السلف والأئمة في ذلك يفصحون به في المجالس العامة والخاصة، وهكذا الأمر فيما قبل شريعتنا، فإن التوراة فيها من هذا الباب نحو ما في القرآن، وكان موسى عليه السلام يبلغ ذلك لبني إسرائيل تبليغًا عامًا والأنبياء بعده، ولم يكن بنو إسرائيل ينكرون ذلك، ولا كان الأنبياء يأمرونهم بترك ما فهموه من ذلك، فلو كان الوهم والخيال يرد ذلك للعامة، لكان يجب أن يكثر في العامة من يَرد ذلك وهمه وخياله، وإن كان في الخاصة فكذلك، فلما لم يوجد في العامة ولا الخاصة من رد ذلك، لكونه لايمكنه أن يتصور خياله ووهمه، علم بطلان ما ذكره؛ إذ الذين ينفون ذلك يزعمون أن القياس دل على نفيه.

ص ٨٧ المثبتة والنفاة متفقون على أن معاني الصفات التي حكاها الرازي عن الحنابلة هي التي يفهمها الجمهور من النصوص من غير إنكار لها ولا قصور في الوهم والخيال عنها

الوجه الثاني والأربعون[3]: أن جميع الناس من المثبتة والنفاة متفقون على أن هذه المعاني/ التي حكيتها[4] عن خصمك هي التي تظهر للجمهور ويفهمونها من هذه النصوص،

---

(١) الخطاب للرازي.

(٢) حذق العمل إذا مَهَر به.
انظر مختار الصحاح للرازي ص١٢٧، والقاموس المحيط ج٣/ ٢٢٦.

(٣) في (ك) و(ط) «والوجه السبعون» وهو خطأ في العد كما تقدم فصوبته.

(٤) في (ك) و(ط) «حكيناها» والتصويب من حاشية (ط) لأن المؤلف يخاطب الرازي.

من غير إنكار منهم لها ولا قصور في خيالهم ووهمهم عنها، والنفاة المعتقدون انتفاء هذه الصفات العينية لم يعتقدوا انتفاءها لكونها مردودة في التخيل والتوهم، ولكن اعتقدوا أن العين التي تكون كذلك هو جسم، واعتقدوا أن البارئ ليس بجسم، فنفوا ذلك.

ومعلوم أن كون البارئ ليس جسمًا ليس هو مما تعرفه الفطرة بالبديهة ولا بمقدمات قريبة من الفطرة، ولا بمقدمات بينة في الفطرة؛ بل بمقدمات فيها خفاء وطول، وليست مقدمات بينة، ولا متفقًا على قبولها بين العقلاء؛ بل كل طائفة من العقلاء تبين أن من المقدمات التي نفت بها خصومها ذلك ما هو فاسد معلوم الفساد بالضرورة عند التأمل وترك التقليد، وطوائف كثيرة من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله، ويقولون: بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وأن الموجود القائم بنفسه لايكون إلا جسمًا، وما لايكون جسمًا لايكون إلا[1] معدومًا. ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول.

وإن قال النفاة: إن هذا حكم الخيال والوهم، فقد اتفقوا على أن الوهم والخيال يثبت الصانع على قول مثبتة الجسم لا على قول نفاته. فإذا كان الوهم والخيال يثبته كذلك، بإقرار النفاة فكيف تكون هذه الصفات منفية عنه في حكم الوهم

---

(١) «إلا» ساقطة من (ط).

والخيال؟! هذا خلاف ما اتفق عليه النفاة والمثبتة؛ بل على هذا التقدير يكون الوهم والخيال مقرًا بما قاله أهل الإثبات في الذات والصفات دون ما قاله النفاة. وهذا أمر بين لايتنازع فيه عاقلان.

غاية ما ذكره الرازي عن الحنابلة أنهم يثبتون لله وجهاً ويدين مخالفاً لوجوه الخلق وأيديهم والوهم والخيال من أعظم الأشياء قبولاً لمثل هذا

الوجه الثالث والأربعون[1]: أن هذا الذي حكيته عن هؤلاء الذين قلت: «أنهم التزموا الأجزاء والأبعاض»[2]: غايته أنهم يثبتون ما هو الموصوف الذي تسميه جسمًا، وأنهم لايجوزون عليه ما يجوز على الأجسام من الفناء والآفات، ومضمون ذلك أنه جسم يمتنع عليه أن يوصف بما توصف به سائر الأجسام، بل هو مختلف عنها[3] في الحقيقة. وكذلك ما ذكرته من «أنهم يصرحون متى تمسكوا بآية أو خبر يوهم ظاهره شيئًا من الأعضاء والجوارح، بأنا نثبت هذا المعنى لله على خلاف ما هو ثابت للخلق، فأثبتوا لله وجهًا بخلاف وجوه الخلق، ويدًا بخلاف أيدي الخلق»[4] فهذا الذي ذكرته غايته أنهم يثبتون وجهًا ويدين مخالفًا لوجوه الخلق وأيديهم، كما يقال جسم لا كالأجسام. ومن أوضح المعلومات أن إثبات هذا ليس مما لايقبله الوهم والخيال؛ بل الوهم والخيال من أعظم الأشياء قبولاً لمثل هذا، كما تقدم تقريره غير مرة؛ فإن الوهم والخيال يتصور أنواعًا من

---

(١) في (ك) و(ط) «الوجه الحادي والسبعون» وهو خطأ في العد كما تقدم فصوبته.

(٢) انظر أساس التقديس ص٢٠.

(٣) في (ك) «لها» والتصويب من (ط).

(٤) انظر أساس التقديس ص٢١.

الأجسام، كل جسم موصوف بضد صفات الآخر، وكل جسم يجوز عليه أو يمتنع ما لايجوز على الآخر أو لا يمتنع. فيتصور الأجسام الموجودة، ويقدر ما ليس موجوداً، وما يستحيل وجوده. فكيف يقال: إنه لايقبل هذا؟!.

يوضح هذا:

أن وصف الملائكة بالوجه واليد ونحوها مما يقبله الوهم والخيال مع أن حقيقتهم مخالفة لحقيقة بني آدم فصفات الله أولى بهذا القبول

الوجه الرابع والأربعون[1]: وهو أنه إذا وصف له الملائكة وغيرهم بالوجه واليد ونحو ذلك ـ مع أنه قد ثبت في الصحيح: «أن النبي ﷺ رآه على صورته التي خلق عليها مرتين[2]، رآه مرة وله ستمائة جناح، منها جناحان قد سد بهما الأفق»[3] وروي

---

(١) في (ك) و(ط) «الوجه الثاني والسبعون) وهو خطأ في العد كما تقدم فصوبته.

(٢) أخرج البخاري في صحيحه ج٦/ ٥٠ في كتاب التفسير (٦٥) في تفسير سورة النجم (٥٣) عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها حديثًا فيه: «ولكنه رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين».
وأخرج مسلم في صحيحه ج١/ ١٥٩ في كتاب الإيمان (١) في باب معنى قول الله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ (٧٧) حديث رقم (١٧٧/ ٢٨٧) عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها حديثًا فيه: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء سادًا عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض» الحديث.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه ج٦/ ٥٠ـ٥١ في كتاب التفسير (٦٥) في تفسير سورة النجم (٥٣) في باب ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ (١) عن ابن مسعود رضي الله عنه أن محمدًا ﷺ رأى جبريل له ستمائة جناح.
وأخرج مسلم في كتاب الإيمان (١) في باب ذكر سدرة المنتهى (٧٦) حديث رقم (١٧٤/ ٢٨٠) ج١/ ١٥٨ عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى جبريل له ستمائة جناح.

«أنه حمل قرى قوم لوط على ريشة من جناحه»[1] ونحو ذلك من الصفات/ العظيمة التي توصف بها الملائكة ـ فإن الوهم والخيال يقبل ذلك، مع علمه بأن حقيقتهم ليست مثل حقيقة بني آدم، وأنهم ليسو لحمًا ودمًا وعصبًا ونحو ذلك من الأجسام الكائنة الفاسدة. نعم قد يكون الضعيف الخيال منهم يكل خياله عن مثل ذلك، كما يكل حسه عن رؤية الشعاع وعن سماع الصوت القوي ونحو ذلك، ولهذا قال علي (رضي الله عنه)[2]: حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يُكَذَّبَ الله ورسوله[3]؟! وقال ابن مسعود: ما من رجل يحدث قومًا حديثًا

ظ ٨٧

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره «جامع البيان في تفسير القرآن» في المجلد السادس في الجزء الثاني عشر ص٦٠. بسنده أن مجاهدًا قال: أخذ جبريل عليه السلام قوم لوط من سرحهم ودورهم حملهم بمواشيهم وأمتعتهم حتى سمع أهل السماء نباح كلابهم ثم أكفاهم.
وقال ابن كثير في تفسيره ج٢/ ٤٥٥ قال محمد بن كعب القرظي: كانت قرى قوم لوط خمس قريات: سدوم وهي العظمى، وصعبة وصعود وغمرة ودوحاء، احتملها جبريل بجناحه ثم صعد بها حتى إن أهل السماء الدنيا ليسمعون نابحة كلابهم وأصوات دجاجها ثم كفأها على وجهها ثم أتبعها بالحجارة، يقول الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَا عَلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ۝٧٤﴾ [الحجر: ٧٤] فأهلكها الله وما حولها من المؤتفكات.

(٢) زيادة من (ط).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ج١/ ٤١ في كتاب العلم (٣) في باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهة أن لا يفهموا (٤٩) عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يُكذب الله ورسوله.
ذكره البخاري تعليقا في أول الباب ثم عقبه بالإسناد وليس فيه «ودعوا ما ينكرون».

لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم[1]. ولهذا سأل بعضهم زر ابن حبيش عن حديث ابن مسعود في صفة جبريل، وأن له ستمائة جناح فلم يحدثه به خوفًا أن لايحتمله عقله فيكذب به. فهذا وأمثاله كثير موجود في بني آدم تضعف قوى إدراكهم عن إدراك الشيء العظيم الجليل؛ لاكون الوهم والخيال لايقبل جنس ذلك، ولكن لأجل ما فيه من العظمة التي لم يعتد تصور مثلها.

ومن هذا الباب عجز الخلق عن رؤية الرب في الدنيا لا لامتناع رؤيته، [بل][2] لعجزهم في هذه الحياة. فأما أن يكون بنو آدم ينكرون بوهمهم وخيالهم في جسم مخلوق أن يكون مخالفًا لغيره، وأنه يمتنع تماثلهما فليس الأمر كذلك. فكيف ينكرون بوهمهم وخيالهم أن يكون الخالق غير مماثل للمخلوق؟ مع كون الوهم والخيال لايتصور موجودًا إلا جسمًا أو قائمًا بجسم.

فريقا النفاة والمثبتة اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة الذين يسميهم الرازي مجسمة يصفونه بالأجزاء والأبعاض

الوجه الخامس والأربعون[3]: أن الأجسام بينها قدر مشترك

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في المقدمة ج١/١١، في باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (٣) من حديث عبيدالله بن عَبْدالله بن عتبة بن مسعود عن عبدالله بن مسعود؛ أن عبدالله بن مسعود قال: ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لاتبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة.

وإسناده منقطع، فإن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود روايته عن عم أبيه عبدالله بن مسعود مرسلة.

انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ج٥/٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٢) زيادة.

(٣) في (ك) و(ط) «الوجه الثالث والسبعون» وهو خطأ في العد كما تقدم فصوبته.

ـ وهو جنس المقدار، كما يقولون ما يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه وبينها قدر مميز ـ وهو حقيقة كل واحد وخصوص ذاته، التي امتاز بها عن غيره ـ كما يعلم أن الجبل والبحر مشتركان في أصل القدر، مع العلم بأن حقيقة الحجر ليست حقيقة الماء، وإذا كان كذلك فالحس لم يدرك مقداراً مجردًا ولا صورة مجردة، ولم يحس قط، إلا جسمًا مهيئًا له قدر يخصه، وصفة تخصه، والخيال إذًا تخيل المحسوسات، وهو مع هذا يمكنه تجريد المقدار عن الصفة، فيشكل في نفسه قدراً معيناً، أو مطلقاً غير مختص بصفة من الصفات، وهو تقدير الأبعاد في النفس، وإذا وصف له الملك فإنه يتخيل صورة مطلقة، وأن لها وجهًا ويدًا تناسبها، من[1] غير أن يتخيل حقيقتها؛ فإن تخيل نسبة الصفة المخصوصة إلى الموصوف المخصوص، أقرب إلى ما أحسه من تخيل قدر مطلق، والتخيل يتبع الحس، فكلما كان أقرب إلى الحس كان تخيله أيسر عليه.

وهذا ونحوه [مـ][2]ـما يبين أن تصوير الخيال لما حكاه عن منازعيه من أيسر الأمور؛ بل لو قال: إن التخيل لايتصور إلا ما يكون هكذا لا يتصور وصفه بنقيض ذلك، لكان هذا القول أقرب، بل هذا القول الذي اتفق عليه العقلاء، من أهل الإثبات والنفي: اتفقوا على أن الوهم والخيال لايتصور موجودًا إلا متحيزًا أو قائمًا بمتحيز وهو الجسم وصفاته. ثم المثبتة قالوا:

---

(١) في (ط) «في».
(٢) زيادة.

وهذا حق معلوم أيضًا، بالأدلة العقلية والشرعية، بل بالضرورة، وقالت النفاة: إنه قد يعلم بنوع من دقيق النظر أن هذا باطل، فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة، الذي ذكرت أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض، وتسميهم المجسمة، فهو يقبل مذهبهم لا نقيضه في الذات.

فصل

ص ٨٨ التخيل والوهم الصحيح لا يتصور الموجود معدوماً، فالفطرة ترده لما فيه من الأمور العدمية

التخيل والوهم الصحيح، لا يتصور الموجود معدومًا. فعلم أن إنكار الفطرة لذلك ورد التخيل والوهم/ له، لما فيه من الأمور العدمية، كالتناقض الذي فيه؛ لا لعظمته في الوجود. والذي يوضح هذا أن كثيرًا من الخطباء والقصاص إذا أخذوا يصفون الرب ويعظمونه بهذه الصفات السلبية أخذت العامة ـ الذين لايفهمون حقيقة ما يقولون وإنمايستشعرون من حيث الجملة أن هذا تعظيم للرب ـ يسبحونه ويمجدونه، فلو [لا][1] أنهم تخيلوا وتوهموا أن هذا السلب متضمن لوجود عظيم كبير، وإلا لم يكونوا كذلك، فعلم أنهم لم ينكروه لما فيه من الأمور الوجودية؛ بل هم يتخيلون الموجود العظيم في الجملة؛ ولكن إذا فهموا حقيقة هذه الألفاظ، وما تشتمل عليه من الأمور العدمية، أنكروه حينئذ وردته فطرتهم؛ وذلك لأن السلب والعدم ليس فيه مدح أصلاً ولا تعظيم، فعلم أنه لا تعظيم فيها عند من توهمها.

---

(١) زيادة من (ط).

ولهذا لم يكن النبي ﷺ والصحابة، والتابعون يعظمون الرب بشيء من ذلك، ولايوجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا في آثار الأنبياء وسلف الأمة، وأئمتها شيء من ذلك، بل أعظم ما نقل عن النبي ﷺ في تعظيم الرب وتمجيده يوم قرأ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] كما روى ذلك أبوهريرة، وعبدالله ابن عمر، والحديث في الصحيحين(١)، والآية

---

(١) أخرج البخاري في صحيحه ج٦/ ٣٣ في كتاب التفسير سورة الزمر (٣٩) في باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] (٢) عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: جاء حَبرٌ من الأحبار إلى رسول الله ﷺ، فقال: يامحمد إنا نجد أن الله يجعل السمٰوات على إصبع والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقًا لقول الحبر، ثم قرأ رسول ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢١٤٧، في كتاب صفة القيامة والجنة والنار حديث (٢٧٨٦/ ١٩) عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - بلفظ نحوه.
ولم أجده في الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ولا أنه ﷺ قرأ هذه الآية على المنبر ولكن جاء في صحيح مسلم ج٤/ ٢١٤٩، في صفات القيامة والجنة والنار، حديث (٢٧٨٨/ ٢٦) عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنه - قال: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر وهو يقول: يأخذ الجبار عز وجل سمٰواته وأرضيه بيديه، فيقول أنا الله... إلخ. وما ذكر المؤلف من قراءتها على المنبر.
أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢/ ٧٢ عن ابن عمر.
وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٢٤٠ عن ابن عمر.

=

دلت على عظم قدر الرب، الذي يقبض الأرض ويطوي السمٰوات، وهذا وصف لأمور وجودية تقتضي عظمة القدر[1]؛ بخلاف السلوب المحضة، ففي حديث ابن عمر، الذي في الصحيح قال: «سمعت رسول الله ﷺ قال: **يأخذ الجبار سمٰواته وأرضه بيديه، وقبض كفيه أو قال يديه، فجعل يقبضهما** ويبسطهما، ثم يقول: **أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟** ويميل رسول الله ﷺ عن يمينه وشماله حتى نظرت إلى المنبر من أسفل شيء حتى إني لأقول[2]: أساقط هو برسول الله ﷺ»[3] ومن حديث عمر بن حمزة[4] قال: قال سالم: أخبرني عبدالله بن

= وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات ص/ ٣٦٤ عن ابن عمر.
وأخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة ص/ ٨٣ عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ.

(١) في (ط) «القدرة».

(٢) في (ط) «لا أقول».

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ج ٤/ ٢١٤٨ في كتاب صفة المنافقين (٥٠) في كتاب صفة القيامة والجنة والنار حديث رقم (٢٧٨٨/ ٢٥) عن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ قال: «يأخذ الله عز وجل سمٰواته وأرضيه بيديه، فيقول: أنا الله ـ ويقبض أصابعه ويبسطها ـ أنا الملك» حتى نظرتُ إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه. حتى إني لأقول: «أساقط هو برسول الله ﷺ» وفي رواية أخرى عند مسلم في حديث (٢٧٨٨/ ٢٦) عن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر وهو يقول: «يأخذ الجبار عز وجل سمٰواته وأرضيه بيديه...» إلخ.

(٤) عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العُمَري، المدني، ضعيف، روى عن سالم بن عبدالله بن عمر وروى عنه أبو أسامة ومروان الفزاري، قال فيه الإمام أحمد بن حنبل: أحاديثه أحاديث مناكير. وقال يحيى بن معين: عمر بن حمزة أضعف من عمر بن محمد بن زيد. حديثه عند البخاري معلق، =

عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله السمٰوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول أنا الملك، أين الجبارون، أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين ثم يأخذهن»[1] وفي الصحيحين عن سعيد بن المسيب[2] وأبي سلمة[3] عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السمٰوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟»[4] وروى

= وأخرج له مسلم وأبوداود والترمذي وابن ماجه.
انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ج٦/ ١٠٤، وميزان الاعتدال ج٣/ ١٩٢، وتقريب التهذيب لابن حجر ٢/ ٥٣، والخلاصة ص/ ٢٨٢.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/٢١٤٨ في كتاب صفة المنافقين (٥٠) في كتاب صفة القيامة والجنة والنار حديث (٢٧٨٨/ ٢٤) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله عز وجل السمٰوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك: أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

(٢) في (ك) و(ط) «عن ابن المسيب» وهو خطأ والتصويب من صحيح البخاري ومسلم.

(٣) أبوسلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل: اسمه كنيته، وقيل: اسمه عبدالله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر، من الثالثة، مات سنة ٩٤هـ.
انظر الكاشف ج٣/ ٣٤٢، وتقريب التهذيب ج٢/ ٤٣٠، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص/ ٣٠.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ج٧/ ١٩٤ في كتاب الرقاق (٨١) في باب يقبض الله الأرض (٤٤) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ثم يقول: أنا الملك. أين ملوك الأرض؟».
وأخرجه البخاري أيضًا في صحيحه ج٦/ ٣٣ في كتاب التفسير (٦٥) في تفسير =

أبوالشيخ[1] وغيره، عن ابن عباس قال: «ما السمٰوات السبع والأرضون السبع، وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم». وفي لفظ «إنها لتغيب في يده حتى لايرى طرفاها»[2].

قبول الوهم والخيال لصفات لاتكون من جنس صفات المخلوقين كقبوله لذات لاتشبه ذوات المخلوقين ولا يسلم للرازي دعواه عدم القبول

الوجه السادس والأربعون[3] قوله: «فأثبتوا لله وجهًا بخلاف

= سورة الزمر (٣٩) في باب قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقبض الله الأرض ويطوي السمٰوات بيمينه ثم يقول: أنا الملك. أين ملوك الأرض؟».

وأخرجه البخاري أيضًا في صحيحه ج٤/٢١٤٨ في كتاب صفة المنافقين (٥٠) في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، في حديث (٢٧٨٧/ ٢٣) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة. ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟».

(١) هو أبوالشيخ الأصبهاني، الحافظ الإمام، أبومحمد عبدالله بن محمد بن جعفر ابن حَيَّان الأصبهاني، صاحب المصنفات، ولد سنة ٢٧٤هـ، وسمع أبا يعلى وأبا خليفة، ولقي الكبار، أحد الأعلام، وكان صالحًا خيِّراً متقنًا صدوقًا مأمونًا ثقة، صنف «التفسير» وغيره مات سنة ٣٦٩هـ.

انظر تذكرة الحفاظ ج٣/ ٩٤٥ـ٩٤٧، ولسان الميزان لابن حجر ج٧/ ٦٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص/ ٣٨٢.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة ص/ ٨٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره في المجلد السابع في الجزء الرابع والعشرين ص١٧.

وأورده السيوطي في الدر المنثور ج٥/ ٣٣٦ وعزاه إلى أبي الشيخ وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم.

(٣) في (ك) و(ط) «الوجه السادس والسبعون» وهو خطأ في العد كما تقدم =

وجوه الخلق، ويدًا بخلاف أيد الخلق، ومعلوم أن الوجه واليد بالمعنى الذي ذكروه مما لايقبله الوهم والخيال»[1].

يقال له: لا نسلم أن هذا غير مقبول، كما يقبل أشباهه وتوابعه، بل قبول وجوه وأيد لاتكون من جنس وجوه المخلوقين وأيديهم، من جنس قبول ذات لا تكون من جنس ذوات المخلوقين، وسمع وبصر وعلم وإرادة[2]، لا تكون من جنس سمعهم وأبصارهم وعلمهم وإرادتهم شيئًا؛ فإن الذات عين قائمة بنفسها، وهذه صفات لها ومنها، وكل في ذلك ليس من جنس الأعيان المخلوقة وصفاتها التي لها ومنها، وإن كان اللفظ متواطئًا[3] فيها. وقول القائل: إن الوهم والخيال/ لايقبل ذلك في الوجه. كقول غيره إن الوهم لايقبل ذلك في العلم. وهو قول نفاة الصفات. وهو كقول القائل: إن الوهم والخيال لايقبل

ظ ٨٨

= فصوبته.

(١) انظر أساس التقديس ص٢١.

(٢) في (ك) و(ط) «وصفه» ورجحت أن الصواب ما أثبته حيث أرشد إليها في حاشية (ط).

(٣) التواطؤ: هو نسبة وجود معنى كلي في أفراده، وذلك حينما يكون وجوده في الأفراد متوافقًا غير متفاوت، نظرا إلى المفهوم الذي وضع له اللفظ الكلي مثل كلمة: نقطة، إنسان، صدق، فالنقطة: هي كل ماليس له طول ولا عرض ولا عمق.
وهذا المعني موجود في كل نقطة دون تفاوت.
انظر ضوابط المعرفة، لعبدالرحمن حبنكة الميداني ص٤٦، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج١١/١٤١، والتعريفات للجرجاني ص٢١٠، والتحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص٢٢٩.

ذلك في الذوات مطلقًا عند كل من أثبت الذوات.

وليس له أن يقول: فمقصودي أننا متفقون على الإقرار بما لايقبله الوهم والخيال، فإن هذا باطل من وجوه:

أحدها: أنه لافرق بين العقل والاعتقاد والعلم، والوهم والخيال والظن من هذا الباب.

الثاني: أن مورد النزاع قد قيل: إنه معلوم بالفطرة انتفاؤه عقلاً، وموقع الإجماع ليس كذلك.

الثالث: أن موقع النزاع معلوم الانتفاء بالوهم والخيال، وموقع الإجماع إنما يقال: فيه أن الوهم عاجز عنه، كما بين ذلك.

الرابع: أن إثبات صفات لا تُعْلَم كيفيتها لذات لاتعلم كيفيتها، ليس ممتنعًا في العقل ولا في الوهم والخيال، إنما الممتنع ثبوت ذات قائمة بنفسها لا داخل العالم ولا خارجه.

الخامس: أنه إذا عرض على الفطرة وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه نفت ذلك، وأنكرته وقضت بعدمه، وإذا عرض عليها يد ليست جسمًا، كأيد المخلوقين وعلم ليس عرضًا، كعلم المخلوقين، لم يقض بعدم فهمه ومعرفته، أو بعلمه من وجه دون وجه.

ولهذا تنفر الفطرة عن الأول ما لاتنفر عن الثاني.

وتحرير الأمر أن يقال:

الجسم والعرض والمتحيز ألفاظ اصطلاحية لم يتكلم بها السلف والأئمة في حق الله تعالى لا بنفي ولا إثبات فنفي الرازي عن الله الجسمية والتحيز والعرض مما ابتدع من الكلام

الوجه السابع والأربعون[1]: أن لفظ «الجسم» و«العرض» و«المتحيز» ونحو ذلك: ألفاظ اصطلاحية، وقد قدمنا غير مرة أن السلف والأئمة لم يتكلموا في ذلك، في حق الله لا بنفي ولا إثبات؛ بل بدعوا أهل الكلام بذلك، وذموهم غاية الذم، والمتكلمون بذلك من النفاة أشهر، ولم يذم أحد من السلف أحدًا بأنه مجسم، ولا ذم المجسمة، وإنما ذموا الجهمية النفاة لذلك وغيره، وذموا أيضًا المشبهة الذين يقولون صفاته كصفات المخلوقين[2]. ومن أسباب ذمهم للفظ الجسم والعرض ونحو ذلك [ما][3] في هذه الألفاظ من الاشتباه ولبس الحق، كما قال الإمام أحمد: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم»[4].

وإنما النزاع المحقق أن السلف والأئمة آمنوا بأن الله موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، من أن له علمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا، ويدين ووجهًا وغير ذلك، والجهمية أنكرت ذلك من المعتزلة وغيرهم.

ثم المتكلمون من أهل الإثبات لما ناظروا المعتزلة، تنازعوا

---

(١) في (ك) و(ط) «الوجه السابع والسبعون» وهو خطأ في العد كما تقدم، فصوبته.

(٢) تقدم هذا في ص٢١٩-٢٢٥، ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٦.

في الألفاظ الاصطلاحية: فقال قوم: العلم والقدرة ونحوهما لاتكون إلا عرضًا، وصفة حيث كان، فعلم الله وقدرته عرض. وقالوا أيضًا: إن اليد والوجه لاتكون إلا جسمًا، فيد الله ووجهه كذلك؛ والموصوف بهذه الصفات لايكون إلا جسمًا، فالله تعالى جسم لا كالأجسام. قالوا: وهذا مما لايمكن النزاع فيه، إذا فهم المعنى المراد بذلك، لكن أي محذور في ذلك، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل، جهل وضلال.

لا يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وكل صفة قائمة به

قالوا: وكذلك فالعقل ينفي ذلك بما دل على حدوث الجسم والعرض القائم به، قالوا: لأنه لم يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وهو الجسم، وكل صفة قائمة به وهو العرض. والدليل المذكور على ذلك دليل فاسد، وهو أصل «علم الكلام» الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وبطلانه ـ وسيأتي الكلام على هذا الدليل في موضعه ـ قالوا: فلا معنى لإنكار ما هو الحق الثابت بالشرع والعقل، لاستلزام ذلك بطلان حجة مبتدعة أنكرها السلف والأئمة، لأجل دعوى من ادعى[1] من أهلها أنها أصل الدين، الذي لايعلم الدين إلا به، فإنما هو أصل الدين الذي ابتدعوه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟

(١) أي أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم.

﴿شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١] ليست أصلاً لدين الله ورسوله؛ بل أصل هذا الدين هو ما بينه الله ورسوله/ من الأدلة، كما هو مبين في موضعه؛ إذ من الممتنع أن يبعث الله رسولاً يدعو الخلق إليه، ولايبين لهم الرسول أصل الدين الذي أمرهم به؛ وهذا مبسوط في غير هذا الموضع. وعلى هذا التقدير فلا يكون فيما أثبته[١] هؤلاء ما يخالف الوهم والخيال، فتنقطع مادة التزامه بالكلية.

ص ٨٩

وقال قوم: بل نقول ما وصف الله به من العلم والقدرة، تسمى صفة ومعنى، ولانسميه عرضًا، لأن العرض هو ما يعرض ويزول، وصفات الله لازمة، بخلاف صفة المخلوق فإنها عارضة، والتزموا لذلك وغيره أن صفة المخلوقات وهي الأعراض لا يبقى منها شيء زمانين.

ثم أئمة هؤلاء قالوا: وكذلك ما وصف الله به نفسه من الوجه واليد، نقول: إنه من جنس العلم والقدرة والإكرام؛ بل ما وصف الله به نفسه من الوجه واليد، هو مما يوصف من الله ويوصف الله به ولا نسميه جسمًا، لأنها تسمية مبتدعة وموهمة معنى باطلاً، ولانقول ذلك من جنس العلم والقدرة ونحوهما، بل نقول كما يعلم الفرق في صفاتنا بين العلم والقدرة، وبين الوجه واليد ونحوهما، فإن الحقائق لاتختلف شاهدًا ولا غائبًا، كما يفرق في حقنا بين العلم والقدرة والسمع والبصر، فلكل

---

(١) أي الحنابلة.

صفة من هذه خاصة ليست للأخرى، كذلك هذه العقيدة في حق الله؛ وإن قيل: إن ذلك يقتضي التكثر والتعدد. وكذلك نفرق بين الوجه واليد والعين وبين العلم والقدرة ونحو ذلك. وإن قيل: هذا يقتضي التجسيم والتركيب والتأليف ونحو ذلك. فسيأتي الكلام المفصل على[1] هذا في موضعه إن شاء الله، لكن علمنا أن ذاته ليست مثل ذوات المخلوقين، وعلمنا أن هذه الصفات جميعها: ما يفهم أنه عين يقوم[2] بغيره، وما يفهم منه أنه معنى قائم بغيره، نعلم أن جميع صفات الرب ليست كصفات المخلوقين، فإن الشرع والعقل قد نفى المماثلة، والشرع والعقل يثبتان أصل الصفات، كما يثبتان الذات؛ فإن إثبات ذات لاتقوم بنفسها ممتنع في العقل، وإثبات قائم بنفسه يمتنع وصفه بهذه الصفات ممتنع في العقل؛ بل العقل يوجب أن الذات القائمة بنفسها لا تكون إلا بمثل هذه الصفات. وعلى قول هؤلاء فلم يثبت شيء على خلاف حكم الوهم والخيال.



(١) في (ط) «في».
(٢) في (ك) «يقوم به» والتصويب من (ط).

فصـل

نقل المؤلف دعوى الرازي أن من يثبت مباينة الباري للعالم في الجهة والمكان فهو مشبه

قال أبو عبدالله الرازي:

«التاسع: أن أهل التشبيه[(١)] قالوا: إن[(٢)] العالم والبارئ موجودان، وكل موجودين، فإما أن يكون أحدهما حالاً في الآخر أو مباينًا عنه. قالوا: والقول بوجوب هذا الحصر معلوم بالضرورة. قالوا: والقول بالحلول محال، فتعين كونه مباينًا للعالم بالجهة. فبهذا[(٣)] الطريق احتجوا بكونه تعالى مختصًّا بالحيز والجهة».

وأهل الدهر قالوا: «العالم والبارئ» موجودان، وكل موجودين فإما أن يكون وجودهما معًا، أو يكون[(٤)] أحدهما قبل الآخر، ومحال أن يكون العالم والبارئ معًا، وإلا لزم إما قدم العالم أو حدوث البارئ، وهما محالان، فثبت أن البارئ قبل العالم. ثم قالوا: والعلم الضروري حاصل بأن هذه القبلية لا تكون إلا بالزمان والمدة، وإذا[(٥)] ثبت هذا فتقدم[(٦)] البارئ

---

(١) يعني بهم مثبتة العلو أو مثبتة الصفات الخبرية. كما قال في حاشية (ط).
(٢) «إن» ساقطة من أساس التقديس.
(٣) في أساس التقديس «وبهذا».
(٤) «يكون» ساقطة من أساس التقديس.
(٥) «إذا» ساقطة من (ك) والتصويب من (ط) وأساس التقديس.
(٦) في (ك) «فقدم» والتصويب من(ط) وأساس التقديس.

على العالم، إن كان بمدة متناهية لزم حدوث البارئ، وإن كان بمدة لا أول لها، لزم[1] كون المدة قديمة، فأنتجوا بهذا الطريق قدم المدة والزمان».

فنقول: حاصل هذا الكلام، أن المشبهة زعمت أن مباينة البارئ تعالى عن العالم لايعقل حصولها إلا بالجهة، وأنتجوا منه كون الإله في جهة[2].

وزعمت الدهرية: أن تقدم البارئ على العالم، لا/ يعقل حصوله إلا بالزمان، وأنتجوا منه قدم المدة. وإذا ثبت هذا فنقول: حكم الخيال إما أن يكون مقبولاً في حق الله[3] تعالى أو غير مقبول، فإن كان مقبولاً فالمشبهة يلزم عليهم مذهب الدهرية، وهو أن يكون البارئ متقدمًا على العالم بمدة غير متناهية، ويلزمهم القول بكون الزمان أزليًّا، والمشبهة لايقولون بذلك. والدهرية يلزم عليهم مذهب المشبهة، وهو مباينة البارئ تعالى عن العالم بالجهة والمكان، فيلزمهم القول بكون البارئ تعالى مكانيًّا ـ وهم لايقولون به ـ فصار هذا التناقض واردًا[4] على الفريقين.

ظ ٨٩

---

(١) في (ط) «لزوم».

(٢) في أساس التقديس «الجهة».

(٣) في أساس التقديس «حكم الخيال في حق الله تعالى إما أن يكون مقبولاً أو غير مقبول».

(٤) في (ط) «وارد» وهو خطأ نحوي.

وأما إن قلنا: إن[1] حكم الوهم والخيال، غير مقبول البتة في ذات الله تعالى، وفي صفاته، فحينئذ نقول: قول المشبهة: إن كل موجودين فلابد وأن يكون أحدهما حالاً في الآخر، أو مباينًا عنه بالجهة، قول خيالي باطل، وقول الدهري: إن[2] تقدم البارئ على العالم، لابد وأن يكون بالمدة والزمان، قول خيالي باطل. وذلك هو قول أصحابنا أهل التوحيد والتنزيه، الذين عزلوا حكم الوهم والخيال في ذات الله تعالى وصفاته، [وذلك][3] هو المنهج القويم، والصراط المستقيم»[4].

مناقشة المؤلف للرازي في دعواه ورده عليه من وجوه:

قلت: والكلام على هذا من وجوه:

الوجه الأول أن تسمية الرازي لأهل الإثبات بأهل التشبيه مما ينازع فيه لأن إنكار التشبيه متفق عليه

أحدها: أن تسمية هؤلاء «أهل التشبيه» مما ينازعونه فيه؛ وذلك أن القوم متفقون على إنكار التشبيه، وذم المشبهة الذين يشبهون الله تعالى بخلقه، ويجعلون الخالق من جنس شيء من المخلوقات، وهذا منتف عندهم، كما أقر به هذا الرجل.

ومعلوم أن كل من نفى شيئًا من الصفات، سمى المثبت لها مشبهًا. فمن نفى الأسماء من الملاحدة الفلاسفة والقرامطة وغيرهم، يجعل من سمى الله تعالى عليمًا وقديرًا وحيًّا ونحو

---

(١) «إن» ساقطة من أساس التقديس.
(٢) في أساس التقديس «بأن».
(٣) زيادة من (ط) وأساس التقديس.
(٤) انظر أساس التقديس ص ٢٠ ـ ٢٣.

ذلك مشبهًا؛ وكذلك من نفى الأحكام[1] يسمي من يقول: إن الله يعلم ويقدر ويسمع ويبصر مشبهًا. ومن نفى الصفات من الجهمية والمعتزلة وغيرهم يسمون من يقول: إن لله علمًا وقدرة، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله تعالى يرى في الآخرة مشبهًا، وهم[2] من أكثر الطوائف لهجًا بهذا الاسم وذم أصحابه؛ ولهذا كان السلف إذا رأوا الرجل يكثر من ذم المشبهة، عرفوا أنه جهمي معطل؛ لعلمهم بأن هذا الاسم قد أدخلت الجهمية فيه، كل من آمن بأسماء الله تعالى وصفاته، ومن نفى علو الله على عرشه، يسمى المثبت لذلك مشبهًا، ومن نفى الصفات الخبرية[3] والعينية[4] يجعل من أثبتها مشبهًا. وإذا كان هذا اللفظ فيه عموم وخصوص بحسب اعتقاد المتكلمين به واصطلاحهم، وقد علم أن الرازي وأشباهه تسميهم المعتزلة وغيرهم مشبهة، فإن كان ينفي عن نفسه هذا الاسم بما يقوله من التنزيه، فكذلك حال غيره سواء؛ مع أن هذا الاسم ليس له ذم بلفظه في الكتاب والسنة.

وقد صنف أبوإسحاق إبراهيم [بن عثمان][5] بن عيسى

---

(١) أي أحكام الصفات، كما في حاشية (ط).

(٢) أي المعطلة للصفات.

(٣) أي صفات الأفعال كالاستواء والنزول والمجيء.

(٤) أي صفات الذات كالوجه واليدين.

(٥) زيادة من الفتوى الحموية.

الماراني[١] مصنفًا سماه: «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة» ذكر فيه من كلام السلف والأئمة في هذا الباب، كلامًا كثيرًا لا يحضرني الساعة[٢]، قال أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب «السنة»: «حكى إسماعيل بن زرارة[٣] قال: سمعت أبا زرعة

---

(١) في (ط) «المازني» وهو خطأ.
فإنه الإمام المحدث جلال الدين أبو إسحاق، إبراهيم بن عثمان بن عيسى بن درباس بن فير بن جهم بن عبدوس، الماراني، نسبة إلى بني ماران من الأكراد، الكردي، الشافعي، المصري تفقه في المذهب الشافعي على والده، فقد كان أبوه من كبار الشافعية، وسمع الحديث بمصر ورحل إلى دمشق فسمع بها من جماعة، ثم رحل إلى العراق وأصبهان وخراسان فسمع من جماعة كبيرة، وحدث وكتب الكثير، وقد صنف جزءا سماه «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة» ذكر فيه كلام السلف وغيرهم، في معاني هذا الباب، وكان مولده سنة ٥٧٢هـ، روى عنه الحافظ عبدالعظيم وغيره، وكان عارفا بمذهب الشافعي، وكان خَيِّرًا صالحًا زاهدًا، توفي بين الهند واليمن سنة ٦٢٢هـ، وله خمسون سنة.
انظر التكملة لوفيات النقلة تأليف عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري ج٣/ ١٦٥ ـ ١٦٦، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، والفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص١٠٩، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج ٢٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ١٢٨، تحقيق عبدالله الجبوري، دار العلوم بالرياض، طبع سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(٢) ذكر بعضه المؤلف في «الحموية الكبرى» في ص١٠٩.
فقال: «أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد ـ كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي ﷺ بألقاب افتروها ـ فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة تسميهم شكاكا، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونها حشوية ونوابت وغثاء وغثرا إلى أمثال ذلك».

(٣) إسماعيل بن عبدالله بن زُرَارة، أبو الحسن الرقي، صدوق، تكلم فيه الأزدي =

الرازي[1] يقول: «المعطلة النافية الذين ينكرون صفات الله، التي وصف بها نفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، ويكذبون بالأخبار الصحيحة[2]، التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات،/ ويتأولونها بآرائهم المنكوسة، على موافقة ما اعتقدوا من الضلالة، وينسبون رواتها إلى التشبيه، فمن نسب الواصفين ربهم تبارك وتعالى، بما وصف به نفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ، من غير تمثيل ولاتشبيه [إلى التشبيه][3] فهو معطل ناف، ويستدل عليهم بنسبتهم إياهم إلى التشبيه أنهم معطلة نافية، كذلك كان أهل العلم يقولون، منهم عبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح» وذكر أيضًا أبوالقاسم التيمي[4] في

ص ٩٠

= بلا حجة، من العاشرة، مات سنة ٢٢٩هـ.
انظر ميزان الاعتدال ج١/ ٢٣٦، والخلاصة ص٣٤، والتقريب ج١/ ٦٩، ٧١.

(١) عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٦٤هـ.
قال الإمام أحمد: ما جاوز الجسر أفقه من إسحاق بن راهويه ولا أحفظ من أبي زرعة.
وقال إسحاق بن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل.
انظر الكاشف ج٢/ ٢٢٠، والتقريب ج١/ ٥٣٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) في الحجة في بيان المحجة «الصحاح».

(٣) زيادة من الحجة في بيان المحجة.

(٤) إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي، القرشي الطلحي، التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة، ولد سنة ٤٥٧هـ، من أعلام الحفاظ، كان إمامًا في الحديث والفقه والتفسير واللغة، حافظًا متقنا، من كتبه «الترغيب والترهيب» و«الحجة في بيان المحجة» مات يوم الأضحى سنة ٥٣٥هـ.
انظر البداية والنهاية ج١٢/ ٢٣٣، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ١٧٥ ـ =

كتابه «الحجة في بيان المحجة»[1].

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني، في اعتقاده المشهور: «وعلامة أهل البدع شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ، واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم حشوية[2]، وجهلة، وظاهرية[3]، ومشبهة، اعتقادًا منهم في أخبار رسول الله ﷺ، أنها بمعزل من العلم، وأن العلم مايلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير العاطلة، وحججهم بل شبههم الداحضة الباطلة، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ[4] ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴿٢٣﴾﴾ [محمد: ٢٣] ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩ ﴿١٨﴾﴾ [الحج: ١٨]»[5].

فلو قال الرازي بدل المشبهة: «مثبتة الصفات الخبرية والعينية الذاتية» أو «مثبتة العلو» أو «جهة العلو» لكان في ذلك

= ١٧٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٦٣ ـ ٤٦٤، والأعلام ج١/ ٣٢٣.

(١) انظر الحجة في بيان المحجة ص١٠٨.

(٢) الحشوية لفظ يطلقه أهل الكلام على مثبتة الصفات الخبرية، نسبة إلى الحشو، والحشو من الكلام الفضل الذي لا يعتمد عليه.
والحشو من الناس رذالتهم الذين لا يعتد بهم.
انظر تهذيب اللغة للأزهري ج٥/ ١٣٧ ـ ١٣٨، ولسان العرب لابن منظور ج١/ ٦٤٧، وانظر مجموع الفتاوى ج٤/ ٨٨ ـ ٨٩.

(٣) أي يأخذون بظاهر الشرع.

(٤) في (ط) «بل أولئك».

(٥) أورده أبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» ص١٢٥ ـ ١٢٦.

من العدل ماليس في هذا الاسم.

وأيضًا فإنه قد صرح في أجل كتبه وهو «نهاية العقول» أن المجسمة القائلين بالجهة وغيرها ليسوا مشبهة، وكذلك رد على من كفرهم لكونهم مشبهة[1]. فتبين أن التشبيه إن كان المراد به إثبات مثل لله عز وجل، فهم لايقولون بذلك. وإن كان المراد إثبات وصف مشترك فهذا لازم لجميع الناس. وهذا قول أئمته في المجسمة، * بل هو أصح قوليهم في غلاة المجسمة*[2].

---

(١) ذكر الرازي ذلك في « نهاية العقول في دراية الأصول » في الأصل التاسع عشر في الأسماء والأحكام، في المسألة الثالثة، في أن مخالف الحق من أهل القبلة هل يكفر أم لا؟ في ص٢٩٣، فقال في ذلك: «قوله: المجسم مشبه، والمشبه كافر، قلنا: إن عنيتم بالمشبه، من يكون قائلا بكون الله مشبها لخلقه من كل الوجوه، فلا شك في كفره، لكن المجسمة لايقولون بذلك، ولا يلزم من قولهم بالتجسيم، قولهم بذلك، ألا ترى أن الشمس والقمر، والنمل والبق أجسام، ولا يلزم من اعترافنا باشتراكهما في الجسمية، كوننا مشبهين للشمس والقمر بالنمل والبق، فإن عنيتم بالمشبهة، من يقول: بكون الله تعالى شبيهًا لخلقه من بعض الوجوه، فهذا لا يقتضي الكفر لأن المسلمين، اتفقوا على أنه تعالى موجود، وشيء وعالم وقادر، والحيوانات أيضًا كذلك، وذلك لا يوجب الكفر، فإن عنيتم بالمشبه من يقول بكون الإله جسمًا مختصًا بالمكان، فلا نسلم انعقاد الإجماع على تكفير من يقول بذلك، بل هو دعوى لإجماع في محل خلاف، فلا يلتفت إليه» انتهى كلامه.

قلت: وقد ذكر هذا في الفصل الثالث من القسم الرابع من تأسيسه في ص٢٥٧ واستظهر كفرهم فقال: «الفصل الثالث في أن من يثبت كونه تعالى جسمًا متحيزا مختصًا بجهة معينة هل يحكم بكفره أم لا؟ للعلماء فيه قولان: أحدهما أنه كافر، وهوالأظهر والقول الثاني: أنا لا نكفره».

(٢) مابين النجمتين ساقط من (ط).

نقل المؤلف عن أبي المعالي نفي المثل والتشبيه عن صفات الله تعالى

قال أبوالمعالي: «باب نفي المثل والتشبيه عن الله من صفات نفس القديم -تعالى- مخالفته[1] للحوادث، فالرب سبحانه وتعالى لايشبه شيئًا من الحوادث ولايشبهه شيء منها[2]، والكلام في هذا الباب من أعظم أركان الدين، فقد غلت طائفة في النفي فعطلت، وغلت طائفة بالإثبات فشبهت وألحدت. فأما الغلاة في النفي فقالوا: الإشراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه، وقالوا على هذا: القديم -سبحانه- لا يوصف بالوجود: بل يقال ليس بمعدوم، فكذلك لايوصف بأنه حي عالم، بل يقال: ليس بعاجز ولا جاهل، ولاميت، وهذا مذهب الفلاسفة والباطنية، وأما الغلاة في الإثبات فاعتقدوا ما يلزمهم القول، بمماثلة القديم سبحانه الحوادث، فإنهم أثبتوا له الصورة والجوارح والاختصاص بالجهات والتركيب، والأقدار، والنهايات، ومن غلاتهم من يثبت للقديم -تعالى- عن قولهم، اللحم والدم والهيئة، ويقولون بقدم الأرواح، وصاروا إلى أنها من ذات القديم -سبحانه-، وأنها تحل الأشخاص[3].

فإن قال قائل : ما معنى التشبيه؟ قلنا: قد يطلق التشبيه، والمراد منه اعتقاد المشابهة، ويطلق والمراد منه الإخبار عن تشابه المتشابهين، ويطلق والمراد به إثبات فعل على مثال فعل.

---

(١) في (ط) «مخالفة».

(٢) انظر الإرشاد للجويني ص٥٤.

(٣) هذا كله كلام أبي المعالي، كما بين المؤلف فيما بعد.

فإن قيل: فهل تسمون غلاة المجسمة مشبهة؟ قلنا قال أبو الحسن[1] في بعض كتبه: نسميهم مشبهة وإن لم يصرحوا بلفظ التشبيه بل أبوه وامتنعوا منه؛ فإن الأمة مجمعة على أن من أثبت لله الجوارح والأعضاء، والصورة واللحم والدم والتأليف، فقد شبه ربه/ بخلقه، فلا ينفعه بعد ذلك نفي سمة التشبيه عن نفسه، بالقول بأنه جسم وشخص بلا كيف، أو أنه على صورة الإنسان بلا كيف.

ظ ٩٠

وقال في بعض كتبه: المشبهة من يعترف بالتشبيه ويلتزمه، وأما من ينكره فلا نسميه مشبهًا، إذ حقيقة المثلين: المشتبهان في جميع صفات النفس، وليس كلما يلزم صاحب مذهب نظرًا[2]، يجوز وصفه به ابتداء.

فإن قيل: هل تكفرون الغلاة منهم؟ قلنا: القول في التكفير سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى. وبالجملة كل من شبهه فيما يطلقه من القول أو يعتقده بظاهر من الكتاب والسنة، ولم يرد على ماورد التعبد به، ولا يفسره بما يوهم السامع تشبيهًا مع اعتقاد التقديس والتنزيه عن سمات الحدث فالأمر فيه قريب»[3].

تعقيب المؤلف على ما نقله عن أبي المعالي

هذا كله كلام أبي المعالي وأصحابه. فقد ذكر في تسمية غلاة المجسمة مشبهة قولين لأبي الحسن، والمنصور عندهم هو

---

(١) أي الأشعري.

(٢) أي عند المناظرة.

(٣) لم أجد هذا النص فيما بين يدي من كتب أبي المعالي الجويني.

القول[1] الثاني، وأن لازم المذهب ليس بمذهب[2]. فأما المجسمة غير الغلاة فلا يسمون مشبهة على القولين[3].

ومعلوم أن القائلين بالعلو على العرش بل بالجهة ليسوا بذلك من الغلاة بلا نزاع، سواء صرحوا بأنه جسم غير مركب، أو قالوا بالتركيب، أو نفوهماجميعًا، إذ القول بأن الله تعالى نفسه فوق العالم، هو قول الصفاتية من الكلابية، والكرامية، وأئمة الأشعرية، مع جماهير[4] طوائف المسلمين، فيمتنع إطلاق اسم المشبهة على هؤلاء، وإنما يطلق عليهم الجهمية من المعتزلة ونحوهم. وغلاة المجسمة عنده[5] الذين ذَكَرَ فيهم قولين، هم الذين يثبتون مع التجسيم صورة الإنسان، أو يثبتون له اللحم والدم، كما ذكره.

الأسماء التي يتعلق بها المدح والذم في الشريعة

ومع هذا كله فالأسماء التي تعلق بها الشريعة المدح والذم والحب والبغض، والموالاة والمعاداة والطاعة والمعصية والبر والفجور، والعدالة والفسق، والإيمان والكفر، هي الأسماء الموجودة في الكتاب والسنة، وإجماع الأمة، فأما

---

(١) وهو القول بعدم تسميتهم مشبهة، كما يدل عليه ما بعده.

(٢) هذه مسألة أصولية مختلف فيها بين أهل الأصول على قولين، أرجحها أن لازم المذهب ليس بمذهب.

(٣) القول الأول من يسمي الغلاة مشبهة، والقول الثاني من لايسميهم مشبهة.

(٤) في (ط) «جميع».

(٥) أي عند أبي المعالي.

[ما][1] سوى ذلك من الأسماء فإنما تذكر للتعريف ـ كأسماء الشعوب والقبائل ـ فلا يجوز تعليق الأحكام الشرعية [بها][2]، بل ذلك كله من فعل أهل الأهواء والتفرق والاختلاف، الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، كحال من يعلق الموالاة والمعاداة بأسماء القبائل أو البلدان، أو المذاهب المتبوعة في الإسلام كالحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والمشايخ ونحوهم.

وإذا كان كذلك فاسم «المشبهة» ليس له ذكر بذم في الكتاب والسنة، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين؛ ولكن تكلم طائفة من السلف مثل عبدالرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون[3]، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ونعيم بن حماد، وغيرهم بذم المشبهة، وبينوا المشبهة الذين ذموهم؛ أنهم الذين يمثلون صفات الله بصفات خلقه، فكان ذمهم لما في قولهم من مخالفة الكتاب والسنة، إذ دخلوا في التمثيل، إذ لفظ التشبيه فيه إجمال واشتراك وإيهام؛ بخلاف لفظ التمثيل الذي دل عليه القرآن؛ ونفى مُوجَبَه عن الله عز وجل.

---

(١) زيادة.

(٢) زيادة من (ط).

(٣) يزيد بن هارون بن زاذان، السُّلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن، عابد، من التاسعة، مات سنة ٢٠٦هـ، وقد قارب التسعين.
انظر تذكرة الحفاظ ج١/٣١٧ ـ ٣٢٠، والخلاصة ص٤٣٥، والتقريب ج٢/ ٣٧٢.

الوجه الثاني: أن هذه الحجة تحتج بها طوائف من متكلميهم: من الكرامية وغيرهم، وإلا فجمهورهم لايحتاجون إلى قياس شمولي[1] في هذا الباب؛ بل عندهم أن علو الله على العرش معلوم بالفطرة الضرورية، وقد تواطأت عليه الآثار النبوية، واتفق عليه خير البرية، ويقولون نفي ذلك تعطيل للصانع، معلوم بالضرورة العقلية، فلو فرض/ أن هذا القياس[2] عارضه ما أبطله، لم يبطل ما علموه بالفطرة الضرورية من أن الله فوق خلقه، وأنه يمتنع كونه لا داخل العالم ولا خارجه، ولايلزم من كون العبد مضطرًا إلى العلم بحكم الشيء المعين، أن يجعل نقيض ذلك قضية عامة كلية؛ فإن العلم بالمعين الموجود يلزمه نفي النقيض، وذلك شيء غير العلم بنفي المطلق الكلي. وطوائف من أهل الفطرة الصحيحة والإثبات للشريعة، يعلمون

ص ٩١ الوجه الثاني في الرد أن حجة الرازي في قول أهل الإثبات: إن كل موجودين إما أن يكون أحدهما حالاً في الآخر أو مبايناً عنه قول خيالي باطل يحتج بها طوائف من متكلميهم دون جمهورهم فعند جمهورهم أن علو الله على العرش معلوم بالفطرة الضرورية

---

(١) بينه المؤلف في غير موضع من كتبه أنه قياس تستوي أفراده في حكمه وهو ممالا يجوز في حق الله تعالى وعرفه فقال: «هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي؛ بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول ـ وهو المعين، فهو انتقال من خاص إلى عام ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص ـ من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول فيحكم عليه بذلك الكلي. انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية ص١١٩، ونقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ج١/٣٢٧، بتصحيح وتعليق محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٩/١١٩.

(٢) وهو أن كل موجودين إما أن يكون أحدهما حالا في الآخر أو مباينًا عنه.

أن الله تعالى فوق العالم، ولايخطر بقلوبهم، تقدير وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه حتى ينفوه، إذ الأقوال المنافية للإيمان لايجب أن تخطر لكل مؤمن؛ لكن لما حدث من ابتدع هذا النفي، تكلم المسلمون في رده: تارة ببيان أن الله تعالى فوق خلقه من غير تعرض لغيره، وتارة ببيان استحالة نقيض ذلك، وتارة ببيان استحالة موجود لاداخل العالم ولا خارجه، ومن علم أن الله عز وجل فوق العالم، نفى أن يكون لا داخل العالم ولا خارجه، وأما هل يمكن وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه؟ فقد يخطر بقلبه، وقد لايخطر.

الوجه الثالث في الرد على أن حجة المثبتة ليست نظير ماذكره من حجة الدهرية في الموازنة إذ الأولى دلت على أن البارئ خارج العالم والثانية دلت على أن البارئ سابق للعالم

الوجه الثالث: أن هذه الحجة المذكورة، ليست نظير ما ذكره من حجة الدهرية، وذلك أن هؤلاء(١) قالوا: الخالق والمخلوق موجودان، فكل موجودين فإما أن يكون أحدهما حالاً في الآخر أو بائنًا عنه. وكذلك إذا قيل: إما أن يكون أحدهما داخلاً في الآخر أو خارجًا منه. وكذلك إذا قيل: إما أن يكون أحدهما متصلاً بالآخر مقارنًا له أو منفصلاً عنه بائنًا منه، ثم قالوا: وليس هو فيه، فوجب أن يكون خارجًا منه. وهذا مقصودهم، فنظيره أن يقال: البارئ والعالم موجودان، وكل موجودين فإما أن يكون وجودهما معًا وهما متقارنان، وإما أن يكون أحدهما قبل الآخر، وليس مع العالم مقارنًا له، فوجب أن يكون متقدمًا عليه. وهذا حق. فهذا تمام الموازنة والمعادلة بين الحجتين.

---

(١) أي المثبتين لعلوه تعالى على العرش.

فالأولى دلت أن البارئ تعالى خارج عن العالم ليس فيه، وهذه دلت على أن البارئ سابق للعالم لم يقارنه العالم، وكذلك قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»[1] والبارئ سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة، كما أن التقدم على الشيء قد يقال: إنه بمجرد الرتبة، كما يكون بالمكان؛ مثل تقدم العالم على الجاهل، وتقدم الإمام على المأموم، فتقدم الله على العالم ليس بمجرد ذلك؛ بل هو قبله حقيقة، فكذلك العلو على العالم، قد يقال: إنه يكون بمجرد الرتبة، كما يقال العالم فوق الجاهل، وعلو الله على العالم ليس بمجرد ذلك، بل هو عال عليه علوًا حقيقيًا، وهو العلو المعروف والتقدم المعروف، فهذا هو الذي يدل عليه ما ذكره من الموازنة والمقابلة، وكلاهما حق يقولون به، فعلم أن الحجة عليه لا له.

---

(١) هذه قطعة من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ج ٤/ ٢٠٨٤ في كتاب الذكر (٤٨) في باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (١٧) في حديث رقم (٦١/٢٧١٣) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وأخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢/ ٣٨١، ٤٠٤ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه.
وأخرجه الترمذي في سننه ج٥/ ٤٧٢ في كتاب الدعوات (٤٩) في باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه (١٩) حديث (٣٤٠٠) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

الوجه الرابع في الرد على أن معارضة الرازي بلزوم مذهب الدهرية للمثبتة وجعل ذلك من حكم الوهم دعوى يخالفها العقل الصريح والفطرة الضرورية فلا تندفع بمعارضة ولا جدل

الوجه الرابع: أن هذه المعارضة[1] قد أخذها الرازي ممن احتج بها قبله كأبي المعالي وذويه، فإنهم ذكروها في «مسألة حدوث العالم»[2] وذكروها في «مسألة الجهة»/ لما أورد عليهم كل واحدة من الطائفتين، ما عارضهم به من القضيتين الفطريتين، فظنوا أنهم بهذا الإلزام أنهم يخلصون من معارضة الطائفتين، ويجعلون ذلك دليلاً على أنها من حكم الوهم، ومع هذا لم يخلصوا بذلك من معارضة الطائفتين، بل ادعوا ما يخالف العقل الصريح، وكان ذلك مما سلط عليهم الفلاسفة الدهرية: رأوا احتجاجهم بهذه الحجة الضعيفة، وكان ذلك مما سلط عليه المسلمون المثبتون، وهذا كما ذكره الإمام أحمد في مناظرة جهم للسمنية[3].

ظ ٩١

---

(١) هذه المعارضة هي قوله: إن المثبتة يلزم عليهم مذهب الدهرية، والدهرية يلزم عليهم مذهب المثبتة، كما في حاشية (ط).

(٢) انظر في هذا كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني في ص٣٩، في باب «القول في حدوث العالم» وكذلك العقيدة النظامية لأبي المعالي الجويني ص١٦.

(٣) السمنية: نسبة إلى سمني، قالوا بقدم العالم، وكانوا قبل الإسلام، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم: بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كلب وروح الكلب إلى إنسان ومن أعجب الأشياء دعواهم في التناسخ، الذي لا يعلم بالحواس، حيث يزعمون أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس.
انظر الفرق بين الفرق ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.
قلت: قد قال المؤلف رحمه الله في هذا الكتاب في ج ١/٣١٨ ـ ٣٢٠ ـ =

فهكذا أجاب أهل الكلام، الذين تكلموا في مناظرة الكفار، وأهل الأهواء من[1] المذاهب والحجج بما ليس موافقًا للشريعة، وما ينكره العقل الصريح، فصاروا كما جاهد من جاهد الكفار جهادًا ظلمهم به، وخرج فيه عن الشريعة، وظلم فيه المؤمنين جميعًا، حتى كان مضرة ذلك الجهاد على المسلمين، وعلى أنفسهم وعلى عدوهم أكثر من منفعته. وقد بسطنا الكلام في أمثال هذا في غير هذا الموضع[2].

ثم غاية ذلك أنه جواب إلزامي لا علمي، وهو لا ينفع لا للناظر ولا للمناظر؛ وذلك أن المثبت إذا قال لهم: كل

= طبعة ابن قاسم: «إنه لا توجد أمة لاتقر إلا بالمحسوسات، ولا تقر بشيء من المعقولات، ومن نقل ذلك عن البراهمة السمنية فقد غلط، فإن حقيقة مذهبهم أنه لا يكون شيء موجودا لا يمكن معرفته بشيء من الحواس وستأتي هذه المناظرة في كلام المؤلف.

وتفاصيل مناظرة جهم للسمنية مبسوطة في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل في ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١) في (ط) «في».

(٢) انظر على سبيل المثال ج ١٥٧/١٣ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول رحمه الله تعالى: «وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية، وهو أن مالم يخل من الحوادث فهو حادث، وهو باطل عقلا وشرعا، وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع، وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية، فلا للإسلام نصروا ولا لعدوه كسروا، بل قد خالفوا السلف والأئمة، وخالفوا العقل والشرع، وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم، من الفلاسفة والدهرية والملاحدة، بسبب غلطهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم» إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

موجودين[١] فإما أن يكون أحدهما حالاً في الآخر، أو بائنًا عنه. كان من المعروف بنفسه أن هذا حكم الفطرة الإنسانية الموجودة لبني آدم، وهذه الفطرة الضرورية لاتندفع بمعارضة ولا جدل. فإذا قالوا: هذا من حكم الوهم الباطل، وبمنزلة قول الدهرية من الفلاسفة وغيرهم: كل موجودين فإما أن يكون أحدهما متقدمًا على الآخر أو مقارنًا له[٢]. قيل له: هب أن الأمر كذلك، فهذا الذي مثلت به هو حق أيضًا تقبله الفطرة وتحكم به. فإذا قال: هذا من حجة الدهرية القائلين بقدم العالم، فإذا صححناه لزمنا القول بقدم العالم وهو باطل، وما استلزم الباطل فهو باطل. قيل له: هذه القضية معلومة بينة بنفسها فطرية ضرورية، وأما كونها مستلزمة للقول بقدم العالم، فهذا ليس بين ولا معلوم؛ بل أنت تقوله، وقد يكون هذا من ضعف جوابك عن دعوى التلازم، فلما عجزت عن الجواب سلمت التلازم.

الوجه الخامس في الرد أنه لو فرض تلازم حجة المثبتة وحجة الدهرية لم ينف بها ما هو أبين منها وهو ما علمناه بالفطرة والضرورة وهو مباينته تعالى للعالم وعلوه عليه

الوجه الخامس: أن يقول[٣]: هب أنا نفرض تلازمهما، فالعلم بهذه القضية التي ألزمتموني نفيها، لأنفي معها الأولى، التي إثباتها أبين في العقول؛ من كون العالم، الذي هو عندكم جميع الأجسام وصفاتها، محدث وليس شيء منها بقديم، فالاحتجاج على بطلان هذه المقدمة، ببطلان هذا اللازم الذي

---

(١) في (ك) «موجود» والتصويب من (ط).

(٢) «له» ساقط من (ط).

(٣) أي المعارض.

هو أخفى منها، عكس الواجب؛ بل إن صح هذا التلازم، كان بعض قول الفلاسفة أصح من قولكم، يا معشر المناظرين لهم، والله تعالى لم يأمرنا أن ندفع الأقوال الباطلة، من أقوال الكفار وغيرها، بالأقوال الباطلة؛ بل أمرنا أن نكون قوامين بالقسط، شهداء لله، وأن لانقول على الله إلا الحق، ولانقفوا ما ليس لنا به علم، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٩] وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ [الأنعام: ١٥٢] وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [المائدة: ٨] وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٣) ﴾ [الأعراف: ٣٣] وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ/ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [الأعراف: ١٦٩] وقال تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ۚ ﴾ [النساء: ١٧١] وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ۚ ﴾ [محمد: ٣] وقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۚ ﴾ [فاطر: ٢٤] وقال تعالى: ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء: ١٠٥] وقال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠] وقال تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي

ص ٩٢

هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] وليس من الأحسن أن يدفع الباطل بالباطل، أو أن نرد ما علمناه بالفطرة والضرورة لظننا أن المبطل يدفع به الحق. * وقال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦] *[1] وقال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦] فذم الله من جادل في الحق بعد ما تبين، ومن حاج فيما ليس له به علم، ومن أبين الحق ما كان معلومًا بالفطرة، فكيف يجوز أن يجادل أحد فيه فيدفعه، وإن كان هذا مشتبهًا على أحد، كان ما ليس له به علم، وليس لأحد أن يحاج فيما ليس له به علم. وهذا أصل عظيم، ومن أعظم ما ذم به السلف، والأئمة، أهل الكلام والجدل ـ وإن جادلوا الكفار وأهل البدع ـ أنهم يجادلون بالباطل في الحجج[2] وفي الأحكام فتدبر هذا، واحترس منه؛ فإنه من توقاه تخلصت له السنة من البدعة، والحق من الباطل، والحجج الصحيحة من الفاسدة، ونجا من ضلال المتفلسفين، وحيرة المتكلمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الوجه السادس في الرد أن هذه الملازمة التي ذكرها الرازي بين حجة المثبتة والفلاسفة الدهرية تحتمل أن تكون حقاً وأن تكون باطلاً ولو صحت لم يلزم انتفاء الملزوم عيناً والعلم بأن الله فوق العالم أبين في الشرع والعقل

الوجه السادس: أن كل واحدة من الطائفتين تقول لهم إذا عارضهم بمذهب الآخرين مايبطل هذه المعارضة: فيقول المثبت للعلو، من المسلمين وسائر أهل الملل والفلاسفة الصابئين والمشركين وغيرهم: أنا أعلم بفطرتي أن الموجود إما أن يكون

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (ط).
(٢) أي الحجج القياسية في باب الاعتقاد.

محايثًا لغيره أو مباينًا له. وقولك إن هذا مثل قول الفيلسوف الدهري: الموجودان إما أن يكون أحدهما مع الآخر أو قبله، هو أيضًا معلوم لي، وقولك إن هذا يستلزم تقدم العالم. أنا لا أجزم بهذه الملازمة نفيًا ولا إثباتًا.

وقد يقول أيضًا: أنا لا أنظر في هذه المعارضة، وسواء جزمتُ بثبوت الملازمة، أوانتفائها أو لم أجزم بشيء، فأقول: لايخلو إما أن يكون ما ذكرته مستلزمًا للقول، بقدم جسم من الأجسام أو لايكون، فإن لم يكن مستلزمًا بطلت المعارضة، وإن كان مستلزمًا لقدم جسم من الأجسام، فليس علمي بحدوث الأجسام الذي تسميه حدوث العالم، أبين عندي من العلم بهذه القضية؛ إذ هذه المقدمة ضرورية فطرية، وتلك تحتاج إلى مقدمات طويلة خفية، وفيها نزاع كثير.

ولا أيضًا دلالة الكتاب والسنة على حدوث جميع الأجسام، بأظهر من دلالة الكتاب والسنة على أن الله تعالى فوق العالم؛ بل القرآن مملوء بما يدل على أن الله تعالى فوق العالم، وهو دال على أن الله خلق السموات والأرض، ومابينهما في ستة أيام، ولكن هو يذكر/ مع ذلك أنه استوى على العرش، والذي نطق به القرآن في جميع الآيات لايمكن أن يستدل به على أن جميع الأجسام محدثة، إلا بتوسط مقدمات مستنبطة: بأن يبين أن هذا المذكور في القرآن هو الأجسام، وأن لا جسم إلا ما أخبر بخلقه. وأما دلالة القرآن على العلو، فلا تحتاج إلى مقدمات

ظ ٩٢

مستنبطة. فإذا كان العلم بأن الله تعالى فوق العالم، أبين في الفطرة والشرعة من كون الأجسام كلها محدثة، لم يجب علي أن أترك ذلك المعلوم البين في الفطرة، خوفًا أن يلزمني إنكار هذا الذي ليس هو مثله في ذلك. وهذا الجواب بين ظاهر.

وملخصه أن هذه الملازمة التي ذكرها ـ وهو أن هذا يستلزم أن يقال: مثل(١) حجة الفلاسفة المستلزمة قدم الزمان ـ إما أن تكون هذه الملازمة(٢) حقًا في نفس الأمر أو باطلاً، فإن كانت باطلاً بطلت المعارضة، وإن كانت حقًا لزم إما ثبوت اللازم وإما انتفاء الملزوم، لايلزم انتفاء الملزوم عينًا، وإذا كان كذلك فليس العلم بانتفاء اللازم، بأظهر من العلم بثبوت الملزوم، بل ثبوت الملزوم أبين في الشرع والعقل، فلا يجوز على هذا التقدير انتفاء اللازم، فلا تصح المعارضة، وهكذا يقول الفيلسوف، وذلك يظهر:

الوجه السابع في الرد ما ذكره من المعارضة لا يندفع به واحدة من الطائفتين المثبتة والدهرية ويلزم عليه مخالفة الفطرة الضرورية التي اتفق عليها العقلاء مع مخالفة الكتب والرسل من كون واجب الوجود تعالى فوق العالم

بالوجه السابع: وهو أن الفيلسوف يقول: وعلمي بأن المجودين إما أن يكون أحدهما مع الآخر أو قبله، علم بديهي فطري. وأما قولك: إن هذا مثل قول المجسم: الموجودان إما أن يكون أحدهما محايثًا للآخر أو بائنًا عنه. أقول: لايخلو إما أن تكون هذه المماثلة حقًا أو باطلاً، فإن كانت باطلاً لم يرد عليّ، وإن كانت حقًا وجب عليَّ التزام المماثلة، وذلك يقتضي

---

(١) في (ط) «هذا مثل».

(٢) «هذه الملازمة» ساقطة من (ط).

أن أقول بثبوت النقيضين جميعًا، أو انتفائهماجميعًا؛ لايقتضي أن أثبت الزمانية وأنفى المكانية، فإذا كنت قد فرقت بينهما بإثبات هذه ونفي الأخرى، أكون مخطئًا في هذا التفريق، لم يتعين خطئي في المكانية حتى أنفيها وأسوِّي الأخرى بها في النفي، بل إذا سويت بينهما في الإثبات، يلزمني أن أقول: إن واجب الوجود مباين للعالم، وإذا سويت بينهما في النفي، وسُلِمَ أن ذلك يبطل دلالة هذه الحجة على قدم العالم، كان غاية ما يلزمني إما بطلان القول بقدم العالم، وإما بطلان دليل معين يدل على قدمه، ولاريب أن قدم العالم أو صحة هذه الحجة، أخفى وأبعد عن المعلوم بالفطرة، من كون واجب الوجود تعالى فوق العالم، فإن الإقرار بهذا ثابت في الفطرة، وقد تواتر عن الأنبياء والرسل القول به، فإذا كان على أحد التقديرين، أخالف المعلوم بفطرتي من العلوم الضرورية، فأنفي كل واحد من القضيتين، وأخالف الأنبياء والمرسلين، وعلى الآخر إنما أخالف الحجج الدالة على قدم العالم، وأبطل هذه الحجة المعينة، كانت مخالفة هذه أولى في عقل كل عاقل. وهذا الكلام في غاية الإنصاف والبيان.

فعلم أن ما ذكروه من المعارضة لم يندفع به واحد من الطائفتين، لا في المناظرة ولا في نظر الإنسان بينه وبين ربه تعالى، ولكن أوهموا هؤلاء بهؤلاء، وهؤلاء بهؤلاء[1]، والتزموا

---

(١) أي المثبتة والدهرية.

مخالفة الفطرة الضرورية العقلية، التي اتفق عليها العقلاء في/ كل من الإيهامين، مع ما في ذلك من مخالفة الكتب والرسل، ببعض ما قالوه في كل واحدة من المسألتين: «مسألة حدوث الأجسام» و «مسألة علو الله تعالى على خلقه».

ص ٩٣

هذا كله إذا لم يكن في الفلاسفة من يقول بالجهة، ولا في المسلمين من يقول بقدم بعض الأجسام، فكيف والمثبت للجهة يقول ما يقال في:

الوجه الثامن في الرد غاية إلزام الرازي لمثبتة العلو من حجة الدهرية القول بقدم بعض الأجسام وليس في هذا خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة

الوجه الثامن: وهو أن يقول: غاية ما ألزمتني به من حجة الدهرية، أن يقال بقدم بعض الأجسام؛ إذ القول بقدم الأجسام جميعها لم يقل به عاقل، والقول بخلق السمٰوات والأرض لم تدل هذه الحجة على نفيه، وإنما دلت - إن دلت - على قدم ما هو جسم أو مستلزم لجسم، وهذا مما يمكنني التزامه؛ فإنه من المعلوم أن طوائف كثيرة من المسلمين وسائر أهل الملل، لايقولون بحدوث كل جسم، إذ الجسم عندهم هو القائم بنفسه، أو الموجود، أو الموصوف. فالقول بحدوث ذلك يستلزم القول بحدوث كل موجود وموصوف وقائم بنفسه، وذلك يستلزم بأن الله تعالى محدث.

وهؤلاء يقولون لمناظريهم: نحن نبين أن القول بحدوث كل ما يدخل في المعنى الذي تسمونه جسمًا، يستلزم حدوث البارئ تعالى، ونبين أن قولكم: إن الله تعالى ليس بجسم، يستلزم حدوث البارئ، أكثر مما تبينون أن القول بثبوته يستلزم

حدوث البارئ ، كماسنبين أن نفي الجهة يستلزم القول بعدم البارئ ، وهذا أمرقد بين في غير هذا الموضع، وبُيّن أنما ذكره النفاة، من حدوث كل جسم حجة باطلة مبتدعة، حتى ذكر أبوالحسن الأشعري أن هذه الحجة مخالفة لحجج الأنبياء والرسل وأتباعهم، وأنها محرمة عندهم(١).

وإذا كان كذلك، فتقول لهم مثبتة الجهة: إذا كان تصحيح هاتين المقدمتين الفطريتين، يستلزم مع كون البارئ تعالى فوق العالم مباينًا له؛ أن يكون من الأجسام ما هو قديم، أمكنني التزام ذلك، على قول طوائف من أهل الكلام، بل على قول كثير منهم، ولم أكن في ذلك موافقًا للدهرية، الذين يقولون: إن الأفلاك قديمة أزلية، حتى يقال: هذا مخالف للكتاب والسنة، أو هذا كفر؛ بل الذي نطق به الكتاب والسنة، واتفق عليه المسلمون من خلق المخلوقات، وحدوث المحدثات أقول به، وأما كون البارئ جسمًا أو ليس بجسم، حتى يقال الأجسام كلها

---

(١) ذكر ذلك أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر، ص٥٤ ـ ٥٨، فقال: «دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة، ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع والمنحرفين عن الرسل عليهم السلام من قبل، أن الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها».

وقال المؤلف في مجموع الفتاوى ج٥/ ٢٩٠: « بل الأشعري نفسه ذكر في رسالته إلى أهل الثغر أن هذا الدليل الذي استدلوا به على حدوث العالم وهو الاستدلال على حدوث الأجسام بحدوث أعراضها ـ هو دليل محرم في شرائع الأنبياء، لم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم».

محدثة، فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع، لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة، وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول، خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة، بخلاف قولي: بأن الله تعالى ليس فوق العالم، وأنه موجود لا داخل العالم ولا خارجه، فإن فيه من مخالفة الفطرة والشرعة، ما هو بين لكل أحد، وهو قول لم يقله إمام من أئمة المسلمين، بل قالوا نقيضه، فكيف ألتزم خلاف المعقول الفطري، وخلاف الكتاب والسنة والإجماع القديم، خوفًا أن أقول قولاً لم أخالف فيه، كتابًا ولا سنة ولا إجماعًا ولا معقولاً فطريًا.

ظ ٩٣

الوجه التاسع في الرد معارضة حجة المثبتة بحجة الدهرية حجة ثانية على صحة القول بمباينة الرب تعالى للعالم وفوقيته عليه

بل يقول في: **الوجه التاسع**: هذه المعارضة تؤكد مذهبي/ وتقويه، وتكون حجة ثانية لي على صحة قولي. فإن احتججت عليّ ـ بأن الله تعالى مباين للعالم ـ بأن الموجودين إما أن يكون أحدهما مباينًا للآخر أو محايثًا له، فقلتم: هذا معارض بقول الفيلسوف: إن الموجودين إما أن يكون أحدهما متقدمًا على العالم أومقارنًا له، وذلك يستلزم القول بقدم الزمان، المستلزم للقول بقدم بعض الأجسام، فأقول: إذا كانت هذه الحجة التي عارضتموني بها مستلزمة، لكون بعض الأجسام قديمة، من غير أن تعين جسمًا، أمكن أن يكون ذلك الذي يعنونه، بأنه الجسم القديم هو الله سبحانه، كما يقوله المثبتون، وأن ذلك هو ملازم لقولنا، إنه موصوف وقائم بنفسه ونحو ذلك، فتكون هذه الحجة التي عارضتم بها، دليلاً على أن الله تعالى جسم بالمعنى الذي

ذكرتموه ـ الذي نقول: إنه ملازم لكونه موصوفًا، وقائمًا بنفسه وإن نازعتم في الملازمة ـ وذلك يدل على صحة الحجة الأولى بالاتفاق؛ فإن الجسم وما يقوم به إما أن يكون مباينًا لغيره، وإما أن يكون محايثًا له، أو حال فيه. وهذا متفق عليه، فإنكم لاتنازعون في أن الجسم، أو ما يقوم به إما مباينًا لغيره أو محايثًا له، وإذا كان مُوجَبُ الحجة التي أَلزمتموني إياها يلزمني؛ أن أقول هو جسم، وذلك يستلزم أن يكون مباينًا للعالم، كان هذا الذي ألزمتموني[1] به حجة ثانية، على أنه مباين للعالم، فأردتم معارضة كل حجة بالأخرى، ليكون ما قلتموه من تناقض الحجتين نافيًا لكونه مباينًا للعالم، ولكون كل جسم محدثًا، فتبين أن الحجتين متعاونتان متصادقتان، وأن كل واحدة منهما تدل على أنه تعالى مباين للعالم.

الوجه العاشر في الرد حجة المثبتة ومعارضتها بحجة الدهرية حجتان تستلزم إحداهما أن الرب تعالى مباين للعالم والأخرى تستلزم أنه جسم وهذا يثبت صحة القول بالجهة وتبين أن أكثر العقلاء على خلاف قول النفاة

ويقول في: **الوجه العاشر**: إذا كانت إحدى هاتين المقدمتين الضروريتين تستلزم أنه مباين للعالم والأخرى تستلزم أنه جسم، فقد ثبت بموجب هاتين المقدمتين صحة قول القائلين بالجهة وقول القائلين بأنه جسم، وكونه جسمًا يستلزم القول بالجهة، كما توافقون عليه، وقول القائلين بالجهة يستلزم أيضًا القول بالجسم، كما تقولون أنتم. وأكثر العقلاء خلاف ما يقوله قدماء أصحابكم[2]: إن نفي الجسم، مستلزم لنفي الجهة والعلو على

---

(١) في (ك) «الزمتموه» والتصويب من (ط).

(٢) أي أصحاب الرازي.

العرش، وأن ثبوت العلو على العرش، يستلزم ثبوت الجسم. فإذًا تكون كل واحدة من هاتين المقدمتين الفطريتين دليلاً[1] على كل واحد من هذين المطلوبين وكل من المطلوبين دليلاً على الآخر، فصار على كل واحد من هذين المطلوبين أربع حجج، وهي مبنية على مقدمات فطرية، فقد بين هذا أن ماذكرتموه معارضة للنفاة[2] لتبطلوا به حجتهم، وهو من أعظم الحجج على صحة قولهم.

وكذلك أيضًا يقول الفيلسوف في:

الوجه الحادي عشر: وهو أن يقول: هذا الذي عارضتموني به في مسألة الزمان، أكثر ما يوجب عَليَّ أن أقول بالجهة، والقول/ بالجهة هو قول أئمة الفلاسفة، كما ذكرناه فيما مضى[3]، عن القاضي أبي الوليد بن رشد الفيلسوف، الذي هو من أتبع الناس لأقوال أرسطو وذويه، وأنه قال: «القول في الجهة، وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه وتعالى حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية، كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله» قال[4]: «وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] ومثل قوله: ﴿وَسِعَ

ص ٩٤
الوجه الحادي عشر في الرد أن معارضة حجة المثبتة بحجة الفلاسفة يجيب عنها الفيلسوف بأن أكثر ما توجب عليه القول بالجهة والقول بالجهة هو قول أئمة الفلاسفة فظهر بهذا بطلان ما ادعاه من التناقض

---

(١) في (ط) «دليل».

(٢) أي نفاة الخالق وهم الدهرية.

(٣) تقدم هذا في ص٢٣٥ وما بعدها.

(٤) أي ابن رشد في مناهج الأدلة والكلام متصل.

كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ومثل قوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٧] ومثل قوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥] ومثل قوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] ومثل قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾ [الملك: ١٦] إلى غير ذلك من الآيات، التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً * وإن قيل فيها: إنها من المتشابهات عاد الشرع كله *[١] متشابهًا، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله تعالى في السماء، وأن منه[٢] تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأن من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ، حتى قرب من سدرة المنتهى»[٣] قال[٤]: «وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك، والشبهة التي قادت نفاة الجهة إلى نفيها، هو[٥] أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (ك) و(ط).

(٢) في (ك) و(ط) «منها» والتصويب من مناهج الأدلة.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ج١/١٥٧ في كتاب الإيمان (١) في باب ذكر سدرة المنتهى (٧٦) حديث (١٧٣/٢٧٩) عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: لما أُسْرِيَ برسول الله ﷺ انتهى إلى سدرة المنتهى، وهي في السماء السادسة، إليها ينتهي ما يعرج به من الأرض فيقبض منها، وإليها ينتهي ما يُهْبَطُ به فوقها فيقبض منها» إلخ الحديث.

(٤) أي ابن رشد والكلام متصل.

(٥) في مناهج الأدلة «هي».

يوجب إثبات المكان وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية»[١].

وقد تقدم ذكرنا لبقية كلامه بألفاظه[٢] وأنه قرر أن ما فوق العالم ـ وهو الجهة ـ ليس مكانًا على اصطلاح الفلاسفة، إذ المكان عند «أرسطو» هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي[٣]، إلى أن قال: «وقد[٤] قيل في الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة[٥]: إن ذلك الموضع هو مسكن الروحانيين، يريدون الله والملائكة»[٦] إلى أن قال: «فقد ظهر من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل، وأنه الذي جاء به الشرع، وابتنى[٧] عليه، فإن[٨] إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع»[٩] فقد حكى اتفاق الحكماء على إثبات الجهة. قال: «وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله تعالى في السماء... وأن ما قيل في الآراء السالفة والشرائع الغابرة: إن ذلك الموضع ـ يعني ما فوق العالم ـ هو مسكن

---

(١) انظر مناهج الأدلة لابن رشد ص١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) تقدم هذا في ص ٢٥٥ وما بعدها.

(٣) انظر التعريفات للجرجاني ص٢٤٤.

(٤) في مناهج الأدلة «ولكنه».

(٥) غَبَر الشيء بقي، وغبر أيضًا مضى.
انظر مختار الصحاح للرازي ص ٤٦٨، والقاموس المحيط ج٢/ ١٠٢.

(٦) انظر مناهج الأدلة لابن رشد ص١٧٧.

(٧) في مناهج الأدلة «وانبنى عليه».

(٨) في مناهج الأدلة «وأن».

(٩) انظر مناهج الأدلة ص١٧٧.

الروحانيين، يريدون الله تعالى والملائكة»[1] وتصريحهم في هذا بلفظ المسكن يشبه ما ذكره الأشعري «أن المسلمين جميعًا إذا نابتهم نائبة يقولون: «يا ساكن العرش»[2].

فقد ظهر بهذا أنما ذكره من التناقض على المجسمة والفلاسفة، لايرد على واحدة منهما، بل يمكنهم نفي هذا التناقض/ .

ظ ٩٤

فصل

الغلط في لفظ الظرف بسبب أن فيه اشتراكاً فقد يعنى به الجسم وقد يعنى به غيره

لفظ «الظرف» فيه اشتراك، غلط بسببه أقوام: فإن الظرف في اللغة قد يعنى به؛ الجسم الذي يوعى فيه غيره، فَيُظَنُّ إذا استعملت هذه الأدوات في حق الله تعالى، أنه محل المخلوقات تكون في جوفه، وأنها محل له يكون في جوفها، وهذا مما يعلم قطعًا أن هذه الأدوات لم تدل على ذلك في حق الله تعالى ألبتة، بل النحاة سموا الألفاظ التي يعبر بها العرب عن المعاني، التي هي أعم من ذلك بالظروف، حتى يدخل في ذلك ما لايحيط بالمظروف وأنواع متعددة، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢] وقال تعالى: ﴿إِنَّ

---

(١) انظر مناهج الأدلة ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) انظر الإبانة للأشعري ص٥٠.

﴿ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٦] وقال تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسۡتَكۡبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسۡـَٔمُونَ ۩ ﴿٣٨﴾﴾ [فصلت: ٣٨] وقال تعالى: ﴿فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر: ٥٥] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الزخرف: ٤] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلۡقُرۡءَانَ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾﴾ [النمل: ٦] وقال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ [هود: ١] وقال تعالى: ﴿۞وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤].

ولفظ «مع» من الظروف، وقد أضيف اسم الله إليه، فيما شاء الله من المواضع. وإضافته إلى الظرف أبلغ من إضافة الظرف إليه، قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠] وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقال: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: ٤].

وحق لمن يكون هذا وأمثاله كلامه، إذا أراد الله رحمته أن يتوب منه، كما قال أبوالمعالي عند الموت: لقد خضت البحر الخِضَمَّ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته، فالويل لابن الجويني، وها أنا أموت على عقيدة أمي[(١)]. وروي: على

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج٣/ ٢٦٠. ،شذرات الذهب ج٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢.

عقيدة عجائز نيسابور[1]. ولهذا يقول مثل هؤلاء: عليكم بدين العجائز. فإن تلك العقيدة الفطرية التي للعجائز، خير من هذه الأباطيل، التي من شعب الكفر والنفاق، وهم يجعلونها من باب التحقيق والتدقيق.

فصل

الرازي يميل إلى الدهرية أكثر من ميله إلى السلفية المثبتين للعلو لأن فيه تجهماً قويًا

أبوعبدالله الرازي: فيه تجهم قوي؛ ولهذا يوجد ميله إلى الدهرية، أكثر من ميله إلى السلفية، الذي يقولون: إنه فوق العرش، وربما كان يوالي أولئك[2] أكثر من هؤلاء[3]، ويعادي هؤلاء[4] أكثر من أولئك[5]؛ مع اتفاق المسلمين على أن الدهرية كفار، وأن المثبتة للعلو فيهم من خيار المسلمين من لايحصيه إلا الله تعالى، وقد صنف على مذهب الدهرية المشركين والصابئين كتباً حتى قد صنف في السحر، وعبادة الأصنام[6]

---

(١) انظر مختصر العلو للذهبي ص ٢٧٥.

(٢) أي الدهرية.

(٣) أي السلفية.

(٤) أي السلفية.

(٥) أي الدهرية.

(٦) في (ك) «في السحرة وعباد الأصنام» والتصويب من (ط).
وقد صرح المؤلف بهذا المصنف في مجموع الفتاوى ج١٣/ ١٨٠ ـ ١٨١ فقال: «صنف الرازي كتابا في عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر، سماه «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم» كما ذكر في «السر المكتوم» في عبادة الكواكب ودعوتها مع السجود لها والشرك بها ودعائها، مثل ما يدعو =

-وهو الجبت[1] والطاغوت[2]- وإن كان قد أسلم من هذا الشرك وتاب من هذه الأمور، فهذه الموالاة[3] والمعاداة[4] لعلها في تلك الأوقات، ومن[5] كان بتلك الأحوال، فهو قبل الإسلام والتوبة؛ ومن/ فعل هذا كان له نصيب من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ۝٥١ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ۝٥٢﴾ [النساء: ٥١ - ٥٢] إلى قوله - ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ۝٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ۝٦١﴾ [النساء: ٦٠ - ٦١] إلى آخر الآيات.

ص ٩٥

= الموحدون ربهم، بل أعظم» إلخ.
وانظر كشف الظنون ج ٢/٩٨٩.

(١) الجِبْتُ: كلمة تقع على الصنم، والكاهن والساحر ونحو ذلك.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٩١، دار القبلة بجدة ومؤسسة علوم القرآن بيروت، طبع سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢) الطاغوت: الكاهن والشيطان، وكل رأس في الضلال.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٣٩٣.

(٣) أي للدهرية.

(٤) أي للسلفية مثبتة العلو.

(٥) هكذا في (ك) و(ط) ولعلها«وما».

يقرر[1] ذلك أنه احتج في مقدمة هذا العلم الشريف[2] بكلام أرسطو معلم المشائين من الدهرية[3] ولم يكن عنده من آثار الأنبياء والمرسلين ما يقدمه على كلام الدهرية، واحتج أيضًا بما نقله[4] عن أبي معشر البلخي المنجم[5] ـ وهو من أتباع الصابئين، بل كان تارة من المشركين عباد الشمس والقمر، وعبد القمر مدة، كما أخبر بذلك عن نفسه، وصنف ما صنف في ذلك ـ وجواب[6] الدهرية: أنه قبل العالم وما فيه من الزمان، وقولهم[7]: «والعلم الضروري حاصل بأن هذه القبلية لاتكون إلا بالزمان والمدة»[8].

* * *

---

(١) أي ميله إلى الدهرية، وأن فيه تجهمًا قويًا، أنه احتج في مقدمة العلم الإلهي بكلام أرسطو وكلام أبي معشر المنجم وبجواب الدهرية.

(٢) قال في حاشية (ط): أي العلم الإلهي.

(٣) انظر المطالب العالية للرازي ج١/ ٣٧ـ٤٠.

(٤) انظر المطالب العالية للرازي ج١/ ٢٤٧.

(٥) أبومعشر جعفر بن محمد بن عمر البلخي المنجم، أصله من بلخ بخراسان، اشتهر بصناعة التنجيم، وله فيه التصانيف المشهورة، ككتاب «الطبائع» و«المدخل» و«الألوف» وغيرها، وقد توفي سنة ٢٧٢هـ، ويقال إنه نيف على المائة.
انظر الفهرست لابن النديم ص٤٠٠ـ٤٠١، والبداية والنهاية ج١١/ ٥٤ـ٥٥، والأعلام ج٢/ ١٢٢، ومعجم المؤلفين ج٣/ ١٤٨ـ١٤٩.

(٦) أي واحتج الرازي بجواب الدهرية.

(٧) أي الدهرية.

(٨) انظر أساس التقديس ص٢١ـ٢٢.

فصـل

تنازع المسلمون في تسمية الله بالدهر والتحقيق في ذلك

تنازع المسلمون في تسمية الله بالدهر، ففي الصحيح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يسب أحدكم الدهر فإن الله هو الدهر، ولا يقولن أحدكم للعنب الكرم، فإن الكرم الرجل المسلم»(١) وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله عز وجل: يسب ابن آدم الدهر، وأنا الدهر أقلب الليل والنهار»(٢) وفي رواية أخرى: «يؤذيني ابن آدم يقول: يا خيبةالدهر، فإني أنا الدهر أقلب ليله ونهاره، فإذا شئت قبضتهما»(٣) هذه ألفاظ مسلم.

---

(١) هذان الحديثان في صحيح البخاري ومسلم وساقهما المؤلف بلفظ مسلم كما أشار إليه فقد أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/١٧٦٣ في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها(٤٠) في باب كراهة تسمية العنب كرمًا (٢) حديث (٦٢٤٧) عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ج١٣/ ٤٦٤ في كتاب التوحيد (٩٧) في باب قول الله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ (٣٥) حديث (٧٤٩١) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ قال الله تعالى: «يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار».
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ١٧٦٢ في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها (٤٠) باب النهي عن سب الدهر (١) حديث (٢٢٤٦/ ١) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه إلا قوله «أقلب» فبدلاً منها «بيدي».

(٣) أخرجه مسلم في ج٤/ ١٧٦٢ في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها (٤٠) في باب النهي عن سب الدهر (١) حديث (٢٢٤٦/ ٣) عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يقول: يا خيبة الدهر، فلا يقولن أحدكم يا خيبة الدهر، فإني أنا الدهر، أقلب ليله ونهاره، فإذا شئت قبضتهما».

قال القاضي أبويعلى في «إبطال التأويلات» : اعلم أن أبا بكر الخلال قال: أخبرني بشر بن موسى الأسدي[1] قال: سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل عن الدهر، فلم يجبني فيه بشيء. ، قال القاضي: وظاهر هذا أن أحمد توقف عن الأخذ بظاهر الحديث، وقال حنبل[2]: سمعت هارون الحمال[3] يقول

---

(١) بشر بن موسى بن صالح بن شيخ، أبوعلي الأسدي البغدادي، الإمام المحدث، الثبت، كان مولده سنة ١٩٩هـ، وقيل: بل سنة ١٩١هـ، وقيل غير ذلك، وقال أبوبكر الخلال فيه: جليل مشهور قديم السماع عنده عن أبي عبدالله مسائل صالحة، وكان أبو عبدالله ـ أحمد بن حنبل ـ يكرمه، وكتب له إلى الحميدي إلى مكة.
وقال الدارقطني: بُشر بن موسى ثقة نبيل.
ومات رحمه الله سنة ٢٨٨هـ.
انظر طبقات الحنابلة ج١/ ١٢١ـ١٢٢، وتذكرة الحفاظ للذهبي ج٢/ ٦١١ـ٦١٢.

(٢) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، أبوعلي الشيباني، ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، الحافظ الثقة، صنف تاريخًا حسنًا وغير ذلك، قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا، توفي سنة ٢٧٣هـ، وقد قارب الثمانين ـ رحمه الله ـ.
انظر طبقات الحنابلة ج١/ ١٤٣ـ١٤٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ج٢/ ٦٠٠/ ٦٠١، وشذرات الذهب ج٢/ ١٦٣.

(٣) هارون بن عبدالله بن مروان بن موسى البزاز، يعرف بالحمال ـ بالمهملة ـ أبوموسى البغدادي، ثقة، حدث عنه البخاري والبغوي، وعبدالله بن أحمد وغيرهم، قال فيه أبوبكر الخلال: كان أبوعبدالله ـ أحمد بن حنبل ـ يكرمه ويعرف حقه، وقدمه وجلالته.
وهو من العاشرة، مات سنة ٢٤٣هـ، وقد ناهز الثمانين.
انظر طبقات الحنابلة ج١/ ٣٩٦ـ٣٩٨، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣١٢، والخلاصة ص٤٠٧.

لأبي عبدالله: كنا عند سفيان بن عيينة بمكة، فحدثنا أن النبي ﷺ قال: «لاتسبوا الدهر» فقام فتح بن سهل[1]: فقال: يا أبا محمد نقول: يا دهر ارزقنا: فسمعت سفيان يقول: خذوه فإنه جهمي. وهرب، فقال أبو عبدالله: القوم يردون الآثار عن رسول الله ﷺ ونحن نؤمن بها، ولانرد على رسول الله ﷺ قوله» قال القاضي[2]: «وظاهر هذا أنه أخذ بظاهر الحديث، ويحتمل أن يكون قوله: ونحن نؤمن بها راجع إلى أخبار/ الصفات في الجملة، ولم يرجع إلى هذا الحديث خاصة»[3]. ظ ٩٥

قال[4]: «وقد ذكر شيخنا أبوعبدالله رحمه الله ـ يعني ابن حامد[5] ـ هذا الحديث في كتابه، وقال: لا يجوز أن يسمى الله دهرًا. والأمر على ماقاله، لأنه قد روي في بعض ألفاظ الحديث، ما يمنع من حمله على ظاهره هذا، ولم يرد في غيره[6] من أخبار الصفات ما دل على صرفه عن ظاهره، فلهذا أوجب حملها على ظاهرها، وذلك أنه روي فيه: أنه «يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار»[7]

---

(١) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.
(٢) أبويعلى والكلام متصل.
(٣) انظر إبطال التأويلات لأخبار الصفات ص١٩٨ ـ مخطوط ـ.
(٤) أبويعلى والكلام متصل.
(٥) سبقت ترجمته في ص١٨١.
(٦) أي في لفظ الدهر.
(٧) سبق تخريجه في ص٤١١.

وفي لفظ آخر: «لي الليل والنهار أجدده وأبليه، وأذهب بملوك وآتي بملوك»[(١)] فبين [(٢)] أن الدهر، الذي هو الليل والنهار، خلق له وبيده، وأنه يجدده ويبليه، فامتنع أن يكون اسمًا له[(٣)]. وأصل هذا الخبر أنه ورد على سبب، وهو أن الجاهلية كانت تقول: أصابني الدهر في مالي بكذا، ونالتني قوارع الدهر ومصائبه. فيضيفون كل حادث يحدث بما هو جار بقضاء الله وقدره وخلقه وتقديره، من مرض أو صحة أو غِنىً أو فقر أو حياة أو موت إلى الدهر، ويقولون: لعن الله هذا الدهر والزمان؛ ولذلك قال قائلهم:

أمن المنون وريبه نتوجـــع   والدهر ليس بمعتب من يجزع[(٤)]

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢/ ٤٩٦ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لاتسبوا الدهر، فإن الله عز وجل قال: أنا الدهر، الأيام والليالي لي، أجددها وأبليها، وآتي بملوك بعد ملوك».
وقال في تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد ص٥٤٦، نشر المكتب الإسلامي، بدمشق: «قال الحافظ: وسنده صحيح».

(٢) في (ط) «فتبين».

(٣) في (ك) و(ط) «الإله» والتصويب من إبطال التأويلات.
وقد ذكر ابن حزم أن من أسماء الله الدهر، آخذاً من هذا الحديث، وقد غلطه العلماء في ذلك.
انظر تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد للشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب ص٥٤٦ـ٥٤٧، مكتبة الرياض الحديثة.

(٤) هذا البيت من قصيدة مشهورة، لأبي ذؤيب الهذلي، يرثي بها أولاده الخمسة، ماتوا بالطاعون، عدد أبياتها اثنان وستون بيتًا، مطلعها هذا البيت، وهو من شواهد المغني لابن هشام، وقد جاء في بعض الروايات بلفظ «وريبها» بدلاً من «ريبه».

=

وقال تعالى: ﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور: ٣٠] أي ريب الدهر وحوادثه، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] فأخبر عنهم بما كانوا عليه من نسبة أقدار الله وأفعاله إلى الدهر، فقال النبي ﷺ: «لا تسبوا الدهر» أي إذا أصابتكم المصائب لاتنسبوها إليه، فإن الله هو الذي أصابكم بها لا الدهر، وإنكم إذا[1] سببتم الدهر، وفاعل ذلك ليس هو الدهر.

وقال أبوبكر الخلال: سألت إبراهيم الحربي[2]، عن قول النبي ﷺ: «لايقول أحدكم: يا خيبة الدهر، فإن الله هو

= انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ج١/ ٢٦٢، نشر مكتبة الحياة بيروت، وخزانة الأدب لب لباب لسان العرب ج١/ ٤٢٠ لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ج٦/ ٢٨٠، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، وشرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ج١/ ٤، حققه عبدالستار أحمد فراج، وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة بيروت لبنان، بدون تاريخ للطبع.

(١) جواب «إذا» محذوف تقديره: فإنما يقع السب على الله تعالى. كما ذكره في آخر هذا الفصل.

(٢) الإمام الحافظ شيخ الإسلام، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشر بن عبدالله بن ديسم، أبوإسحاق الحربي، البغدادي، ولد سنة ١٩٨هـ، وتفقه على الإمام أحمد، فكان من جلة أصحابه، قال الخطيب: كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعلله، قيمًا بالأدب، جامعًا للغة، صنف «غريب الحديث» وكتبًا كثيرة، أصله من مرو، مات سنة ٢٨٥هـ.

انظر تأريخ بغداد ج٦/ ٢٧-٤٠، وطبقات الحنابلة ج١/ ٨٦-٩٣، وتذكرة الحفاظ للذهبي ج٢/ ٥٨٤-٥٨٥، وطبقات الشافعية للأسنوي ج١/ ١٩١.

الدهر»[١] وعن: «لاتسبوا الدهر فإن الله هو الدهر»[٢] قال: «كانت الجاهلية تقول الدهر هو الليل والنهار، يقولون: الليل والنهار فعل بنا كذا، فقال الله تعالى: أنا أفعل ليس الدهر» . قال القاضي[٣]: «فقد بين «إبراهيم الحربي» أن الخبر ليس على ظاهره، وأنه ورد على سبب. وذكر «أبوعبيد» نحو ما ذكرنا، فقال: لاينبغي لأحد من أهل الإسلام أن يجهل وجهه[٤]، وذلك[٥] أن أهل التعطيل يحتجون به على المسلمين، واحتج به بعضهم فقال: ألا تراه يقول: «فإن الله هو الدهر» قال: وتأويله أن العرب كان شأنها أن تذم الدهر، وتسبه عند المصائب التي تنزل بهم من موت أو هرم أو تلف، فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر، وأتى عليهم الدهر. فيجعلونه الذي يفعل/ ذلك فيذمونه عليه، فقال النبي ﷺ: لا تسبوا الذي يفعل بكم هذه الأشياء، أو[٦] يصيبكم بهذه المصائب، فإنكم إذا سببتم فاعلها فإنما يقع السب على الله تعالى، إذ[٧] هو الفاعل لها لا الدهر»[٨].

ص٩٦

---

(١) سبق تخريجه في ص٤١١.

(٢) سبق تخريجه في ص٤١١.

(٣) أبويعلى، والكلام متصل.

(٤) يعني أنه متأول، كما قال في حاشية (ط).

(٥) في إبطال التأويلات «وكذلك».

(٦) في إبطال التأويلات «ويصيبكم».

(٧) في (ك) و(ط) «وهو» والتصويب من إبطال التأويلات.

(٨) انظر إبطال التأويلات لأبي يعلى ص١٩٩-٢٠٠ - مخطوط -.

فصـل

أئمة الرازي في نفي «الاستواء» هم الجهمية: لا أئمة الأشعرية

القول: بأن الله تعالى ليس فوق العرش. أول من ابتدعه في الإسلام الجعد بن درهم[1]، والجهم بن صفوان، وشيعتهما، وهم عند الأمة من شرار أهل الأهواء، وقد أطلق السلف من القول بتكفيرهم ما لم يطلقوه بتكفير أحد[2]، وقالوا: نحكي كلام اليهود والنصارى، ولانحكي كلام الجهمية[3]، وقالوا: اتفق المسلمون واليهود والنصارى على أن الله تعالى فوق العرش، وقالت الجهمية ليس فوق العرش[4]. وليس هذا

---

(١) الجعد بن درهم، عداده في التابعين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليمًا، أظهر بدعته في أوائل المائة الثانية، فضحى به خالد بن عبدالله القسري، أميرالعراق والمشرق بواسط في يوم النحر، خطب الناس يوم الأضحى فقال في آخر خطبته: يا أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقوله الجعد علوًا كبيرًا، ثم نزل وذبحه، فشكر الناس صنيعه.

انظر كتاب خلق أفعال العباد، للبخاري ص٧، وانظر ميزان الاعتدال للذهبي ج١/ ٣٩٩، والبداية والنهاية لابن كثير ج١٠/ ١٧، ولسان الميزان لابن حجر ٢/ ١٠٥، وتهذيب التهذيب ج٣/ ١٠٢.

(٢) سبق نقل المؤلف لكلام السلف في تكفير الجهمية على وجه الإطلاق والتعميم في ص١٩٤ وما بعدها.

(٣) قاله الإمام عبدالله بن المبارك.

انظر خلق أفعال العباد للبخاري ص٩، وكتاب السنة لعبدالله بن أحمد ج١/ ١١١، والرد على الجهمية لأبي سعيد الدارمي ص٩.

(٤) قاله سعيد بن عامر الضبعي، في كتاب أفعال العباد ص٩: «الجهمية أشر قولاً =

قول أئمة متكلمة الصفاتية؛ لا أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب، ولا أبي العباس القلانسي ونحوهما، ولا قول أبي الحسن الأشعري، وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري، والقاضي أبي بكر الباقلاني وغيرهم من أئمة الأشعرية، الذين تزعم أنهم أصحابك. وإن قيل: إن[1] هؤلاء متناقضون في أقوالهم، لم يكن نفي قول الأثبات[2]، الذين صرحوا به عنهم لقولهم بما يناقضه بأولى من نفي القول النافي عنهم لقولهم ما يناقضه، لاسيما إذا كان المعروف عنهم أن الإثبات آخر القولين.

وإذا كان أبوالمعالي والشهرستاني وطوائف غيرهما، قد خالفوا من خالفوه، من أئمة أصحابهم وقدمائهم في الإثبات، لم يجز أن يجعل قولهم[3] هو قول أولئك[4]؛ بل نقل لمذهب إمامه، مع أنا قد ذكرنا بنقل العدول الأئمة أن أبا المعالي تحير في هذه المسألة[5] في حياته، ورجع إلى دين أهل الفطرة، كالعجائز عند مماته، وكذلك الرازي أيضًا حيرته وتوبته معروفة، وكذلك أئمة هؤلاء.

= من اليهود والنصارى، قد اجتمعت اليهود والنصارى، وأهل الأديان أن الله تبارك وتعالى على العرش وقالوا هم: ليس على العرش شيء».

وانظر درء تعارض العقل والنقل ج٦/ ٢٦١، ومختصر العلو للذهبي ص١٦٨.

(١) «إن» ساقطة من (ط).

(٢) بفتح الهمزة، العدول، كما في حاشية (ط).

(٣) أي أبا المعالي والشهرستاني.

(٤) أي أئمة أصحابهم.

(٥) أي مسألة العلو.

ثم يقال: هب أنه قَوْلُ هؤلاء[1]، أفهؤلاء ومن وافقوه من المعتزلة، هم أهل التوحيد والتنزيه دون سائر النبيين والمرسلين والصحابة، والتابعين وسائر أئمة* المسلمين وسائر الطوائف من أئمة*[2] الفقهاء، والصوفية والمحدثين وأصناف المتكلمين، الذين لم يوافقوا هؤلاء في هذا السلب، بل يصرحون بنقيضه، أو بما يستلزم نقيضه؟!! وكلامهم في ذلك ملء العالم، مع موافقتهم للكتب المنزلة من السماء، وللفطرة الضرورية التي عليها عموم الدهماء[3]، والمقاييس العقلية السليمة عن المراء.

وقد ذكر هذا الإمام لأتباعه أبوعبدالله الرازي ـ في كتابه «أقسام اللذات» لما ذكر اللذة العقلية، وأنها العلم، وأن أشرف[4] العلوم العلم بالله، لكنه العلم بالذات، والصفات، والأفعال، وعلى كل واحدة من ذلك عنده[5]: هل الوجود هو الماهية أم قدر زائد؟ وهل الصفات زائدة على الذات أم لا؟ وهل الفعل مقارن أو محدث[6]؟ ثم قال: «ومن الذي وصل إلى هذا الباب،

---

(١) أي أئمة أصحابه.

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) الدَّهْماءُ: العدد الكثير وجماعة الناس.
انظر القاموس المحيط ج٤/١١٦، ومختار الصحاح للرازي ص٢١٣.

(٤) في (ط) «أعرف».

(٥) في (ط) «عقدة».

(٦) أي على كل واحدة من هذه المسائل عنده هذا التساؤل.

أو ذاق[1] من هذا الشراب؟!.

ظ ٩٦

نهايــة إقدام العقــول عقــال وأكثر سعي العالمين ضلال/

وأرواحنــا في وحشة من جسومنا وحاصـل دنيــانـــا أذى ووبـال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ســوى أن جمعنا فيه قيل وقال

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً ولاتروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق، طريقة القرآن؛ اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طــه: ٥] ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فــاطــر: ١٠] واقــرأ فــي النفــي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠] ثم قال: «ومـن جـرب مثـل تجـربتـي عـرف مثـل معـرفتـي»[2] ومثـل

---

(١) ذاق الشيء خَبَره.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٢٢٥، والقاموس المحيط ج٣/ ٢٤٢.

(٢) هذا الكتاب توجد له نسختان خطيتان؛ نسخة برلين برقم (٥٤٢٧) ونسخة رئاسة المطبوعات بكابل في أفغانستان.
وقال الدكتور محمد رشاد سالم ـ رحمه الله ـ عن هذا الكتاب «وهذا الكتاب مخطوط بالهند ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي».
انظر حاشية درء تعارض العقل والنقل ج١/ ١٦٠.
ورأيت الرازي ذكر هذه الأبيات وهذا القول بعبارات متقاربة في كتابه«تحقير اللذات» ضمن مجموع مخطوط برقم (٣٤٦) ق (١٤١) في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة. وترجح لي بعد الاطلاع عليه بأنه كتاب آخر للرازي غير كتابه «أقسام اللذات».
وانظـر درء تعـارض العقـل والنقـل ج١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، والبـدايـة والنهـايـة ج١٣/ ٦٠ ـ ٦٢، وفخر الدين الرازي وآراءه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح =

هذا[1] كثير عن هؤلاء، أئمة هذه المقالة النافية، يعترفون بعدم العلم بها، ويرجعون إلى ما عليه أهل الفطرة، وما عليه[2] أهل الظاهر ـ الحشوية عندهم ـ فكيف يكونون هم أهل التوحيد والتنزيه، مع هذا الريب والشك والحيرة والتمويه؟!!.

الوجه الثاني عشر في الرد إلزام المؤلف للرازي بأن قوله يؤول إلى قول الدهرية تصريحاً أو لزوماً ويوقعه في أربعة محاذير

الوجه الثاني عشر[3]: أن يقال له: دعواكم الرد على الدهرية بمثل جحد هذه المقدمة[4] وأمثالها، مما تبين فيها أنكم جحدتم العلوم الفطرية، أوقعكم في أمور أربعة:

أحدها: اتفاق سلف الأمة وأئمتها على ذمكم، وذم كلامكم.

الثاني: نفور أهل الإيمان عن طريقكم، وما قذف الله في قلوبهم من البغض لذلك، وهم شهداء الله تعالى في الأرض.

الثالث: طمع الفلاسفة الدهرية فيكم، وقولهم فيكم: أهل جدل وكلام، لا أهل علم وبرهان، حتى ارتد خلق كثير منكم، إليهم، بل ابن الراوندي[5] الذي يقال: إنه من شيوخ الأشعري،

= الزركان ص ٧٨ـ٧٩.

(١) أي الحيرة والشك.

(٢) في (ك) «وما هم عليه» والتصويب من (ط).

(٣) في (ك) و(ط) «الوجه السادس والثلاثون» وهو خطأ في العد كما تقدم ورجحت أن الصواب ما أثبته، لأن الكلام متصل بما قبله في مناقشة الرازي في دعواه الرد على الدهرية.

(٤) أي أن كل موجودين إما أن يكون أحدهما حالا في الآخر أو مباينًا له.

(٥) أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين بن الراوندي، نسبة إلى «راوندي» من قرى أصبهان وهو من سكان بغداد، أحد المشاهير من الزنادقة، كان من =

صنف كتابه المسمى بـ «كتاب التاج في قدم العالم» موافقة للدهرية. وهؤلاء المدعون للتحقيق منكم، كصاحب الفصوص(١)، وابن سبعين(٢)، وأمثالهما، يؤول بهم الأمر إلى

= متكلمي المعتزلة، ثم تزندق واشتهر بالإلحاد، وكان أبوه يهوديًا فأظهر الإسلام، صنف كتبا في الإلحاد والزندقة، منها كتابه «الدامغ للقرآن» وكتاب «التاج في قدم العالم»، ونفي الصانع، وتصحيح مذهب الدهرية، والرد على أهل التوحيد، ولجماعة من العلماء ردود عليه، وإليه تنسب فرقة «الراوندية» من المعتزلة كانت وفاته على الصحيح سنة ٢٩٨هـ، قيل: صلبه أحد السلاطين ببغداد.

انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج١/ ١٢٧، والفصل لابن حزم ج٤/ ١٥٤، والملل والنحل ج١/ ١٧٠، واعتقاد فرق المسلمين والمشركين ص٦٣، والبداية والنهاية ج١١/ ١٢٠ ـ ١٢١، ولسان الميزان لابن حجر ج١/ ٣٢٣، والأعلام ج١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(١) محمد بن علي بن محمد بن عربي، أبو بكر وقيل: أبو عبدالله، الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين بن عربي، الملقب بالشيخ الأكبر، فيلسوف، زعيم القائلين، بوحدة الوجود من الصوفية، ولد في مرسية بالأندلس، وانتقل إلى إشبيلية، فزار الشام وبلاد الروم والعراق والحجاز، وأقام بمكة مدة، فصنف فيها كتابه المسمى «بالفتوحات المكية»، في نحو عشرين مجلدا، وله كتابه المسمى «بفصوص الحكم» فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح، وله مصنفات أخر، كثيرة جدا، وأقام بدمشق مدة طويلة قبل وفاته، وكانت وفاته سنة ٦٣٨هـ بدمشق.

انظر البداية والنهاية ج١٣/ ١٦٧، وسير أعلام النبلاء ج٢٣/ ٤٨ ـ ٤٩، وشذرات الذهب ج٥/ ١٩٠ ـ ٢٠٢، ولسان الميزان ج٥/ ٣١١ ـ ٣١٥، والأعلام ج٦/ ٢٨١، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص٦٩ ـ ٧٨، ومعجم المؤلفين ج١١/ ٤١ ـ ٤٣.

(٢) عبدالحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن سبعين، الإشبيلي المرسي الرقوطي، أبو محمد، اشتغل بالفلسفة فتولد له من ذلك نوع من الإلحاد، من القائلين بوحدة الوجود، ولد سنة ٦١٤هـ وقيل سنة ٦١٣هـ، وله من =

أن يقتصروا على قول الدهرية، الذين يثبتون واجب الوجود، و[لا][1] يفرقون بين الواجب والممكن، بل يجعلون وجوده وجود الممكنات، ولايجعلون له وجودًا خارجًا عن وجود الأرض والسمٰوات، ويصرح من يصرح من فضلائهم، بأن قولهم هو قول فرعون، وأنهم على قول فرعون، فيأتون بقول الدهرية المتضمن لإنكار الصانع ـ وهو شر المقالات ـ ويدّعون أن هذا هو التحقيق والعرفان، وسببه أنكم سلكتم بهم في طريقة النفي والتعطيل، التي لاتثبت للصانع وجودًا مباينًا للمخلوق، وهذه يضطر سالكها إلى أن لايقول بموجود وراء العالم، وهو محض قول الدهرية، فكيف تتبرؤون منهم، وقولكم يؤول إليهم تصريحًا أو لزومًا؟!!.

الرابع: أن يقال له: أنت معترف بعجزك عن مقاومة الدهرية، وأنت في أكبر كتبك «المطالب العالية» ذكرت أدلة

= المصنفات كتاب «البدو» وكتاب «اللهو» وكفره كثير من الناس، له مريدون وأتباع يعرفون بالسبعينية، قال الذهبي: اشتهر عن ابن سبعين أنه قال: لقد تحجر ابن آمنة واسعًا، بقوله: لانبي بعدي.

وكان يقول في الله عز وجل: إنه حقيقة الموجودات.

وقال في الطائفين بالبيت: كأنهم الحمير حول المدار.

فالله يحكم فيه وفي أمثاله.

وفصد بمكة، فترك الدم يجري حتى مات نزفًا، وكانت وفاته سنة ٦٦٩هـ.

انظر البداية والنهاية ج١٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، ولسان الميزان ج٣/ ٣٩٢، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص٨١ ـ ٨٢، ومعجم المؤلفين ج٥/ ٩٠ ـ ٩١، والأعلام ج ٣/ ٢٨٠.

(١) زيادة.

الفريقين: القائلِيْن بحدوث العالم، وقدمه، وضربت هذه بهذه، ولم ترجح شيئًا[1]، بل ذكرت أن الكتب الإلهية والأدلة السمعية لم تبين هذه المسألة[2]، وفي أجل كتبك الكلامية لم تحتج على حدوثه[3] بحجة ظنية فضلاً عن علمية، وادعيت أن ذلك/ لايتم إلا بمقدمة تذكر في سائر كتبك، أنها معلومة الفساد بالضرورة[4]، وهو ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، فمن تكون هذه حاله؟ كيف يدعي أنه وأصحابه أهل التوحيد والتنزيه دون المثبتين والفلاسفة؟!.

ص ٩٧

وسبب ذلك أنهم[5] أدخلوا في مسألة حدوث العالم حقًّا وباطلاً، وطلبوا إثباتهما معًا، فلم ينهض دليل صحيح بإثبات باطل مع حق، وطمع فيهم خصمهم لما رآه من ذلك، وإن كان كلام خصومهم[6] فيها أيضًا فاسدًا متناقضًا، فالطائفتان[7] فيها ضالتان، وذلك أن هذا وأصحابه سلكوا طريق المعتزلة، التي التزموا حدوث الموصوفات بحدوث صفاتها، والتزموا على ذلك امتناع اتصاف الرب بصفة، ولزمهم على ذلك وإن لم يلتزموه

---

(١) انظر المطالب العالية للرازي ج٤/ ١٩ ـ ٢٧، ٢٩ ـ ٣٣.
(٢) أي مسألة حدوث العالم.
(٣) أي حدوث العالم.
(٤) انظر المطالب العالية للرازي ج١/ ٧٤ ـ٨٥.
(٥) أي الرازي وأصحابه.
(٦) أي الفلاسفة الدهرية.
(٧) أي الرازي وأصحابه وخصومهم من الفلاسفة الدهرية.

حدوث كل قائم بنفسه، بل حدوث كل موجود، فكان ما ذكروه من الحجة متضمنًا حدوث الموجودات كلها، * حتى الرب تعالى*[1] ومعلوم أن الدليل على ذلك لايكون حقًا، وقابلوا بها من زعم أن من المخلوقات ما هو قديم كالعناصر[2] والسمٰوات، وقابلوا باطلاً بباطل، ثم إنهم اضطربوا في العلم بحدوث الصفات وحدوث موصوفاتها، اضطرابًا ذكرناه في غير هذا الموضع، ثم جاء هؤلاء[3] فوافقوهم[4][5] في المعنى دون العبارة، وزعموا أن الموصوف الذي سموا صفته عرضًا يستدل على حدوثه بحدوث صفته، وزعموا أن شيئًا من صفات المخلوقات لايبقى زمانين، وأن القابل لصفة لا يخلو منها ومن ضدها، وقود مقالتهم يوجب مثل تلك المقالة، مع ما التزموه في مواضع من المكابرات[6]، وإن كانوا في مواضع اعترفوا بالحق

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من(ط).

(٢) العنصر: هو الأصل الذي تتألف منه الأجسام المختلفة الطباع، وهو أربعة: الأرض، والماء، والنار والهواء.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٦٣.

(٣) أي الرازي وأصحابه.

(٤) في (ك) «فوافقهم» والتصويب من (ط).

(٥) أي المعتزلة.

(٦) المكابرة: هي المنازعة في المسألة العلمية لا لإظهار الصواب، بل لإلزام الخصم.
وقيل المكابرة: هي التي لم يكن الغرض فيها إظهار الصواب.
وقيل المكابرة: هي مدافعة الحق بعد العلم به.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٤٥.

الذي أنكره أولئك[1].

ومن تدبر عامة بدع الجهمية ونحوهم، وجدها ناشئة عن مباحث هذه الدعوى والحجة[2].

ولهذا كان السلف والأئمة يذمون كلامهم في الجواهر والأعراض، وبناءهم علم الدين على ما ذكروه من هذه المقدمات، وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع[3] قال الإمام أبوالمظفر السمعاني[4]: «والأصل الذي يؤسسه المتكلمون والأصل الذي يجعلونه قاعدة علومهم: «مسألة العرض والجوهر وإثباتهما» وأنهم قالوا: إن الأشياء لا تخلو من ثلاثة أوجه: إما أن تكون جسمًا، أو عرضًا، أو جوهرًا، فالجسم ما اجتمع من الافتراق[5]، والجوهر ما احتمل الأعراض، والعرض مالايقوم بنفسه وإنما يقوم بغيره، وجعلوا الروح من الأعراض، وردوا أخبار النبي ﷺ التي لاتوافق نظرهم وعقولهم، ولهذا قال بعض السلف: إن أهل الكلام أعداء الدين، لأن

---

(١) أي المعتزلة.

(٢) أي حجة الجسم والعرض.

(٣) انظر على سبيل المثال مجموع الفتاوى ج٥/ ٥٤٠ ـ ٥٤٥.

(٤) عبدالكريم بن منصور السمعاني، أبو المظفر، من العلماء برجال الحديث، له معجم في تاريخهم، ثمانية عشر جزءًا، توفي سنة ٦١٥هـ.
انظر الأعلام ج٤/ ٥٧، والرسالة المستطرفة ص١٠٣، ومعجم المؤلفين ج٦/ ٦.

(٥) في (ك) «الإفراق» والتصويب من (ط).

اعتمادهم على حدسهم وظنونهم، وما يؤدي إليه نظرهم وفكرهم، ثم يعرضون عليه الأحاديث فما وافقه قبلوه، وما خالفه ردوه. وأما أهل السنة سلمهم الله تعالى، فإنهم يتمسكون بما نطق به الكتاب ووردت به السنة، ويحتجون له بالحجج الواضحة، على حسب ما أذن فيه الشرع، وورد به السمع»/ وذكر تمام الكلام.

ظ ٩٧

والمقصود أن هذا[١] وأمثاله وإن كان في هذا المقام يتجوه[٢] بمخالفة الدهرية، وليس الرد على الدهرية معلومًا من طريقهم، بل طريقهم هم والدهرية فيها متقابلون يقولون هؤلاء الحق تارة والباطل أخرى، وكذلك أولئك، وليس أذكياؤهم على بصيرة فيها، وسبب ذلك ما يجحدونه من الحق المعلوم، ومايدعونه من الدعاوى الباطلة والمشتملة على حق وباطل، وإلا فلو كانت الحجج حقًّا محضًا لم ينكرها أحد من السلف والأئمة، ولا كان للمخالفين طريق صحيح إلى هدمها.

الوجه الثالث عشر في الرد تسمية الرازي أصحابه أهل التوحيد والتنزيه تبع فيه المعتزلة نفاة الصفات الذي حقيقة قولهم قول أهل التعطيل

الوجه الثالث عشر[٣]: أن تسميتك أصحابك أهل التوحيد

---

(١) أي الرازي.

(٢) الجاه القدر والمنزلة.
انظر مختار الصحاح للرازي ص١١٨، والقاموس المحيط ج٤/ ٢٨٥، والمعنى أنه: يتخذ ذلك جاهًا لقوله وقول أصحابه، كما قال في حاشية (ط).

(٣) في (ك) و(ط) «الوجه السابع والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد كما تقدم، فصوبته على ما قبله لأن الكلام متصل المعنى، فلا زال المؤلف يناقش الرازي في دعواه ضد المثبتة للصفات والفلاسفة الدهرية.

والتنزيه، هو مما اتبعتم فيه المعتزلة نفاة الصفات، فإنهم فسروا التوحيد بتفسير لم يدل عليه الكتاب والسنة ولا قاله أحد من سلف الأمة وأئمتها، كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى؛ وادعوا أن من أثبت الصفات لم يكن موحدًا، لأن الواحد عندهم ـ الذي لايعقل فيه ـ ما تميز منه شيء عن شيء أصلاً، وثبوت الصفات يقتضي الكثرة، والذي جعلوه واحدًا لاينطبق إلا على معدوم ممتنع، كما سيأتي بيانه.

ومن المعلوم أن التوحيد الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتابه *والتنزيه الذي بعث الله به رسوله وأنزل به كتابه*[1]، هو ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع؛ مثل عبادة الله وحده لاشريك له، فمن عبد غيره كان مشركًا ولم يكن موحدًا، وإن أقر أنه خالق كل شيء، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦] وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤ـ٨٥] وقال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقال تعالى: ﴿۞ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١] وأمثال هذه الآيات.

وأما تفسير التوحيد بما يستلزم نفي الصفات، أو نفي علوه على العرش؛ بل بما يستلزم نفي ما هو أعم من ذلك، فهو شيء

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من (ط).

ابتدعته الجهمية لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا إمام، وكذلك جعل التشبيه ضد التوحيد، وتفسير التشبيه بما فيه إثبات الصفات. هو أيضًا باطل، فإن التوحيد نقيضه الإشراك بالله تعالى والتمثيل له بخلقه، وإن كان ينافي التوحيد فليس المراد بذلك ما يسمونه هم تشبهًا، فإنهم يسمون المعاني بأسماء سموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان، مرتبين[1] على ذلك الحمد والذم، ومن علق الحمد والذم بأسماء ليست مما أنزل الله بها سلطانًا بين فيه ما يحمده وما يذمه، فقد ابتدع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وليس هذا موضع بسط هذا وتبيينه [فـ][2]ـإن[3] كل من كان إلى التعطيل أقرب وعن القرآن والإسلام أبعد كان أحق بهذا المعنى الذي تسميه التوحيد والتنزيه.

فإن المعتزلة أحق منهم بهذا؛ لأنهم أحق بنفي الصفات والكثرة، وأحق بنفي الأمور التي يجعلون إثباتها تشبيهًا، والفلاسفة أحق من المعتزلة بهذا، وأهل/ وحدة الوجود أحق بهذا من الفلاسفة، ولهذا يدَّعون من التوحيد والتحقيق والعرفان بحسب هذا الوضع والإصلاح الذي ابتدعوه ما لايمكن هؤلاء رده إلا بنقض الأصول المبتدعة، التي وافقوهم عليها، ومن

ص٩٨

---

(١) في (ط) «فمن بنى».

(٢) زيادة.

(٣) في (ط) «إذا».

المعلوم أن الوجود المطلق ليس شيئًا له وجود في الخارج مطلقًا، حتى يوصف بوحدة ولا كثرة، وإنما حقيقة قولهم قول أهل التعطيل الذي هم شرار الدهرية، فظهر أن توحيدهم هذا وتنزيههم هذا دهليز[1] التعطيل والزندقة[2]، وأن من كان أعظم تعطيلاً وإلحادًا، كان أحق بتوحيدهم وتنزيههم هذا، وهذا بخلاف ما كان من أهل الإثبات المقرين بالتوحيد والتنزيه، الذي جاءت به الرسل عليهم السلام، ونزلت به الكتب، التوحيد العلمي القولي، كالتوحيد الذي دلت عليه السورة، التي هي صفة الرحمن، وهي تعدل ثلث[3] القرآن. والتوحيد العملي

---

(١) الدهليز: بالكسر ما بين الباب والدار، فارسي معرب، والجمع الدهاليز.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٢١٣، والقاموس المحيط ج٢/ ١٨٢.

(٢) الزنديق: بالكسر من الثنوية أو من لايؤمن بالآخرة أو بالربوبية أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، وجمعه زنادقة، أو زناديق والاسم الزندقة. وهو فارسي معرب.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٢٧٦، والقاموس المحيط ج٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج١٣/ ٣٤٧ في كتاب التوحيد (٩٧) في باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى (١) في حديث (٧٣٧٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رجلا سمع رجلاً يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ يُرَدِدُها، فلما أصبح جاء إلى النبي ﷺ فذكر له ذلك ـ فكأن الرجل يتقالها ـ فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن».
وأخرج الترمذي في سننه ج ٥/ ١٦٨ في كتاب فضائل القرآن (٤٦) في باب ما جاء في سورة الإخلاص (١١) في حديث (٢٨٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن».
قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

الإرادي الذي دلت عليه السورة التي هي براءة من الشرك[1]، وهما سورتا الإخلاص، فإن هؤلاء الموحدين، كما حققوا هذا التوحيد بعدوا عن أهل الشرك والتعطيل وتبرؤا منهم، كما قال إمامهم إبراهيم لقومه: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [الزخرف: ٢٦ ـ ٢٧] وقال: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٥ ـ ٧٧] وقال: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنعام: ٧٨ ـ ٧٩] وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

الوجه الرابع عشر في الرد قول الرازي أهل التوحيد والتنزيه الذين عزلوا حكم الوهم والخيال في ذات الله تعالى وصفاته يجاب عنه أولاً بأن هذا اللفظ مجمل وثانياً أن حكم الوهم والخيال غالب على الآدميين في الأمور الإلهية فلو كان كله باطلاً لكان نفي ذلك من أعظم واجبات الشريعة

الوجه الرابع عشر[2] قوله: «أهل التوحيد والتنزيه الذين عزلوا حكم الوهم والخيال في ذات الله تعالى وصفاته»[3] يقال له: قد تقدم الكلام على هذا اللفظ المجمل غير مرة.

ثم يقال له: لاريب أن الله تعالى أنزل كتابه بيانًا للناس وهدى وشفاءً، وقال تعالى فيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] وقال: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ

---

(١) سورة الكافرون.

(٢) في (ك) و (ط) «الوجه الثامن والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ما قبل لأن الكلام متصل المعنى.

(٣) انظر أساس التقديس ص٢٣.

﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١] وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] وقال: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه: ١٢٣] وقال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣] وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥] وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢] وقال: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف: ١٥٧] وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ / سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥-١٦] وقالت الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾ [الجن: ١-٢] وقص الله تعالى ذلك عنهم على سبيل التصديق لهم في ذلك، والثناء عليهم بهذا القول، وكذلك قولهم: ﴿يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠] وأمثال هذا كثير.

ظ ٩٨

وقد بين الله تعالى ما يتقى من القول فيه والظن، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣] وقال عن الشيطان: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [البقرة: ١٦٩] وقال تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]

وقال: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران: ٦٦] وقال: ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ ﴾ [الأنفال: ٦] فذم من يقول ما لايعلم، ومن يقول غير الحق، ومن يجادل فيما لايعلم، ومن يجادل في غير الحق، كما قال النبي ﷺ: «القضاة ثلاثة، قاضيان في النار وقاض في الجنة: رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار»[1] وقال تعالى في موضع آخر: ﴿ مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ ﴾ [النجم: ٢٣] وقال: ﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾ ﴾ [النجم: ٢٨] وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ﴾ [الحج: ٨].

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ج٢/ ٧٧٦ في كتاب الأحكام (١٣) في باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق (٣) في حديث (٢٣١٥) عن ابن بريدة عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: «القضاة ثلاثة، اثنان في النار وواحد في الجنة، رجل علم الحق فقضى به فهو في الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار، ورجل جار في الحكم فهو في النار».
وأخرجه أبو داود في سننه ج٤/ ٥ في كتاب الأقضية (١٨) باب في القاضي يخطئ (٢) حديث (٣٥٧٣) بلفظ ابن ماجه عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعًا، وقال أبوداود فيه: وهذا أصح شيء فيه. وأخرجه الحاكم في المستدرك ج٤/ ٩٠ وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
وأخرجه الترمذي في سننه ج٣/ ٦١٢-٦١٣ في كتاب الأحكام (١٣) في باب ماجاء عن رسول الله ﷺ في القاضي (١) في حديث (١٣٢٢) عن بريدة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا.
وقال فيه الألباني في حاشية مشكاة المصابيح ج ٢/ ١١٠٣: حديث صحيح.

ومن المعلوم أن العلم له طرق ومدارك وقوى باطنة وظاهرة في الإنسان، فإنه يحس الأشياء ويشهدها، ثم يتخيلها ويتوهمها ويضبطها بعقله، ويقيس ما غاب على ماشهد، والذي يناله الإنسان بهذه الأسباب قد يكون علمًا، وقد يكون ظنًا لايعلمه، وما يقوله ويعتقده ويحسه ويتخيله، قد يكون حقًا وقد يكون باطلاً. فالله سبحانه وتعالى لم يفرق بين إدراك وإدراك، ولا بين سبب وسبب، ولا بين القوى الباطنة والظاهرة فجعل بعض ذلك مقبولاً وبعضه مردودًا، بل جعل المردود هو قول غير الحق والقول بلا علم مطلقًا.

فلو كان بعض أجناس[1] الإدراك وطرقه باطلاً مطلقًا في حق الله تعالى، أو كان حكمه غير مقبول، كان رد ذلك مطلقًا واجبًا، والمنع من قبوله مطلقًا متعينًا إن لم يعلم بجهة أخرى، كما قال في الخبر: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] وقال في الاعتبار والقياس الصحيح ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠] ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨] ﴿لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] فلما كان/ من المخبرين من لايقبل خبره إذا انفرد أمر بالتثبت في خبره، ولما كان القياس والاعتبار يحصل فيه الظلم والبغي، بتسوية الشيء بما ليس مثله في الشرع والعقل، أمر بالعدل

ص ٩٩

(١) في (ط) «جناس».

والقسط، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ[1] ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩] فبين تعالى أن سبب الاختلاف هو البغي الذي هو خلاف العدل، فالشبهة الفاسدة من هذا النمط، وهي من أسباب الاختلاف بعد بيان الكتاب والسنة للحق المعلوم، كما قال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦].

فلو كان في الإحساس الباطن والظاهر ما يرد حكمه مطلقًا، حتى يوافقه إحساس آخر، لكان ذلك أيضًا مردودًا، وليبين ذلك كما بين نظيره، فإن الحاجة إلى ذلك في أصل الإيمان أعظم من الحاجة إلى ما هو دون ذلك بدرجات كثيرة، فلما كان المحرم هو اتباع الظن وما تهوى الأنفس، والقول في الدين بلا علم، أو قول غير الحق، نهى عن ذلك ولم يفرق بين إحساس ظاهر أو باطن، ولا بين حس وعقل، فلم يكن لأحد أن يفرق بين ما جمع الله تعالى بينه، ويجمع بين ما فرق الله تعالى بينه، بل يتبع كتاب الله تعالى على وجهه، والله أعلم.

والذي دل عليه الكتاب أن طرق الحس والخيال والعقل وغير ذلك متى لم يكن عالمًا بموجبها لم يكن له أن يقول على الله، وليس له أن يقول عليه إلا الحق، وليس له أن يقفوَ ما ليس له به علم لا في حق الله ولا في حق غيره، فأما تخصيص الإحساس الباطن بمنعه عن تصور الأمور الإلـٰهية بحسه، فهو

---

(١) في (ك) و (ط) «تفرق» وهو خطأ.

خلاف ما دل عليه القرآن من تسوية هذا بسائر أنواع الإحساس في المنع، وأن القول بموجبها جميعها إذا كان باطلاً حرم في حق الله تعالى وحق عباده، وإن كان حقًا لم ينه عنه في شيء من ذلك.

يؤكد ذلك أن حكم الوهم والخيال غالب على الآدميين في الأمور الإلـٰهية. بل وغيرها، فلو كان ذلك كله باطلاً لكان نفي ذلك من أعظم الواجبات في الشريعة، ولكان أدنى الأحوال أن يقول الشارع من جنس ما يقوله بعض النفاة: ما تخيلته فالله بخلافه، لاسيما مع كثرة ما ذكره لهم من الصفات.

الوجه الخامس عشر في الرد أن الرازي وأصحابه يستدلون على منازعيهم في إثبات الصفات لله تعالى بجنس هذه الحجج وأضعف منها

الوجه الخامس عشر[1]: قولك: «الذين عزلوا حكم الوهم والخيال في ذات الله تعالى وصفاته»[2] يقال له: ليس الأمر كذلك؛ بل هم يستدلون على منازعيهم في إثبات الصفات لله وما يتبع ذلك، بما هو جنس هذه الحجج وأضعف منها، سواء سميت ذلك من حكم العقل، أو من حكم الوهم والخيال، فإن الاعتبار بالمعاني لابالألفاظ، لاسيما وقد جرت عادة هؤلاء المتكلمين، أنهم يسمون ـ بدعواهم ـ منازعيهم بالأسماء المذمومة/ ويسمون أنفسهم بالأسماء المحمودة، وإن[3] كانوا

ظ ٩٩

---

(١) في (ك) (ط) «الوجه التاسع والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد كما تقدم، فصوبته على ما قبله، لأن الكلام متصل المعنى.

(٢) انظر أساس التقديس ص٢٣.

(٣) في (ط) «فإن».

مشتركين في جهة الحمد والذم، ويقول أحدهم: قال أهل الحق، وقال أهل التوحيد ونحو ذلك، حتى قد يدعون الإيمان أوولاية الله تعالى لأنفسهم خاصة، كما يفعل ذلك الرافضة والمعتزلة وطوائف من غلاة الصوفية، وهؤلاء فيهم شبه من أهل الكتاب الذين قالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] وقالوا: إن الدار الآخرة خالصة لهم عند الله يوم القيامة، والذين ادعوا أنهم أبناء الله وأحباؤه، ويسمى أحدهم من أثبت لله صفة مشبهًا ومجسمًا، مع كونه قد أثبت نظيرها أو أبلغ منها، ويسمى النافي معطلاً، ويكون قد نفى نظير ما نفاه ذلك.

الوجه السادس عشر في الرد أن الأصل الذي اشتركت فيه الدهرية والجهمية التكذيب والنفي والجحود لصفات الله تعالى بلا برهان مع تفرقهم في المناظرة والمخاصمة فكل منهم له من الباطل نصيب

الوجه السادس عشر(١): أن يقال: أصل الجهل والضلال والزندقة والنفاق والإلحاد والكفر والتعطيل في هذا الباب، هو ما اشتركت فيه الدهرية والجهمية من التكذيب والنفي والجحود لصفات الله تعالى بلا برهان أصلاً، بل البراهين إذا أعطوها حقها أوجبت ثبوت الصفات، وهم مع اشتراكهم في هذا الأصل الفاسد، افترقوا حينئذ في المناظرة والمخاصمة، كل قوم معهم من الباطل نصيب.

وذلك أن مبدأ حدوث هذا في الإسلام هو مناظرة الجهمية للدهرية، كما ذكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مناظرة جهم للسمنية ـ وهم من الدهرية ـ حيث أنكروا الصانع، وإن كان

---

(١) في (ك) و(ط) «الوجه السابع والثلاثون» ورجحت أنه خطأ في العد من الناسخ، فصوبته على ما قبله لأن الكلام متصل المعنى.

غيرهم من فلاسفة الهند كالبراهمة لاينكره، بل يقول العالم محدث فعله فاعل مختار، كما يحكي عنهم المتكلمون. وكذلك مناظرة المعتزلة وغيرهم لغير هؤلاء من فلاسفة الروم والفرس وغيرهم من أنواع الدهرية، وكذلك مناظرة بعضهم بعضًا في تقرير الإسلام عليهم، وإحداثهم في الحجج التي سموها أصول الدين ما ظنوا أن دين الإسلام ينبني عليها. وذلك هو أصل علم الكلام الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وذم أصحابه وتجهيلهم، فإن كلام السلف والأئمة في ذم الجهمية والمتكلمين لايحصيه إلا الله تعالى، وأصل ذلك أنهم طلبوا أن يقرروا ما لاريب فيه عند المسلمين، من أن الله تعالى خلق السموات والأرض، وأن العالم له صانع خالق خلقه، ويردوا على من يزعم أن ذلك قديم: إما واجب بنفسه، وإما معلول علة واجبة بنفسها.

فإن «الدهرية» لهم قولان في ذلك، ولعل أكثر المتكلمين إذا ذكروا قول الدهرية لايذكرون من الدهرية إلا من ينكرالصانع فيقول: «الدهرية» وهم الذين يقولون بقدم العالم وإنكار الصانع، وعندهم كل من آمن بالصانع فإنه يقول بحدوث العالم، وهذا كما قاله طوائف من المتكلمين، كالقاضي أبي بكر/ بن الباقلاني: قال في «مسائل التكفير»: ص ١٠٠

«وجملة الخلاف على ضربين: خلاف مع الخارجين عن الملة المنكرين لكلمة التوحيد وإثبات النبوة ـ أعني نبوة محمد

ﷺ ـ وخلاف مع أهل القبلة المنتسبين إلى الملة. فأما الخلاف مع الخارجين عن الملة فعلى ثلاثة أضرب: خلاف مع المنكرين للصانع والقائلين بقدم العالم، وخلاف مع القائلين بحدوث العالم المثبتين للصانع المنكرين للنبوات أصلاً كالبراهمة، وخلاف مع القائلين ببعض النبوات المنكرين لنبوة محمد ﷺ»[1]. فجعل ثبوت الصانع وحدوث العالم قولاً، وإنكار الصانع وقدم العالم قولاً، ولم يذكر قولاً ثالثاً بإثبات الصانع وقدم العالم، لأن ذلك كالمتنافي عند جمهور المتكلمين فلا يجعل قولاً قائمًا بنفسه.

وأما الرازي وأمثاله فيذكرون الدهرية أعم من هذا بحيث أدخلوا فيهم هذا القسم الذي هو قول المشائين ـ أرسطو وذويه ـ وقول غيرهم فقال في كتاب «نهاية العقول» : «المسألة الرابعة في تفصيل الكفار، قال: الكفار إما أن يكونوا معترفين بنبوة محمد ﷺ أو لا يكونوا، فإن لم يكن فإما أن يكونوا معترفين بشيء من النبوات وهم اليهود والنصارى وغيرهم، وإما أن لا يعترفوا بذلك، وهم إما أن يكونوا مثبتين للفاعل المختار وهم البراهمة، وإما أن لايثبتوه وهم الدهرية على اختلاف أصنافهم»[2] وكذلك قال غير هذا مثل ابن الهيصم وأمثاله قالوا: قالت الدهرية من منكري الصانع ومثبتيه: إن العالم على هيئة

---

(١) لم أجده فيما بين يدي من كتب الباقلاني.
(٢) انظر نهاية العقول في دراية الأصول، للرازي، ص ٢٩٣ في الأصل التاسع، في المسألة الرابعة، في تفصيل الكفار، مخطوط.

ما تراه عليه قد كان لم يزل، إلا أن من أثبت الصانع منهم زعم أنه مصنوع لم يتأخر في الوجود عن صانعه، وإليه ذهب أرسطوطاليس ومن قال بقوله، وقال أهل التوحيد: بل هو مصنوع محدث لم يكن ثم كان.

ولاريب أن إنكار الصانع بالكلية قول «السمنية» الذين ناظرهم الجهم بن صفوان وغيرهم من الدهرية، وكطوائف غيرهؤلاء من الأمم المتقدمة. وأما الدهرية اليونان أتباع أرسطو وذويه ونحوهم فهم مع كونهم دهرية يقرون بأن العالم معلول علة واجبة بنفسها، ولهذا نفق قول هؤلاء على طوائف كثيرة، وصاروا في هذه زنادقة منافقين، وادعوا علم الباطن الذي اختصوا بمعرفته، وزعموا أن ما أظهرته الشرائع لمنفعة الجمهور ونحو ذلك مما ليس هذا موضعه[1].

الحجة التي ابتدعها المتكلمون في إثبات الصانع وخلق العالم بنوها على مقدمتين

والمقصود هنا أن أولئك المتكلمين لما راموا إثبات وجود الصانع وخلق العالم، سلكوا الطريقة التي ابتدعوها من الاستدلال على حدوث الموصوفات، بحدوث صفاتها أو بحدوث صفاتها وأفعالها، وسموا ذلك أجسامًا أو جواهر، وسموا صفاتها/ وأفعالها أعراضًا، وبنوا الحجة على مقدمتين:

ظ ١٠٠

إحداهما: أن الموصوفات لا تخلو عن أعراض حادثة، من صفات وأفعال تعتقب عليها.

---

(١) انظر كلام المؤلف في هذا في الفتوى الحموية الكبرى ص٣٦ ـ ٣٧.

والثانية: أن ما لايخلو عن الحوادث فهو حادث.

فاحتاجوا في تقرير «المقدمة الأولى» إلى ثبوت الأعراض أو بعضها، وحدوثها أو حدوث بعضها، وأن الأجسام لاتخلو منها أو من بعضها. فتارة يستدلون بما شهدوه من الاجتماع[1] والافتراق[2] ، وتارة يقولون: إنه لازم لها من الحركة[3] والسكون[4] - وهذه الأقسام الأربعة[5] هي الأكوان[6] عندهم - وهذه حجة الصفاتية يحتجون بالأكوان، ويقولون: إن الله تعالى لا يوصف بها، وآخرون فيهم لايحتجون إلا بجواز الاجتماع والافتراق دون الحركة والسكون حتى يستقيم له أن يصف الرب بذلك، ويقول إن هذا هو الذي لا تخلو الجواهر منه، وهو مبني

---

(١) الاجتماع: تقارب أجسام بعضها من بعض.
انظر: التعريفات للجرجاني ص ٨.

(٢) الافتراق: كون الجوهرين في حيزين يمكن التفاضل بينهما.
انظر التعريفات للجرجاني ص٣٣.

(٣) الحركة: الخروج من القوة إلى الفعل، وقيل: هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر، وقيل الحركة كونان في آنين في مكانين.
انظر التعريفات للجرجاني ص٨٨.

(٤) السكون: هو عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك.
وقيل: السكون كونان في آنين في مكان واحد.
انظر التعريفات للجرجاني ص٨٨، ١٢٥.

(٥) أي الاجتماع والافتراق، والحركة والسكون.

(٦) الكون: اسم لما حدث دفعة، كانقلاب الماء هواء، فإن الصورة الهوائية كانت الماء بالقوة، فخرجت منها إلى الفعل دفعة.
وقيل: الكون حصول الصورة في المادة بعد أن لم تكن حاصلة فيها.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٩٧.

على الجوهر[1] الفرد. وتارة يدعي بعضهم حدوث جميع الأعراض زعمًا منه أن العرض لايبقى زمانين؛ ويدعون مع ذلك بأن كل جسم فلن يخلو عما يمكن قبوله من الأعراض، أو عن ضد. ونشأ بينهم في هذا من المقالات والنزاع ما يطول ذكره.

وأما المقدمة الثانية: فكانت في بادئ الرأي أظهر؛ ولهذا كثير منهم يأخذها مسلمة[2]، فإن ما لايخلو عن الحادث فهو مقارنه ومجامعه لايتقدم عليه، وإذاقدر شيئان متقارنان لايتقدم أحدهما الآخر، وأحدهما حادث كان الآخر حادثًا.

لكن في اللفظ إجمال، فإن هذا القائل: ما لايخلو عن الحوادث، أو ما لايسبق الحوادث: فهو حادث، أو ما تعتقب عليه الحوادث فهو حادث ونحو ذلك. له معنيان:

أحدهما: ما لايخلو عن حوادث معينة لها ابتداء. فلا ريب أن ما تقدم على ماله ابتداء فله ابتداء.

والثاني: أن ما لايخلو عن جنس الحوادث ـ بحيث لم يزل قائمًا به ما يكون فعلاً له، كالحركة التي تحدث شيئًا بعد شيء ـ فهذا لايعلم أنه حادث، إن لم يعلم أن ذلك الجنس لايكون

---

(١) الجوهرالفرد عند أهل الكلام: هو الجزء الذي لا ينقسم.
انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوني ج١/ ٢٠٧.

(٢) المسلمات: قضايا تُسَلَّمُ من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه، سواء كانت مُسَلَّمَةً بين الخصمين أو بين أهل العلم، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٢٧.

قديمًا، بل يمنع حوادث لا أول لها، وهذه مقدمة مشكلة[1]، بل كلام المتكلمين والفلاسفة فيما يتناهى وفيما لايتناهى فيه من الاضطراب ما ليس هذا موضعه، فاحتاجوا أن يستدلوا على هذه بأدلة التزموا طردها، فنشأ عن ذلك مذاهب أُخر؛ كنفي التناهي في المستقبل، حتى قال طوائف - منهم الجهم - بوجوب فناء العالم لوجوب تناهيه أولاً وآخرًا، فقال: بفناء الجنة والنار، وقال أبو الهذيل، بوجوب فناء[2] الحركات، إلى مقالات.

---

(١) المقدمة: تطلق تارة على ما يتوقف عليه الأبحاث الآتية، وتارة تطلق على قضية جعلت جزء القياس، وتارة تطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل.
والمشكل: هو الداخل في أشكاله؛ أي في أمثاله وأشباهه.
انظر التعريفات للجرجاني ص٢٣٠، ٢٤٢.

(٢) محمد بن الهذيل بن عبيدالله، وقيل: ابن عبدالله بن مكحول، أبو الهذيل العلاف، مولى عبدالقيس، من شيوخ المعتزلة، وإليه تنسب الطائفة الهذيلية من المعتزلة، صنف كثيرا من الكتب في مذاهبهم، وهو من أهل البصرة، ولد سنة ١٣٥هـ، ورد بغداد، وكان خبيث القول فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله عز وجل، إذ زعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيها حتى لا ينطقوا نطقة، ولا يتكلموا بكلمة، فلزمه القول بانقطاع نعيم الجنة عنهم، والله تعالى يقول: ﴿أكلها دائم﴾ وجحد صفات الله تعالى.
قال أبو الحسن الأشعري في مقالاته: «وقال أبو الهذيل: بانقطاع حركات أهل الجنة والنار، وأنهم يسكنون سكونًا دائمًا».
وقال عبدالقاهر البغدادي فيه: «وفضائحه تترى، تكفره فيها سائر فرق الأمة، من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم».
واختلف في وفاته، قيل: سنة ٢٢٦هـ، وقيل: سنة ٢٢٧هـ، وقيل: سنة ٢٣٥هـ.
انظر تأريخ بغداد ج٣/٣٦٦ - ٣٧٠، ومقالات الإسلاميين للأشعري ج٢/١٦٧، والملل والنحل ج١/٤٩ - ٥٣، والفرق بين الفرق للبغدادي ص١٠٢ - ١١٣، وأصول الدين للبغدادي ص٢٣٨، والفصل في الملل =

وإن كان طوائف من المصنفين في الكلام، لايتعرضون لهذه المقدمة، بل يرون أن قولهم: ما لايخلو عن الحوادث فهو حادث، يكفي في العلم بحدوث ما التزمته[1] الحوادث. وهؤلاء يقولون إن قولنا: حوادث، وقولنا: لا أول لها. مناقضة[2] ظاهرة في اللفظ والمعنى، وأن لفظ كونها حوادث يوجب أن يكون لها أول. وهذه طريقة القاضي أبي بكر والقاضي/ أبي يعلى وغيرهما. وقولهم هذا يشبه قولهم: إن نفي حدوث العالم هو قول نفاة الصانع، ولأجل ما في هذه القضية من الاشتباه خفي عليهم هذا الموضع الذي لابد من معرفته، وبهذه الطريقة نفوا [أن][3] يقوم به فعل من الأفعال، فنفوا أن الرب استوى على العرش بعد أن لم يكن مستويًا، كما نطق به القرآن في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى

ص ١٠١

= والأهواء والنحل ج٤/ ٨٣، ولسان الميزان ج٥/ ٤١٣ ـ ٤١٤، والأعلام ج٧/ ١٣١.

(١) اللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٩٩.

(٢) المناقضة لغة: إبطال أحد القولين بالآخر.
واصطلاحا: هي منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل.
وشرط في المناقضة أن لا تكون المقدمة من الأوَّليات ولا من المسلمات، ولم يجز منعها، وأما إذا كانت من التجربيات والحدسيات، المتواترات، فيجوز منعها، لأنه ليس بحجة على الغير.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٦٧٦، والتعريفات للجرجاني ص٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٣) زيادة.

﴿ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] فخص الاستواء بكونه بعد خلق السموات والأرض، كما خصه بأنه على العرش، وهذا التخصيص المكاني والزماني، كتخصيص النزول وغيره، إذ أبطلوا بهذه الطريقة أن يكون على العرش مطلقًا، وإن كان كثير ممن يسلك هذه الطريقة يجوز عليه الأفعال الحادثة، فلا يمنع حدوث الاستواء، كما كان كثير ممن ينفي ذلك، يقول باستوائه على العرش مع نفي قيام الفعل به، كما سيأتي مأخذ الناس في هذا.

حجة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما مبنية على وجوب الكون للجسم ووجوب حدوثه وامتناع حوادث لا أول لها

وإنما الغرض هنا التنبيه على هذه الطريقة: فقال نفاة الصفات ـ من المعتزلة ونحوهم، والصفاتية المنكرون للأفعال؛ كالكلابية والأشعرية، ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم؛ كالقاضي أبي يعلى، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي الحسن بن الزاغوني، وغيرهم، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الأسفراييني، وأبي بكر بن فورك، وغيرهم قالوا ـ: الجسم محدث، والدلالة على حدوثه أنا وجدنا هذه الأجسام تتغير عليها الأحوال والصفات: فتكون تارة متحركة، وتارة ساكنة، وتارة حية، وتارة ميتة، وكذلك سائر الصفات التي تتجدد عليها، فلا يخلو الجسم من أن يكون انتقل من حال قدم إلى حال قدم، أو من حال حدث إلى حال حدث، أو من حال قدم إلى حال حدث، أو من حال حدث إلى حال قدم، فيستحيل أن يكون متنقلاً من حال قدم إلى حال قدم، لأنه لو كان كذلك استحال خروجه عن تلك الحال، لأن كل حكم

حصل عليه الجسم فيما لم يزل وجب وجوده دائمًا، كوجوب وجوده، فلما لم يصح خروج القديم عن وجوده الأزلي، لأن وجوده ثابت فيما لم يزل، كذلك لايصح خروجه عن كل حكم كان عليه فيما لم يزل، وفي العلم بأنه ينتقل من المكان الذي فيه ويخرج عنه، دليل على أنه لم يكن في ذلك المكان فيما لم يزل، لأن كل مكان يشار إليه وكل حال يشار إليه يصح خروجه عنهما، وإذا جاز خروجه عنهما، ثبت أنه لم يكن حاصلاً في ذلك المكان، ولا على تلك الصفة فيما لم يزل، وإن كانت الحالة الأولى لم تكن حالة قدم، فالحالة التي تجددت بعد أن لم تكن، أولى وأحرى أن لا تكون حالة قدم، فثبت بذلك أن الجسم لم يكن موجودًا فيما لم يزل؛ إذ لو كان موجودًا فيما لم يزل، لكان لابد أن يكون في مكان/ أو ما يقدر تقدير المكان، ولو كان كذلك لاستحال خروجه عن تلك المحاذاة لما ذكرناه، وإلا نودي إلى حدثه وصح بذلك ما قلناه.

ظ ١٠١

فهذا نظم حجة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما، وهي حجة مبنية على وجوب الكون للجسم، ووجوب حدوثه، وامتناع حوادث لا أول لها. وهذه حجة أكثرهم.

ومضمونها أن الجسم القديم لابد له من مكان، فإن كان قديمًا امتنع خروجه عنه، وإن كان حادثًا لزم قيام الحادث به وتعاقب الحوادث عليه، وهي حجة الرازي وغيره في حدوث العالم.

فصل

موافقة طوائف من أهل الفلسفة والكلام لجماهير أهل السنة على ثبوت الصفات الذاتية والفعلية لله تعالى

النصوص قد أخبرت والعقول قد دلت، على ثبوت صفات لله[1] متنوعات له، من العلم والقدرة، والحب والبغض، والسمع والبصر، فإذا كان مع ذلك قد لزم القول بأفعال تقوم بذاته، كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوف وسلف الأمة، وأن الأفعال متعلقة بمشيئته وقدرته، وقد علم ما دلت عليه النصوص مع أن [في][2] العقول تنبيهًا[3] عليه، من قوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر:٦٧] فإنه إذا كان جملة السموات مقبوضة بيمينه، وقد قال ابن عباس: «ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهما وما بينهما في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»[4] وقد علم بالعقل أنه[5] يجب أن يكون أعظم بكل وجه من مخلوقاته ومبتدعاته، إذ كل ما فيها من وجود وكمال، فهو من أثر قدرته ومشيئته فهو أعظم وأكبر، وإذا كان كذلك كانت أفعاله التي

---

(١) في (ط) «الله».
(٢) زيادة من (ط).
(٣) في (ك) و(ط) «تنبيه» وهو خطأ فصوبته.
(٤) تقدم تخريجه في ص٣٦٩.
(٥) أي الرب سبحانه وتعالى.

يفعلها بذاته تناسب ذاته، وكانت أعظم وأجل من أن يدرك عقول البشر قدرها، وإذا كان من المعلوم أن حدوث هذه المتكونات من استحالة[1] العناصر والمولدات أعظم نسبة إلى الفلك من الخردلة إلى الإنسان العظيم ـ إذ في الإنسان من قدر الخردل[2] أكثر مما في الفلك من قدر العناصر والمولدات ـ فنسبة الأفلاك وما فيها إلى الرب تعالى دون نسبة حوادثها المتكونة إلى الفلك، فإذا جاز أن تكون هذه[3] محدثة بحركة مشهودة حادثة في الفلك، فحدوث الفلك وما فيه لفعل يفعله الرب أولى بالجواز؛ وأبعد عن الامتناع ـ وله المثل الأعلى ـ هذا مع أن هذه المحدثات إنماهي منسوبة عندهم[4] إلى فيض العقل الفعال، مع إعداد حركات جميع الأفلاك للقوابل، وحينئذ فتكون نسبة المحدثات إلى ذلك نسبة كَثْرة، أعظم من نسبة الخردلة إلى الإنسان بكثير. ولهذا يظهر ذلك للعباد في المعاد، إذا قبض الجبار الأرض بيده وطوى السموات بيمينه/ ثم هزهن وقال: «أنا الملك[5] أين ملوك الأرض؟» «أين الجبارون؟، أين المتكبرون؟»[6].

ص ١٠٢

---

(١) أي التحول.

(٢) في (ط) «الخرل».

(٣) أي العناصر والمولدات.

(٤) أي الفلاسفة.

(٥) في (ك) «أنا الملك أنا الملك» والتصويب من (ط).

(٦) تقدم تخريجه في ص ٣٦٩.

وإنما يعظم على الجهال من المتفلسفة[1]، وأمثالهم وأشباههم، تقدير حدوث العالم وتغيره، لأنهم لم يقدروا الله حق قدره، وكان ينبغي كلما شهدوه من عظم العالم وقدره يدلهم على قدر مبدعه؛ لكن لما ضل من ضل منهم لم يثبت لخالقه ومبدعه إلا وجودًا مطلقًا لا ينطبق إلا على العدم، وإن أثبت له نوعًا من الخصائص الكلية، فهي أيضًا لاتمنع أنه إنما يطابق العدم، ولهذا كان هؤلاء من الدهرية المعطلة نظيرًا للصفاتية الذين لايثبتون حقيقة الذات المباينة[2] للعالم، فإن حقيقة قولهم يعود إلى قول معطلة الصفات أيضًا.

يلزم الدهرية النافين لوجود الرب أو فعله من الشبهة والمحذور أعظم مما يلزمهم من إثبات وجوده أو فعله

وإذا كان الأمر كذلك فيقال لمن يلتزم منهم نفي الصانع ويقول: أنا أقول إنه قديم واجب بنفسه[3]، لئلا يلزمني هذا المحذور الذي ذكرتموه في صدوره عن فاعل قديم ـ كما قد يقوله بعض الصفاتية إذا ضاقت عليهم الحجج في مسألة العرش والقرآن، والرؤية وغيرها نحن نلتزم قول المعتزلة بنفي الصفات مطلقًا ـ فإنه يقال لهذا الدهري إذا كنت تجوز في عقلك وجود هذه الأفلاك قديمة أزلية واجبة الوجود أو حادثة بذاتها، فإنها إذا لم تكن مفعولة لغيرها، فإما أن تكون قديمة بنفسها أو حادثة بنفسها، فإذا جوزت ذلك بلا زمان ولا مكان، ولا من مادة

---

(١) في (ط) «المتلفلسفة».

(٢) أي الرازي وأمثاله الذين يسلبون النقيضين عن الرب تعالى، فيقولون: لا داخل العالم ولا خارجه.

(٣) أي هذا العالم.

ولا عن خالق، لأن في إثبات الخالق، إثبات صدور عن فاعل قديم أو حدوثها عنه بلا زمان ولا مكان ولا من مادة، وهذا خلاف ما يشهد من صدور الأجسام عن غيرها أو حدوثها، فإن تجويز وجوبها بنفسها وقدمها، أو حدوثها بنفسها بلا فاعل، أبعد عن المشهود والمحسوس والمعقول، من صدورها عن فاعل بلا مادة ولا مكان ولا من زمان؛ فإن المشهودات صادرة في مكان وزمان، ومن مادة، وعن فاعل في الجملة، وإن سميتموه طبيعة[1] أو قوى فلكية أو غير ذلك، فإنكم لايمكنكم إنكار الأسباب الحادثة المحسوسة، فإذا جوزتم وجود ذلك في غير زمان ولا مكان ولا من مادة ولا بفاعل، كان ذلك أبعد عن المحسوس والمعقول مما فررتم منه، وإذا قلتم ذلك قديم واجب الوجود بنفسه، كان ما يلزمكم في هذا من المحذورات أعظم بكثير، مما يلزمكم من الاعتراف بصانع لها قديم واجب الوجود، فإنكم مهما أوردتموه في ثبوته حينئذ من كونه يستلزم أن يكون محلاً للصفات والأفعال ونحو ذلك، فإن ذلك يلزمكم أعظم منه إذا قلتم: بأن الأفلاك قديمة واجبة الوجود بنفسها، وإن قدر أن قائلاً يقول: إنها حدثت بأنفسها. فهذا أعظم إحالة. وهذا مما/ ينبغي التفطن له، فكل ما يقوله الدهرية من نفاة ظ ١٠٢

(١) الطبيعة: عبارة عن القوة السارية في الأجسام، بها يصل الجسم إلى كماله الطبيعي.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٤٥.

الصانع ومن مثبتيه من الشبهة النافية لوجوده أو لفعله، فإنه يلزمهم أعظم منه على قولهم: بأن العالم[1] قديم واجب الوجود بنفسه، مستغن عن صانع، وقولهم: بأنه معلول عن علة موجبة. فتدبر هذا.

وأصل ذلك أن الله ليس كمثله شيء، لا في نفسه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا مفعولاته؛ فإذا رام الإنسان أن ينفي شيئًا مايستحقه، لعدم نظيره في الشاهد، كان ما يثبته بدون الذي نفاه أبعد عن المشهود: مثل أن يثبت الصفات بلا حقيقة الذات، أو الذات بلا صفات، أو يثبتهما بدون فعل يقوم بنفسه؛ أو يثبت ذلك لازمًا لذاته، أو يقول: إن هذا المحسوس هو القديم الواجب الوجود بنفسه، أو يقول حدث بنفسه. فكل هذه المقالات النافية يلزم كل قول منها من المعارضات أعظم مما أورده هو على أقوال المثبتين، فلا خلاص عنهابحال، إذ الوجود مشهود محسوس، ولا يخلو إما أن يكون قديمًا واجبًا بنفسه، أو محدثًا بإحداث غيره، وممكنًا ومفتقرًا إلى واجب بنفسه، وإذا كان لابد من الاعتراف بالوجود القديم الواجب، وكان من نفى الرب الصانع الخالق السموات والأرض لشبهة يذكرها، يلزمه مع هذا هي، وما هو أعظم منها، علم أن كل ما يذكره النفاة من الشبهة النافية للرب أو صفاته أو أفعاله حجج باطلة متناقضة؛ إذ كان يلزم من صحتها نفي الوجود بالكلية، وما استلزم نفي

---

(١) في (ط) «القديم».

الوجود بالكلية علم أنه باطل.

كل ما يحتج به في إثبات قدم العالم يلزم صاحبه أعظم مما فر منه

وهذا المقصود هنا، وهوأن كل ما يحتج به في إثبات قدم العالم، بل وفي نفي الصفات، يلزم صاحبه أعظم مما فر منه، حتى يؤول به الأمر إلى أن ينكر الوجود بالكلية، أو يعترف ببطلان قوله، وببطلان كل ما يدل على قوله، وهذا موجود في عامة الدين، مما أمر الله به من اعتقاد أو قول أو قصد وعمل، ومن ترك شيئًا من ذلك إلى غيره خوفًا مما ترك، كان في الذي فر إليه أعظم من ذلك المخوف، وإن كان رغبة فيما فر إليه، كان ما فاته أعظم مما حصل له، بل يعاقبون بأعظم من ذلك، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان: ٣٣] فأخبر أن المشركين لايأتون بقياس ـ وأقيستهم من الباطل ـ إلا أتى الله بما هو الحق، بكلام وقياس أحسن تفسيرًا، بحيث يكون بيانه ودلالته للمطلوب أبين وأوضح وأجلى، وأقرب إلى الأمور البديهية الجلية[١]، فهذا في جانب الحق.

المبطلون رئيسهم من الجن إبليس ومن الإنس فرعون يعاقبون باتباع القياس الفاسد واتباع الهوى في الاستكبار عن طاعة الله

وأما في عقوبة المبطل، فإن المبطلين رئيسهم من الجن إبليس، وأعظم رؤسائهم في الإنس فرعون،وإبليس ترك طاعة الله تعالى وعبادته، في السجود لآدم حذرًا من نقص مرتبته بفضل آدم عليه السلام[٢]، فأداه ذلك إلى أن رضي/ بأن صار بأخس المراتب، وباع آخرته بدنيا غيره، كأخس القوادين، فإنه يهلك

ص ١٠٣

(١) في (ط) «الجليلة» وهو خطأ.

(٢) قوله «السلام» ساقط من (ط).

نفسه في إغواء بني آدم بتحسين شهوات الغي لهم، يتلذذون بالشهوات التي لايلتذ هو بها، ثم إنهم قد يتوبون فيغفر لهم، وهو قد خسر وهلك من غير فائدة، مع أنه ليس بين كونه تابعًا لهؤلاء في إرادتهم الخسيسة، وكونه تابعًا لربه فيما أراد به، من السجود لآدم نسبة في الشرف والرفعة، كما في الحديث الذي رواه الترمذي[(١)]، عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الشيطان: وعزتك لأغوين بني آدم ما دامت أرواحهم في أجسامهم، فقال: وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لأغفرن لهم ما استغفروني»[(٢)].

وهكذا فرعون استكبر أن يعبد رب السموات والأرض، خوفًا من سقوط رياسته، ثم رضي لنفسه أن يعبد آلهة له قد صنعها هو، وهكذا تجد كل أهل المقالات الباطلة وأهل الأعمال الفاسدة، وإبليس إمام هؤلاء كلهم، فإنه اتبع قياسه الفاسد

---

(١) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، السلمي الترمذي، أبو عيسى أحد الأئمة، ثقة حافظ، أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث كالبخاري، وروى عنه خلق كثير، له مصنفات، منها «الجامع الصحيح» و«الشمائل النبوية»و «التاريخ» و«العلل في الحديث»، توفي رحمه الله بترمذ سنة ٢٧٩هـ.
انظر الفهرست لابن النديم ص٣٢٥، وتقريب التهذيب ج ٢/ ١٩٨، والأعلام ج ٦/ ٣٢٢، ومعجم المؤلفين ج ١١/ ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج ٣/ ٢٩، ٤١، ٧٦.
وأخرجه البغوي في شرح السنة ج٥/ ٧٦ حديث (١٢٩٣) عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا بلفظ نحوه.
وأخرجه الحاكم في المستدرك ج ٤/ ٢٦١ عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي.

المخالف للنص، واتبع هواه في استكباره عن طاعة ربه تعالى.

فكل من اتبع الظن وما تهوى الأنفس، وترك اتباع الهدى ودين الحق، الذي بينه الله تعالى، وأمر به في كتبه، وعلى ألسن رسله، وفطر عليه عباده، وضرب له الأمثال المشهودة والمسموعة، فهو متبع لإبليس في هذا، له نصيب من قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [ص: ٨٥] كما قال محمد بن سيرين[١]: أول من قاس إبليس[٢]، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس[٣]. ولهذا جاء في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي عن النبي ﷺ في نعت القرآن: «من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله

---

(١) محمد بن سيرين الأنصاري، أبوبكر بن أبي عمرة، البصري، ثقة ثبت عابد، كبير القدر، كان لايرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات سنة ١١٠هـ، روى له الجماعة.
انظر تهذيب الكمال ج٣/١٢٠٨-١٢٠٩، وتذكرة الحفاظ ج١/٧٧-٧٨، وتقريب التهذيب ج٢/١٦٩.

(٢) أي: قياسًا فاسدًا يعارض به النص، فإن كل قياس عارض النص فإنه لايكون إلا فاسدًا، وأما القياس الصحيح، فهو من الميزان الذي أنزله الله، ولا يكون مخالفًا للنص قط، بل موافقًا له.
انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ج٦/٣٠٠.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج١٤/٨٦ في كتاب الأوائل عن ابن سيرين.
وأخرجه الدارمي في السنن ج١/٥٨ في باب تغير الزمان وما يحدث فيه عن ابن سيرين.

الله»[1] وقد قال تعالى لما أهبط آدم: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ۝١٢٤ ﴾ [طه: ١٢٣ـ١٢٤] فأخبر أن من اتبع هداه الذي جاء من عنده، فإنه لايضل ولايشقى، كما قال: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة: ١ـ٥] فإن[2] الهدى ضد الضلالة، والفلاح ضد الشقاء، وقد قال من قال من السلف: (المفلحون الذين أدركوا ما طلبوا، ونجوا من ما منه هربوا)[3].

ولهذا أمرنا أن نقول في كل صلاة: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ج٥/ ١٧٢ في كتاب فضائل القرآن (٤٦) في باب ما جاء من فضل القرآن (١٤) حديث (٢٩٠٦) عن علي رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه قال: «من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله» وقال الترمذي: هذا حديث لانعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

وأخرجه الدارمي في سننه ج٢/ ٣١٢ـ٣١٣ في كتاب فضائل القرآن (٢٣) في باب فضل من قرأ القرآن (١) في حديث (٣٣٣٤) عن علي رضي الله عنه مرفوعًا وفيه الحارث الأعور وهو ضعيف، فالحديث ضعيف.

(٢) في (ط) «فإنه».

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ج١/ ٨٣ بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (وأولئك هم المفلحون) أي: الذين أدركوا ما طلبوا ونجوا من شر ما منه هربوا.

ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ـ٧] فإن المغضوب/ عليهم هم أهل الشقاء. والضالون أهل الضلال. وهم الذين اتبعوا هداه فلم يضلوا ولم يشقوا، بل أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون، وقال أيضًا: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ۝٤٧﴾ [القمر: ٤٧] و«السعر» من أعظم الشقاء. وهذا باب واسع.

ظ ١٠٣

من أعرض عن هدى الله لا يحصل له مطلوب ولا ينجو من مرهوب

وإنما المقصود هنا التنبيه على هذا الأصل، وهو أن من أعرض عن هدى الله علمًا وعملاً، فإنه لا يحصل له مطلوب ولا ينجو من مرهوب، بل يلحقه من المرهوب أعظم مما فر منه، ويفوته من المطلوب أعظم مما رغب فيه. وأما المتبعون لهداه فإنهم على هدى من ربهم، وهم المفلحون الذين أدركوا المطلوب، ونجوا من المرهوب.

وهذا الذي شهد الله تعالى به في كتابه ـ وكفى به شهيدًا ـ قد يرى العباد آياته في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق، فتتفق عليه الأدلة المسموعة والمشهودة ـ [التي][1] هي أصل العلوم الضرورية والنظرية القياسية التي ينتحلها أهل النظر وأهل الذوق[2] ـ فتكون الأدلة الحسية والضرورية والقياسية[3] موافقة للأدلة السمعية، من الكتاب والسنة وإجماع المؤمنين، والمخالفون لهذا مخالفون لهذا، وإن ادعوا في الأول من

(١) زيادة.

(٢) ما بين الشرطتين جملة معترضة.

(٣) في (ك) هكذا «والمماسة» والتصويب من (ط).

الأقيسة العقلية، وفي الثاني من التأويلات السمعية، ما إذا تأمله اللبيب، وجد مآلهم في تلك الأقيسة العقلية، إلى السفسطة، التي هي: جحودالحقائق الموجودة بالتمويه والتلبيس، ومآلهم في تلك التأويلات إلى القرمطة؛ التي هي: تحريف الكلم عن مواضعه، وإفساد الشرع واللغة والعقل، بالتمويه والتلبيس وهذا أيضًا سفسطة في الشرعيات، وسمي قرمطة؛ لأن القرامطة هم أشهر الناس بادعاء علم الباطن المخالف للظاهر، ودعوى التأويلات الباطنة، المخالفة للظاهر المعلوم المعقول من الكتاب والسنة، والله يهدينا وسائر إخواننا المؤمنين، لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ولما كان مآل هؤلاء[1] إلى السفسطة؛ التي هي جحود الحقائق وجحود الخالق، وكان لابد لهم من النفاق، كان[2] تنبيه[3] من نبَّه من الأئمة، كمالك وأحمد وأبي يوسف وغيرهم، على أن كلام هؤلاء جهل، وأن مآله إلى الزندقة: كقول أحمد: علماء الكلام زنادقة[4]، وقول أبي يوسف ويروى عن مالك: من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء[5] أفلس،

---

(١) أي أهل الكلام المخالفون للأدلة السمعية والعقلية.

(٢) كان تامة بمعنى وجد.

(٣) في (ط) «لتنبيه».

(٤) انظر إحياء علوم الدين للغزالي ج١/ ١٦٤.

(٥) الكيمياء: معروفة اسم صنعة مثل السِّيمياء، وهو عربي.
انظر مختار الصحاح للرازي ص٥٧٩، ٥٨٣، ولسان العرب لابن منظور =

ومن طلب غريب الحديث كذب[1]، وقول الشافعي: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح[2].

ولما كان الرد إلى ما جاءت به الرسل، يؤول بأصحابه إلى الهدى والصلاح، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ/ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ص ١٠٤

استشهاد المؤلف بكلام ابن رشد على حدوث العالم

ثم قال هذا الفيلسوف[3]: «وهذا كله مع أن هذه الآراء في العالم ليست على ظاهر الشرع؛ فإن ظاهر الشرع إذا تصفح ظهر من الآيات الواردة في الإنباء عن إيجاد العالم أن صورته محدثة بالحقيقة، وأن نفس الوجود والزمان مستمر من الطرفين ـ أعني غير منقطع ـ وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [هود: ٧] يقتضي بظاهره أن وجودًا قبل هذا الوجود وهو العرش والماء، وزمانًا قبل هذا الزمان، أعني المقترن بصورة هذا الوجود، الذي هو عدد حركة الفلك، وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[4] [إبراهيم: ٤٨] يقتضي أيضًا بظاهره أن وجودًا ثانيًا

= ج٧/ ٣٩٣٤، ٣٩٥٨، دار المعارف بمصر.

(١) انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص٣٣٤، وكتاب الحجة في بيان المحجة ص٢٣.

(٢) انظر تبيين كذب المفتري ص٣٣٥.

(٣) أي ابن رشد، وقد تقدم نقل المؤلف عنه في ص٤٠٣ ثم عطف المؤلف عليه هذا النقل.

(٤) في فصل المقال «غير الأرض والسماوات».

بعد هذا الوجود، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] يقتضي بظاهره أن السموات خلقت من شيء، والمتكلمون[١] ليسوا في قولهم أيضًا في العالم على ظاهر الشرع، بل يتأولون[٢]، فإنه[٣] ليس في الشرع أن الله كان موجودًا مع العدم المحض، ولا يوجد هذا فيه أيضًا[٤] أبدًا، فكيف يتصور في تأويل المتكلمين في هذه الآيات أن الإجماع انعقد عليه، والظاهر الذي قلناه من[٥] الشرع في وجود العالم قد قال به[٦] فرقة من الحكماء»[٧].

بطلان قول بعض أهل الكلام أن السموات والأرض خلقتا من قبل أن يتقدمهما مخلوق عند السلف والأئمة

قلت: لم يقل أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، إن هذه السموات والأرض خلقتا وحدثتا من غير أن يتقدمها مخلوق، وهذا وإن كان يظنه طائفة من أهل الكلام، أو يستدلون عليه فهذا قول باطل؛ فإن الله قد أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء، وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين أن أهل اليمن سألوا النبي ﷺ عن أول هذا الأمر فقال:

---

(١) في (ك) و(ط) «فالمتكلمون» والتصويب من فصل المقال.
(٢) في (ك) «بل يتأولونه» وفي (ط) «بل يتأولوه» والتصويب من فصل المقال.
(٣) في (ك) و(ط) «بأنه» والتصويب من فصل المقال.
(٤) في فصل المقال «نصًا» بدل من «أيضًا» في (ك) و(ط) ولعله «نص».
(٥) في (ك) و(ط) «في» والتصويب من فصل المقال.
(٦) في (ك) و(ط) «فيه» والتصويب من فصل المقال.
(٧) انظر فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ضمن كتاب فلسفة ابن رشد، مراجعة وتصحيح مصطفى عبدالجواد، الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، المكتبة المحمودية التجارية بمصر ص٢١-٢٢.

«كان الله ولم يكن شيء غيره» وفي رواية في البخاري «ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض»[١] وفي رواية: ثم كتب في الذكر كل شيء؛ ثم خلق السموات والأرض»[٢] وفي صحيح مسلم عن عبدالله بن عمرو[٣] عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة؛ وكان عرشه على الماء»[٤] وقد بسطنا هذا فيما سيأتي لما احتج المؤسس[٥] بحديث عمران هذا؛ وذكر المخلوقات التي أخبر بابتدائها القرآن وإعادتها وما يتعلق بذلك.

---

(١) سبق تخريجه ص٣٢.

(٢) سبق تخريجه ص٣٢.

(٣) في (ط) «عمر» وهو تصحيف.
وهو عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سُعَيْد ـ بالتصغير ـ بن سعد بن سهم السهمي، أبومحمد، وقيل أبو عبدالرحمن، أحد السابقين المكثرين، من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحَرّة على الأصح، بالطائف على الراجح، وروى له الجماعة.
انظر الاستيعاب ج٢/ ٣٣٢ـ٣٣٩، أسد الغابة ج٣/ ٢٣٣ـ٢٣٥، وتقريب التهذيب ج١/ ٤٣٦.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢٠٤٤ في كتاب القدر (٤٦) في باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢) في حديث (١٦/٢٦٥٣) عن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة. قال: وعرشه على الماء».

(٥) أي الرازي.

بطلان قول بعض أهل الكلام أن السموات والأرض لم تخلقا من مادة عند السلف والأئمة

ظ ١٠٤

وكذلك لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها، أن السموات والأرض لم تخلقا من مادة، بل المتواتر عنهم أنهما خلقتا من مادة وفي مدة، كما دل عليه القرآن، قال الله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ/ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ۝ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ۝ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩-١٢] وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [البقرة: ٢٩].

وهذا الذي يذكره كثير من أهل الكلام، الجهمية، ونحوهم في الابتداء، نظير ما يذكرونه في الانتهاء، من أنه تفنى أجسام العالم حتى الجنة والنار، أو الحركات، أو ينكرون وجود النفس وأن لها نعيمًا وعذابًا، ويقولون: إن ذلك إنما هو للبدن بلا نفس[(١)]، ويزعمون أن الروح عرض من أعراض البدن[(٢)]، ونحو ذلك من المقالات التي خالفوا فيها الكتاب والسنة، إذ كانوا فيها هم والفلاسفة على طرفي نقيض، وهذا الذي ابتدعه المتكلمون باطل باتفاق سلف الأمة وأئمتها.

---

(١) ممن أنكر النفس «أبوبكر الأصم» فكان يقول: «النفس هي هذا البدن بعينه لاغير، وإنما جرى عليها هذا الذكر على جهة البيان والتأكيد لحقيقة الشيء، لا على أنها معنى غير البدن».
انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج٢/ ٢٩.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري ج٢/ ٢٨.

الفلاسفة ومن وافقهم من أهل الكلام مخالفون لما جاء في الكتب الإلهية ولصرائح المعقولات

لكن يقال لهؤلاء الفلاسفة: لاريب أنكم أنتم وهؤلاء[1]، كلاكما مخالفون لما نطقت به الكتب الإلهية، كما أنكم مخالفون لصرائح المعقولات، ومن وافق ظالمًا في ظلمه، كان جزاؤه أن يقال له: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف:٣٩] وأنت[2] قد اعترفت أن الأخبار الإلهية ناطقة بأن صورة العالم ـ أي صورة السموات والأرض ـ محدثة.

مناقشة المؤلف لابن رشد فيما نقله عنه من كتابه فصل المقال

وأما قولك: «إن ظاهر الشرع أن نفس الوجود والزمان مستمر من الطرفين»[3] فليس في القرآن ما يدل ظاهره على أن وجودًا غير وجود الله، أو زمانًا موجودًا خارجًا عنه، هو مقارن لوجوده، وما ذكرته إنما يدل على أن العرش، كان قبل السموات وهذا حق، لكن ليس فيه أن وجود العرش أزلي، وقد جاء ذكر خلقه في الأحاديث كحديث أبي رزين الآتي ذكره، مع ما في القرآن من أنه رب العرش، وأمثال ذلك، وكذلك ما فيه من ذكر زمان قبل هذا الزمن، المتعلق بحركة الفلك، لايدل على أن ذلك قديم أزلي مقارن لوجود الله تعالى، وكذلك ما فيه من ذكر مادة لخلق السموات والأرض لايقتضي أن تلك المادة قديمة أزلية، هذا مع ما في القرآن من أنه ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢] في غير موضع، و ﴿رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٦٤]

---

(١) أي أهل الكلام.

(٢) الخطاب لابن رشد الفيلسوف.

(٣) انظر فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ضمن كتاب فلسفة ابن رشد ص٢١.

ولفظ «الخلق» ينافي ما يذكرونه[1] من لزوم العالم له، كلزوم الصفة للموصوف.

الأدلة على خلق العرش من الكتاب والسنة وثبوت بقائه

وحديث أبي رزين، رواه أحمد والترمذي وغيره، قال الترمذي في كتاب التفسير، في تفسير «سورة هود» لأجل تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] ثنا أحمد بن منيع[2]، قال ثنا يزيد بن هارون، أنا حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء[3]، عن وكيع بن عُدُس[4]، عن عمه أبي رزين، قال، قلت يارسول الله: أين كان ربنا قبل أن يخلق/ خلقه، قال: «كان في عماء ما تحته هواء، وما فوقه هواء، ثم خلق عرشه على الماء» قال أحمد ابن منيع، قال يزيد بن هارون: «العماء» أي ليس معه شيء[5].

ص ١٠٥

---

(١) أي الفلاسفة.

(٢) أحمد بن منيع بن عبدالرحمن أبوجعفر البغوي، الأصم، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٤٤هـ وله أربع وثمانون.
انظر تذكرة الحفاظ ج٢/ ٤٨١-٤٨٢، والخلاصة ص١٣، وتقريب التهذيب ج١/ ٢٧.

(٣) يعلى بن عطاء العامري، ويقال الليثي، الطائفي، ثقة، من الرابعة، مات سنة ٢٢٠ أو بعدها.
انظر الكاشف ج٣/ ٣٩٦، والخلاصة ص٤٣٨، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٧٨.

(٤) وكيع بن عُدُس، بمهملات وضم أوله وثانيه، وقد يفتح ثانيه، ويقال: بالحاء بدل العين، أبومصعب العقيلي، بالفتح الطائفي، مقبول، من الرابعة.
انظر ميزان الاعتدال ج٤/ ٣٣٥، والخلاصة ص٤١٥، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٣١.

(٥) سبق تخريجه ص٣٢.

فهذا الحديث فيه بيان أنه خلق العرش المخلوق قبل السموات والأرض، وأما قوله: «في عماء» فعلى ما ذكره يزيد بن هارون، ورواه عنه أحمد بن منيع، وقرره الترمذي، في أن معناه: ليس معه شيء، فيكون فيه دلالة على أن الله تعالى كان وليس معه شيء، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

حديث أبي رزين العقيلي لا يدل على قول الدهرية بقدم ما ادعوا قدمه

ثم لو دل على وجود موجود على قول من يفسر (العماء) بالسحاب الرقيق لم يكن في ذلك دليل على قول الدهرية، بقدم ما ادعوا قدمه[1]، ولا بأن مادة السموات والأرض ليستا مبتدعتين، وذلك أن الله سبحانه وتعالى أخبر في كتابه بابتداء الخلق الذي يعيده، كما قال: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [الروم: ٢٧] وأخبر بخلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام في غير موضع، وجاءت بذلك الأحاديث الكثيرة، وأخبر أيضًا أنه يغير هذه المخلوقات في مثل قوله: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [إبراهيم: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٠٣-١٠٤] ومن المعلوم أنه لم يتعقب الإعادة عدمه، كما لم يتقدم ابتداء خلق السموات والأرض العدم المطلق، وفي قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ ﴾

---

(١) الدهرية ادعوا قدم العالم.
انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج١/ ٩.

[الانشقاق: ١ـ٢] وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ [الانفطار: ١] وقوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ۝٨﴾ [الطور: ٧ـ٨] وقوله: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ۝١٠﴾ [الطور: ٩ـ١٠] وقال: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ۝٣٧﴾ [الرحمن: ٣٧] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ ۝٨ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ۝٩﴾ [المعارج: ٨ـ٩] وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ۝٢٥ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ۝٢٦﴾ [الفرقان: ٢٥ـ٢٦] وقال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ۝١٤ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١٥ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ۝١٦ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ۝١٨﴾ [الحاقة: ١٣ـ١٨] فأخبر في هذه الآيات، أن الخلق الذي ابتدأه وخلقه في ستة أيام يعيده ويقيم القيامة، وقد أخبر أنه خلقه من مادة وفي مدة، وأنه إذا أعاده لم يعدمه، بل يحيله إلى مادة أخرى، وفي مدة.

ظ ١٠٥ وأما/ «العرش» فلم يكن داخلاً فيما خلقه في الأيام الستة، ولا فيما يشقه ويفطره، بل الأحاديث المشهورة دلت على ما دل عليه القرآن من بقاء العرش، وقد ثبت في الصحيح أن جنة عدن، سقفها عرش الرحمن، قال ﷺ: «إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة وسقفها عرش الرحمن»[1]. وقال تعالى لما أخبر بالقيامة: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري في ج٦/١١ في كتاب الجهاد =

قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] وفي الصحيحين عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السموات بيمينه، ثم يقول أنا الملك، أين ملوك الأرض؟»[١] وفي الصحيحين أيضًا عن ابن عمر، واللفظ لمسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «يطوي الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون؟»[٢] وفي الصحيحين أيضًا عن عبدالله بن مسعود قال: «جاء حبر[٣] إلى النبي ﷺ فقال يامحمد ـ أو يا أبا القاسم ـ إن الله يمسك السموات يوم القيامة على أصبع والأرضين على أصبع، والجبال والشجر على أصبع، والماء والثرى على أصبع، وسائر الخلق على أصبع، ثم يهزهن، ويقول: أنا الملك أنا

= (٥٦) في باب درجات المجاهدين في سبيل الله (٤) في حديث (٢٧٩٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا وفيه قال ﷺ: «فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة ـ أراه قال: وفوقه عرش الرحمن ـ ومنه تفجر أنهار الجنة».

وأخرجه أيضًا في صحيحه بشرحه فتح الباري ج١٣/ ٤٠٤ في كتاب التوحيد (٩٧) في باب وكان عرشه على الماء، وهو رب العرش العظيم (٢٢) في حديث (٧٤٢٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظه.

(١) سبق تخريجه ص٣٦٨.

(٢) سبق تخريجه ص٣٦٨.

(٣) الحِبْر ـ بالكسر والفتح ـ واحد أحبار اليهود وهو العالم.

انظر مختار الصحاح للرازي ص١٢٠، وشرح صحيح مسلم للنووي ج١٧/ ١٢٩.

الملك، فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا مما قال، وتصديقًا له، ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾[(١)] [الزمر:٦٧] وفي الصحيحين أيضًا عن أبي سعيد[(٢)] الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفأها[(٣)] الجباربيده، كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر، نزلاً لأهل الجنة، قال: فأتى رجل من اليهود فقال: بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة. قال: بلى، قال تكون الأرض خبزة واحدة، كما قال رسول الله ﷺ فنظر رسول الله ﷺ إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه فقال: ألا أخبرك بإدامهم. قال: بلى، قال: إدامهم بالام ونون، قالوا ما هذا: قال: ثور، ونون، يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفًا»[(٤)] وفي

---

(١) سبق تخريجه ص٣٦٧.

(٢) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبوسعيد الخدري، له ولأبيه صحبة، استصغر بأحد، ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير ومات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع، أو خمس وستين، وقيل سنة أربع وسبعين، روى له الجماعة.
انظر الاستيعاب ج٤/ ٨٩-٩٠، والإصابة ٢/ ٣٢-٣٣، وتقريب التهذيب ج١/ ٢٨٩.

(٣) يتكفأها: يميلها من يد إلى يد.
انظر فتح الباري ج١١/ ٣٧٣، وشرح صحيح مسلم للنووي ج١٧/ ١٣٥.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ج١١/ ٣٧٢ كتاب الرقاق (٨١) في باب (٤٤) في حديث (٦٥٢٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظه.
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢١٥١ في كتاب صفة المنافقين (٥٠) في باب نزل أهل الجنة (٣) في حديث (٢٧٩٢/ ٣٠) عن أبي سعيد الخدري =

الصحيحين عن سهل بن سعد[1] قال: قال رسول الله ﷺ: «يحشر الناس يوم/ القيامة، على أرض بيضاء عفراء، كقرصة النقي، ليس بها علم لأحد»[2]، وفي الصحيحين عن عائشة قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [إبراهيم:٤٨] فأين يكون الناس يومئذ يارسول الله؟ فقال: على الصراط»[3].

ص١٠٦

= رضي الله عنه بلفظه.

والمراد (بالام) ـ بباء موحدة مفتوحة وبتخفيف اللام وميم مرفوعة غير منونة ـ وهي لفظة عبرانية معناها بالعبرانية ثور ولو كانت عربية لعرفتها الصحابة رضي الله عنهم ولم يحتاجوا إلى سؤاله عنها.

و(نون) هو الحوت باتفاق العلماء.

انظر فتح الباري ج١١/ ٣٧٤، انظر شرح صحيح مسلم للنووي ج١٧/ ١٣٥ـ١٣٦.

(١) سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي، أبوالعباس، له ولأبيه صحبة، مشهور، مات سنة ٨٨هـ، وقيل بعدها، وقد جاوز المائة، روى له الجماعة.

انظر الكاشف ج١/ ٤٠٧، والخلاصة ص١٥٧، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ج١١/ ٣٧٢ في كتاب الرقاق (٨١) باب (٤٤) حديث (٦٥٢١) عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢١٥٠ في كتاب صفة المنافقين (٥٠) باب (٢) حديث (٢٧٩٠/٢٨) عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

ومعنى «أرض عفراء كقرصة النقي» العفراء ـ بالعين المهملة والمد ـ بيضاء إلى حمرة.

والنقي: ـ بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء ـ وهو الدقيق النقي من الغش والنخال.

انظر شرح صحيح مسلم للنووي ج١٧/ ١٣٤، وفتح الباري ج١١/ ٣٧٥.

(٣) لم أجده في صحيح البخاري.

=

ثم إنه سبحانه وتعالى لما أخبر بقبضه الأرض، وطيه للسموات بيمينه، ذكرنفخ الصور، وصعق من في السموات والأرض إلا من شاء الله، ثم ذكر النفخة الثانية، التي يقومون بها، وذكر أنه تشرق الأرض بنور ربها، وأنه يوضع الكتاب، ويجاء بالنبيين والشهداء، وأنه توفى كل نفس ما عملت، وذكر سوق الكفار إلى النار، وذكر سوق المؤمنين إلى الجنة، إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿٧٤﴾ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر: ٧٤-٧٥].

ولم يكن العرش داخلاً فيما يقبض ويطوى ويبدل ويغير، كما قال في الآية: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٤-١٧].

الأدلة على بقاء الجنة والنار بقاءً مطلقًا

ثم أخبر ببقاء الجنة والنار بقاءً مطلقًا[1]، ولم يخبرنا بتفصيل ما سيكون بعد ذلك، بل إنما وقع التفصيل إلى قيام

= وقد أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ١٢٥٠ في كتاب صفة المنافقين (٥٠) في باب (٢) حديث (٢٧٩١/ ٢٩) عن عائشة رضي الله عنها بلفظه.

وقد جاء في حديث ثوبان مولى رسول الله ﷺ الذي أخرجه مسلم في صحيحه ج١/ ٢٥٢ في كتاب الحيض (٣) باب (٨) حديث (٣١٥/ ٣٤) لما سئل أين يكون الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال رسول الله ﷺ: «هم في الظلمة دون الجسر».

(١) أي لم يقيد بوقت.

القيامة واستقرار الفريقين في الجنة والنار، وذكر ما فيهما من الثواب والعقاب، وقد أجمل من ذلك ما لانعلمه على التفصيل كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة:١٧] وقوله ﷺ: «يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر»[١] فكان الذي أخبرنا به مفصلاً، ما لنا حاجة ومنفعة بمعرفته مفصلاً، وما سوى ذلك فوقع الخبر به مجملاً، إذ يمتنع أن نعلم كل ما كان وسيكون مفصلاً، وهذا كما أنه أمرنا أن نؤمن بالملائكة والأنبياء والكتب عمومًا، وقد فصل لنا من أخبار الأنبياء، وأمر كتبهم وقصصهم، وأمر الملائكة ما فصله، والثاني أجمله كما قال: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا / لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾ [الفرقان: ٣٥-٣٩] وأمثال هذا.

ظ ١٠٦

العرش باق بعد تغير السموات والأرض

فلما وقع التفصيل في خلق السموات والأرض وما بينهما، وفي القيامة التي تستحيل فيها السموات والأرض وما بينهما، لم يكن العرش داخلاً في ذلك، بل أخبر ببقائه بعد تغيير السموات

(١) سبق تخريجه ص٣٠٨.

والأرض، كما أخبر بكونه قبل خلق السموات والأرض خبرًا مطلقًا، وأخبر في غير موضع أنه ربه وصاحبه، تمييزًا له من السموات والأرض، كقوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ[1] قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٨٧﴾ [المؤمنون: ٨٦ـ٨٧] وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يقول عند الكرب: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم»[2] وقال عن أهل سبأ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۝٢٥ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۩ ۝٢٦﴾

---

(١) جاء لفظ الجلالة بالهمزة في (ك) و(ط) وهي قراءة ثابتة عن أبي عمرو بحذف لام الجر ورفع الهاء في لفظ الجلالة، ويكون الابتداء بلفظ الجلالة بهمزة وصل مفتوحة.
انظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح عبدالغني القاضي ص٣٢٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج١١/١٤٥ في كتاب الدعوات (٨٠) في باب الدعاء عند الكرب (٢٧) في حديث (٦٣٤٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا بلفظه.
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٤/٢٠٩٣ في كتاب الذكر والدعاء.. (٤٨) في باب دعاء الكرب (٢١) في حديث (٢٧٣٠/٨٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا بلفظه.
وأخرجه الترمذي في سننه ج٥/٤٩٥ في كتاب الدعوات (٤٩) في باب ما جاء ما يقول عند الكرب (٤٠) في حديث (٣٤٣٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

[النمل: ٢٥-٢٦] وذكر نفسه بأنه ذو العرش في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج: ١٤-١٥] وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الإسراء: ٤٢] وقوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ١٥] فهذا كله يبين أن العرش له شأن آخر.

كما أن الروح خصه من بين الملائكة في مثل قوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿٤﴾﴾ [المعارج: ٤] وفي قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴿٣٨﴾﴾ [النبأ: ٣٨] وفي قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَٰمٌ﴾ [القدر: ٤-٥] مع العلم أن ذلك جميعه مخلوق لله مملوك له، وأنه رب ذلك كله، وهم عباده.

وليس فيما سكت عن الإخبار بتفصيله، ما ينافي ما علم مجملاً، وما أخبر به مفصلاً، كما ذكر البخاري، عن سليمان التيمي[1]، أنه قال: «لو قيل لي: أين الله؟ لقلت: في السماء، فلو قيل لي: أين كان قبل أن يخلق السماء؟ لقلت: على عرشه على الماء، فلو قيل لي: أين كان قبل ذلك؟ لقلت: لا أدري.

---

(١) سليمان بن طرخان التيمي، أبوالمعتمر البصري، نزل في التَّيم فنسب إليهم، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة ١٤٣هـ، وهو ابن سبع وتسعين.
انظر التاريخ الكبير للبخاري ج٤/ ٢٠-٢١، والجرح والتعديل ج٤/ ١٥٤-١٥٥، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٢٦.

قال البخاري: وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] يعني بما بين»[1].

كفر الدهرية أبين وأظهر من كفر الجهمية في قوليهما في السموات والأرض

فأما قول الدهرية: بأن السموات لم تزل على ما هي عليه، ولاتزال، فهذا تكذيب صريح وكفر بين بما في القرآن، وما اتفق عليه أهل الإيمان، وعلموه بالاضطرار أن الرسل أخبروا به. وكذلك قول الجهمية أو من يقول منهم: إن السموات والأرض خلقتا من غير مادة ولا في مدة وأنهما يفنيان أو يعدمان، أو أن الجنة تفنى[2] أيضًا، كل ذلك مخالف/ لنصوص القرآن، ولهذا كفَّر السلف هؤلاء[3]، وإن كان كُفْرُ الأولين[4] أظهر وأبين، لكن لم تكن الدهرية تتظاهر بقوله في زمن السلف، كما تظاهرت الجهمية بذلك، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام في ذلك عند احتجاج المؤسس[5] على نفي العلو بقوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] كما احتج بها الجهمية قبله.

ص ١٠٧

والطريق إلى معرفة ما جاء به الرسول أن تعرف ألفاظه الصحيحة، وما فسرها به الذين تلقوا عنه اللفظ والمعنى، ولغتهم التي كانوا يتخاطبون بها، وما حدث من العبارات وتغير من الاصطلاحات.

---

(١) انظر كتاب خلق أفعال العباد للبخاري ص٢٤ـ٢٥.

(٢) في (ك) «أو أن الخلق يفنى» والتصويب من (ط).

(٣) أي الجهمية.

(٤) أي الدهرية.

(٥) أي الرازي.

ولفظ «العالم» ليس في القرآن، ولايوجد في كلام النبي ﷺ، ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين، وإنما الموجود لفظ (العالمين) وفيه عموم، كقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢] وقد يقال: فيه خصوص، كقوله: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦﴾ [الجاثية: ١٦] وقوله: ﴿وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٤٢﴾ [آل عمران: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨٠﴾ [الأعراف: ٨٠] عند من يجعل ذلك المراد به الآدميون أو أهل عصرهم.

وكذلك لفظ «الخلق» هو معرف باللام، ففيه عموم، وقد ينصرف إلى المعهود، الذي هو أخص من جملة المخلوقات كقوله في حديث خلق آدم: «فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن»[(١)] وفي الحديث المتقدم ذلك[(٢)]، وكذلك قوله في حديث الخلق: «وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة، آخر الخلق، في آخرساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٦/ ٣٦٢ في كتاب أحاديث الأنبياء (٦٠) في باب خلق آدم وذريته (١) في حديث (٣٣٢٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظه.
وأخرجه أيضًا في صحيحه بشرحه فتح الباري ج١١/ ٣ في كتاب الاستئذان (٧٩) في باب بدء السلام (١) في حديث (٦٢٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا وهذه قطعة من حديث الخلق المذكور.

(٢) هكذا في (ك) و(ط) ولعلها «مثل ذلك».

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ٢١٤٩ـ٢١٥٠ في كتاب صفات المنافقين (٥٠) =

والله سبحانه وتعالى أعلم.

فساد حجج الدهرية بقسميها المعطلة للصانع والمثبتة له

والمقصود هنا التنبيه على فساد حجج الدهرية، المعطلة للصانع[1] تعالى، وتناقضها، ومشاركة الجهمية لهم في بعض أصولهم الفاسدة، مع حجج الدهرية المثبتة[2] له أيضًا.

وقد تقدم ما[3] ذكره أبوالمعالي من أن شبه الدهرية لحصرها أربعة أقسام:

أحدها: تعرضهم للقدح في الدليل الذي ذكره أبوالمعالي، دليل المعتزلة ومن اتبعهم من المتكلمين الذي استدلوا به على حدوث الأجسام ـ دليل الأعراض ـ ونحن قد ذكرنا في غير هذا الموضع كلام أئمة المسلمين في هذه الطريقة: تحريمًا، وكراهة وإبطالاً[4].

قال[5]: «والقسم الثاني يتعلق بالتعرض لنفي الصانع، ولهم في ذلك طريقان:

أحدهما: أن إثبات قائم بنفسه يتقدس عن الجهات المحاذيات غير معقول.

والثاني: يتعلق بالتعديل والتجويز، والحكم بأن الحكيم

= في باب بدء الخلق (١) في حديث (٢٧/٢٧٨٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظه.

(١) كالسمنية.

(٢) كالبراهمة.

(٣) لم أجده فيما تقدم، فلعله في الأوجه المفقودة في أول الكتاب.

(٤) انظر على سبيل المثال مجموع الفتاوى ج٥/ ٢٩٠ـ٢٩١.

(٥) أبوالمعالي.

لايفعل الفعل إلا لغرض، والغرض ما له الضر والنفع، وذلك يستحيل على القديم».

قلت: هاتان أيضًا كلامهم فيهما مع المعتزلة في الأصل، فإنهم جهمية أثبتوه بالصفات/ السلبية، وهم أيضًا قدرية، ثم انتقلت هذه الحجة إلى المرجئة، فجاوبوهم في المقدمة الثانية ببعض جواب المعتزلة، وأجابوهم في الصفات بجواب يقال: إنه متناقض.

ظ ١٠٧

قال أبوالمعالي: «والقسم الثالث يشتمل على الاستشهادات بالشاهد على الغائب من غير رعاية وجه في الجمع بينهما».

قال: «والقسم الرابع من كلامهم يشتمل على ضروب من التمويهات».

قلت: قد نبهنا على القسم الثالث، والمقصود هنا القسم الثاني، فإنه الذي ذكروا فيه نفي الصانع، وهو أعظم كلامهم؛ والحجة العظمى التي عول عليها ابن الراوندي المصنف «كتاب التاج في قدم العالم» ومحمد بن زكريا المتطبب[1]، فيما صنفه

---

(١) محمد بن زكريا الرازي، أبوبكر، من أهل الري، الطبيب الفيلسوف، ولد سنة ٢٥١هـ، وتعلم بها، ثم سافر إلى بغداد بعد سن الثلاثين، ثم عكف على الطب والفلسفة في كبره، فنبغ واشتهر، وله تصانيف كثيرة في الطب وغيره، وهو أحد القائلين بمذهب الجوهر الفرد من المنتسبين إلى الإسلام. ومات ببغداد سنة ٣١٣هـ.

انظر الفهرست لابن النديم ص٤١٥ـ٤٢٠، ٥٠٤، تاريخ الحكماء ص٢٧١ـ٢٧٧، وطبقات الأطباء لابن جلجل ص٧٧ـ٧٨ وسير أعلام النبلاء ج٩/ ٢٣٢، والأعلام ج٦/ ١٣٠.

في ذلك حيث قال بالقدماء الخمسة[1]، والاحتجاج بها على قدم العالم: تارة مع الإقرار بالعلة الموجبة، وتارة مع عدم ذلك.

حجة الدهرية العظمى على إنكار الصانع وقدم العالم

فأما الأول فقالوا: لو كان العالم محدثًا لكان محدثه فاعلاً مختارًا، وهو محال لوجهين:

أحدهما: أن ذلك الاختيار إما أن يكون لغرض أو لايكون، فإن كان لغرض فهو باطل لأمرين:

أحدهما: أنه يجب أن يكون وجود ذلك الغرض أولى به من عدمه، وإلا لم يكن غرضاً، وإذا كان وجوده أولى به، كان مستكملاً بخلق العالم وهو محال.

فإن قيل: هو فعله لا لغرض يعود إليه، بل لغرض يعود إلى غيره، وهو الإحسان إلى الغير، وهذا يدفع المحذور.

قيل: الإحسان إلى الغير، إما أن يكون بالنسبة إلى ذاته أولى من تركه، وإما أن لايكون، فإن كان مساويًا لم يكن غرضًا، وإن لم يكن مساويًا عاد المحذور.

الثاني: أن من فعل لغرض غيره، كان الفاعل دون

---

(١) قال أبوالمعالي الجويني في كتاب الشامل في أصول الدين ص٢٢٨: «وعن أبي زكريا المتطبب أنه قال بقدم المكان والزمان والنفس والعقل المبدع».
تحقيق علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير محمد مختار، نشر المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٦٩م.
وقال المؤلف في مجموع الفتاوى ج٦/ ٣٠٤،٣٠٨: «مذهب الحرنانيين القائلين بالقدماء الخمسة، الذي نصره محمد بن زكريا الرازي وصنف فيه.. يقولون: القدماء خمسة، الرب، والنفس، والمادة، والدهر، والفضاء».

المفعول، كالخادم والمخدوم، ومن الممتنع أن يكون غير الله أشرف منه، فيمتنع أن يفعل لغرض غيره.

وإن قيل: إنه فعل العالم لا لغرض، كان عابثًا، والعبث على الحكيم محال؛ ولأنه يكون ترجيحًا لأحد طرفي الممكن على الآخر من غير مرجح، وهو محال.

الوجه الثاني: أنه لو فعله بالاختيار فإما أن يجوز منه فعل القبيح أو لايجوز. وإن شئت قلت: فإما أن يجوز عليه فعل كل شيء، وإما أن يكون متنزهًا عن بعض الأفعال. فإن قيل: إنه يجوز أن يصدر منه فعل القبيح، لم يؤمن من تصديق المتنبئين الكذابين بالمعجزات، ولم يؤمن أيضًا الخبر المخالف لمخبره، فإن الكذب وتصديق الكاذب قبيح، وتجويز ذلك يبطل النبوات وأخبار المعاد، وهذا تبطل بهما الملل.

وإن قيل: إنه لايفعل القبيح، وهذا[1] قبيح.

الثاني: أن العالم مملوء طافح بالشرور والآفات، وأنواع الألم والعقوبات، والقول بالغرض باطل، وإذا بطل القسمان بطل القول بالفاعل المختار[2].

وأما الاحتجاج بها على نفي الصانع مطلقًا فأن يقال: إن

---

(١) كذا في (ك) و(ط) ولعله «فهذا».

(٢) هكذا في (ك) و(ط) ولم أجد هذا النقل فيما بين يدي من كتب الجويني فأصوبه فالكلام فيه ركاكة فليتأمل.

ص ١٠٨

كان/ موجبًا[١] بذاته لزم قدم المفعولات، وهو خلاف المحسوس؛ لأن الموجب لفعل المحدث الذي هو علة تامة[٢]، إن كان موجودًا في الأزل لزم قدم المحدثات، وإن لم يكن موجودًا فصدوره بعد أن لم يكن يحتاج إلى سبب حادث، والقول فيه كالقول في غيره من الحوادث، فيمتنع حدوث محدث عن موجب بذاته، وإن كان فاعلاً باختياره عادت الحجة المتقدمة.

تعقيب المؤلف على حجة الدهرية التي نقلها عن الجويني أبي المعالي

وهذه الحجة لما كان أصلها هو البحث عن حكمة الإرادة، ولم فعل ما فعل؟ وهي «مسألة القدر» ظهر بها ما كان السلف يقولونه: إن الكلام في القدر هو «أبوجاد الزندقة»[٣]، وعلم بذلك حكمة نهيه ﷺ لما رآهم يتنازعون في القدر عن مثل ما هلك به الأمم قال لهم: «بهذا هلكت الأمم قبلكم، أن تضربوا

---

(١) الموجب بالذات هو الذي يجب أن يصدرعنه الفعل، إن كان علة تامة له من غير قصد وإرادة، كوجوب صدور الإشراق عن الشمس، والإحراق عن النار. انظرالتعريفات للجرجاني ص٢٥٧.

(٢) العلة التامة: ما يجب وجود المعلول عندها.
وقيل: العلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء.
وقيل: هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء، بمعنى أنه لايكون وراءه شيء يتوقف عليه.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٦٠.

(٣) قال البخاري عن شيخه علي بن عاصم: احذر من المريسي وأصحابه فإن كلامهم أبوجاد الزندقة.
انظر كتاب خلق أفعال العباد ص١٦.
وقال في القاموس المحيط ج١/ ٢٩٦، في فصل الجيم باب الدال: «وقعوا في أبيجاد أي في باطل».

كتاب الله بعضه ببعض»[1]، وعن هذا نشأ مذهب المجوس والقدرية، ـ مجوس هذه الأمة ـ حيث خاضوا في التعديل والتجويز بما هو من فروع هذه الحجة[2]، كما أن التجهم فروع تلك الحجة[3].

ثم إن الدهرية ظنوا أنهم بالقول بقدم العالم، ينجون من هذه الشبهات، وكان الذي وقعوا فيه شرًا مما وقعت فيه المجوس والقدرية، ولهذا كان المشركون والصابئون[4] القائلون بقدم العالم، ومن معهم من الفلاسفة شرًا من المجوس، ومن معهم من القدرية المعتزلة وغيرهم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ج١/١٧٨، ١٨١، ١٩٦.
وأخرج نحوه عبدالله بن أحمد في السنة ج١/ ١٣٤.
وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ج١/ ٣٣ في حديث (٨٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه، وهم يختصمون في القدر، فكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: «بهذا أمرتم أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض بهذا هلكت الأمم قبلكم».
قال في الزوائد: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.
وأخرج مسلم في صحيحه ج٤/ ٢٠٥٣ في كتاب العلم (٤٧) في باب النهي عن اتباع متشابه القرآن. . . إلخ (١) في حديث (٢٦٦٦) عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: هجرت إلى النبي ﷺ يومًا، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ، يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب».

(٢) أي حجة الدهرية العظمى على نفي الصانع، وهي قولهم: لو كان العالم محدثًا لكان محدثه فاعلاً مختارًا.

(٣) أي حجة الأعراض، كما في حاشية (ط).

(٤) لعل صواب العبارة «المشركون الصابئون» بدون الواو فليتأمل.

فساد حجج الدهرية المعطلة للصانع وتناقضها

والمقصود بيان هذا، يقال لهم: لا ريب في هذا الوجود المشهود، المستلزم لوجود الموجود القديم الواجب، فإن نفس الوجود يستلزم موجودًا قديمًا، واجباً بنفسه إذ كل موجود فإما أن يكون واجباً قديماً أو يكون محدثًا أو ممكنًا. والمحدث لابد له من محدث، والممكن لابد له من واجب. وهذا مما لاينازع فيه أحد من بني آدم؛ وإنما الدهرية تقول: هذا العالم قديم واجب بنفسه، أو يقولون: هو معلول علة قديمة واجبة بنفسها. فيقال لهؤلاء: إن قلتم إن هذا العالم واجب الوجود بنفسه قديم، لزمكم هذه المحالات وأضعافها، فإنه يقال لكم: لأي سبب تحرك الفلك الأعلى[1] وغيره من الأفلاك؟ ولم حصلت هذه الاستحالات؟ فإن هذه أمور حادثة بعد أن لم تكن، وهي ممكنة قطعًا، فالمحدث لها سواء كان الفلك أو غيره، الذي قد قدر أنه قديم واجب الوجود بنفسه، إن أحدثها لغرض، لزم أن يكون مستكملاً بها، والتقدير أنه قديم واجب الوجود بنفسه، فقد لزمكم أن يكون القديم الواجب الوجود بنفسه مستكملاً بغيره، وهذا هو المحال الذي فررتم منه، فقد وقعتم فيه، مع ما في ذلك من المحالات اللازمة على هذا التقدير، مثل امتناع كون الفلك الأعلى[2]، هو/ المحدث لجميع الحركات وغير ذلك، حتى لو قدر في كل فلك متحرك، أنه قديم واجب الوجود

ظ ١٠٨

---

(١) في (ط) «الأعلا».

(٢) في (ط) «الأعلا».

بنفسه، كان هذا السؤال قائمًا فيه، وفي حركاته الحادثة بعد أن لم تكن. وكذلك إن قالوا: تحرك لأجل العناية بالسافلات، لزم أن يكون الأعلى[1] خادمًا للأدنى، وأن تكون هذه الغاية أعلى[2] من الفاعل، الذي هو أشرف منها، وهو متناقض.

القول بأن العالم حدث بنفسه لم يقل به أحد لكن قد يخطر بالقلب ويوسوس به الشيطان

وإن فرض أن قائلاً يقول، أو يخطر له: إن الفلك ليس بقديم واجب بنفسه، ولا معلول علة قديمة، بل يقول: حدث بنفسه، بعد أن لم يكن، وهذا لانعلم به قائلاً، وقد ذكر أرباب المقالات، أنهم لم يعلموا به قائلاً، لكن هو مما يخطر بالقلب ويوسوس به الشيطان[3].

جواب هذا الخاطر والوسواس من الشيطان

فيقال: هذا الوجود المشهود، إما أن يكون موجودًا بنفسه، وإما أن لايكون. وإذا كان موجودًا بنفسه، فإما أن يكون قديمًا ـ

---

(١) في (ط) «الأعلا».

(٢) في (ط) «الأعلا».

(٣) بحثت فلم أجد في القديم من قال بهذا القول، وفي العصر الحاضر هذا القول يوافق قول الطبيعيين الذين يقولون الطبيعة أوجدت نفسها ويعنون بالطبيعة الكون نفسه.

انظر العقيدة في الله للدكتور عمر الأشقر ص٧٥.

وقال المؤلف رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى ج١٣/ ١٥١ «وأما أن يقول: إنه محدث حدث بنفسه بلا صانع، فهذا لا يعرف عن طائفة معروفة، وإنما يحكى عمن لايعرف. ومثل هذا القول وأمثاله يقوله من يقوله، ممن حصل له فساد في عقله صار به إلى السفسطة، والسفسطة تعرض لآحاد الناس، وفي بعض الأمور؛ ولكن أمة من الأمم كلهم سوفسطائية في كل شيء، هذا لايتصور؛ فلهذا لايعرف عن أمة من الأمم أنهم قالوا: بحدوث العالم من غير محدث».

وهو القسم الذي تقدم بيان تناقض أصحابه ـ وإما أن يكون محدثًا بنفسه، فيقال: هذا القول أظهر فسادًا وتناقضًا؛ فإنه من المعلوم بالفطرة البديهية، أن المحدث قبل[1] أن لم يكن، لايتصور أن يحدث عن غير محدث، ولا أن يحدث نفسه. فلا يكون الشيء صانعًا لنفسه، لا مصنوعًا لنفسه، ولايكون أيضًا علة غائية لنفسه، كما قد بسطنا هذا في غير هذا الموضع[2]، قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥] قالوا: من غير خالق خلقهم، قال جبير بن مطعم: لما سمعت النبي ﷺ يقرأ هذه الآية في صلاة المغرب أحسست بفؤادي قد انصدع[3]. وقد تكلمنا عن هذه الآية في غير هذا الموضع[4]، بين سبحانه باستفهام الإنكار الذي يتضمن أن الأمر المنكر من العلوم المستقرة، الملازمة للمخاطب، التي ينكر على من جحدها؛ لأنه سفسط بجحد العلوم البديهية الفطرية

---

(١) في (ك) و(ط) «بعد» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

(٢) انظر على سبيل المثال مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج١٣/ ١٥٠ـ١٥١.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٨/ ٦٠٣ في كتاب التفسير (٦٥) في تفسير سورة الطور في حديث (٤٨٥٤) عن جبير بن معطم بن عدي رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الطور: ٣٥ـ٣٧] كاد قلبي أن يطير.

(٤) انظر على سبيل المثال مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج١٨/ ٢٣٦ـ٢٣٧، ج٢/ ١١ـ١٢، ج١٣/ ١٥٠ـ١٥١.

الضرورية؛ فإنه من المعلوم أن ما حدث لايكون من غير محدث أحدثه، ولايكون هو حدث بنفسه، فقال: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطور:٣٥] وهذا يستلزم الجمع بين النقيضين وغيره من المحالات.

وإن كانت إحالته في العقل، من أظهر العلوم الضروريات؛ فإن كونه فاعلاً لنفسه، يقتضي أن يكون وجوده قبلها، وكونها مفعولة، يقتضي أن يكون وجوده بعد نفسه، فيجب أن تكون نفسه موجودة معدومة في آن واحد.

والمقصود هنا بيان تناقض حججهم، وأن الذي يقولونه فيه من المحذور أعظم مما فروا منه.

فيقال: إذا قدرأنه حدث بنفسه، بلا محدث، بل عن العدم المحض، فمعلوم أن هذا مع كونه معلوم الفساد بالضرورة، من أبعد الأشياء، عن الأمور الموجودة المحسوسة وعن القياس العقلي، فمن جوز/ أن يكون هذا الوجود صدر عن عدم محض، فصدوره عن علة موجبة، لاتستلزم وجود المعلول، أقرب إلى العقل وأبعد عن المحذور، وهو الذي فروا منه، لأن أكثر ما في هذا، أنه تكون العلة التامة قد تخلف عنها معلولها، أو وجد المعلول عن علة ليست تامة، ومن المعلوم أن صدوره لا عن شيء، أعظم امتناعاً وفسادًا من صدوره عن علة ليست تامة، ومن المعلوم أن وجود العلة التامة بلا معلول، أقل فسادًا وامتناعًا، من وجود المحدث لا من علة أصلاً؛ فإن المعلول إما

ص١٠٩

محدث، وإما قديم، ومعلوم بالعقل أن حاجة المعلول المحدث إلى العلة، أظهر من حاجة المعلول القديم، ووجود المعلول بلا علة، أبعد في العقل من وجود العلة بلا معلول، فإذا جوزتم صدور المحدث بلا علة ولا محدث، كان تجويز وجود العلة التامة، مع تأخير معلولها أقرب في العقل وأبعد عن المحال.

وكذلك أيضًا إذا جوزتم صدوره عن العدم، فصدوره عن فاعل مستكمل بفعله، أو فاعل يفعل لا لغرض، أقرب في العقل وأبعد عن المحال مما جوزتموه؛ فإن هذا غايته أن يكون أحدثه فاعل ناقص أو عابث، وبكل حال فهذا أقل امتناعًا من أن يكون حدث لا عن شيء.

وبالجملة فافتقارالمحدَث إلى المحدِث، من أبدَه العلوم وأوضح المعارف، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء، وأي قول قيل، كان أقرب إلى العقل وأبعد عن المحال من هذا، فإذاقرر هذا القول، ظهر أن المحال الذي فيه، أعظم من المحال الذي يلزم غيره، ولهذا لم نكثر تقرير هذا القول، وإنما تكلمنا على ما قال به قائلون ـ وهم الدهرية القائلون بقدم العالم، إما واجبًا بنفسه، وإما واجبًا بعلته ـ فهؤلاء إذا ظهر تناقض قولهم، كان تناقض ذلك القول أظهر. وقد ذكرنا بعض تناقضهم.

ويقال لهم أيضًا: هذه الكمالات الحاصلة للفلك، بإحداث ما يحدثه من الحركات، إن كانت مقدورة له في الأزل فلم أخرها؟ وإن كانت غير مقدورة له، فقد أثبتموه عاجزًا عن غير

ما فعل من الإحداث! فإذا أقررتم بخلق الفلك، لم يلزمكم في إثباته أكثر من هذا ـ وهو أن يكون مستكملاً بما يحدثه من الأفعال، وأن يكون وجود تلك الأفعال في الأزل ممكنًا ـ وغاية ما يلتزمونه من قيام أفعال حادثه بذاته، أو من كونه جسمًا، أو غير ذلك: فإن هذا كله لازم لكم ، إذاقلتم بأن الفلك قديم واجب الوجود. فإذا كان كل محذور يلزمكم على تقدير إثبات الصانع، يلزمكم/ أيضًا على تقدير نفي الصانع، كان القول بنفيه باطلاً قطعًا، وكانت هذه الحجة فاسدة؛ وهذا هو المقصود هنا.

ظ ١٠٩

وأما بيان أن هذه الحوادث الموجودة في العالم، يمتنع أن يكون الفلك مستقلاً بها، فذاك له مقام آخر، إذ الغرض هنا بيان تناقضهم، مع أن ذلك ظاهر بين ، والعقلاء المعروفون، متفقون على أن الحوادث التي تحدث، لايستقل بها الفلك، ويمتنع أن يكون في المخلوقات ما يستقل بإحداث محدث منفصل عنه، فهذا له مقام آخر، وهو دليل مستقل عظيم القدر على ثبوت الصانع تعالى[١].

وهكذا الإلزام على «التقدير الثاني» وهو أن يقال: هذه الحركات لغير غرض. فيقال: فيلزمكم بموجب كلامكم؛ أن يكون الموجود القديم الواجب الوجود، يفعل أفعالاً دائمة مستمرة لغير غرض، وقد قلتم: إنه عبث والعبث على الحكيم

(١) انظر على سبيل المثال كلام المؤلف رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى ج٦/٥٤٨ وما بعدها.

محال، فمهما كان جوابكم عن ذلك، في هذا أمكن أن تجيبوا أنفسكم به، إذا كان القديم الواجب الوجود هو صانع الفلك، مع كون المحذور حينئذ أقل عندكم، فلم عدلتم عن القول الأخف إلى القول الأقبح ـ ولله المثل الأعلى ـ فنزهتموه إذا كان موجودًا قديمًا صانعًا، عن أن يستكمل بفعله، أو يكون عابثًا فيه، فجعلتموه معدومًا؟! وأي موجود فرض، كان خيرًا من المعدوم، فعدلتم عن أن تصفوه بنوع نقص، فوصفتموه بما يجمع كل نقص، ثم وصفتم غيره بصفات الكمال، التي هي وجوب الوجود والقدم، مع وصفكم له بتلك النقائص فاجتماع هذه النقائص مع هذه الكمالات لازم لكم، ولم تستفيدوا إلا كمال التعطيل والجحود، بلا حجة أصلاً.

وجوه فساد حجة الدهرية وتناقضها

وقد ظهر فساد حجتهم وتناقضهم فيها من وجوه:

أحدها: أن الذي نفوه به، يلزمهم مثله، فيما أثبتوه من موجود قديم واجب، وهو الفلك المشهود.

الثاني: أنهم قصدوا تنزيهه عن تجدد كمال له بفعله، أو عن عبث، فجعلوه أعظم نقصًا من المستكمل العابث، ومن المعلوم أنه إذا قدر فاعل يستكمل بفعله، كان خيرًا من المعدوم، فإن الفلك أو غير الفلك إذا قدر ذلك فيه لم يشك عاقل أنه خير من المعدوم، فكان نفيهم له، الذي فروا إليه شرًا من نفي بعض الأمور، التي ظنوها كمالاً. فتدبر هذا أيضًا. وكذلك إذا قدر موجود كامل، يفعل فعلاً لغير غرض له، وقيل: إنه عابث، فهو أكمل من العدم، الذي ليس بشيء أصلاً، فإن الفاعل لغير

غرض، بمنزلة الساكن الذي لايفعل، وهذا يقال فيه: إنه جامد، ويقال: في ذلك إنه عابث، والجامد والعابث خير من العدم المحض، لاسيما إذا كان متصفًا/ بسائر صفات الكمال. ص ١١٠

الثالث: ما تركب من هذين الوجهين، وهو أنهم مع التزام المحالات التي زعموا أنهم فروا منها، ومع التزام ما هو شر مما فروا منه، لم يستفيدوا بذلك إلا جحود الصانع ـ تعالى وتقدس رب العالمين ـ الذي هو أصل كل باطل، وكفر وكذب وتناقض وشر في الوجود، كما أن الإيمان به أصل كل حق وهدى، وصدق واستقامة وخير في الوجود.

وهكذا يقال لهم في فعل القبائح، وعدم فعلها من وجوه:

أحدها: أن هذا لازم لكم، فيما تصفونه بأنه واجب لذاته قديم، وهذا لابد منه على كل تقدير، ولا مندوحة عنه.

الثاني: **أن يقال** تجويز تصديق الكاذب أو الكذب، أكثرما يقال فيه إنه يستلزم بطلان الرسالة، والخبر عن الثواب والعقاب، وهذا المحذور أخف بكثير من محذور نفي الصانع. فهل يسوغ في العقل، أن نجحد الصانع وخلقه للعالم، لأن ثبوت ذلك يستلزم بطلان النبوة والوعد والوعيد؟! فإنه يقال لذلك: وأنت إذا نفيته بطلت النبوة والوعد والوعيد أيضًا، وبطل أضعاف هذا من أمور الديانات فبتقدير أن يكون هذا لازمًا على التقديرين، لايجوز أن يحتج به على نفي أحدهما، مع كثرة المحاذير على هذا التقدير؛ بل غاية ما يقال: إذا قدر أنه لازم فليس بمحذور، ومعلوم أن الإقرار بالصانع تعالى، مع الكفر بالرسل والمعاد،

أقل كفرًا من جحود الصانع، كما أن الإقرار بالصانع مستكملاً[1] أو عابثًا[2]، أقل كفرًا من جحوده، فالتزام زيادة الحجة والتعطيل بلا حجة، من أبطل الباطل.

وهكذا ما احتجوا به على جحود فعل القبيح ـ كتكليف المحال، ووجود الشرور ـ فإنه يقال فيه هذان الوجهان:

أحدهما: لزوم ذلك أيضًا، مع ما يصفونه بالقدم، ووجوب الوجود.

الثاني: أن ذلك إنما يستلزم نقصًا، وذلك أهون[3] من العدم. فإذا كانت الحجة إنما تستلزم في الوجود، لم يجز أن يلتزم عدمه بلا حجة؛ بل[4] كان إثبات الوجود الناقص لابد منه على كل تقدير.

أمثلة يتبين بها فساد حجة الدهرية على بطلان الخالق

ومَثَلُ من احتج على بطلان الخالق، بأن ذلك يستلزم بطلان النبوة والمعاد، مثل من بلغه أن الله تعالى بعث رسولاً، وأن قومًا كذبوه فتأذى بذلك، فجاء إليه فقتله، وقال إنما قتلته لئلا يتأذى بالتكذيب، وهؤلاء أعدموا الخالق، لئلا تكذبه رسله على زعمهم.

وكذلك مثل من أراد أن ينصر ملكًا له مملكة عظيمة، ولكن

---

(١) في (ك) و(ط) «مستكمل» وهو خطأ.
(٢) في (ك) و(ط) «عابث» وهو خطأ.
(٣) في (ك) «هون» والتصويب من (ط).
(٤) في (ك) و (ط) «بل إذا» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

بعض رعيته عصوه، فعمد إلى ذلك الملك فقتله، أو عزله عن الملك بالكلية، وقال إنما فعلت ذلك إجلالاً لقدره، لئلا يعصيه بعض رعيته.

ظ ١١٠ ويحكى عن بعض الحمقى؛ أنه رأى/ ذبابًا وقع على وجه مخدومه؛ فأخذ المداس[1] فضرب به وجه مخدومه، ليطير عنه الذباب.

ومثل من كان له ميراث من أبيه، غصب بعض الناس شيئًا منه، فقصد بعض الحكام أو بعض الشهود [دفع][2] الشر عن ذلك الوارث، ودفع تضرره بالغصب، فأثبت أنه ليس ابنه، وأنه لايستحق شيئًا من الميراث، وقال: إنه بهذا الطريق امتنع أن يكون مغصوبًا، وزال تضرره بالغصب.

أو رجل كان له عقار عظيم، من مساكن وبساتين وغيرها، وله منافع عظيمة وحقوق كثيرة، قد غصبه بعض الناس بعضها، وهو متألم لذلك، فقام قوم من الحكام والشهود والأعوان، ليزيلوا عنه، فسعوا في أخذ ذلك العقار منه بالكلية، وإخراجه من ملكه ويده بلا فائدة حصلت له أصلاً، وقالوا هذا العقار إذا كان له، فلابد من أن يؤخذ منه هذا الجزء اليسير فيتألم،

---

(١) مداس جمعه مداسات من داس لفظ عامي.
انظر معجم الالفاظ العامية ص١٦٨، تأليف أنيس فريجة، نشر مكتبة لبنان بيروت، طبع سنة ١٩٧٣م.
(٢) زيادة من (ط).

فأعدموه إياه كله بلا فائدة حصلت له.

ومثل من قال: أنا لا أصلي لأني إذا صليت أقصر في ذكر الله، وعبادته وطاعته، التي ينبغي أن أفعلها في الصلاة، فأنا أترك الصلاة بالكلية، خوفًا من ترك بعض واجباتها.

وكذلك من قال: لا أزكي أصلاً، لأني إذا زكيت، فقد يأخذ زكاة بعض مالي من لايستحقها، فيحرم المستحقين لها، فأناأحرم المستحقين جميع الزكاة، لئلا يحرموا بعضها بالمزاحمة.

ومثل من ارتكب الفواحش المحرمة، وترك النكاح الحلال، قال: لأني إذا نكحت المرأة فقد أطؤها وهي حائض أو في الدبر، فاستحل الفواحش من التلوط وغيره حذرًا من هذا الذنب.

أو من أخذ يسرق أموال الناس، خوفًا من تجارة أو صناعة، يكون ظلمه فيه أقل من ظلم السرقة.

أو من أقام ببلاد الحرب معاونًا لهم على قتال المسلمين، خوفًا من أن يهاجر إلى بلاد المسلمين، فيقصر بجهاد أهل الحرب. والأمثال في هذا كثيرة جدًا.

ومن العجب أن المتكلمين المناظرين لهؤلاء[١]، وأمثالهم من أهل الكفر، إذا أوردوا سؤالاً من جنس هذا السؤال، أن

---

(١) أي الدهرية.

يدخلوا معهم في جوابه وحَلِّهِ، وقد لايكون المجيب متمكنًا من ذلك علمًا وبيانًا، ولا ينقطع بذلك الخصم، ولايهتدي لنقص قوى إدراكه أو سوء قصده، أو لاحتياج تحقيق ذلك إلى مقدمات متعددة وزمان طويل، وتقرير لتلك المقدمات بجواب ما ترد بها من ممانعة ومعارضة. فيتركوا أن يبدؤوهم من أول الأمر ببيان فساد هذه الحجة، وبيان تناقضهم، وأن قائلها يلزمه إذا قال بها أعظم مما أنكره، فإذا تبين له فسادها وللمتكلمين معه: حصل دفع هذا/ الشر وبطلان هذا القول وهذه الحجة، وهو المقصود في هذا المقام، ثم بيان الحق وتكميله مقام آخر. ص ١١١

ومثالُ ذلك مثالُ من قدم العدو بلاده، فأخذ يبني ويغرس، ويعمر ما ينتفع به لنفسه، ويدفع به عدوه، قبل دفع العدو عن بلاده، فجعل كلما عمر شيئًا خربه العدو، وهو غير متمكن من العمارة الثانية، فإذا كان قادرًا من أول الأمر على دفع العدو كان ذلك أولى، وإن حصل له في ذلك نوع مشقة، فهي أخف من كل مشقة يلتزمها مع بقاء العدو ببلاده. والحجج الباطلة هي عَدُوُّ الحق، فهي عدو في قلب الناظر بنفسه لطلب الحق، وقلبه كبلاده، وهي أيضًا عدو له مع المناظر الذي يناظره، وسواء كان معاونًا أو مغالبًا؛ ولهذا ناظر إبراهيم الخليل بمثل هذه المناظرة المتضمنة قياس الأولى، وإلزام الخصم على قوله، أعظم مما ألزمه هو على قول خصمه، كما قال: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ

سُلْطَٰنًا فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨١-٨٢] قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣] قال زيد بن أسلم[1] وغيره: بالعلم[2].. فالعلم بحسن المحاجة مما يرفع الله تعالى به الدرجات، وكذلك قال تعالى فيما أمر أن يخاطب به أهل الكتاب ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٥٩﴾ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة: ٥٩-٦٠].

* * *

---

(١) زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبدالله، أو أسامة المدني، ثقة عالم. وكان يرسل من الثالثة، مات سنة ١٣٦هـ، روى له الجماعة.
انظر تذكرة الحفاظ ج ١/ ١٣٢ ـ ١٣٣، والخلاصة ص١٢٦ ـ ١٢٧، وتقريب التهذيب ج١/ ٢٧٢.

(٢) عزاه السيوطي في الدر المنثور ج٣/٢٨ ـ نشر محمد أمين، بيروت ـ إلى أبي الشيخ من طريق مالك بن أنس عن زيد بن أسلم بلفظه. وقال الشوكاني في فتح القدير ج٢/ ١٣٦: «وأخرج أبو الشيخ عن زيد بن أسلم، في قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ قال: بالعلم».

فصل

نقل المؤلف عن كتاب مناهج الأدلة لابن رشد طرق معرفة الله تعالى وبيان الأدلة على وجود الصانع

«يجب[(١)] على من أراد أن يعرف الله تعالى المعرفة التامة، أن يفحص عن منافع جميع الموجودات. وأما دلالة الاختراع، فيدخل فيها وجود الحيوان كله، ووجود النبات ووجود السموات، وهذه الطريقة تنبني على أصلين، موجودين بالقوة في جميع فطر الناس:

أحدهما: أن هذه الموجودات مخترعة. وهذا معروف بنفسه في الحيوان والنبات، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣] الآية؛ فإنا نرى أجسامًا جمادية، ثم تحدث فيها الحياة، فنعلم قطعًا، أن هاهنا موجدًا للحياة ومنعمًا بها، وهو الله تبارك وتعالى، وأما السموات فنعلم من قبل حركاتها التي لاتفتر، أنها مأمورة بالعناية بما هاهنا، ومسخرة لنا، والمسخر المأمور، مخترع من قبل غيره ضرورة.

وأما الأصل الثاني: فهو أن كل مختَرَع فله مخترِع، فيصح[(٢)] من هذين الأصلين أن للموجود فاعلاً / مخترعًا له، وفي هذا الجنس دلائل كثيرة على عدد المخترعات.

ظ ١١١

---

(١) في مناهج الأدلة «ولذلك وجب».

(٢) في (ط) «فيتضح» وهو تصحيف.

ولذلك[1] كان واجبًا على من أراد معرفة الله حق معرفته، أن يعرف جواهر الأشياء، ليقف على الاختراع الحقيقي في جميع الموجودات، لأن من لم يعرف حقيقة الشيء لم يعرف حقيقة الاختراع، ولهذا أشار تعالى وتقدس بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وكذلك أيضًا من تتبع[2] معنى الحكمة في موجود موجود؛ أعني[3] معرفة السبب الذي من أجله خلق، و[4] الغاية المقصودة به، كان وقوفه على دليل العناية أتم. فهذان الدليلان[5] هما دليلا الشرع.

وأما أن الآيات المنبهة على الأدلة المفضية إلى وجود الصانع سبحانه في الكتاب العزيز، هي منحصرة[6] في هذين الجنسين من الأدلة[7] فهذا[8] بين لمن تأمل الآيات الواردة في الكتاب العزيز في هذا المعنى [وذلك أن الآيات التي في الكتاب العزيز في هذا المعنى][9]، إذا تصفحت وجدت على

---

(١) في (ط) «وكذلك».
(٢) في (ط) «يتتبع».
(٣) في (ك) و (ط) «عن» والتصويب من مناهج الأدلة.
(٤) الواو ساقطة من (ط).
(٥) أي معرفة جواهر الأشياء، والثاني الحكمة والسبب.
(٦) في (ك) و (ط) «مختصرة» والتصويب من مناهج الأدلة.
(٧) في (ك) و (ط) «الدلالة» والتصويب من مناهج الأدلة.
(٨) في مناهج الأدلة «فذلك».
(٩) زيادة من مناهج الأدلة.

ثلاثة[1] أنواع:

إما آيات تتضمن التنبيه على دلالة العناية.

وإما آيات تتضمن التنبيه على دلالة الاختراع.

وإما آيات تجمع الأمرين من الدلالة جميعًا.

فأما الآيات التي تتضمن دلالة العناية فقط، فمثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَـٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ۝٧﴾ [النبأ: ٦ ـ ٧] ـ إلى قوله ـ ﴿وَجَنَّـٰتٍ أَلْفَافًا ۝١٦﴾ [النبأ: ١٦] ومثل قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ۝٦١﴾ [الفرقان: ٦١] * إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ۝٦٢﴾ [الفرقان: ٦٢] *[2] ومثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤﴾ [عبس: ٢٤] الآية[3]. ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما الآيات التي تضمنت دلالة الاختراع فقط، فمثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦﴾ [الطارق: ٥ ـ ٦] ومثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧﴾ [الغاشية: ١٧] الآية، ومثل قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ﴾ [الحج: ٧٣] ومن هذا قوله تعالى[4] حكاية

---

(١) في (ط) «ثلاث» وهو خطأ.

(٢) مابين النجمتين ساقط من مناهج الأدلة.

(٣) «الآية» ساقطة من (ك) و (ط).

(٤) «تعالى» ساقط من (ك) و (ط).

عن[1] إبراهيم ﷺ: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝٧٩﴾ [الأنعام: ٧٩] إلى غير ذلك من الآيات التي لاتحصى.

فأما[2] الآيات التي تجمع الدلالتين فهي كثيرة أيضًا، بل هي الأكثر مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾[3] [البقرة: ٢١] إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٢﴾ [البقرة: ٢٢] فإن قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾[4] [البقرة: ٢١] تنبيه على دلالة الاختراع، وقوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢] تنبيه على دلالة العناية، ومثل قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ/﴾ [يس: ٣٣] وقوله: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ۝١٩١﴾ [آل عمران: ١٩١] وأكثر الآيات الواردة في هذا المعنى، يوجد فيها النوعان من الدلالة. ص ١١٢

فهذه الطريق[5] هي الصراط المستقيم، التي[6] دعا الله

---

(١) في مناهج الأدلة «عن قول إبراهيم».

(٢) في مناهج الأدلة «وأما».

(٣) قوله تعالى «لعلكم تتقون» ساقط من مناهج الأدلة.

(٤) قوله تعالى «لعلكم تتقون» ساقط من مناهج الأدلة.

(٥) في (ك) و (ط) «الدلالة» والتصويب من مناهج الأدلة.

(٦) في (ك) و (ط) «الذي» والتصويب من مناهج الأدلة.

تعالى الناس منها(١) إلى معرفة وجوده، ونبههم على ذلك بما جعل في فطرهم من إدراك هذا المعنى، وإلى هذه الفطرة الأولى المغروزة في طباع البشر، الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] إلى قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ولهذا قد يجب على من كان وكده، طاعة الله في الإيمان به، وامتثال ماجاء به رسله أن يسلك هذه الطريقة، حتى يكون من العلماء الذين يشهدون لله بالربوبية، مع شهادته لنفسه، وشهادة ملائكته له، كما قال تبارك وتعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: ١٨] ودلالة(٢) الموجودات من هاتين الجهتين عليه(٣)، هو التسبيح المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].

فقد بان من هذا(٤) أن الأدلة على وجود الصانع تعالى منحصرة في هذين الجنسين: دلالة العناية، ودلالة الاختراع. وأن(٥) هاتين الطريقتين هما بأعيانهما طريقة الخواص ـ وأعني

---

(١) في (ك) و (ط) «منه» والتصويب من مناهج الأدلة.
(٢) في مناهج الأدلة «ومن دلالة».
(٣) «عليه» ساقطة من (ك) و (ط).
(٤) في مناهج الأدلة «من هذه الأدلة أن الدلالة على وجود الصانع».
(٥) في مناهج الأدلة «وتبين أن».

بالخواص العلماء ـ [وطريقة الجمهور][1] وإنما الاختلاف بين المعرفتين في التفصيل: أعني أن الجمهور يقتصرون في معرفة العناية والاختراع، على ماهو مدرك بالمعرفة الأولى، المبنية على علم الحس، وأما العلماء، فيزيدون إلى[2] مايذكرون[3] من هذه الأشياء بالحس مايدركون[4] بالبرهان، أعني من العناية والاختراع، حتى لقد قال بعض العلماء: إن الذي أدرك[5] العلماء من معرفة منافع[6] أعضاء الإنسان والحيوان هو قريب ألف[7] منفعة. وإذا كان هذا هكذا، فهذه الطريقة هي الطريقة الشرعية والطبيعية، وهي التي جاءت بها الرسل، ونزلت بها الكتب. والعلماء ليسوا يفضلون الجمهور في هذين الاستدلالين من قبل الكثرة فقط؛ بل ومن قبل التعمق في معرفة الشيء الواحد نفسه؛ فإن مثال الجمهور في النظر إلى الموجودات، مثالهم في النظر إلى المصنوعات، التي ليس عندهم علم بصنعتها؛ فإنهم إنما يعرفون من أمرها، أنها مصنوعات فقط، وأن لها صانعًا موجودًا، ومثال العلماء في ذلك مثال من نظر إلى

---

(١) زيادة من مناهج الأدلة.

(٢) في مناهج الأدلة «على».

(٣) في مناهج الأدلة «يدرك».

(٤) في مناهج الأدلة «يدرك».

(٥) في مناهج الأدلة «أدركه».

(٦) «منافع» ساقط من مناهج الأدلة.

(٧) في مناهج الأدلة «قريب من كذا وكذا آلاف منفعة».

المصنوعات التي عنده[1] علم ببعض صنعتها وبوجه الحكمة فيها، ولاشك أن من حاله/ من العلماء بالمصنوعات هذه الحال، فهو أعلم بالصانع، من جهة ماهو صانع، من الذي لايعرف من تلك المصنوعات إلا أنها مصنوعة فقط. وأما مثال الدهرية في هذا، الذين جحدوا الصانع سبحانه وتعالى، فمثال من أحس مصنوعات فلم يعترف أنها مصنوعات، بل نسب[2] مارأى فيها من الصنعة إلى الاتفاق والأمر الذي يحدث من ذاته[3]».

ظ ١١٢

تعقيب المؤلف على كلام ابن رشد

قلت: ذكره لهذين النوعين كلام صحيح حسن في الجملة، وإن كان في ضمنه مواضع قصر فيها، مثل ما ذكره في دلالة حركة الفلك، وتفسير الآية، وتسبيح المخلوقات، واستدلال إبراهيم. ودليل الإحداث والاختراع يدل على ربوبية الله تعالى، ودليل الحكمة والعناية والرحمة يدل على رحمته، وقد افتتح[4] الله كتابه العزيز بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة: [٢-٣] وهذا أجود من طريق المتكلمين، طريقة الأعراض، وإن كان لم يستقص الكلام في دلالة ثبوت الصانع تعالى، ولم يفصل إحداث الجواهر وغير ذلك.

---

(١) في مناهج الأدلة «عندهم».
(٢) في مناهج الأدلة «ينسب».
(٣) انظر مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ص١٥١ ـ ١٥٤.
(٤) في (ط) «افتتح».

مع أن طرق معرفة الصانع بالفطرة والضرورة وبالنظر والاستدلال، بنفس الذوات وبصفاتها، باب واسع ليس هذا موضعه(١) وكثير [مـ](٢) ـمن يرغب عن طريقة الأعراض، يذكر مافي خلق الإنسان، أو في خلق مايشهد حدوثه من هذين النوعين، من الحدوث الدال على المحدث، والحكمة الدالة على قصد الصانع، ورحمته ونعمته بما يدل عليه.

نقل المؤلف عن كتاب «شعار الدين» للخطابي في كراهة طريقة الأعراض وأنها بدعة محظورة

وقد ذكرنا ماذكره الخطابي من كراهة طريقة الأعراض، وأنها بدعة محظورة(٣)، وقد قال في أوائل كتابه «شعار الدين»: «القول فيما يجب من معرفة الله سبحانه وتعالى: أول ما يجب على من يلزمه الخطاب، أن يعلم أن للعالم بأسره صانعًا، وأنه هو الله(٤) الواحد لاشريك له، وقد جرى كثير من عوام المسلمين في هذا على عادة النشوء وحكم الولادة، فكان إيمانهم إيمان تلقين وتربية، وذلك أنهم يولدون في دار الإسلام، ويتربون في حجور المسلمين، وينشأون في بلادهم، فيتلقنون كلمة التوحيد من الآباء والأمهات، ويسمعون الأذان من المؤذنين، ويتلقون

---

(١) بسط المؤلف الكلام في هذه المسألة في كتابه درء تعارض العقل والنقل، فقال: «قد ذكرنا ما تيسر من طرق الناس في المعرفة بالله، ليعرف أن الأمر في ذلك واسع، وأن مايحتاج الناس إلى معرفته، مثل الإيمان بالله ورسوله، فإن الله يوسع طرقه وييسرها..» إلخ كلامه رحمه الله تعالى.
انظر درء تعارض العقل والنقل ج٩/ ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) زيادة.

(٣) لم أجده فيما تقدم.

(٤) قوله «الله» ساقط من (ط).

القرآن من الأئمة في الصلوات، ومن المعلمين في المكاتب، فيستحكم حب الدين في قلوبهم، ويعتقدون حسنه وصحته تقليدًا، فينتفعون به ويقتصرون عليه. ودين الإسلام إذ كان موثوقًا بصحته، مشهودًا له بالفضل على كل دين سواه، فقد يجب على كل متدين به، أن يكون مصدر[1] اعتقاده إياه عن نظر واستدلال، ليكون العلم به أصح، والوثيقة به أشد، وقد نصب الله تعالى الأدلة وأزاح بها العلة، / ووسع من وجوهها، وكثر من عددها، فهي على اختلاف مراتبها في الوضوح والغموض، معروضة للاستدلال بها، والاستشهاد بمواضعها، فلا أحد يعقل من آحاد الناس، إلا وله في جليها مستدل، وفي واضحها مستشهد، وإن كان نزل فهمه عن دقيقها ولطيفها، فالواجب على كل من الناس أن يبذل وسعه فيه، ويبلغ جهده في دركه، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٦٩﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ص ١١٣

فمن أوضح الدلالة على معرفة الله سبحانه وتعالى، على أن للخلق صانعًا ومدبرًا، أن الإنسان إذا فكر في نفسه رآها مدبرة، وعلى أحوال شتى مصرفة، كان نطفة ثم علقة، ثم مضغة؛ ثم عظامًا، ولحمًا، فيعلم أنه لا ينقل نفسه من حال النقص إلى حال الكمال، لأنه لا يقدر أن يحدث في الحال الأفضل، التي هي حال كمال عقله، وبلوغ أشده عضوًا من الأعضاء، ولايمكنه أن

(١) في (ط) «مصلد» وهو تصحيف.

يزيد في جوارحه جارحة، فيدله ذلك على أنه في وقت نقصه، وأوان ضعفه عن فعل ذلك أعجز؛ وقد يرى نفسه شابًا، ثم كهلاً ثم شيخًا، وهو لم ينقل نفسه من حال الشباب والقوة إلى حال الشيخوخة والهرم، ولا اختاره لنفسه، ولا في وسعه أن يزايل حال المشيب ويراجع قوة الشباب، فيعلم بذلك أنه ليس هو الذي فعل هذه الأفعال بنفسه؛ وأن له صانعًا صنعه، وناقلاً نقله من حال إلى حال، ولولا ذلك لم تتبدل أحواله بلا ناقل ولا مدبر.

فإن قيل: إن النطفة قديمة، وفيها قوة قابلة للاغتذاء، فإذا وقعت في الرحم، والطبائع معتدلة، قبلت بالقوة التي فيها الاغتذاء والتربية، حتى تستوى جارحة، ويتم بها خلقه.

قيل: لو كانت النطفة قديمة، كما زعمتم لم يجز عليها الانقلاب والتغير[١]؛ لأن التغير[٢] والانقلاب من سمات الحدث، فبطل أن يكون المنقلب المتصرف قديمًا.

فأما ما ادعوه من قبول النطفة، بما فيها من القوة و[٣]الاغتذاء والتربية، فإن ذلك لاينكر، إذا صح العلم به من[٤] طريق العادات، ولكن الذي ننكره من ذلك، أن يكون هذا الفعل

---

(١) في (ط) «والتغيير» وهو تصحيف.

(٢) في (ط) «والتغيير» وهو تصحيف.

(٣) الواو ساقطة من (ط).

(٤) في (ط) «في».

للنطفة بذاتها، من غير مدبر دبرها لذلك، ولو كان هذا جائزًا من غير مدبر حكيم، عالم قدير، يعلم كيف يدبر النطفة، ويقلبها أطوارًا ويسوي منها السمع لما يصلح له، ويضعه في موضعه، والبصر في مكانه، الذي يليق به في البدن، وكذلك تعليق اليدين العاملتين في موضعهما، والرجلين الحاملتين في أخص المواضع بهما، ووضع كل شيء من القلب والكبد والطحال، وسائر الأجسام في الموضع الذي هو أملك به، وأشكل لما أعد له من الفعل، واليدين[1]. لجاز أن يرتفع الماء من [البئر][2] إليه، ويختلط بالطين، ويقع الطين في قالب اللبن، وينطبع به، ثم يرصف[3] إلى موضع البناء، فيرتفع بعضه على بعض / فينتضد حتى يكون بناءً رفيعًا محكمًا مشيدًا، من غير بان ولارافع ساقًا[4] على ساق؛ بل ينطبع الماء والتراب بنفسهما لابشيء سواهما، فإن لم يكن هذا جائزًا، لأنه ليس من طبع الماء والتراب أن يكون منهما ماوصفت، فكذلك غير جائز تركيب الإنسان، وتصويره وتخطيطه على ماعليه الإنسان، من حسن[5] الصورة، وعجيب التركيب، بنفس النطفة وطبعها. ويجاز على هذا بطبع الخشب، وجود سفينة اجتمعت أجزاؤها واعتدلت،

ظ ١١٣

---

(١) «واليدين» ساقط من (ط).

(٢) زيادة.

(٣) في (ط) «يزحف» وهو تصحيف.

(٤) في (ط) «ساق» وهو خطأ.

(٥) في (ك) و (ط) «جنس» وهذا تصحيف.

وتماسكت وداخل بعضها بعضًا، وقربت من الساحل معها دقلها[1] وآلاتها، يعبر من يريد العبور من السواحل[2]، ثم تعود بنفسها إلى مركزها ومرساها كذلك. ويجاز بطبع الماء والنار والتربة، أن يوجد حمام في أسفله نار وفي بيوته ماء على غاية الاعتدال في الحرارة والرطوبة، من غير بان بناه ومسخن سخنه، ومدبر دبره. فإن لم يجز شيء مما ذكرناه، فليكن مثل ذلك ماادعوه من النطفة واجتماع خلق الإنسان منها، من غير مدبر حكيم دبره وأحكمه.

فهذا الدليل يتضمن أن المحدثَ لابد له من محدث، وأن مافيه من الحكمة لابد له من قاصد حكيم»[3].

ثم ذكر[4] دليلين في العالم:

أدلة الخطابي الثلاثة على وجود الخالق تعالى

أحدهما: حدوث مايحدث لاختلاف الحركات الطبيعية الدالة على أنه بإرادة، ـ كما قد نبهنا أن الإرادة هي أصل جميع الحركات ـ.

الثاني: مافي العالم من الحكمة فقال[5]: «دليل ثان: أنا رأينا أشياء متضادة من شأنها التباين والتنافر والتفاسد، مجموعة

---

(١) الدَقَل محركة أسهم السفينة.
انظر القاموس المحيط ج٣/ ٣٨٧.

(٢) في (ك) و (ط) «سوال سق» ورجحت أن الصواب ماأثبته.

(٣) لم أجد هذا الكتاب، والظاهر أنه مفقود والله أعلم.

(٤) أي الخطابي.

(٥) أي الخطابي.

في بدن الإنسان، وأبدان سائر الحيوان، وهي الحرارة والبرودة، فعلمنا أن جامعًا جمعها وقهرها على اجتماع وأقامها بلطفه، ولولا ذلك لتنافرت وتفاسدت، ولو جاز أن تجتمع المتضادات المتنافرات، وتتقاوم من غير جامع يجمعها، لجاز أن يجتمع الماء والنار، ويتقاوما من ذاتهما من غير جامع يجمعهما ومقيم يقيمهما، وهذا محال لايتوهم، فتعين أنما كان اجتماعهما بجامع قهرهما على الاجتماع والالتئام.

دليل ثالث: أنك إذا تأملت هيئة هذا العالم ببصرك واعتبرتها بفكرك وجدته كالبيت المبني المعد فيه جميع مايحتاج إليه ساكنه من آلة وعتاد، فالسماء مرفوعة كالسقف، والأرض ممدودة كالبساط، والنجوم منضودة كالمصابيح، والجواهر مخزونة كالذخائر، وضروب النبات مهيئة للمطاعم والملابس والمشارب، وصنوف الحيوان مسخرة للمراكب، مستعملة في المرافق، والإنسان كالمُمَلّك البيت المخول ما فيه، وفي هذا كله دلالة واضحة على أن العالم مخلوق، بتدبير وتقدير / ونظام، وأن له صانعًا حكيمًا، تام القدرة بالغ الحكمة، وقد نبه كتاب الله عز وجل على هذا النوع من الاستدلال، فقال تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ٢١﴾ [الذاريات: ٢١] إشارة إلى أثارة الصنعة الموجودة في الإنسان، من يدين يبطش بهما، ورجلين يمشي بهما، وعين مبصرة، وأذن يسمع، ولسان يتكلم به، وأضراس تحدث له عند غناه عن الرضاع وحاجته إلى الغذاء، ومعدة

ص ١١٤

أعدت لطبخ الغذاء، وكبد يسلك إليها صفوه، وعروق ومعابر ينفذ منها إلى الأطراف، وأمعاء يرسب إليها ثقل الغذاء، ويبرز عن أسفل البدن.

وقال عز وجل: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾ [الغاشية: ١٧] الآية، هذا من قريب مايستدركه العاقل من وجوه الأدلة، من غير كثير استقصاء في فعل ومعاناة بدقيق فكر؛ وذلك أنه خطاب للعرب؛ ومن سنة العربي أن يركب راحلته فيسير عليها فيما قرب من الأرض باغيًا حاجته، وفيما بعد عنها ظاعنًا(١) في السفر في الحال يكثر في بلادهم، فإذا خلا بالمكان لم ير إلا سماءً فوقه وأرضًا تحته، وجبلاً عن يمينه وجبلاً عن شماله، ومطية هو راكبها. فإذا تأمل هذه الأشياء استبان فيها أثر الصنعة ولطف الحكمة ـ مما جمع الله له من المرافق فيها ـ أن صانعها لطيف خبير، عالم قدير، حكيم عليم. وقد قيل: إن الإبل خصت بالذكر من بين سائر الحيوان، وذلك أن الأنعام ضروبها أربعة: حلوبة، وركوبة، وأكولة، وحمولة. والإبل تجمع هذه الخلال كلها.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ

---

(١) ظعن: سار. قال تعالى: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ الآية [النحل: ٨٠].
انظر مختار الصحاح ص٤٠٤، والقاموس المحيط ج٤/ ٢٤٧.

ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة: ١٦٤] فذكر خلق السموات بما فيها من الشمس والقمر والنجوم، وسيرها في أفلاكها الذي يختلف الليل والنهار به، ويتبين زيادتهما ونقصانهما ودخول أحدهما على الآخر، وأخذ بعضها من بعض، فيكون بها انقسام فصول السنة، وتعاقب الحر والبرد، اللذين بأحدهما: لقاح الشجر، وبالآخر: نضج الثمار، وذكر الله (الأرض) التي هي مسكن الحيوان والدواب، وفيها قرار البحار، التي تجمع المياه التي تحمل السفن والفلك، وذكر (الريح) التي تنشئ السحاب، وتجريها إلى حيث أذن لها أن تمطر، فيحيي بها البلاد والزرع والأنعام، وبها يجري الفلك والسفن في البحار، فتصلح بهذه الأمور معايش الناس وتكثر بها منافعهم، وباجتماع هذه الأمور ومعاونة بعضها بعضًا يتم صلاح أمر / العالم وينتظم، وفي ذلك دليل على أن صانع العالم قادر حكيم عالم خبير. ووقع ذكر هذه الأمور عقب قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣] ليدل بها على صدق الخبر، عما قد يدلنا به من وحدانيته سبحانه. وذكر رحمته ورأفته بخلقه، وطرق الاستدلال كثيرة، لكنا أخبرنا منها في الكتاب ماهو أقرب إلى الأفهام»(١) وذكر تمام الكلام الذي كتبناه في موضعه.

ظ ١١٤

(١) آخر كلام الخطابي.

واستدلال الناس من جميع الطوائف، بما يشهدونه في العالم من الحكمة والنعمة، والبرهنة على حكمة الرب ورحمته، وإرادته النعمة والإحسان، إلى عباده وعنايته كثيرة جدًا.

تصريح الفلاسفة بالحكمة وتناقضهم في نفي كون الرب فاعلاً مختاراً واعتذار ابن سينا عن ذلك في كتابه الإشارات

وإنما المقصود هنا: أن الفلاسفة يصرحون بذلك، وهم من أكثر الناس نظرًا في حكم الموجودات، وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة[1] تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد، إذ ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق فعلم أن نفيهم بعد ذلك كونه فاعلاً مختارًا تناقض منهم.

وأيضًا فلو لم يتناقضوا لكانت هذه الدلالة مع دلالة الاختصاص، كلاهما يدل على الإرادة، والاختصاص يدل على إرادة في نفس المفعول، وهذا يدل على الإرادة للمفعول ولحكمته. فهذه ثلاث طرق[2].

وقد اعتذر ابن سينا ونحوه من المتفلسفة عن هذا[3] فقال في «الإشارات» بعد أن ذكر حججه على نفي الفعل بالقصد والاختيار: («إشارة» لاتجد إن طلبت مخلصًا إلا أن تقول: إن تمثل النظام الكلي في العلم السابق، مع وقته[4] الواجب اللائق، يفيض منه ذلك النظام على ترتيبه وتفاصيله معقولاً فيضانه، وهذا

---

(١) أي ملاءمة الأشياء ووضعها في موضعها اللائق لها.

(٢) أي: الاختصاص والحكم والإرادة.

(٣) أي التناقض.

(٤) في (ك) و (ط) «مع ترتيبه» والتصويب من الإشارات.

هو العناية[1]، وهذه جملة تهتدي[2] سبيل تفاصيلها)[3].

تعقيب المؤلف على ما نقله عن ابن سينا

وهذا الكلام أبعد ممن يقول بتخصيص العالم بوقت دون وقت، وصفة دون صفة، إنما كان لأن العلم القديم تعلق به على ذلك الوجه، كما قال ذلك طوائف من المتكلمين من الأشعرية وغيرهم، كما سيأتي بيانه. مثل أن هؤلاء جعلوا العلم مخصصًا لما أريد، وهؤلاء المتفلسفة جعلوا العلم مخصصًا لما لم يرد عندهم. والكلام على هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال: لانسلم أن هذا مخلصًا[4]، ولا أنه واقع ولاممكن، كيف نعلم أنه لامخلص غيره، وهم لم يذكروا حجة على ذلك، ولايمكنهم أن يقيموا عليه حجة أصلاً.

الوجه الثاني: أن يقال: العلم أبدًا تابع للمعلوم مطابق له، ثم قد يكون سببًا في وجود المعلوم، كالعلم بما يفعله العالم، مثلما ذكره من علم الرب تعالى بالنظام الكلي، وقد / لايكون سببًا، كالعلم بالأمور التي لاتكون بفعل الإنسان ولابقصده، ثم من الناس ـ من المتفلسفة ونحوهم ـ من يجعل العلم مطلقًا صفة فعلية، أو يجعله هو وحده الموجب للمعلوم، وهو غلط كما سنبينه. ومنهم ـ من المتكلمين وغيرهم ـ من يجعله أبدًا صفة

ص١١٥

---

(١) في الإشارات والتنبيهات «وكل ذلك هو العناية».

(٢) في الإشارات والتنبيهات «ستهدي».

(٣) انظر الإشارات والتنبيهات لابن سينا ص١٣١ ـ ١٣٣.

(٤) أي ماذكره من نفي الفعل بالقصد والاختيار.

انفعالية مطابقة للمعلوم، لايكسبه صفة ولايكتسب عنه صفة، ويقول فيه وفي القول: ليس لمتعلقهما منها صفة ثبوتية، وهذا وإن كان أقرب إلى الصواب من القول الأول ففيه تقصير؛ بل الصواب أنه يجتمع في جنسه الأمران، إذ الأولون يسلمون أنه عالم بنفسه، وهذا ليس مؤثرًا في المعلوم، والآخرون يقولون: الإرادة مشروطة بالعلم، وهذا اعتراف بتوقف المفعول عليه؛ لكن المقصود الكلام في العلم الذي له تأثير في المعلوم وهو العلم العملي، فنقول:

من الأمور المعلومة بالفطرة البديهية الضرورية، أن الإنسان إذا عمل عملاً بإرادته، يجد من نفسه أنه يكون شاعرًا بما يريد أن يفعله، وأنه مع الشعور لابد أن يكون مريدًا، ولابد مع هذين أن يكون قادرًا عليه، ويجد من نفسه أن إحساسه وشعوره يقتضي إرادة الفعل ومحبته، وأن له شعورًا بما يفعله لأجله، وشعورًا بالحب والإرادة التي في نفسه لذلك المطلوب، وشعورًا بالفعل الذي يتوصل به إليه. فهذه أربع حقائق: مراد مطلوب بالفعل؛ وإرادة في النفس له، وفعل موصل إليه، وإرادة لذلك الفعل، كالطعام مثلاً، والشعور يتعلق بهذه الأربعة، فإنه إذا أخبر بالطعام وهو جائع أحس من نفسه بشهوته ومحبته، فأراد أكله، ومقصوده بذلك وجود لذة الأكل ودفع ألم الجوع؛ وهو يفرق بين نفس الأعيان واللذة بها وبين إرادة ذلك، ثم يريد الأكل الموصل إلى المطلوب، ويفعل هذا الفعل. وهكذا في شهوة النكاح، وهكذا في جميع الأفعال من العبادات وغيرها، والعلم سابق للإرادة

والعمل في ذلك كله. فإنه مثلاً يعرف الله تعالى وثوابه وعقابه، فيصير في قلبه محبة له أو لثوابه الملائم له. فالله تعالى هو مقصوده ومعبوده، وهو يريد التنعم بما يحصل له من النعيم، المتعلق بذاته تعالى، كالنظر إليه أو من[1] مخلوقاته، مثل موجودات الجنة، فكلاهما مقصود له، وقصد هذا مستلزم هذا، كتلازم قصد الأعيان المطعومة، وقصد لذة الأكل، ثم يريد الأعمال الموصلة إلى ذلك ويعملها. ومن المعلوم أن نفس العلم بالمعقولات[2] لايغني عن إرادة ذلك والقدرة عليه، فمن ادعى أن مجرد العلم هو[3] كاف / في حصول المعلومات، كان مكابرًا مباهتًا[4]؛ فإنه في المشاهد منتف قطعًا، وأما في الغائب فغايته أن يعلمه بنوع شيء: قياس الشمول[5]، أو التمثيل[6].

ظ ١١٥

---

(١) في (ط) «ومن».
(٢) في (ط) «المعلومات».
(٣) «هو» ساقط من (ط).
(٤) بَهَتَ: انقطع وتحير، والبهيتة الباطل الذي يتحير من بطلانه.
انظر مختار الصحاح ص٦٦، والقاموس المحيط ج١/ ١٤٩.
(٥) تقدم بيانه.
(٦) قياس التمثيل: هو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي، لأن ذلك الحكم يلزم ذلك المشترك الكلي، ثم العلم بذلك الملزوم لابد له من سبب إذا لم يكن بيّنًا.
انظر الرد علي المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٢٠، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ج٩/ ١٩٧.

فصـل

بيان ابن سينا لما هية الملك وتوجيه الرازي له وتعقيب المؤلف عليهما

ذكر ابن سينا فقال: («تنبيه» أتعلم[١] ما الملك؟ الملك الحق، هو الغني الحق مطلقًا، ولا يستغني عنه شيء في شيء، وله ذات كل شيء؛ لأنه[٢] منه أو ما[٣] منه ذاته، فكل شيء غيره فهو[٤] مملوك، وليس له إلى شيء فقر)[٥].

قال الرازي: «الغرض منه ذكر ماهية الملك، ويعتبر فيها أمران: أحدهما: سلبي: وهوأن يكون غنيًا مطلقًا عن كل ما عداه. وثانيهماإضافي: وهو أن يفتقر إليه كل ما عداه بواسطة[٦] أو بغير واسطة»[٧].

تعقيب المؤلف على ما نقله عن ابن سينا والرازي

قلت: هذه الجملة متفق عليها في الجملة بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل، بل المشركون من العرب وغيرهم يقرون بها، كما قال تعالى وتقدس: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) في الإشارات والتنبيهات «أتعرف».
(٢) في الإشارات والتنبيهات «لأن كل شيء منه».
(٣) في الإشارات والتنبيهات «أو مما».
(٤) في الإشارات والتنبيهات «فهو له».
(٥) انظر الإشارات والتنبيهات ص١٢٤.
(٦) في شرح الإشارات «إما بغير واسطة أو واسطة».
(٧) انظر شرح الإشارات للرازي مخطوط ق ١٧٦.

ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]

والأكثرون يقرؤون الأخرتين ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ ﴾[١] كما اتفقوا على أن جواب الأول: ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ ﴾ وهو جواب مطابق لمعنى اللفظ، لأن معنى قوله: ﴿ قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ ﴾ و﴿ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ أي لمن ذلك؟ فكان الجواب بقوله ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ ﴾ هذا بيان لأن المشركين يقرون بأن ملكوت كل شيء لله، وذلك مبالغة في الملك؛ فإن الملكوت أبلغ من لفظ الملك، وما ذكروه[٢] من ذلك يتضمن غناه عن كل شيء، وفقر كل شيء إليه، فهو حق؛ لكنه يتضمن أكمل من ذلك، من العلم والقدرة والتدبير على وفق المشيئة والإرادة وغير ذلك، من المعاني التي تبين أن هؤلاء الفلاسفة لايجعلونه ملكًا حقًا، وكيف يكون ملكًا عندهم من لا يقدر على إحداث شيء، ولا دفع شيء، ولا له تصرف لا بنفسه، ولا في غيره بوجه من الوجوه؛ بل هوبمنزلة المقيد بحبل معلق به من لايقدر على دفعه عن نفسه. وما يثبتونه من غناه وافتقار ما سواه إليه يتناقضون فيها؛ فإنهم يصفونه بما يمتنع معه أن يكون غنيًا، وأن يكون إليه شيء ما فقير؛ لكن ليس المقصود هنا كشف أسرار أقاويلهم كلهم،

---

(١) انظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ص٣٢٧.

(٢) أي الفلاسفة والرازي.

وإنما المقصود التنبيه على فساد حججهم، التي خالفوا بها أهل الملل في هذا ونحوه، وأنهم يتكلمون بجهل/ بسيط أو مركب[1]. ص١١٦

فيقال: إن كان المقصود أن الله يستحق أن يسمى ملكًا حقًا، لثبوت هذا المعنى فلا ريب أنه قد سمى نفسه ملكًا حقًا، ولا ريب أن هذه المعاني داخلة في ضمن هذا الاسم، وأكثر منها في صفات الكمال الثبوتية، وتنزيهه عن النقائص، لكن في هذا ما يدل على أنه ليس له إرادة وقصد؛ إلا أن يحتج على ذلك بأن لفظ الغني ينفي ذلك، أو أن ذلك يقتضي فقرًا إلى الغير، وقد تقدم الكلام على ذلك، وتبين أن ذلك مع أنه لا فقر فيه إلى غيره، فالذي يذكرونه يستلزم من المحاذير أعظم مما فروا منه من وجوه؛ بل سلب ذلك هوالذي يقتضي أن يكون فقيرًا؛ بل معدومًا؛ بل ممتنعًا لذاته، كما هو مقرر في موضعه.

* * *

---

(١) الجهل البسيط: هو عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالمًا.
والجهل المركب: عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع.
انظر التعريفات للجرجاني ص٨٤.

فصل

نقل المؤلف عن ابن سينا والرازي إثباتهما لاسم الجود لله تعالى وتفسيرهما له

ثم قال ابن سينا في تقرير نفي الإرادة والحكمة المقصودة:

«تنبيه: أتعرف ما الجود؟ الجود هو إفادة ما ينبغي لا لغرض[(١)]، فلعل من يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد، ولعل من يهب ليستعيض معامل، و ليس[(٢)] بجواد، وليس العوض كله عينا، بل وغيره، حتى الثناء والمدح والتخلص من المذمة[(٣)]، والتوصل إلى أن يكون على الأحسن، أو على ما ينبغي، فمن جاد ليشرُفَ[(٤)] أو ليُحْمَد أو ليحسن به ما يفعل، فهو متسعيض غير جواد. فالجواد الحق هو الذي تفيض[(٥)] منه الفوائد لا لشوق منه، وطلب قصدي لشيء يعود إليه. واعلم أن الذي يفعل شيئًا، لو لم يفعله لقبح[(٦)] به أو لم يحسن منه، فهو بما يفيده من فعله متخلص»[(٧)].

وقال أبوعبدالله الرازي في تفسير ذلك: «الغرض منه بيان

---

(١) في الإشارات والتنبيهات «لا لعوض».
(٢) في (ط) «فليس».
(٣) في (ك) «الذمة» والتصويب من الإشارات و(ط).
(٤) في (ط) «للشرف».
(٥) في (ط) «يفيض».
(٦) في (ك) «لفتح» وفي الإشارات «قبح» وأثبت ما في (ط).
(٧) انظر الإشارات والتنبيهات ص١٢٥ ـ ١٢٧.

ماهية الجود، وحده: أنه إفادة ما ينبغي لا لغرض. وهذا فيه قيود ثلاثة:

أحدها: الإفادة؛ فإن من لايفيد شيئًا لا يكون جوادًا.

وثانيها: أن يكون المفاد مما ينبغي إفادته، فإن من يهب السكين لمن لا ينبغي له ليس بجواد»[١].

قال[٢] «واعلم أن[٣] لفظة «ينبغي» لفظة مجملة[٤]؛ فإنه يراد بها تارة الحسن العقلي كما يقال: العلم مما[٥] ينبغي والجهل مما[٦] لاينبغي؛ لكن الحكماء[٧] لايقولون بالحسن والقبح العقليين. وقد يراد بها[٨] الإذن الشرعي، كما يقال: النكاح مما[٩] ينبغي والسفاح مما[١٠] لاينبغي. أي النكاح مأذون فيه شرعًا، والسفاح ممنوع منه شرعًا. وهذا التفسير أيضًا لايليق بالحكماء، وليس لهذه اللفظة معنى مخلص[١١] سوى هذين

---

(١) انظر شرح الإشارات للرازي ـ مخطوط ـ ق١٧٦.

(٢) أي الرازي والكلام متصل.

(٣) «أن» ساقطة من شرح الإشارات.

(٤) في شرح الإشارات «مجتملة».

(٥) في شرح الإشارات «ما».

(٦) في شرح الإشارات «ما».

(٧) أي الفلاسفة.

(٨) في (ك) و(ط) «بهما» ورجحت أن الصواب ما أثبته من شرح الإشارات.

(٩) في شرح الإشارات «ما».

(١٠) في شرح الإشارات «ما».

(١١) في (ك) «لمخص» وفي (ط) وشرح الإشارات «ملخص» ورجحت أن الصواب =

المعنيين. فظهر الإجمال[1] من هذه اللفظة.

وثالثها: أن لاتكون الإفادة لعوض[2]؛ فإن من يهب ليستعيض معامل، سواء كان العوض[3] عينًا أو ثناءً أو مدحًا أو تخلصًا عن الذم، أو[4] أن يكون/ فاعلاً للأليق و[5] الأحسن، ثم إنه لما مهد هذه القاعدة قال[6]: فالجواد الحق»[7] إلى آخره. ومعناه ظاهر.

ظ١١٦

قال[8]: «ولقائل أن يقول: القصد إلى إيصال الفائدة إلى الغير لو لم يكن[9] معتبرًا في الجود[10] لوجب[11] أن يقال: الحجارة إذا سقطت من السقف ووقعت على رأس عدو إنسان، ومات ذلك العدو، أن تكون تلك الحجارة جوادًا مطلقًا، لأنه حصل منها ما ينفي الغرض[12]، فإن التزم كون الحجر جوادًا

= ما أثبته.

(١) في شرح الإشارات «فظهر تمكن الاحتمال».

(٢) في شرح الإشارات «لغرض».

(٣) في شرح الإشارات «لغرض».

(٤) في شرح الإشارات «وأن».

(٥) الواو ساقطة من شرح الإشارات.

(٦) أي ابن سينا.

(٧) انظر شرح الإشارات للرازي ـ مخطوط ـ ق١٧٦.

(٨) أي الرازي والكلام غير متصل.

(٩) في شرح الإشارات«لو لم يكن القصد إلى إيصال الفائدة إلى الغير معتبرا».

(١٠) في شرح الإشارات «في تحقيق الجود».

(١١) في شرح الإشارات «وجب».

(١٢) في (ك) و(ط) «ما ينفي العوض» والتصويب من شرح الإشارات.

مطلقًا، وقال هذا هو الحق[١] وإن كان شنيعًا في المشهور.

فنقول له: الذي عولت عليه أيضًا ليس[٢] حجة برهانية؛ بل كلامًا إقناعيًا[٣] خطابيًا؛ فإن غاية كلامك أن كل ما غرضه في[٤] الإفادة أن يكون فاعلاً للأولى، كان غرضه من الإفادة تخليص نفسه من الذم فهذا[٥] ضعيف، لأنه يقال إن عنيت بقولك: إنه يخلص نفسه من الذم؛ لأن[٦] غرضه من فعله أن لايصير مستحقًا للذم، مع علمه أنه[٧] لو لم يفعله لايستحق الذم، فلم قلت:[٨] إن ذلك[٩] محال؟! وهل هذا إلا إلزام للشيء[١٠] على نفسه؟! وإن عنيت به معنى آخر فبينه لنتكلم عليه. فصح أن الحجة التي ذكروها[١١]* لاتصير على السبك *[١٢] والنظر الحق لكنها

---

(١) في (ك) و(ط) «الجود» والتصويب من شرح الإشارات.

(٢) في شرح الإشارات «ليست».

(٣) في (ك) «بل كلام إقناعي خطابي» والتصويب من (ط).

(٤) في شرح الإشارات «من».

(٥) في شرح الإشارات «وهذا».

(٦) في شرح الإشارات «أن».

(٧) في شرح الإشارات «بأنه».

(٨) في شرح الإشارات «قلتم».

(٩) في شرح الإشارات «هذا».

(١٠) في شرح الإشارات «إلا لزام الشيء».

(١١) وهو قوله: الحجارة إذا سقطت من السقف. . . . إلى آخره.

(١٢) ما بين النجمتين ساقط من شرح الإشارات.

حجة[١] إقناعية، وإذا كان كذلك كانت الحجة التي ذكرناها[٢] تصلح[٣] معارضة لها»[٤].

مناقشة المؤلف لابن سينا والرازي في حجتهما في تفسير اسم الجود وبيان فسادها من خمسة عشر وجهاً

قلت: هذه الحجة من جنس التي قبلها في اسم الغني وأفسد منها، وذلك يظهر[٥] بوجوه:

الوجه الأول: أن حجة ابن سينا والرازي على اسم الجود مبنية على مقدمتين وليس على واحدة منهما حجة

أحدها: أن يقال هذه الحجة مبنية على مقدمتين:

إحداهما: أن الحق مسمى بأنه جواد.

والثانية: أن تفسير الجواد هو ما ذكرته، ولم تذكر على واحدة من المقدمتين حجة أصلاً لا بينة ولا شبهة، فكان ما ذكرته مجرد دعوى، لبست بها على الناس كما لبست بقولك: إنه غني، وأن الغني هو من يكون كذا. ولم تذكر على واحدة من المقدمتين حجة؛ لكن هناك ادعيت أن ثبوت الإرادة مستلزم للفقر إلى غيره، قد ثبت أنه واجب الوجود، فلا يكون مفتقرًا إلى غيره، وهذه الحجة وإن كان قد تبين فسادها، فلم تذكر في اسم الجواد حجة نظيرها، بل كان هذا دعوى مجردة؛ إذ لايمكنه[٦] أن يقول: واجب الوجود يجب أن يكون جوادًا كما قال: يجب أن يكون غنيًا.

---

(١) «حجة» ساقطة من شرح الإشارات.

(٢) هي قوله: بل كلامًا إقناعيًا خطابيًا... إلخ.

(٣) في شرح الإشارات «إنما تصلح».

(٤) انظر شرح الإشارات للرازي ـ مخطوط ـ ق١٧٦.

(٥) في (ط) «ويظهر ذلك».

(٦) في (ط) «يمكن».

الوجه الثاني: أن حجة ابن سينا والرازي على اسم الجود وإن سلموا بها فهي حجة جدلية لا عقلية ولا فلسفية

الثاني: أن يقال: لاريب أن الله عند أهل الملل، كريم، جواد، ماجد محسن، عظيم المن، قديم المعروف، وأن له الأسماء الحسنى، التي يثنى عليه فيها بإحسانه إلى خلقه، لكن وإن كانت هذه الحجة مبنية على تسليمهم ذلك، فليست حجة عقلية، بل جدلية، وهذا ليس بفلسفة.

ص١١٧

الوجه الثالث: أن ما أثبته ابن سينا والرازي في اسم الجود ثابت معناه عند أهل الملل في إثباتهم صفة الرحمة

الثالث: أن يقال: هم سموه[١] بهذه الأسماء الحسنى/، سموه بها بالمعنى الذي يفسرونه به، بالذي لاينافي إرادته ورحمته؛ بل عندهم نفس الرحمة، التي نفيتها أنت لنفيك الإرادة، أو إرادة الإحسان إلى عباده، هي عندهم تدل على الإحسان والجود بلا نزاع بينهم؛ لكن طائفة من نفاة الصفات[٢] يجعلون الرحمة هي نفس الإحسان، وإن وافقهم على ذلك بعض الصفاتية[٣]، حتى بعض أصحاب أحمد رحمه الله. وطائفة كبيرة من الصفاتية يقولون: الرحمة تعود إلى إرادة الإحسان، وهذا قد يقوله بعض أصحاب أحمد، والذي عليه أئمة الصفاتية[٤] وجمهورهم، أن الرحمة صفة لله ليست هي الإرادة، كما[٥] أن السمع والبصر ليس نفس العلم.

---

(١) أي أهل الملل.

(٢) هم المعتزلة.

(٣) هم الأشاعرة.

(٤) هم أهل السنة والجماعة.

(٥) في (ط) «كما قال».

والمقصود أنك[1] إذا احتججت بموافقتهم[2] لك على إطلاق الاسم، فإن كنت تحتج بالموافقة على معناه، لم يكن لك حجة، لأنهم متفقون على أن معنى هذا الاسم عندهم لاينفي ما تنفيه أنت من[3] إرادته وغير ذلك، وإن كنت تحتج بمجرد الموافقة على اللفظ مع التنازع في معناه، فهذه حجة فاسدة جدًا، لأنهم أطلقوا الاسم بمعان، فادعيت أنت أنه كان ينبغي أن يريدوا بهذا الاسم معان أُخَر، وهذا من جنس أن يقال: كان ينبغي أن يعنوا بلفظ الإحسان كذا، وبلفظ الحركة وبلفظ الفعل كذا، أو نحو[4] ذلك من المعاني التي لم يريدوها بذلك اللفظ. وحاصله أنه اعتراض على اللغة، بأنه كان يجب أن يعني بألفاظها من المعاني أمورًا أُخَر، ولا ريب أن هذا اعتراض فاسد على اللغة؛ فضلاً أن يكون حجة في المعاني العقلية الإلهية.

الوجه الرابع: أن ما أثبته ابن سينا والرازي من المعنى لاسم الجود مجرد دعوى بلاحجة علمية ولاجدلية ولادلت عليه اللغة

الرابع: هب أنه سلم لك؛ أن اللفظ كان ينبغي أن يستعمل في المعاني التي ذكرتها، لكن هم إذا لم يستعملوها إلا في المعاني التي قصدوها، لم يكونوا موافقين لك على ما ادعيته من المعنى ، وإن قصروا في العبارة؛ فيكون ما أثبته من المعنى أثبته بلا حجة لا علمية ولا جدلية، بل بمجرد الدعوى. وهذا بين

(١) أي الرازي.

(٢) أي أهل الملل.

(٣) في (ط) «في».

(٤) في (ط) «ونحو».

واضح ولله تعالى الحمد.

الوجه الخامس: لو احتج ابن سينا أو الرازي على إثبات اسم الجود بدليل سمعي لم يصح أن يفسره بالمعنى الذي فسره به لكون الفلاسفة من أبعد الناس عن الاحتجاج بالأدلة الشرعية وبيان معاني الأسماء الشرعية

الخامس: أنه لو احتج[1] على هذا بدليل سمعي، مثل أن يثبت بالنص أنه جواد، لم يصح أن يفسره بهذا المعنى[2]، لهذين الوجهين:

أحدهما: أن الأدلة التي يذكرها، ليست سمعية شرعية، وهو يعترف بذلك، فلا يقبل منه أن يذكر دليلاً سمعيًا، ويدعي أنه عقلي، مع أنه هذا الاسم ليس في القرآن، وإن جاء في بعض الأحاديث.

الثاني: أن المرجع في ثبوت هذه الأسماء عن الشارع وفي بيان معناها، إلى من نقل عنه القرآن والحديث، لفظه ومعناه، وهم العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، الذين تلقوا الإيمان والقرآن/ والحديث بعضهم عن بعض، حتى يصل إليه، أو أخذ ذلك هو بلغته التي كان يخاطب بها، ولاريب أن الفلاسفة من أبعد الناس عن ذلك، ولو ادعوا نقلاً عن المرسلين للفظ ولمعناه، من غير رجوع في ذلك إلى أهل العلم بآثارة المرسلين، لم يكن ذلك مقبولاً باتفاق العقلاء، ثم كيف يصح أن يحتج محتج بمثل هذه الدلالة الضعيفة، على نفي إرادة الله تعالى، والقرآن مملوء من إثبات إرادته ومشيئته، ورحمته

ظ ١١٧

(١) في (ك) «صح» والتصويب من (ط).

(٢) في (ك) و(ط) «لم يفسره بهذا المعنى، لم يصح ذلك أيضًا» ورجحت أن الصواب ما أثبته.

وحكمته، ولو قدر أنه يتناول ذلك، كان من المعلوم بالاضطرار لكل أحد، أن ما ذكره ليس فيه ظهور يحتاج إلى تأويل؛ بل هو أبعد من ذلك، فكيف يتأول النصوص والظواهر لأجل ذلك؟! وإنما غاية المتأول أن يدعي معارضة المعقولات للسمعيات، ونحن قد بينا أن هذه الحجة ليست من المعقول بسبيل[١]؛ بل هي مع كونها سمعية لفظية، فهي دعوى مجردة؛ بل كاذبة، كما سنبينه.

الوجه السادس أن التعريف والحد الذي ذكره ابن سينا في الجود لم يقله أحد من أهل العلم بالشرع واللغة بل هو افتراء على النصوص واللغة

الوجه السادس: أن يقال له[٢]: هذا الحد[٣] الذي ذكرته في «الجود» حين قلت: «إن من جاد ليشرف وليحمد، وليحسن به ما يفعل، فهو مستعيض غير جواد»[٤]. فهذا التفسير عمن نقلته؟! ومن ذكره من أهل التفسير للنصوص، أو من أهل اللغة العربية، بل من سائر لغات الأمم، وإن كان ذلك لاينفعه، إن لم يبين معنى هذا اللفظ[٥] العربي في لغة العرب، ومن المعلوم أن هذا لم يقله أحد من أهل العلم بالنصوص الشرعية، واللغة العربية، فصار ذلك افتراء على النصوص واللغة.

---

(١) في (ط) «قبل» وهو تصحيف.

(٢) أي ابن سينا.

(٣) الحد لغة: الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء.
وفي الاصطلاح: قول دال على ماهية الشيء.
انظر القاموس المحيط ج ١/٢٩٦، والتعريفات للجرجاني ص٨٧.

(٤) انظر الإشارات والتنبيهات ص١٢٦.

(٥) في (ط) «اللظ».

الوجه السابع: أن يقال: اسم الجواد يقال: على كثير من المخلوقين، مع انتفاء هذه المعاني عنهم، فلو كان هذا المعنى داخلاً في هذا الاسم، لم يصح إطلاقه على مخلوق إلا مجازًا أو بطريق الاشتراك، وكلاهما مع كونه خلاف الأصل، إنما يكون إذا ثبت استعمال اللفظ في المعنى مجردًا. فكيف وأصل الاستعمال منتف؟.

الوجه السابع لو كان الحد الذي ذكره ابن سينا لاسم الجود ثابتاً لم يصح إطلاقه على المخلوقين لانتفاء هذه المعاني عنهم

الوجه الثامن: أن يقال: المعروف في الشرع واللغة والعقل، أن الذي يفعل أويفيد ما ينبغي لا لمقصود أصلاً عابث، وإن كان لا لمقصود يعود إلى نفسه فهو سفيه أو جاهل، وكلاهما مذموم في الشرع والعقل؛ بل يستحق في الشرع أن يحجر عليه، وهو من أسوأ المبذرين حالاً؛ فإن من المبذرين من يبذل المال لأغراض محرمة، وإن كان فيها ما هو مقصود له، فأما من يبذل ما ينبغي لا لمقصود أصلاً، فهذا إن كان موجودًا فهو مذموم. واسم «الجود» في الشرع واللغة والعقل اسم مدح، فيستحيل أن يفسر بما لايكون عند الناس إلا مذمومًا.

الوجه الثامن أن تفسير ابن سينا والرازي لاسم الجود بأنه إفادة ما ينبغي لالغرض تفسير بما هو مذموم في الشرع واللغة والعقل لأنه عبث

ص ١١٨

بل يقال في **الوجه التاسع**: هذا المسمى لايعرف وجوده أصلاً، فليس/ في الموجودات ما يفيد وينفع لا لمقصود أصلاً، حتى الحركات الطبيعية، لحركتها منتهى ومستقر، هو منتهى ميلها، ويسمى ميلها إرادة، وقد جعلوه هم عشقًا لذلك الكمال. وإذا كان هذا المسمى معدومًا، والاسم معروفًا في الشرع واللغة لأعيان موجودة. امتنع أن يكون مسماه ما ذكره.

الوجه التاسع هذا المسمى الذي ذكره ابن سينا في اسم الجود لا وجود له أصلاً وإذا كان هذا المسمى معدوماً امتنع أن يكون مسماه هذا المعنى، إذ الاسم إنما يكون في الشرع واللغة لأعيان موجودة

الوجه العاشر أن ما ذكره ابن سينا في تفسير اسم الجود ممتنع لذاته لم يستقر على إثباته أحد من العقلاء إذ الفلاسفة متناقضون في ذلك

بل يقال في **الوجه العاشر**: إن ما ذكره ممتنع لذاته، * فإنـ[ـه][1] بتقديرنا يفعل لعلة غائية[2] لا لمقصود غائي، كتقدير ما يحدث لا عن علة فاعلةوكل منهماممتنع لذاته*[3] ولهذا هم يسلمون أن ليس في الموجودات ما هو كذلك، إلا ما يذكرونه في واجب الوجود، وهم متناقضون في ذلك: فيصرحون تارة بأنه[4] يفعل لقصد منه للغاية ورحمة منه، وتارة يقولون: ليس له إرادة ولا قصد. وإذا كانوا متناقضين في ذلك، تبين أن أحدًا من العقلاء لم يستقر قوله على إثبات موجود بهذه الصفة التي سموها «جوادًا».

الوجه الحادي عشر قول ابن سينا الجود إفادة ما ينبغي لالغرض يقال له: هذا كلام مجمل يحتمل الحق والباطل

الوجه الحادي عشر: أن يقال: الجود إفادة ما ينبغي لا لغرض. هو كلام مجمل يحتمل الحق والباطل؛ بل الظاهر منه

---

(١) زيادة.

(٢) علة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي قسمان:
الأول: ما يتقوَّم به الماهية من أجزائها، ويسمى علة الماهية.
والثاني: ما يتوقف عليه اتِّصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي، ويسمى علة الوجود وعلة الماهية، إما أن يجب بها وجود المعلول بالفعل أو بالقوة وهي العلة المادية، وإما أن يجب بها وجوده، وهي العله الصورية. وعلة الوجود إما أن يوجد منها المعلول أي يكون مؤثرًا في المعلول موجدًا له، وهي العلة الفاعلية، أو لا، وحينئذ إما أن يكون المعلول لأجلها، وهي العلة الغائية، أو لا، وهي الشرط إن كان وجوديًا، وارتفاع الموانع إن كان عدميا.
انظر التعريفات للجرجاني ص١٦٠.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (ط).

(٤) في (ط) «أنه».

للناس هو الحق الذي لم يرده؛ فإنه يقال لك: العوض المعروف في الشرع، واللغة والعرف والعقل، هو ما يبذله أحد المتعاوضين للآخر، في مقابلة ما بذله الآخر له، كثمن المبيع، وأجرة الأجير، وثواب الهدية، ومكافأة النعمة ونحو ذلك، فلا ريب أن من أعطى غيره عطية، ليعطيه ذلك الغير عوضها، فهذا مستعيض وليس بجواد؛ ولهذا يفرق الفقهاء بين عقود المعاوضات، والتبرعات بنحو هذا الفرق؛ ولهذا قال المخلصون: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ۝٩﴾ [الإنسان: ٩] فأخبروا أنهم لا يريدون من المنعم عليهم لا جزاءً ولا شكورًا، ولم يقولوا: لانريد ذلك من أحد، لا من الله ولا من غيره؛ فإن هذا إما ممتنع وإما سفاهة، ولهذا كان المحققون للإخلاص لايطلبون من المُحْسَنِ إليه لا دعاءً ولا ثناءً ولا غير ذلك، فإنه إرادة جزاء منه؛ فإن الدعاء نوع من الجزاء على الإحسان والإساءة[1]؛ كما جاء في الحديث: «من أسدى إليكم

---

(١) أخرج الإمام أحمد في مسنده ج٦/ ٤٥ عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سرقها سارق فدعت عليه، فقال لها رسول الله ﷺ: «لاتسبخي عنه» وفي رواية أخرى أخرجها الإمام أحمد في المسند ج٦/ ٢١٥ عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سرقت مخنقتي، فدعوت على صاحبها، فقال النبي ﷺ: «لاتسبخي عليه دعيه بذنبه» ومعناه: لاتخففي عنه الإثم الذي يستحقه بالسرقة، وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه.
انظر سبل السلام للإمام محمد بن إسماعيل الأمير، المجلد الثاني، الجزء الرابع ص٢٨.
وقال في الدر المنثور ج٢/٢٣٨ وفي ج٦/ ١١«أخرج ابن أبي شيبة والترمذي =

معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه[1]، فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه»[2] وقال الشاعر:

ارفع صغيرك لايحربك[3] ضعفه يومًا فتدركه العواقب قد نمى
يجزيك أو يثني عليك وإن من أثنى عليك بما فعلت فقد جزى[4]

وأيضًا كانوا إذا كافأهم المُعْطَى[5] بدعاء وغيره. قابلوه بمثل

= والبزار وابن مردويه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قال رسول الله ﷺ: «من دعا على من ظلمه فقد انتصر».

(1) في (ط) «ما تكافئونه به».

(2) أخرجه أبو داود في سننه ج ٢/ ٣١٠ الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م بتحقيق الدعاس في كتاب الزكاة (٣) باب عطية من سأل بالله (٣٨) حديث (١٦٧٢) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه، فادعوا له، حتى تروا أنكم قد كافأتموه».
وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الزكاة باب من سأل بالله حديث (٢٥٦٨).
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٢/ ٦٨، ٩٩، ١٢٧.
وقال الألباني في مشكاة المصابيح ج ١/ ٦٠٥: إسناده صحيح.

(3) في (ط) «لايجزيك» وهو تصحيف.

(4) هذان البيتان ينسبان إلى غريض اليهودي، وقيل: إن قائلهما ورقة بن نوفل بن أسد ابن عبدالعزى، من قصيدة أولها:
رحلت قتيلة عيرها قبل الضحى وأخال إن شحطت تجاريك النوى.
إلى أن قال:
فارفع ضعيفك لا يحربك ضعفه. . . . إلخ البيتين، وقيل لغيرهما.
انظر الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ج٣/ ١٢ - ١٣، طبعة بولاق.

(5) في (ط) «المعطي» وهو خطأ.

ظ ١١٨

ذلك، ليبقى أجرهم/ على الله تعالى، ولايكونوا قد اعتاضوا منه[١]، كما كانت عائشة رضي الله عنها إذا أرسلت إلى قوم بهدية تقول للمرسل: اسمع ما يدعون به لنا، حتى ندعو لهم بمثل[٢] ما دعوا لنا، ويبقى أجرنا على الله تعالى[٣].

فهذا أو نحوه غاية ما يقدر من الجود المعروف، فأما جود أهل الجاهلية ونحوهم، ممن يقصد به الثناء عليه، ولو بعد موته فذاك دون هذا.

وأيضًا فإن الإنسان قد يحب بنفسه فعل الخير والإحسان، ويتلذذ بذلك لا لغرض آخر[٤]، بل يتلذذ بالإحسان إلى الغير، كما يتلذذ الإنسان بلذاته المعروفة وأشد، وإن لم يصل إليه نفع غير لذته بالإحسان، كما أن النفوس الخبيثة قد تلتذ بالإساءة والعدوان، وإن لم يحصل لها بذلك جلب[٥] منفعة ولا دفع مضرة. فهذا أيضًا موجود وصاحبه من أهل الإحسان والجود، فإما أن يكون في الوجود من يفعل لا لمعنى فيه ولا لمعنى في غيره، فهذا لا حقيقة له أصلاً، وقد علم [أن][٦] أهل الشرع واللغة وسائر العقلاء الذين يقولون: الجود إفادة ما ينبغي

---

(١) في (ط) «عنه».
(٢) في (ط) «مثل».
(٣) بحثت عنه فلم أجده.
(٤) «آخر» ساقط من (ط).
(٥) «جلب» ساقط من (ط).
(٦) زيادة من (ط).

لا لعوض أصلاً. إنما يريدون به عوضًا يكون في مقابلة العطية، إما من المعطي أو ممن يقوم مقامه، كمن يبذل لغيره مالاً ليعتق عبده، أو يخلع امرأته أو يفك أسيره.

وبالجملة فالعوض الذي ينافي الجود، يشترط فيه أمران: أحدهما: أن يقصده المعطي، والثاني: أن يقصده من المعطى أو ممن يقوم مقامه. فأما من طلب العوض من الله تعالى، أو أحسن للتذاذه[1] هو بالإحسان، فهذا لاينافي الجود باتفاق العقلاء؛ بل لو طلب الثناء من العباد[2] ونحوهم، لم يمتنع أن يسميه الناس جوادًا، كما سموا حاتمًا وغيره من أهل الجاهلية بالجود، وإن كانوا قد يقصدون السمعة والثناء في الخلق.

الوجه الثاني عشر قول ابن سينا من يهب ليستعيض معامل وليس بجواد كلام مجمل فليس بمسلم ولا دليل عليه إذ معنى العوض الذي يمنع الجود أخص من العوض الذي ادعاه

الوجه الثاني عشر: قوله: «ولعل من يهب[3] ليستعيض معامل، وليس بجواد»[4]. وهذا فيه من الإجمال ما تقدم؛ فإن معنى العوض، الذي يمنع الجود في الشرع واللغة والعرف وعقول جميع الآدميين، أخص من العوض الذي ادعاه، فقوله[5]: «وليس العوض كله عينًا، بل وغيره حتى[6] الثناء

---

(١) في (ط) «للتذاذه» وهو خطأ إملائي.

(٢) في (ط) «من عبادة».

(٣) في (ط) «وهب».

(٤) انظر الإشارات والتنبيهات ص١٢٥.

(٥) في (ط) «بقوله».

(٦) في (ط) «من».

والمدح والتخلص من المذمة[1] والتوصل إلى أن يكون على الأحسن أو[2] على ما ينبغي»[3] فيقال له: لانسلم أن من أعطى لينال حمد الله وثناءه عليه، والتخلص[4] من ذم الله تعالى له لايكون جوادًا؛ بل هذا جواد باتفاق الأنبياء والمرسلين، وجميع عباد الله المؤمنين، وسائر أهل السموات/ وأهل الأرضين.

ص ١١٩

وكذلك من وهب ليكون ذلك أقرب إلى الله تعالى، وأحسن له عنده، وأعلى لدرجته، أو ليكون عند الله على ما ينبغي، فلا نسلم أن هذا ليس بجواد. وكذلك أهل كل لغة، سواء كانوا مسلمين أو كفارًا؛ من[5] وهب لينال ما هو عندهم أحسن وأعلى، ولينال الحمد والثناء من الجناب الأعلى، لشيء يليق به عندهم أن يطلب منه الحمد والثناء، فهو جواد عندهم. فقوله: «من جاد ليشرف أو ليحمد أو ليحسن به[6] ما يفعل، فهو مستعيض غير جواد»[7] ليس بمسلم، ولا دليل عليه.

الوجه الثالث عشر قول ابن سينا من يهب ليستعيض معامل وليس بجواد يقال هذا جواد باتفاق العقلاء من جميع الأمم وهذا هو المجود. وإذا فعل ذلك لأجل الله فهو نهاية المطلوب

بل يقال في **الوجه الثالث عشر**: هذا جواد باتفاق العقلاء من جميع الأمم، وهذا هو المجود[8]، قال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ

---

(١) في (ك) «الذمة» وفي (ط) «الذم» والتصويب من الإشارات.

(٢) في (ط) «على».

(٣) انظر الإشارات والتنبيهات ص١٢٦.

(٤) في (ط) «أو التخلص».

(٥) في (ك) و(ط) «بل من وهب» ورجحت أن الصواب حذفها.

(٦) «به» ساقطة من (ط).

(٧) انظر الإشارات والتنبيهات ص١٢٦.

(٨) في (ط) «الجود» وهذا تصحيف.

﴿أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَاۚ﴾ [الإسراء: ٧] * وقال: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَاۗ﴾ [فصلت: ٤٦] وقال: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾[١] [البقرة: ١١٠]*[٢] وقال: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُۗ﴾ [آل عمران: ١١٥] وقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧-٨] وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا * وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا * ۝٤٠﴾[٣] [النساء: ٤٠] وقال: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّۗ﴾ [البقرة: ٢٦٥] وقال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة: ٢٦١] وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ۝٣٩﴾ [الروم: ٣٩]

ويروى عن علي أو غيره أنه قال: ما أحسنت إلى أحد، وما أسأت إلى أحد؛ إنما أحسنت إلى نفسي، وأسأت إلى نفسي[٤].

وعمل ذلك لأجل الله تعالى نهاية المطلوب كما[٥] قال كل من

---

(١) في (ك) (وما تفعلوا من خير فلأنفسكم) وأثبت في النص ما ورد في القرآن الكريم.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (ط).

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (ط).

(٤) لم أجده فيما بين يدي من المصادر.

(٥) «كما» ساقط من (ط).

الرسل: ﴿وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠٩﴾ [الشعراء: ١٠٩] وقال: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ١٧ ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ١٨ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠ وَلَسَوۡفَ يَرۡضَىٰ ٢١﴾ [الليل: ١٧ـ٢١].

الوجه الرابع عشر ثبت بالنص واللغة أن المخلوق يسمى جوادًا مع أنه يفعل لغرض له وبإرادته كما أطلق اسم الجواد على الله في بعض الأحاديث

الوجه الرابع عشر: أن هذا الاسم بعينه لم يجئ في أسماء الله تعالى، التي في القرآن ولا في الأحاديث المشهورة في الصحيحين، وإن كان قد جاء بمعناه أسماء أخرى[1]، كالكريم، والأكرم، والوهاب، وما يستلزم هذا المعنى [كـ][2] الرحمن و[3] الرحيم، والرب وغير ذلك، لكن هذا الاسم جاء ذكره في الحديث الإلهي[4]، حديث أبي ذر[5] عن النبي ﷺ عن الله، وقد رواه مسلم[6]؛ لكن هذا الاسم جاء في رواية الترمذي

---

(١) في (ط) «أخر».

(٢) الكاف زيادة من (ط).

(٣) الواو ساقطة من (ط).

(٤) «الإلهي» ساقط من (ط).

(٥) أبو ذر الغفاري، الصحابي المشهور، اسمه جندب بن جنادة على الأصح، وقيل: بُرَيْد، بموحدة، مصغرًا أو مكبرًا، واختلف في أبيه، فقيل: جندب أو عشرقة أو عبدالله أو السكن، تقدم إسلامه، وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرًا، ومناقبه كثيرة جدًا، مات سنة ٣٢هـ، في خلافة عثمان رضي الله عنه، روى له الجماعة.
انظر الاستيعاب بذيل الإصابة ج ٤/ ٦٢ ـ ٦٥، أسد الغابة ج ٥/ ١٨٦ ـ ١٨٨. وتقريب التهذيب ج ٢/ ٤٢٠.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ج٤/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ في كتاب البر والصلة والآداب (٥) في باب تحريم الظلم (١٥) في حديث (٢٥٧٧/ ٥٥) عن أبي ذر ـ رضي =

ظ ١١٩

وابن[(١)] ماجه فيه: «يقول الله تعالى: يا عبادي لو أن/ أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، قاموا في صعيد واحد، فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته، ما نقص ذلك من ملكي إلا كما ينقص المخيط، إذا غمس في البحر غمسة واحدة، وذلك أني جواد ماجد، عطائي كلام، وعذابي كلام؛ إنما أمري إذا أردت شيئًا، أن أقول له كن فيكون»[(٢)] وروى هناد بن

= الله عنه ـ عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى وهو حديث طويل وليس فيه ذكر اسمه تعالى الجواد، ولكن هذا الاسم جاء في رواية الترمذي وابن ماجة، كما ذكر المؤلف.

(١) أبوعبدالله محمد بن يزيد بن ماجه، الربعي مولاهم، القزويني الحافظ، صاحب كتاب السنن المشهورة، ارتحل إلى العراقين ومصر والشام، صاحب تصانيف، منها التأريخ والسنن، روى عنه الكبار، ثقة كبير، محتج به، له معرفة بالحديث، وحفظه، وكان عارفًا بهذا الشأن، توفي سنة ٢٧٣هـ. وقيل سنة ٢٨٣هـ.

انظر البداية والنهاية ج١١/ ٥٦، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٦٣٦ـ٦٣٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٨٢ـ٢٨٣.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ج٤/ ٦٥٦ ـ٦٥٧ في كتاب صفة القيامة (٣٨) في باب (٤٨) في حديث (٢٤٩٥) عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ عن الله تبارك وتعالى وقال فيه: «ذلك بأني جواد ماجد، أفعل ما أريد، عطائي كلام، وعذابي كلام، إنما أمري لشيء، إذا أردته، أن أقول له: كن فيكون».

قال الترمذي: هذا حديث حسن.

ورواه ابن ماجه في سننه ج٢/ ١٤٢٢ في كتاب الزهد، في باب ذكر التوبة، في حديث (٤٢٥٧) عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ عن الله تبارك وتعالى.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٥/ ٥٤ عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ عن الله تعالى وفيه يقول الله تعالى: «ذلك بأني جواد ماجد صمد، عطائي =

السري[1]، عن أبي معاوية[2]، عن حجاج[3]، عن سليمان بن سحيم[4]، عن طلحة بن عبيدالله[5] بن كريز[6] قال: قال

= كلام، وعذابي كلام، إذا أردت شيئًا، فإنما أقول له: كن فيكون».

(١) هناد بن السَّرِي - بكسر الراء الخفيفة - ابن مصعب التميمي، الدارمي، أبوالسري، الكوفي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٣هـ وقد روى عن أبي معاوية الضرير وغيره.
انظر تهذيب الكمال ج٣/ ١٤٥٠، وتذكرة الحفاظ ج٢/ ٥٠٧-٥٠٨، وتقريب التهذيب ج٢/ ٣٢١، ومعجم المؤلفين ج١٣/ ١٥٤.

(٢) أبومعاوية، هو محمد بن خازم - بمعجمتين - التيمي السعدي، أبومعاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، وروى عن حجاج بن أرطأة وغيره، مات سنة ١٩٤هـ، وقيل سنة ١٩٥هـ، وقد رُمي بالإرجاء، وروى له الجماعة.
انظر تهذيب الكمال ج٣/ ١١٩٢، وتذكرة الحفاظ ج١/ ٢٩٤-٢٩٥، وتقريب التهذيب ج٢/ ١٥٧.

(٣) حجاج بن أرطأة - بفتح الهمزة - ابن ثورة بن هبيرة النَّخعي، أبوأرطأة الكوفي، القاضي أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ والتدليس، من السابعة، مات سنة ١٤٥هـ، روى عنه أبومعاوية الضرير وغيره.
انظر تهذيب الكمال ج١/ ٢٣٢، وتذكرة الحفاظ ج١/ ١٨٦-١٨٧، وتقريب التهذيب ج١/ ١٥٢.

(٤) سليمان بن سحيم، أبو أيوب المدني، صدوق، من الثالثة، وروى عن طلحة ابن عبيد الله بن كريز وغيره، وروى عنه الحجاج بن أرطأة وغيره.
انظر تهذيب الكمال ج١/ ٥٣٧-٥٣٨، وتقريب التهذيب ج١/ ٣٢٥، والخلاصة ص١٥٢.

(٥) في (ك) و(ط) «عبدالله» وهو خطأ، والتصويب من تهذيب الكمال وتقريب التهذيب.

(٦) طلحة بن عبيدالله بن كريز - بفتح أوله - الخزاعي، أبوالمطرف، ثقة، من الثالثة، وقد روى عنه سليمان بن سحيم وغيره.

=

رسول الله ﷺ: «إن الله جواد يُحبُّ الجود»[1] وقال أهل العلم: الجواد في كلام العرب معناه الكثير العطاء، يقال منه: جاد الرجل يجود جودًا فهو جواد[2]. قال أبوعمرو بن العلاء[3]:

= انظر تهذيب الكمال ج٢/ ٦٣٠، وتقريب التهذيب ج/ ١/ ٣٧٩، والخلاصة ص١٨٠.

(١) أخرجه الترمذي في سننه ج٥/ ١١١ـ١١٢ بطريق آخر، عن سعد بن أبي وقاص عن أبيه مرفوعًا بلفظ «إن الله طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة، كريم يحب الكرم، جواد يحب الجود...» إلخ.
وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وخالد بن إلياس ضعيف.
وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ج٤/ ١٦٩ ـ١٧٠ فيه: «قد روي من طريق آخر مرسلاً وموصولاً، ولايصح وصله، فأخرجه الخرائطي ص/ ٥٥، من طريق أبي معاوية الضرير عن الحجاج بن أرطأة عن سليمان بن سحيم عن طلحة بن عبيدالله بن كريز قال: قال رسول الله : «إن الله جواد يحب الجود ويحب معالي الأمور وأشرافها، ويكره سَفْسافَها».
وأخرجه الهيثم بن كُلَيب في «المسند» (٧/ ١) من هذا الوجه، وكذا أبوعبيدة في «فضائل القرآن» (ق١١/ ٢) وهذا مرسل ضعيف، عبيدالله بن كريز هذا تابعي ثقة» ثم قال الألباني: «والحجاج بن أرطأة مدلس وقد عنعنه».
قلت: الحديث ضعيف لانقطاعه وضعف الحجاج، لكنه شاهد لحديث الترمذي وابن ماجه.

(٢) انظرمختار الصحاح للرازي ص١١٦، والقاموس المحيط ج١/ ٢٩٥ فصل الجيم باب الدال.

(٣) أبوعمرو بن العلاء بن عمار بن العُريان، المازني النحوي، القاري، اسمه زَبَّان أو العُريان، أو يحيى، أو جزء، بفتح الجيم ثم زاي ثم همزة، والأول أشهر، والثاني أصح عند الصّولي، ثقة، من علماء العربية، من الخامسة، مات سنة أربع وخمسين، وهو ابن ست وثمانين سنة.
انظر تقريب التهذيب ج٢/ ٤٥٤، والأعلام ج٣/ ٤١، وفوات الوفيات ج١/ ١٦٤.

الجواد الكريم، تقول العرب فرس جواد. إذا كان غزير الجري، ومَطر جواد، إذا كان غزيرًا، قال عنترة[1]:

جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم[2]

وجاء في الحديث في وصفه المطر الذي استسقاه الرسول ﷺ: «فما جاء أحد من جميع النواحي إلا أخبر بجود»[3] وفي حديث أبي هريرة، الذي في صحيح مسلم، في الثلاثة الذين

---

(١) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، من أهل نجد، أمه حبشية، اسمها زبيبة، يوصف بالحلم على شدة بطشه، شهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلاً، وقتله الأسد الرهيص أو جبّار بن عمرو الطائي، ينسب إليه ديوان شعر.
انظر الأعلام للزركلي ج٥/ ٩١-٩٢، والأغاني ٨/ ٢٣٧، طبعة دار الكتب، وخزانة الأدب ج١/ ٦٢.

(٢) هذا البيت من معلقته المشهورة التي مطلعها:
هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم
انظر ديوان عنترة ص١٩٦، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٢/ ٤١٣ في كتاب الجمعة (١١) باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة (٣٥) في حديث (٩٣٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ولفظه «ولم يجئ أحد من ناحية إلا حَدَّث بالجود».
وأخرجه أيضًا البخاري في صحيحه بشرحه فتح الباري ج٢/ ٥١٩ في كتاب أبواب الاستسقاء (١٥) في باب من تمطر بالمطر حتى يتحادر على لحيته (٢٤) في حديث (١٠٣٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.
وأخرجه مسلم في صحيحه ج٢/ ٦١٤ في كتاب صلاة الاستسقاء (٩) باب الدعاء في الاستسقاء (٢) حديث (٨٩٧/ ٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه ولفظه: «ولم يجئ أحد من ناحية إلا أخبر بجود».

يقضي الله عليهم يوم القيامة أولاً «ورجل وسع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال كله، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: ما[1] عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن أنفق فيها إلا أنفقت فيها لك[2]. قال: كذبت؛ ولكنك فعلت ليقال: هو جواد فقد قيل، ثم أمربه فسحب على وجهه في النار»[3] فهذا الحديث الصحيح، يدل على أن قولهم جواد، مثل قولهم كريم، كما قال أبوعمرو فقد ثبت بالنص[4]، وقول أهل اللغة، أن المخلوق يسمى جوادًا، وإن كان إنما يفعل لمصلحة له، وإنما يفعل بإرادته.

الوجه الخامس عشر أن تسمية الرب سبحانه جوادًا وإن قيل هو بمعنى كونه كريمًا فاسمه الكريم يتناول معاني منها الجود

الوجه الخامس عشر: أن تسمية الرب سبحانه وتعالى جوادًا، وإن كان قد قيل، هو بمعنى كونه كريمًا، فالاسم «الكريم» يتناول معاني منها[5] الجود؛ فإن فيه معنى الشرف والسؤدد، ومعنى الحلم، وفيه معنى الإحسان.

ومن تأمل مقالات أهل الفلسفة والكلام، ومن يضاهيهم في هذا الأصل[6]، وجدهم عامتهم[7] مضطربين فيه، كل منهم وإن

---

(١) في (ط) «فما».

(٢) «لك» ساقطة من (ط).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ج٣/ ١٥١٤ في كتاب الإمارة (٣٣) باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار (٤٣) حديث (١٩٠٥/ ١٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه إلا أنه قال: «ثم ألقي في النار».

(٤) في (ط) «في بالنص».

(٥) «منها» ساقطة من (ط).

(٦) المراد إثبات وجود الباري تعالى وعلوه على جميع خلقه.

(٧) في (ك) «عايتهم» والتصويب من (ط).

أثبت نوعًا من الحق واعتصم به، فقد كذب بنوع آخر من الحق فتناقض، وأكثر عقول الناس تبخس[1] دون تأمل هذا؛ إذ أحدهم يرى نفسه، إما أن يقول حقًا، ويقول ما ينقضه، أو يقول حقًا ويكذب بحق آخر، وتناقض القولين باطل، والتكذيب بالحق باطل، والحق الصريح لايرى قلبه يستطيع معرفته، كما لايستطيع أن يحدق بصر عينيه[2] في نور الشمس/ ؛ بل كما لايستطيع الخفاش[3] أن يرى ضوء الشمس. وقد قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ٦٤﴾ [الحج: ٤٦].

ص ١٢٠

والمقصود هنا بيان تناقض الدهرية، وفساد حجتهم.

فصل[4]

المشهور بين أهل السنة والجماعة أن لايقال في صفاته «كيف» ولا في أفعاله «لِمَ» . . . إلخ.

---

(١) في(ط) «تبحث» وهو تصحيف.

(٢) في (ط) «عينه».

(٣) الخُفَّاش ـ بوزن العُنَّاب ـ واحد الخفافيش، التي تطير بالليل، والخَفَش ـ بفتحتين ـ صغر العين، وضعف في البصر خلقة، وقد يكون الخفش علة، وهو الذي يُبصر الشيء بالليل ولا يبصره بالنهار.
انظر مختار الصحاح للرازي ص١٨٢.

(٤) هذا الفصل هو بداية نصيب الأخ الزميل الشيخ «رشيد بن حسن الألمعي» أحد الباحثين الثمانية المشاركين في تحقيق هذا الكتاب.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة
نقل المؤلف إثبات علو الرب تعالى عن الشيخ عبدالقادر الجيلي من كتابه الغنية	٢١٤
نقل المؤلف إجماع العلماء والأمة على إثبات علو الرب تعالى من كتاب العلو لابن قدامة	٢١٥
فصل: الألفاظ الاصطلاحية مثل الجسم والجوهر والمتحيز والعرض والمركب التي استدل بها أهل العلم على حدوث العالم وإثبات الصانع لاتعرف عن أحد من السلف	٢١٩
الطريقة التي يعتمدها المعتزلة ومن تبعهم الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأجسام	٢٢١
إلزام المؤلف للرازي بجعل الباري متخيلاً لا حقيقة له في الخارج	٢٢٥
قول الرازي أن الحس لا يلحقه معنى عام	٢٢٦
رد قول الرازي أن الباري لا يحس بحال	٢٢٦
إطلاق اللفظ على الله تعالى بكونه معقولاً فيه إجمال وإيهام	٢٢٧
فصل: دعوى الرازي أن خصومه في هذا الباب إما الكرامية وإما الحنابلة ورد المؤلف عليه	٢٣٠
نقل المؤلف عن ابن رشد في صفة الجسمية وأنه من خصوم الرازي في هذا الباب	٢٣٥
تعقيب المؤلف على ما نقله من كتاب مناهج الأدلة لابن رشد	٢٤٧
عود على النقل من كتاب مناهج الأدلة لابن رشد	٢٤٨
فصل: دعوى الرازي أن الحنابلة التزموا الأجزاء والأبعاض ومناقشة المؤلف له	٢٥٠
نقل المؤلف من كتاب الإيضاح لابن الزاغوني إثباته صفة الوجه واليدين لله تعالى	٢٥٣-٢٦٢
أسباب صرف الكلام عن الحقيقة إلى المجاز	٢٦٢

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة





